

مؤلفات الإمام الكنوي

٢

الأجوبة ألف باضلة للإمام علي بن الحسين الكاظمي

للإمام أبي الحسنات محمد بن يحيى الكنوي الهندي

ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ

رحمه الله تعالى

وهي أجوبة جامعة محررة عن حكم الإسناد ، والعمل بالحديث الضعيف ، وحال كتب الحديث
المسندة ، وما يحتاج به منها ، ودفع تعارض أقوال المحدثين ، ومباحث النسخ
والجمع والترجيح ، مع تجلية دقيقة لمباحث شائكة في علوم الحديث

وعليه

التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة - هاتف ٣٥٢٩١

بيروت ص.ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الطبعة الأولى : حلب ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م
الطبعة الثانية : القاهرة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

الإهداء

إلى روح

أستاذ المحققين أنجحة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقادة

الإمام محمد زاهد الكوثري

الذي كان يوصي بكتب الإمام الدكنوي ويحضر عليها

رحمهما الله تعالى

التَّقْرِيرُ
و
ترجمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقدمة

الحمد لله وليّ الحمد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل رسول وعبد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

وبعد: فهذا الكتاب الثاني من مؤلفات الامام الشيخ محمد عبد الحي الكنوي الهندي، الذي وعدت بنشره في مقدمة كتابه: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، يسر الله لي التعليق عليه، فاستكلت مقاصده، وأتمت فوائده، وسميت ذلك:

التعليقات المحافضة على الأجوبة الفاضلة

فلائه سبحانه الفضل والمِنَّة، وأسأله دوام التوفيق لنشر كتب السنة وعلومها. تضمن هذا الكتاب أبحاثاً جامعة محررة، لم ينهض للكتابة فيها - على استكمال وإتقان - غير الامام الكنوي رحمه الله تعالى فيما علمت.

وقد كان تأليفه هذا الكتاب جواباً منه عن أسئلة عشرة، سأله عنها أحد كبار العلماء من معاصريه، وهو العلامة الجليل الأستاذ محمد حسين اللاهوري، بعث بها من (لاهور) إلى (حيدر آباد الدكن) حين كان الامام الكنوي مقيماً بها، فأثف رحمه الله تعالى هذا الكتاب النافع الماتع جواباً عن تلك الأسئلة الشاملة الجامعة، فكان كما سمّاه حقاً: «الأجوبة الفاضلة»، ويعد هذا الكتاب في طليعة تأليفه النادرة المثال، إذ سدّ فراغاً في علوم الحديث لم يملأه أحد قبله. وقد بحث كثيراً عن ترجمة هذا العالم السائل فلم أقف عليها، فكتبت إلى الصديق الفضال أديب الهند وكاتب المرية فيها الداعية الاسلامي الكبير الشيخ أبي الحسن علي الحسيني الشدوي أرجو منه أن يُنجدني بها، فلعل والده رحمه الله تعالى ترجم له في الجزء الثامن الذي لم يُطبع بعد من كتابه العظيم: «نزّهة الخواطر».

وبهجة السامع والنواظر ، ؟

فكان ما توقعت ورجوت ، وتكرّم الشيخ أبو الحسن - وهو بعيدٌ عن
لكنو - فأمر بعضَ أحبائه أن ينسخ لي الترجمة من الجزء الثامن المخطوط ، وبعث
بها إليّ مُنجداً متفضيلاً جزاه الله خيراً عن العلم وأهله ، وإليك الترجمة :

« هو الشيخ الفاضل أبو سعيد محمد حسين بن رحيم بنخش بن زوق محمد
الهندي البطالوي ، أحد كبار العلماء ، كان مولده في السابع عشر من المحرم سنة
ست وخمسين ومائتين وألف .

قرأ على المفتي صدر الدين الدهلوي ، والعلامة نور الحسن الكاندهلوي
وعلى غيرها من العلماء ، ثم لازم السيد نذير حسين الحسيني المحدث ، وقرأ عليه
« الموطأ » و « المشكاة » و « الصحاح الستة » ، وصحّبه مدة .

ثم رجع إلى بلده واشتغل بالتصنيف والتدريس والتذكير ، وشرع في
إلقاء التفسير بكرة كل يوم في المسجد ، على طريقة شيخه نذير حسين ، حتى اشتهر
ذكره ، وظهر فضله ، فأنشأ مجلة سماها : « إشاعة السنة » ، وكان يبحث فيها عن
مذاهب المبتدعة ، ويردّ على السيد أحمد بن النقي الدهلوي ، وكذلك يردّ على مرزا
غلام أحمد القادياني ، وكذلك يردّ على عبدالله الحيكراوي ، ويردّ على كل من يخالفه ،
فأفرط في ذلك ، وجاوز عن حدّ القصد والاعتدال ، وشدّد النكير على مقلّدي
الأئمة الأربعة لاسيما الأحناف .

وتعصّب في ذلك تعصباً غير محمود ، فثارت به الفتن ، وازدادت المخالفة بين
الأحناف وأهل الحديث ، ورجعت المناظرة إلى المكابرة والمجادلة بل المقاتلة .

ثم لما كبرت سنّه ، ورأى أن هذه المنازعة كانت سبباً لوهن الاسلام ،
ورجع المسلمون إلى غاية من النكبة والمذلة : رجع إلى ما هو أصلح لهم في هذه الحالة .
وأما ما كان عليه من المعتقد والعمل فهو على ما قال في بعض الرسائل :
إنّ معتقده معتقدُ السلف الصالح ، مما ورد به الأخبار ، وجاء في صحاح الأخبار ،
ولا يخرج عما عليه أهل السنة والجماعة . ومذهبه في الفروع مذهب أهل الحديث

التمسكين بظواهر النصوص .

وأما شغله في غالب الأوقات فهو عَرْضُ أقاويل العلماء على النصوص الصحيحة ، وقبولُ ما يوافقها وردُ ما يخالفها ، وكتبَ هذه المباحث على هوامش متون الصحاح ، كما علّق أشياء على كتاب الصلاة والمغازي والتفسير من « صحيح البخاري » والنصف الأول من « المشكاة » .

وكثيراً ما أفرد المسائل في الرسائل سمّاها باسم ، أو تركها بلا علم ورسم ، فمن المسمّيات بالأسماء : « البرهان الساطع المشروع ، في ذكر الاقتداء بالمخالفين في الفروع » ، و « منّح الباري في ترجيح صحيح البخاري » ، و « البيان في ردّ البرهان » في مبحث الاجتهاد وانتقاد ، و « هداية الرب لا باحة الضّب » ، و « الاقتصاد في بيان الاعتقاد » في صفات الباري جلّ مجده ، و « الاقتصاد في حكم الشهادة والميلاد » ، و « المفاتيح في بحث التراويح » ، و « كشف الأستار عن وجه الاظهار » .

وأما ما لم يُسمَّ باسم ، ولم يُعلم بعلم فهو أكثر من أن يذكر . مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وألف . انتهى .

قلتُ : ولقد دلّت أسئلته التي أجاب عنها الامام الالكنوي عن بارع علمه ، ودقة فهمه ، وكل غوصه على نادر الدقائق وعويص المسائل ، رحمه الله تعالى .

كلمة عن أصول الكتاب وعملي فيه

والكتاب الذي أخرجهُ في هذه الطبعة القشبية المشرقة الناضرة : قد طُبِعَ في الهند طبعتين ، طبعة في حياة المؤلف لم أقف عليها ، ولكن رأيتُ إعلاناً عنها في جملة كتبه المطبوعة أثناء حياته ، وذلك في آخر الجزء الأول من حواشيه على « الهداية » للمرغيناني ، المطبوعة في المطبع المصطفائي سنة ١٣٠٤ بالهند .

أما الطبعة الثانية ، وهي التي اعتمدتُ عليها في إصدار هذه الطبعة : فقد

طُبِعَتْ في مطبع شوكت إسلام سنة ١٣١٠ كما جاء ذلك في آخرها ، وتبلغ صفحاتها ٢١ صفحة من القطع الطويل المتلاصق الكلمات . كما جاء في آخرها أيضاً تسمية العالم السائل الذي سبقت ترجمته .

أما عملي في الكتاب - وأوجز القول فيه إذ هو بين يدي القارىء - فهو تفصيل جملته ، وتيسير عبارته بترتيبها وحسن عَرْضِها ، حتى غدت سهلة الفهم والعلم ، ثم تخريج نصوصه التي جمعها المؤلفُ جمعاً طيباً حسناً ، وقد عزوت كل نص إلى مصدره إذا كان مطبوعاً ، وقابلته به حتى إذا رأيت فيه تحريفاً أو تغايراً ذا بالٍ نبهت عليه . ورأيت استكمالاً للنفع بهذا الكتاب العظيم أن أعلّق عليه ما يتمم مقاصده ، ويزيد فرائده ، ونسبت كل نص أوردته في « التعليقات » إلى مصدره ، أداءً للأمانة ، وتيسيراً للفائدة ، ثم صنعت له فهرس عامة تمكن من الرجوع إليه والأخذ منه بأيسر نظرة ، كما ترجمت للمؤلف ترجمة موجزة تعرف بجوانب من حاله رحمه الله تعالى .

وفي الختام أسأله تعالى أن يقبل عملي ، ويخلص نيتي ، ويوفقني لنشر كتب السنة المطهرة وعلومها محققة على أفضل وجه يجذب إليها وييسر الانتفاع بها ، كما أسأله سبحانه أن يرحمنا ويرحم والدينا ومشايخنا وسائر المسلمين ، ويحسن ختامنا ، ويصلح لنا ذراريئنا ودنيانا وآخرتنا ، إنه ربنا ومولانا ، ونعم المولى ونعم النصير .

حلب ١ / من جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ وكتبه
عبد الفيتاح أبو غدة

خادم العلم بمدينة حلب
وقفه الله

ترجمة المؤلف

كنتُ وعدتُ في مقدمة «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» أن أصنع ترجمة حافلة جامعة للإمام الكنوي، تُنشرُ في فاتحة هذا الكتاب، ولكني عدلت عن ذلك لأمرين :

أحدهما : استعجالُ بعضِ دور النشر إياي بطبع هذا الكتاب وإخراجه ليأخذ طريقه إلى دور العلم وأيدي العلماء الذين فقدوه دهرًا طويلًا .

الثاني: وقوفي على ترجمة جديدة جامعة لحياة الإمام الكنوي وتآليفه وتلاميذه، في المدينة المنورة أثناء حجتي من هذا العام ١٣٨٣ ، عند أستاذنا العلامة المحدث الفقيه الورع الصالح الشيخ محمد إبراهيم الخليلي المدني حفظه الله تعالى ، بقلم تلميذ المؤلف الكنوي وشيخ أستاذنا الخليلي : العلامة الشيخ محمد عبد الباقي الأنصاري الكنوي المدني المتوفى بها سنة ١٣٦٤ رحمه الله تعالى .

فرايتُ هذا التأخيرَ من توفيق الله الذي يسر لي الوقوف على تلك الترجمة الحافلة ، والذي كتبَ القبولَ والرواجَ لكتاب «الرفع والتكميل» الذي شارف المطبوعُ منه على النفاد ولم تمض سنة عليه ، مع أنه كتابٌ لخاصة الخاصة ، فقد نال - والحمد لله - الرضى والاستحسانَ في إخراجه والتعليق عليه عند كل من وقف عليه من العلماء ، وكنتُ رجوتُ في فاتحته أيضاً أن تكون تلك الترجمة المستفيضة للكنوي في طبعته الثانية إذا لم يتيسرُ أن تكون في «الأجوبة الفاضلة» ، ولعل ذلك هو الذي سيكون إن شاء الله تعالى .

ولذا سأكتفي هنا بذكرِ نبذةٍ جامعةٍ من ترجمة المؤلف ، وأحيلُ القارىءَ المبتغى التوسّع إلى الترجمة المطوّلة التي كتبها المؤلفُ لنفسه ، وصَدُرَتْ بها كتابه : «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ، ففيها الاستيفاء لتعداد مؤلفاته ، والبيانُ لكثير من جوانب حياته رحمه الله تعالى .

هو : فخر المتأخرين ، ونادرة المحققين المنصفين ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، المنطقي ، المتكلم ، المؤرخ ، النظائر ، البجائية ، النقادة ، الامام الشيخ أبو الحسنات محمد عبد الحي الأنصاري اللكنوي الهندي ، ابن العلامة المحقق الامام المتفق على براعته وإمامته الشيخ محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي ، المنتهي نسبه إلى سيدنا أبي أيوب الأنصاري صاحب سيدنا رسول الله ﷺ .

وُلِدَ في بلدة (باندرا) في الهند يوم الثلاثاء ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٢٦٤ ، وشرعَ في حفظ القرآن الكريم حين بلغ الخمس سنين ، وفرغ من حفظه وهو ابن عشر سنين ، ومنَّح منذ نشأته قوَّة الحافظة الواعية حتى قال عن نفسه وهو في عشر الأربعين « وُرزقت قوَّة الحفظ من زمن الصبا ، حتى إني أحفظ كالعيان جميع وقائع ، تقرب قراءة الفاتحة ، حين كان عمري خمس سنين » .

وقرأ أوَّل ما قرأ على والده : بعض الكتب الفارسية والانشاء والخط أثناء حفظه لقرآن ، وكان يُدارس والده فيه أيضاً . وبعد أن فرغ من ذلك كله شرع في تحصيل العلوم الشرعية وآلاتها ، فقرأ الكتب الدراسية في الفنون الآتية : الصرف ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والمنطق ، والحكمة ، والطب ، والفقه ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، والحديث ، والتفسير ، وغيرها من العلوم . وكانت أكثر قراءته لهذه العلوم على والده ، كما قرأ على خاله الشيخ محمد نعمت الله العلوم الرياضية بعد وفاة والده .

وقد ألقى في قلبه من مُستهلَّ شبابه محبةُ التدريس والتأليف ، فلم يقرأ كتاباً إلا درَّسه بعد قراءته ، فحصلَ له من ذلك التمكنُ في العلوم ، وتسنَّى له بما صار لديه من الملكة في الفهم والعلم أن يقرأ الكتب التي لم يكن قرأها على أستاذه ، ككتاب « شرح الاشارات » للطوسي ، و « قانون الطب » ، و « علم العروض » وغيرها . وأعطى في تدريسه القبول والرضي من طلبته والآخذين عنه ، وشاع الثناء عليه من شيوخه وعارفيه .

ولما توفي والده رحمه الله تعالى وكان ناظماً للمدالة في مدينة (حيدر آباد الدكن) ، عثر ض عليه باصرار أن يتولى مكان أبيه في تلك الإدارة العليا للمدينة فأبى واعتذر ، لأن ذلك يعوقه عن التدريس والتأليف ، وقنع بالسير من المورداً راضياً مسروراً ، متوجهاً إلى التعليم والتصنيف ونشر العلم لوجه الله تعالى .
 وكان أحب العلوم إليه : الحديث الشريف ، وفقه الحديث وما إليه من علوم المنقول ، مع تفوقه في العلوم العقلية ، وحدث عن نفسه : أنه يجد في تدريس الحديث الشريف وفقهه والتصنيف فيها من اللذة والسرور ما لا يجده في سواها من سائر العلوم والفنون .

وكان ذا فتوح رباني عظيم في المسائل المعضلة ، والمباحث الدقيقة المشتبكة ، فكان كما قال عن نفسه : « ومن منحه تعالى : أنه جعلني سالكاً بين الإفراط والتفريط ، لا تأتي مسألة معركة الآراء بين يدي إلا ألهمت الطريق الوسط فيها ، ولست ممن يختار طريق التقاليد البحت ، بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفته الأدلة الشرعية ، ولا ممن يطمئن عليهم ويهجر الفقه بالكلية ، وما كان من المسائل خلاف الحديث الصحيح الصريح أتركه وأظن الجتهد فيه معذوراً بل مأجوراً ، ولكي لست ممن يُشوش العوام الذين هم كالأنعام ، بل أتكلم بالناس على قدر عقولهم » .

وقد يسر الله تعالى له الحج إلى بيته الكريم مرتين ، مرة مع والده سنة ١٢٧٩ ، ومرة بعد وفاة والده سنة ١٢٩٢ ، وقد جمع في هاتين الحجتين الشيء الكثير من الفوائد العلمية من علماء الحرمين الشريفين ، كما اقتنى كثيراً من الكتب النادرة المخطوطة والمطبوعة من البلاد التي مر بها .

كثرة تصانيفه وسعة مكتبته

إذا ذكر المؤلفون أصحاب التصانيف الكثيرة التي زادت على الخمسين أو المئة كتاب ذكر الإمام عبد الحى الكنوي في طليعته ومقدمتهم غير مدافع ، ذلك لأن تصانيفه بلغت نحو مئة وعشرة كتب ، وإذا قيست كثرتها هذه في جانب عمره القصير الذي كان ٣٩ سنة بدت كثيرة جداً .

وقد وقع لي أكثر مؤلفاته، وأنا في استكمال باقيها، ومن عزمي أن أحصي صفحات تلك التأليف العديدة المفيدة، لأوزن بها على أيام عمره رحمه الله تعالى، فيظهر منها نبوغه النادر العظيم في التأليف والتصنيف، وظني أنها تفوق في كثرة صفحاتها الموزعة على أيام حياته ما قيل في كثرة تصانيف الإمام ابن جرير وابن الجوزي والفخر الرازي وأمثالهم، من الذين طالت أعمارهم وكثرت تواليفهم، هذا مع تأخر العصر وفتور الهمم واجترار العلم عند أغلب المؤلفين المتأخرين.

ويُقرُّ كل من نظر في تأليف الشيخ عبد الحلي أنها تستوفي التحقيق العلمي الناصع، وتحوي النقول النادرة الفاصلة، والاستيعاب لكل ما في المسألة أو الباب حتى كأنه تخصص طوال عمره في الموضوع الذي يبحثه لا غير، ولا تجده في شيء من كتبه هذه الكثيرة يجترأ العلم اجتراراً، أو يقول فيها مُعاداً مكروراً، حتى في كتبه التي تبلغ مجلدات ضخمة كحاشيته على «الهـداية» للإمام الرغيناني وكتابه «السماية في كشف ما في شرح الوقاية» وغيرها.

ولقد آتاه الله تعالى ذوقاً مَرهَفاً، وحسناً علمياً نقيّاً، ودقّة نادرة في الفهم، وقوّة بالغة في الحفظ، وقُدرة عجيبة على التأليف بأسرع وقت وأنصع أسلوب، حتى إنك لا تكاد تلمح في كلامه مسنحة المُجتمعة وهو هندي الدار والمولد واللغة، ولا يمكن أن تشك مرة واحدة في ذوقه فيما يكتب أو ينقل أو يناقش، حتى في ثورته على مُناوئيه ومخالفيه يتجلّى لك من أسلوبه التزام الأدب، وتحكيم العلم في ميدان المناقشة، لا السفسة والاقذاع.

وكان له حرص بالغ نادر في الاستفادة من الوقت، وإنك لتدهش حين تراه - مثلاً - في كتابه: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، يُمدّد مؤلفات العلماء الذين يترجمهم ثم يقول: طالعت من كتبه كذا وكذا، ويسرّد كتباً كثيرة يبلغ بعضها مجلدات ضخمة.

وقد يقع في خلد بعض ذوي الهمم القاصرة والمزائم الخائرة أن يحملوا هذه المطالعة من الشيخ الالكوي على مثل (مطالعتهم) التي يفعلونها، وهي قلب البصر في أوراق الكتاب حين شرائه أو أثناء اقتنائه، ولكن الشيخ رحمه الله

تعالى كان إذ يطالع الكتب والأسفار يَفْلِيها قَلِيًّا ، وينخلها نخلًا ، ويستخرج منها مكنون العلم وعويصه وغاليه ، ويدلُّ على ذلك أوضح دلالة جودة تصانيفه التي تحفل بالنقول النادرة والنصوص الناضرة ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وقد كانت لديه مكتبة جامعة عامرة غنية في كل فن وعلم ، تبدو ضخامتها واستيعابها من تواليفه التي تطفح بالنقول عن كتب لاتزال مغمورة في عالم المخطوطات ، قلَّ أن يُسمع بها أو يُعرف عن وجودها شيء (١) .

وحسبك شاهدًا على هذا أن كتابه : « الرفع والتكميل » وهو كتاب صغير في حجمه ، كبير في فوائده وعلمه : قد استقاه من نحو ١٥٠ كتابًا . وحين خرجت نصوصه ونصوص كتابه هذا : « الأجوبة الفاضلة » كنت أتعجب كثيرًا من قدرة الشيخ على استخراج تلك النصوص المتغلغلة في بطون تلك الكتب وأكثرها كان مخطوطًا ، ومن اهتدائه إلى استلهاها من مطاويها ، حتى كأن يده منورًا تمتد أشعته الكاشفة إلى بطون الكتب في الخزائن الممتعة فتشير عباراتها وتخرج مكنوناتها ، كما قيل هذا في شيخنا الامام الكوثري رحمها الله تعالى .

وإنَّ مما يلحظه القارئ لكتب الامام اللكنوي أنه لا يرى فيها أي أثر للعنصرية أو الاستعلاء والانتفاخ في العلم ، بل يلمس القارئ فيها مسحة التصوف الرقيق البصير ، والتواضع الجم النبل ، المصحوب بالعلم والأدب الشرعي الحنيف .

(١) في مكتبة جامعة عليكرة بالهند بقية كبيرة من (مكتبته) ، أهداها إلى الجامعة سبطه مولانا الشيخ محمد أيوب ونجله الأستاذ محمد مهدي أيوب أستاذ العربية في الجامعة المذكورة حفظها الله تعالى . وتبلغ عيدتها ١٠٧١ كتابًا في العربية ، و ١٨٧٠ كتابًا في الفارسية . كما أفادني الأستاذ الفاضل الشيخ سبط الحسن الحسيني مدير المخطوطات في جامعة عليكرة . وقد اكتحلت عيناى بكثير من تلك الكتب النفيسة في رحلتي للهند والباكستان سنة ١٣٨٢ فبقيت طوال يوم الأربعاء ١٢ من ربيع الآخر فيها ، ثم غادرتها مضطراً متمثلاً :

فوالله ما فارقتها قاليًا لها ولكن ما يقضى فسوف يكون !

ولما زرت أسرتَه وبيته في (فرنكي محل) في (لكنو) التقيتُ فيه بعدد غير قليل من العلماء، ثم سار المجلسُ بذكر فضائل الشيخ الـكنوي فقلتُ: لقد رُزق الشيخ القبولُ في الناسِ وعند العلماء كافة، بخلاف منْافسه صديق حسن خان فانه لم يحْز ذلك، فارتضى الجميعُ هذا القول واستحسنوه.

أشهر مؤلفاته المطبوعة

للامام الـكنوي قرابة مئة وعشرة كتب كما سبق ذكره، وقد استوفيتُ أسماءها وتعدادها في مقدمة كتابه «الرفع والتكميل»، وأغلبها مطبوع في حياته أحسن طباعة بأقن تصحيح وأنضر إخراج يتمتع به عصر الطباعة الذي كان فيه. وما من كتاب من تلك الكتب المطبوعة - في الغالب - إلا أُعيد طبعه غير مرة في حياته أو بعد وفاته، ولكنك لا تجد له في المكتبات اليوم أثراً ولا عيناً، ومن كتبه ما هو مقرر في كتب الدراسة في معاهد الهند والباكستان كحواشيه على «الهداية» للمرغيناني، وهو من أشهر مؤلفاته الجامعة الحررة النافعة.

ومن أشهرها أيضاً: «التعليقُ المجدد على موطأ الامام محمد»، و«عمدةُ الرعاية على شرح الوقاية»، و«إمامُ الكلام قباية ملق» بالقراءة خلف الامام، و«السعاية في كشف ما في شرح الوقاية»، و«تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد»، و«طربُ الأماثل في تراجم الأفاضل»، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، و«الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، و«الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية»، و«ظفر الأمان في شرح مختصر الجرجاني» في المصطلح، و«نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل»، و«إقامة الحجّة على أن الاكثار في التعبد ليس ببدعة»، و«تحفه الأخيار في إحياء سنّة سيد الأبرار». وسيكون هذا الكتابان الثالث والرابع من سلسلة نشر مؤلفات الامام الـكنوي إن شاء الله تعالى، محققين على غرار هذا الكتاب وسابقه بمون الله تعالى.

وكانت وفاته ليلة بقيت من ربيع الأول سنة أربع وثلاثمائة وألف في بلدة لكنو، ولم يكتمل له من العمر أربعون سنة، رحمه الله تعالى وجزاه عن العلم والدين والاسلام خيراً.

مؤلفات الإمام الكنوي

٢

الأجوبة الفاضلة للسئلة الحسنة الكاملة

للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحكي الكنوي الهندي

ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ

رحمه الله تعالى

وهي أجوبة جامعة محررة عن حكم الإسناد ، والعمل بالحديث الضعيف ، وحال كتب الحديث
المسندة ، وما يحتاج به منها ، ودفع تعارض أقوال المحدثين ، ومباحث النسخ
والجمع والترجيح ، مع تجلية دقيقة لمباحث شائكة في علوم الحديث

وعليه

التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة

بقلم

عبد الفتح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب - باب الحديد - مكتبة النهضة - هاتف ٣٥٢٩١

بيروت ص.ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧

حقوق الطبع محفوظة للناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَكَ الْحَمْدُ يَا مَنْ عَلَّمَنَا مَا لَمْ نَعْلَمْ ، أَشْهَدُ أَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَلَا ضِدَّ لَكَ وَلَا نِدَّ لَكَ وَلَا مِثْلَ لَكَ فِي النَّظْمِ الْأَحْكَمِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ سَيِّدُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

وبعد : فيقول الراجي عفوَ رَبِّهِ الْقَوِيَّ ، أَبُو الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْحَيِّ الْكَنَوِيِّ ، تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْ ذَنْبِهِ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ ، ابْنُ مَوْلَانَا عَبْدِ الْحَلِيمِ ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ جَنَّةَ النِّعَمِ : هَذِهِ رِسَالَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَبَاحِثَ لَطِيفَةٍ ، وَعُجَالَةٍ مُتَضَمِّنَةٍ لِنَفَائِسَ غَرِيبَةٍ : مُتَضَمِّنَةٌ لِلْأَجُوبَةِ عَنْ ^(١) الْأَسْئَلَةِ الْعَشْرَةِ ، الَّتِي سَأَلَنِي عَنْهَا بَعْضُ أَفَاضِلِ الدَّهْرِ ^(٢) ، وَأُمَاطِلِ الْمَصْرِ ، مِنْ بَلَدَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِـ « لَاهُور » لَا زَالَتْ مُحْفُوظَةٌ عَنْ الشَّرُورِ ، حِينَ إِقَامَتِي بِبَلَدَةِ حَيْدَرِ آبَادٍ مِنْ مَمْلَكَةِ الدَّكَّكَنِ ، لَا زَالَتْ مُحْفُوظَةً عَنِ الْبِدْعِ وَالْفِتَنِ ، كَتَبْتُهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتَعْجَالِ ، مَعَ

(١) هذه التعديّة بـ (عن) هي الصواب . أما تعديته باللام - كما سُمِّيَ عَلَى وَجْهِ الْكِتَابِ وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ - فَغَيْرُ سَائِغَةٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .

(٢) هو الْعَلَامَةُ الْفَاضِلُ الْكَامِلُ الْمَوْلَوِيُّ مُحَمَّدُ حُسَيْنِ الْلاهُورِيِّ الْمَوْلُودِ سَنَةِ ١٢٥٦ ، وَالتَّوُفَى سَنَةَ ١٣٣٨ . وَتَرْجَمَتُهُ فِي « نَزْهَةِ الْخَوَاطِرِ » فِي الْجُزْءِ الثَّامِنِ الَّذِي لَمْ يُطْبَعْ بَعْدَ .

كثرة الهموم ولحوق أصناف الملل، والاشتغال بأنواع الأشغال،
مقتصرًا على ما لا بُدَّ منه في الجواب، مُتَجَنِّبًا عن حدِّ الإطناب
وسميتها :

الأجوبة الفاضلة للأسئلة عشرة الكاملة

ليكون الاسمُ مُخْبِرًا عن المسمَّى، واللفظُ مُنْبِئًا عن
المعنى، واللهُ وليُّ التوفيق، ومنه الهدايةُ إلى سَوَاءِ الطريق.

السؤال الأول

في الإسناد

هل الإسنادُ مطلوبٌ في الدين، أم لا؟ فإن اختير الشقُّ الثاني،
فما معنى قول ابن المبارك: الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال
مَنْ شاء: ما شاء؟ وإن اختير الشقُّ الأوَّل، فهل هو ضروريٌّ
في جميع ما يُعَدُّ من الدين؟ أم هو مخصوصٌ ببعض؟ فإن كان
مخصوصاً ببعض فلا بُدَّ من تفصيل الأمور التي لا تحتاجُ إلى الإسناد،
مع إقامةِ الدليل على استثنائه.

الجواب

الإِسْنَادُ مطلوبٌ في الدين ، قد رَغِبَتْ إليه أُمَّةُ الشرعِ
المتين ، وجعلوه من خصائصِ أُمَّةِ سيِّدِ المرسلين ، وحكموا عليه
بكونه سُنَّةً من سُنَنِ الدين .

قال ابنُ المبارك : الإِسْنَادُ من الدين ، ولولا الإِسْنَادُ لقال من
شاء : ما شاء ^(١) . وعنه : مثَلُ الذي يطأُبُ أمرَ دينه بلا إِسْنَادٍ

(١) رواه مسلمٌ في مقدمة « صحيحه » (٨٧/١) ، ورواه الترمذيُّ في أوائل
كتابه « المعتمَل الصغِير » الملحق بآخر كتابه « السنن » : (٣٨٨/٤) بشرح
الباركفوري ، ورواه الذهبيُّ بسنده إلى ابن المبارك في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة
أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس : (ص ١٠٥٤) . ولفظها : « الإِسْنَادُ
عندي من الدين ، ولولا الإِسْنَادُ لقال مَنْ شاء : ما شاء ، فإذا قيل له : مَنْ
حدَّثَكَ ؟ بَقِيَّ » . ومعنى (بَقِيَّ) على ما يظهر : بقي ما كنتُ ، أو بقي حيران .
قاله الباركفوري ، ثم قال : « وفي بعض النسخ : (يَتَقَيَّ) بفتح التحتية وكسر القاف
من وَتَيَّ يَتَقَيَّ ، أي يصُونُ نفسه عن التحديث بلا إِسْنَاد » . ورأيتُ كلمة ابن
المبارك هذه في كتاب « الصارم النكي في الرد على ابن السبكي » لابن عبد الهادي
الحنبلي : (ص ٢٦٨) ولفظها : « ولكن إذا قيل : مَنْ حَدَّثَكَ ؟ نفى » .
وجاءت (نفى) بالنون بعدها فاء ثم ياء . فالله أعلم . وجاءت كلمة ابن المبارك هذه
في « منهاج السنة النبوية » لابن تيمية (٩٦/٤) هكذا : « ... لقال من شاء : ما شاء ،
فإذا يُسْتَلَّ عمن لقي » . وفيها تحريف ظاهر .

وقد رَوَى كلمة ابن المبارك هذه - دون الجملة الأخيرة منها - مسلمٌ =

كمثل الذي يرتقي السطح بلا سُلَّم^(١) !
 وقال سفيان الثوري : الإسنادُ سلاحُ المؤمن ، فإذا لم يكن
 معه سلاحٌ فبأي شيءٍ يُقاتل^(٢) ؟ !
 وقال الشافعي : مثلُ الذي يطلبُ الحديثَ بلا إسنادٍ كمثلِ
 حاطبٍ ليل^(٣) . كذا في « شرح المواهب اللدنية^(٤) » لمحمد بن
 عبد الباقي الزرقاني .

وفيه^(٥) أيضاً : في « تاريخ الحاكم » : عن إسحاق بن إبراهيم

= و ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » : (١٦/١) والحاكم في « معرفة علوم
 الحديث » : (ص ٦) وابن الصلاح في « مقدمته » : (ص ٢١٥) وابن
 السبكي في « طبقات الشافعية » : (١٨٧/١) والسخاوي في « شرح الألفية » :
 (ص ٣٣٥) والسيوطي في « تدريب الراوي » : (ص ٣٥٩) والزرقاني
 في « شرح المواهب اللدنية » : (٤٥٣/٥) . ورواها الخطيب في « الكفاية » :
 من طريق الترمذي .

وجاء في المواطن التي ذكرتها كلمات حسان جامعة في فضل الاسناد
 فليرجع إليها من شاء .

(١) رواه الخطيب البغدادي في « الكفاية » : (ص ٣٩٣) .
 (٢) ذكره السخاوي في « شرح الألفية » : (ص ٣٣٥) . وذكر الجملة
 الأولى منه ابن السبكي في « طبقات الشافعية » : (١٦٧/١) ، والسيوطي في
 « التدريب » : (ص ٣٥٩) .
 (٣) زاد المناوي في « فيض القدير » : (٤٣٣/١) بعده : « يحمِلُ حزمة
 حطب وفيه أفعى ، وهو لا يدري ! » .

(٤) : (٤٥٣/٥) .

(٥) أي في « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني : (٤٥٣/٥) .

الحنظلي قال : كان عبدُ الله بنُ طاهر إذا سألني عن حديثٍ فذكرتهُ له بلا إسناد ، سألني عن إسنادِهِ ويقول : روايةُ الحديث بلا إسنادٍ من عمل الزماني^(١) ، فإن إسنادَ الحديث كرامةٌ من الله لأمةٍ محمدٍ ﷺ . انتهى .

وفيه أيضاً^(٢) : قيل^(٣) في قوله تعالى : « أو أثارةٍ من علم » إسنادُ الحديث . انتهى .

وفيه أيضاً : قال بَقِيَّةُ^(٤) : ذكرتُ حمادَ بنَ زيدٍ بأحاديث فقال : ما أجودها لو كان لها أجنحةٌ . يعني إسناداً^(٥) . انتهى .

وقال أبو حاتم محمد بنُ إدريس الرازي : لم يكن في أمةٍ من الأمم مذُ خلق الله آدمُ أمناً^(٦) يحفظون آثارَ الرسل ، إلا في هذه

(١) أي المَرَضَى .

(٢) أي في « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني : (٤٥٣/٥) .

(٣) قائله : مطرُ الوراق . كما في « التدريب » : (ص ٣٥٩) .

(٤) هو بَقِيَّةُ بن الوليد الحمصي أبو يُحْمِد ، المعروف بالتدليس ، وهو محدِّث الشام وأحدُ الأعلام ، توفي سنة ١٩٧ .

(٥) في الأصل : (إسناد) . وفي « شرح المواهب اللدنية » : (إسناداً) .

(٦) جاء في « فيض القدير » للمناوي (٤٣٤/١) بلفظ « أمةٌ يحفظون آثارَ

نبيِّهم غيرُ هذه الأمة . قيل له : ربما رَوَى أحدهم حديثاً لا أصل له ؟ قال : علماؤهم يعرفون الصحيحَ من غيره ، فروايتُهم الحديثَ الواهي ليتبينَ لمن بعدهم .

الأُمَّة . كذا نقل القسطلاني^(١) في «المواهب»^(٢) . قال الزرقاني^(٣) :
 هذا رواه ابن عساكر عن الرازي المذكور بلفظ : لم يكن في أُمَّةٍ
 من الأمم مُنْذُ خَلَقَ اللهُ آدمَ أُمَّةٌ يحفظون آثارَ نبيِّهم وأنسابَ
 خَلْفِهِمْ^(٤) كهذه الأُمَّة . وفي «تاريخ ابن عساكر» أيضاً عنه : لم يكن
 في أُمَّةٍ من الأمم أُمَّةٌ يحفظون آثارَ نبيِّهم غيرَ هذه الأُمَّة ، فقليل
 له : ربما رَوَوْا حديثاً لا أصلَ له ؟ قال : علماؤهم يعرفون الصحيحَ
 من السَّقِيم . انتهى .

وفي «شرح شرح النخبة»^(٥) لعلّ القاري : أصلُ الإسنادِ
 خَصِيصَةٌ فَاضِلَةٌ من خصائص هذه الأُمَّة ، وسُنَّةٌ بِالْفَتْحِ من السُّنَنِ
 المؤكَّدة ، بل من فروض الكفاية ، وطلبُ المُلُوِّ أمرٌ مطلوب
 وشأنٌ مرغوب . قال أحمد : طلبُ الإسنادِ المالي سُنَّةٌ عَمَّنْ
 سَلَفٌ^(٥) . وقال الحاكم : طلبُ الإسنادِ المالي : سُنَّةٌ صحيحة ،

(١) : (٤٥٤/٥) شرح الزرقاني .

(٢) في «شرح المواهب» : (٤٥٤/٥) .

(٣) هكذا جاء في الأصل وفي «شرح المواهب اللدنية» المنقول عنه . وفيه

وقفة تامة ! ولعل الصواب : سَلَفِهِمْ كما يقتضيه السياق ؟

(٤) : (ص ١٩٤) .

(٥) وقع في الأصل : (ممن) . وصوابه (عمَّن) . كما جاء في كتاب علي

القاري و «شرح الألفية» للسخاوي : (ص ٣٣٥) .

فذكرَ حديثَ أنسٍ في مجيِّ الأعرابيِّ وقوله : يا محمدُ أتانا رسولُك
فزعمَ كذا... الحديثَ^(١). انتهى ملخصاً .

وفي « المواهب اللدنية »^(٢) : قال أبو بكر محمد^(٣) بن أحمد : بلغني
أنَّ اللهَ خصَّ هذه الأُمَّةَ ثلاثةَ أشياء لم يُعطِها من قبلها من الأُمم :
الإِسناد ، والأنساب ، والإِعراب . انتهى .

وفيه أيضاً^(٤) : الإِسناد خَصِيصَةٌ فاضلةٌ من خصائصِ هذه
الأُمَّة ، وسُنَّةٌ بالغةٌ من السُّننِ المؤكَّدة ، وقد رَوَيْنَا من طريق
أبي العباس الدَّغَوَلِي قال : سمعتُ محمدَ بنَ حاتم بن المظفر يقول :
إنَّ اللهَ تعالى قد أكرمَ هذه الأُمَّةَ وشرَّفها وفضلها بالإِسناد .
وليس لأحد من الأُممَ كلامٌ قديمٌها وحديثها إِسنادٌ موصول ، إنما
هو صُحُفٌ في أيديهم ، وقد خلَطُوا بكتبهم أخبارهم . انتهى .

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان من « صحيحه » : (١٦٩/١) بشرح النووي ،
قال النووي : واسمُ الأعرابيِّ ضَمَام بن ثعلبة ، كما جاء مسمًى في رواية البخاري
وغيره . ومعنى (زعم) هنا : قال صادقاً ، فإن الزعم كما يُطلقُ على القول الكذب
أو المشكوك فيه ، يُطلقُ على القولِ الحقِّ والصدقِ الذي لا شك فيه ، كما وردَ
في الحديث المذكور .

(٢) : (٤٥٥/٥) بشرح الزرقاني .

(٣) هو الحافظ الامام القدوة أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور
البغدادي الدقاق ، ويعرف بابن الخاضبة ، مفيدٌ ببغداد ومحدثٌها وصالحٌها ، توفي
سنة ٤٨٩ هـ ، وترجمته الحافلة في « تذكرة الحفاظ » للذهبي (ص ١٢٢٤ - ١٢٢٧) .

(٤) : (٤٥٣/٥) .

وفي « خلاصة الطيبي » : الإسنادُ خَصِيصَةٌ من خصائص هذه الأُمَّة ^(١) ، وسُنَّةٌ من السُّننِ البالغة ، وطَلَبُ العُلُوِّ فيه سُنَّةٌ أيضاً ، ولذلك اسْتُحِبَّت فيه الرحلة . انتهى .

وفي « شرح المواهب » ^(٢) للزُّرْقَانِي : أخرج الحاكمُ وأبو نعيم وابنُ عساكر عن عليٍّ مرفوعاً « إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بأسناده ، فإن يَكُ حقاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن يَكُ باطلاً كان وزرُهُ عليه » ^(٣) . وفيه : شَرَفُ أصحابِ الحديث ، وردُّ عليٍّ من

(١) قال ابن حزم في كتابه « الفِصَل في المِلل والأهواء والنِحَل » : (٨١ / ٢ - ٨٤) : « نقلُ الثقة عن الثقة يَبْلُغ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ، خَصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل ، وأما مع الارسال والاعضال فيوجد في كثير من اليهود ، ولكن لا يَقْرَبُون فيه من موسى قُرْبَنَا من محمد صلى الله عليه وسلم ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً ، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه » . ثم قال : « وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريمُ الطلاق فقط . وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين ، فكثيرٌ في نقل اليهود والنصارى » . ثم قال : « وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً ، ولا إلى تابع له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص » .

(٢) : (٤٥٤ / ٥) .

(٣) : ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » . وقال شارحه المناوي : (٤٣٤ / ١) :

« قال الذهبي في « الميزان » : موضوع » .

كـرِهَ كـتـابـتـه من السلف . والنهي عنه في خبر آخر منسوخ أو مؤول . انتهى .

فهذه العبارات بصراحته أو بإشارتها تدل على أنه لا بُدَّ من الإسناد في كل أمر من أمور الدين ، وعليه الاعتماد ، أعم من أن يكون ذلك الأمر من قبيل الأخبار النبوية ، أو الأحكام الشرعية ، أو المناقب والفضائل ، والمغازي والسير والفواضل ، وغير ذلك من الأمور التي لها تعلق بالدين المتين والشرع المبين ، فشيء من هذه الأمور لا ينبغي عليه الاعتماد ، ما لم يتأكد بالإسناد ، لاسيما بعد القرون المشهود لهم بالخير .

وبشرهم هديت : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفسحوا الكذب »^(١) . أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .
وهديت : « سيكون في آخر أمتي ناس »^(٢) محمد ثونكم

(١) هذا اللفظ لم أجده في « الصحيحين » أو غيرها مما رجعت إليه من المصادر الحديثية ، والذي في « الصحيحين » عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً - واللفظ للبخاري - : خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته . رواه البخاري في كتاب الشهادات (١٩١/٥) بشرح ابن حجر ، ورواه مسلم في فضائل الصحابة (٨٥/١٦) بشرح النووي .

(٢) لفظ مسلم (٧٨/١) : أناس .

بما ^(١) لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم .

ومدبتُ: « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم ، لا يضلّونكم ولا يفتنونكم . »

وأثرُ عبدِ الله بن عمرو: « إنَّ في البحر شياطينَ مسجونةً أوثقها سليمانُ ، يُوشِكُ أن تخرج فتقرأ على الناسِ قرآنا . »

وأثرُ عبدِ الله ^(٢): « إنَّ الشيطانَ ليتمثلُ في صورةِ الرجلِ فيأتي القومَ فيحدثُهم بالحديث من الكذب ، فيتفرقون فيقول الرجلُ منهم: سمعتُ رجلاً أعرفُ وجهه ولا أدري ما اسمه يحدثُ . »
أخرجها مسلمٌ في « صحيحه » ^(٣)

وغير ذلك من الأخبار المعروفة والآثار المأثورة .

وقد كثر في هذه الأُمَّة وضعُ الأحاديث على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(١) لفظ مسلم : ما لم .

(٢) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . وإذا أطلق (عبد الله) في الصحابة فهو المراد .

(٣) فيه تسامح ، فقد أخرجها مسلم في مقدمة « صحيحه » (١ / ٧٨ - ٨٠) ، والعلما مميّزوا بين ما رواه مسلم في مقدمة « صحيحه » وما رواه في « صحيحه » .

فمنهم : من وضعوا أحاديث في الأحكام وتقوّلوا بالحلال والحرام .
ومنهم : من وضعوا أحاديث في فضائل الصحابة والتابعين ،
والأئمة المجتهدين ، والأماكن والبُلدان ، والمساكن والأوطان .
ومنهم : من وضعوا أحاديث في مثالب الصحابة والأئمة
ومعائبهم ، إلى غير ذلك من أغراضهم ومطالبهم . إمّا تعنّتوا عن إيراد ،
وإمّا تعصّبوا وفساداً ، وإمّا غير ذلك مما هو مبسوط في محله ومقرّر
في مقرّره ، فارتفع الأمان عن الأخبار ، ما لم يُوجد لها سندٌ معتمدٌ
أو اعتمدَ به واحدٌ من الأخبار .

ومن ههنا نَحْصِرُ على أنه لا عبرة للأحاديث المنقولة في الكتب
المبسوطة ما لم يظهر سندها ، أو يُعلم اعتمادُ أرباب الحديث عليها ،
وإن كان مصنفها فقيهاً جليلاً يُعتمدُ عليه في نقل الأحكام وحكم الحلال
والحرام . ألا ترى إلى صاحب « الهداية » من أجلة الحنفية ،
والرافعي شارح « الوجيز » من أجلة الشافعية - مع كونهما ممن
يُشار إليه بالأُنامل ، ويعتمدُ عليه الأُماجد والأُمائل - قد ذكرا
في تصانيفهما ما لا يوجد له أثرٌ عند خير بالحديث يُستفسر ، كما
لا يخفى على من طالع « تخريج أحاديث الهداية » ^(١) للزيلعي ،

(١) هو المسمّى : « نصب الراية » . طُبِعَ قديماً في الهند ، ثم طُبِعَ في مصر
سنة ١٣٥٧ طبعةً محققةً ناضرة ، قام بها المجلس العلمي في الهند ، فجزاه الله خيراً
عن العلم والعلماء والدين .

و «تخريج أحاديث شرح الرافعي» ^(١) لابن حجر العسقلاني .
 وإذا كان حال هؤلاء الأجلة هذا ، فما بالك بغيرهم من الفقهاء الذين
 يتساهلون في إيراد الأخبار ، ولا يعمّقون في سند الآثار ؟
 ولذا قال عليّ القاري في «رسالة الموضوعات» ^(٢) حديث :
 « من قضى صلاة ^(٣) من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان
 ذلك جابراً لكل صلاة فاتته ^(٤) في عمره إلى سبعين سنة » : باطل قطعاً ،
 ولا عبرة بنقل صاحب « النهاية » وغيره من بقية شراح « الهداية »
 فاهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من
 المخرجين . انتهى . ^(٥)

(١) هو المسمى « التلخيص الحبير » طبع في الهند طبعين ، ولا يزال نادر
 الوجود لا تصل إليه أيدي العلماء . وفقى الله أهل الخير والدين لا خراجة .
 (٢ : ص ١٨٥) .

(٣) وقع في الأصل : (صلاته) . والتصويب عن « رسالة الموضوعات » .

(٤) وقع في الأصل : (فائتة) . والتصويب عن « رسالة الموضوعات » .

٥) وقال المؤلف الكنوي في مقدّمة كتابه : « عمدة الرعاة في حلّ شرح
 الوقاية » : (١٣/١) تعليقاً على كلام عليّ القاري هذا : « وهذا الكلام من القاري
 أفاد فائدةً حسنة ، وهي أن الكتب الفقهية وإن كانت معتبرة في أنفُسِها بحسب
 المسائل الفرعية ، وكان مصنّفوها أيضاً من المتبرّين والفقهاء الكاملين : لا يُعتمدُ
 على الأحاديث المنقولة فيها اعتماداً كلياً ، ولا يُجزّمُ بورودها وثبوتها قطعاً بمجرد
 وقوعها فيها .

= فكم من أحاديث ذكرت في الكتب المعتبرة وهي موضوعة ومختلفة، كحديث « لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدريّة » - لغة مدن المدائن - وحديث « من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي » ، وحديث « علماء أمّي كأنبياء بني إسرائيل » ، إلى غير ذلك .

نعم إذا كان مؤلف ذلك الكتاب من المحدثين أمكن أن يعتمد على حديثه الذي ذكره فيه ، وكذا إذا أسند المصنّف الحديث إلى كتاب من كتب الحديث أمكن أن يؤخذ به إذا كان ثقة في نقله .

والسّر فيه : أن الله تعالى جعل لكل مقام مقالا ، ولكل فن رجلا ، وخص كل طائفة من مخلوقاته بنوع فضيلة لا تجدها في غيرها . فمن المحدثين :

من ليس لهم حظ إلا رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سيرها . ومن الفقهاء : من ليس لهم حظ إلا ضبط المسائل الفقهية من دون المهارة في الروايات الحديثية . فالواجب أن نُنزل كلّاً منهم في منازلهم ، ونقيف عند مراتبهم . وقد فصلت الكلام على هذا الموضوع في رسالتي : « ردع الإخوان عما أحدثوه في آخر جمعة رمضان » .

وقد أجاد رحمه الله تعالى في رسالته المذكورة أيها إجادته في تحقيق هذا الموضوع ، وأطال النفس فيه حتى جاوز العشرين صفحة من صفحات هذا الكتاب .

واليك منه ما يتعلق باللقام مُلخصاً من (ص ٤٠ - ٤٤) : « جاء في « زاد اللبيب » و « أنيس الواعظين » و « أوراد راحة العابدين » و « مفتاح الجنان » ما معتر به : أن النبي ﷺ قال : « من فاتته صلوات ولا يدري عددّها فليصل يوم الجمعة أربع ركعات نفلًا بسلام واحد ، ويقرأ في كل ركعة بمعد الفاتحة آية الكرسي سبع مرات ، وإنا أعطيناك الكوثر خمس عشرة مرة ، قال علي بن أبي طالب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن فاتته صلوات سبعمائة سنة كانت هذه الصلاة كفارة لها . قالت الصحابة : إنما عمر الإنسان - أي من هذه الأمة - =

.....

= سبعون سنة أو ثمانون سنة ، فقال رسول الله : كانت كفارة لما فاتته ومافات من الصلوات من أيه وأمه وفوائت أولاده . . . !! » و « من صلى في آخر جمعة من رمضان أربع ركعات قبل الظهر كانت كفارة لفوائت جميع عمره ! » إلى آخر ما نقله من مثل هذه الأحاديث الباطلة المكشوفة البطلان .
ثم قال في صدد إبطالها والرد على من اعتمد على ناقلها : « قال علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : من القواعد المعلومة الكلية : أن نقل الأحاديث النبوية ، والمسائل الفقهية ، والتفاسير القرآنية : لا يجوز إلا من الكتب المتداولة ، لعدم الاعتماد على غيرها من وضع الزنادقة وإلحاق الملاحدة ، بخلاف الكتب المحفوظة . انتهى » .

ثم ساق المؤلف الكنعوي رحمه الله وجريها كثيرة في التدليل على بطلان تلك الأحاديث وقال : « وسادسها : أن الروايات التي ذكرها هؤلاء المصنفون لم يذكروا سندها ، ولا أسندوها إلى أحد من المخرجين . وقبول الحديث الذي لا أصل له أي لا سند له : ليس من شأن الماقلين ، فإن بين النبي ﷺ وبين هؤلاء الناقلين مفاوز تنقطع فيها مطايا السائرين ، فكيف يجوز الاستناد بمجرد قولهم : قال رسول الله : كذا وكذا ؟ ! فإن الرواية وصولها إليهم وإلينا لا يمكن أن يكون بدون الوسائط ، فلا بد من تحقيق أحوال الوسائط وتشخيصهم ، وكشف عدالتهم ، ليكتسب الحديث به صفة القبول إن وجدت في روايته صفات القبول ، أو صفة الرد إن كانت في روايتها صفات الرد . وبدون ذلك فالاستناد به لا يليق بمن له أدنى مسكة .

قال علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : قد حكى الحافظ أبو بكر بن خير : اتفق العلماء على أنه لا يحمل لمسلم أن يقول : قال رسول الله : كذا ، حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات . انتهى .

فان قلت : هذه الأحاديث من الأحاديث المشهورة ، فلا حاجة إلى

=

تحقيق أسانيدها ، قلت :

.....

= إن أريدَ بكونها مشهورةً شهرتها بالمعنى المصطلح عند الأصوليين ،
فهو أيضاً موقوفٌ على ثبوت طرقها . والاستنادُ بها أيضاً موقوفٌ على البحث
عن روايتها .

وإن أريدَ به مطلقُ الشهرة ولو على السنة المتفقّة أو العامة فلا ينفعُ
ذلك ، لأنَّ مثل هذه الشهرة ساقطةٌ عن الاعتبار فيما هنالك . فكم من أحاديث
اشتهرت على السنة العامة ، أو سطّرت في كتب المتفقّة ، ولا أصلَ لها في
الشريعة ، بل هي موضوعةٌ أو ضعيفةٌ ساقطة ، كحديث « لولاك لما خلقتُ
الأنفلاك » ، و حديث « علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل » ، و حديث « يوم صومكم
يوم نحر كم » ، و حديث « لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدريّة » ، إلى غير
ذلك ، على ما لا يخفى على من طالع كتب نقّاد الحديث المصنّفة في هذا الباب كـ
« موضوعات ابن الجوزي » ، و « الآلاء المصنوعة » ، و « الدرر المنتثرة » كلاهما
للسيوطي ، و « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، و « تذكرة الموضوعات » لعلي القاري .
قال السخاوي في « فتح المغيث » : المشهور يقع على ما يروى بأكثر من اثنين
وعلى ما اشتهر على الألسنة ، فيشمل ماله إسناد واحد فصاعداً ، بل ما لا يوجد
له إسناد أصلاً ، كـ « علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل » ، و « ولدت في زمن
الملك المادل كسرى » . وقد يشتهر بين الناس أحاديث موضوعة بالكلية ،
وذلك كثير جداً ، ولا اعتبار إلا بما هو مشهور عند أهل الحديث . انتهى .

فان قال قائلٌ : نقل من نقل هذه الروايات لجلالة قدرهم ، ونباهة
ذكرهم : كافٍ للاستناد به ، قلنا : كلا ، لا يقبل حديث من غير إسناد ولو
نقله معتمد ، لاسيما إذا لم يكن الناقل من نقّاد الأحاديث . و جلالة قدره
لا تستوجب قبول كل ما نقل ، ألا ترى إلى صاحب « إحياء علوم الدين » مع
جلالة قدره أورّد في كتابه أحاديث لا أصل لها ؟ فلم يُعتبر بها ، كما يظهر من
مطالعة « تخريج أحاديثه » للحافظ العراقي ، وهذا صاحب « الهداية » مع كونه من
أجلّة الحنفية أورّد فيها أخباراً غريبةً وضعيفةً ، فلم يُعتمد عليها ، كما يظهر من
مطالعة « تخريج أحاديثها » للزيلعي وابن حجر .

.....

== فان قال قائل : نَقْلُهُ هذه الروايات من الثقات ، ويُستبعدُ عنهم نقلُ الخُرَافات والمكذوبات . قلنا : كونهم من المتدينين لا يُستبعدُ به وقوعُ ذلك عنهم ، ولا أقولُ : إنهم نقلوا ذلك مع علمهم بكذبِ ذلك ، بل وقعَ لهم الاغترارُ بقول غيرهم ، فانهم ليسوا من المحدثين ، ولا أسندوها إلى أحدٍ من الناقدين . والعبرةُ في هذا الباب لهم لا لغيرهم .

وقد بلغتني عن بعض الناس لما أرسلتُ إليه عبارةُ عليّ القاري الدالّةُ على وضعِ حديث « من قضى صلاةً من الفرائض في آخرِ جمعةٍ من رمضان ... » أنه قال : لا اعتبارَ للقاري بهذا صاحب « النهاية » فالعتمدُ هو نقلُ صاحب « النهاية » لا حكمُ القاري .

وهذا قولُ أظنُّ أن من صدرَ عنه جاهلٌ لا يَعْرِفُ مراتبَ المحققين ، ولا يعلمُ الفرقَ بين الفقهاء والمحدثين ، فإنَّ الله تعالى خَلَقَ لكلِّ فنٍّ رجالاً ، وجعلَ لكلِّ مقامٍ مقالاً ، ويتلزمُ علينا أن نُنزِلَهم منازلهم ، ونضمَّهم بمراتبهم ، فأجلّةُ الفقهاء إذا كانوا عارين من تنقيد الأحاديث : لأنَّ تسليم الروايات التي ذكروها من غيرِ سندٍ ولا مستندٍ إلا بتحقيق المحدثين . ونقلُهُ الأحاديث إذا كانوا

عارين عن الفقاهاة : لأنَّ نقْلَهُ كلامهم في الفقه ككلام الفقهاء المعتبرين . وقيسُ على هذا صاحبُ كلِّ فنٍّ بكلِّ فنٍّ . فصاحبُ « النهاية » وإن كان من أجلّةِ الفقهاء لكنه ليس ببالغٍ إلى مراتب المحدثين ، فلا نَقْبَلُ رواياته بلا سندٍ إلا إذا نصَّ على اعتبارها جمعُ من المحدثين ، فإنَّ العبرة في هذا الباب كما مرَّ غيرَ مرّةٍ بهم لا بغيرهم .

قال عبدُ الفتاح : هذه النقولُ لو شَدَّ طالبُ العلم الرِّحْلَ إليها شهراً كاملاً لكان ذلك جديراً بها ، فانها لبابُ الحقِّ ، ومحضُ الشَّصْح والصِّدْق ، فلهذا أُطِلْتُ بها ، فرحمَ الله الامامَ اللكنويَّ وجزاه عن العلم والدين خيراً .

وقال السيوطي^١ في «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود» تحت حديث «نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم»^(١):
 فان قلت: نُقِلَ أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم «كان يُسرحُ لحيته كل يوم مرتين»؟ قلت: لم أقف على هذا باسناد، ولم أر من ذكره إلا الغزالي في «الإحياء»^(٢) ولا يخفى ما فيه من الأحاديث التي لا أصل لها. انتهى.

فان قلت: فما بالهم أوردوا في تصانيفهم الأحاديث الموضوعة - مع جلالهم ونباهتهم - ولم لم ينتقدوا الأسانيد مع سعة علمهم؟
قلت: لم يُوردوا ما أوردوا: مع العلم بكونه موضوعاً، بل ظنّوه مروياً وأحالوا نقد الأسانيد على نقّاد الحديث، لكونهم أغنّوهم عن الكشف الحثيث، إذ ليس من وظيفتهم البحث عن كيفية رواية الأخبار، إنما هو من وظيفة حملة الآثار، فكل مقام مقال، ولكل فن رجال.

(١) وقع في الأصل: (نهى أن يمتشط) بدون إسناد النهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. والتصويب من «سنن أبي داود». وقد أخرج أبو داود في كتاب الطهارة في باب الموضع التي نهى عن البول فيها (٣١/١) بشرح الخطابي واختصار المنذري وابن القيم، وهو حديث صحيح. وتماه: «أو يبول في مُغتسله». قال المنذري: «وأخرجه النسائي».

(٢) في كتاب أسرار الطهارة، في القسم الثالث في النظافة والتنظيف (٥٢/٢) من طبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية.

بحث قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال

وليُعلم أنَّ الأحكام وغير الأحكام، وإن كانت متساوية الأقدام في الاحتياج إلى السَّند - وما خلا عن السَّند فهو غير مُعتمد - إلا أنَّ بينهما فرقاً من حيث إنه يُشدد في أخبار الأحكام من الحلال والحرام، وفي غيرها يُقبل الإسناد الضعيف بشروطٍ صرَّح بها الأعلام.

قال عليُّ^(١) الحلبيُّ في «إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون»^(٢): لا يخفى أن السَّيرَ تجمعُ الصحيحُ والسَّقيمُ والضعيفُ والبلاغُ والمرسلُ والمنقطعُ والمعضلُ، دون الموضوع، وقد قال الامامُ أحمد وغيره من الأئمة: إذا رَوَيْنَا في الحلال والحرام شدَّدْنَا، وإذا رَوَيْنَا في الفضائل ونحوها تساهلْنَا. انتهى^(٣).

وقال محمد بنُ سيِّد الناس في «عيون الأثر في فنون المغازي والسَّير»^(٣) عند الكلام في توثيق محمد بن إسحاق: ثم غالبُ ما يروى عن الكلبيِّ أنسابٌ وأخبارٌ من أحوالِ الناس وأيامِ العرب وسيرهم

(١): (٢/١).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية»: (ص ١٣٤) بآتم من هذا اللفظ، وقد عتقد باباً خاصاً أورَدَ فيه كلامَ الأئمة في هذا الموضوع.

(٣): (١٥/١).

وما يجري مجرى ذلك ، مما سمح كثير من الناس في حمله عمن
لا تحمل^(١) عنه الأحكام ، وممن حكي عنه الترخيص في ذلك : الامام أحمد ،
وممن حكي عنه التسوية بين الأحكام وغيرها : يحيى بن معين . انتهى .
وقال علي القاري في رسالته « الحظ الأوفر في الحج الأكبر »
بعد ذكر حديث « أفضل الأيام يوم عرفة ، وإذا وافق يوم الجمعة
فهو أفضل من سبعين حجة » : رواه رزين ، أمّا ما ذكره بعض
المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف فعلى تقدير صحته
لا يضر المقصود ، فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال ،
عند جميع العلماء من أرباب الكمال . انتهى .

وقال في رسالة « الموضوعات » عند ذكر حديث « مسح
الرقبة أمان من الغل »^(٢) : الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال
اتفاقاً ، ولذلك قال أئمتنا : إن مسح الرقبة مستحب أو سنة .
انتهى .

وقال السيوطي في « طلوع الشرياً باظهار ما كان خفياً »^(٣) :
ذهب جمهور الأئمة إلى أن التلقين بدعة ، وآخر من أفتى بذلك

(١) في الأصل : (يحمل) ، وفي « عيون الأثر » : (تحمل) .

(٢) : (ص ٧٣) .

(٣) : (١٩١/٢) من « الحاوي للفتاوي » .

الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وإنما استحبّه ابنُ الصلاح وتبعه النووي نظراً إلى أن الحديث الضعيف يُتسامح به في فضائل الأعمال . انتهى . (١)

وقال السيوطي في رسالته « التعظيم والمِنَّة في أنَّ أبوي رسول الله في الجنة » (٢) : أفيتُّ بأنَّ الحديث الوارد في أنَّ الله أحياناً أمّةٌ

(١) قال العلامة ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالى في كتاب « الروح » : (ص ١٤) : « ويدلُّ على هذا - أي على أنَّ الميت يَعْلَمُ من حال الأحياء - زيارتهم وسلامهم عليه - ما جرى عليه عملُ الناس قديماً وإلى الآن : من تلقين الميت في قبره ، وقد سُئِلَ عنه الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالى فاستحسنه واحتجَّ عليه بالعمل .

ويروى فيه حديثٌ ضعيفٌ ذكره الطبراني في « معجمه » من حديث أبي أمامة قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إذا مات أحدُكم فسويتم عليه الترابَ فليقيم أحدُكم على رأسِ قبره ثم يقول : يا فلان بن فلانة ، فاته يسْمَعُ ولا يُجيب ، ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ، الثانية ، فانه يستوي قاعداً ، ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ، يقول : أرشدنا ربك الله ، ولكنكم لا تسمعون . فيقول : اذكُرْ ما خَرَجْتَ عليه من الدنيا : شهادة أنَّ لا إلهَ إلا الله ، وأنَّ محمداً رسولُ الله ، وأنتَ رَضِيتَ بالله ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمدٍ نبياً ، وبالقرآن إماماً ، فإنَّ مُنْكَراً ونكيراً يتأخَّرُ كلُّ واحدٍ منها ويقول : انطلق بنا ، ما يُقْعِدُنَا عند هذا وقد لُقِّينَ حُجَّتَهُ ؟ ويكونُ اللهُ ورسولُهُ حَجَّيجَهُ دونها . فقال رجلٌ : يا رسولَ الله فإنَّ لم يَعْرِفْ أمّةٌ ؟ قال : يَنْسِبُهُ إلى أمِّه حواء . »

فهذا الحديث وإنَّ لم يَثْبُتْ فإتصالُ العملِ به في سائرِ الأمصارِ والأعصارِ من غيرِ إنكارٍ : كافٍ في العملِ به .

(٢) : (ص ٢) .

له عليه السلام : ليس بموضوع كما ادّعاه جماعة من الحفاظ، بل هو من قسم الضعيف الذي يُتسامحُ بروايته في الفضائل . انتهى .

وقال في رسالته «المقامة السندسية في النسبة الشريفة المصطفية»^(١) :
ما زال أهل العلم والحديث في القديم والحديث ، يروون هذا الخبر ويجعلونه في عداد الخصائص والمعجزات ، ويدخلونه في حيز المناقب والمكرّمات^(٢) ، ويرون أنَّ ضعف إسناده في هذا المقام مغتفر ، وأنَّ إيراد ما ليس بصحيح في الفضائل والمناقب معتبر .^(٣) انتهى .

وقال العراقي في « شرح ألفية الحديث »^(٤) : أما غير الموضوع فجوزوا التساهل في إسناده^(٥) وروايته من غير بيان ضعفه إذا كان في غير الأحكام والمقائد ، بل^(٦) في الترغيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحوها ، أمّا إذا كان في الأحكام

(١) : (ص ٥) .

(٢) جاء في الأصل : (الكرامات) ، وفي رسالة السيوطي : (المكرّمات)
فآثرتها بالاثبات .

(٣) عبارة رسالة السيوطي المطبوعة : (وأنَّ إيراد ما ضعف في الفضائل
والمناقب معتبر) .

(٤) (٢٩١ / ٢) من طبعة فاس .

(٥) وقع في الأصل : (أسانيد) . وجاء في « شرح الألفية » : (إسناده)
فآثرته .

(٦) لفظ (بل) غير موجود في الأصل ، وموجود في « شرح الألفية » .

الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما، أو في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز ويستحيل عليه، ونحو ذلك، فلم يروا التساهل في ذلك. وممن نص على ذلك من الأئمة: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك وغيرهم. انتهى.

وقال النووي في «التقريب»^(١): يجوز عند أهل الحديث التساهل في الأسانيد الضعيفة^(٢)، ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف، والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله والأحكام. انتهى.

قال السيوطي في شرحه «التدريب»^(٣): لم يذكر ابن الصلاح والمصنف - ههنا وفي سائر كتبه - لما ذكر سوى هذا الشرط، وهو كونه في الفضائل ونحوها، وذكر شيخ الإسلام^(٤) له ثلاثة شروط:

أمرها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من أفراد من الكذابين^(٥) والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.

(١) : (ص ١٩٦) بشرح «التدريب» للسيوطي.

(٢) لفظ (الضعيفة) غير موجود في «التقريب» المطبوع.

(٣) : (ص ١٩٦).

(٤) أي الحافظ ابن حجر العسقلاني. منه رحمه الله.

(٥) هكذا عبارة «التدريب». ووقع في الأصل: (فيحترز من الكذابين...)

وهو تحريف.

والثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به .

والثالث : أن لا يُعْتَقَد^(١) عند العمل به ثبوته، بل يُعْتَقَدُ

الاحتياط . وهذان ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد .

وقيل : لا يجوز العمل به مطلقاً، وقيل : يُعْمَلُ به مطلقاً . انتهى .

وقال ابن الهمام في كتاب الجنائز من « فتح القدير »^(٢) :

الاستحباب يُثَبَّتُ بالضعيف غير الموضوع . انتهى .

وقال النووي في كتاب « الأذكار »^(٣) قال العلماء من المحدثين

والفقهاء وغيرهم : يجوز ويُستحب العمل في الفضائل والترغيب

والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام

كلحلل والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يُعْمَلُ

فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط

في شيء^(٤) من ذلك . انتهى .

وفي « أربعين النووي » وشرحه المسمى بـ « الفتح المبين »^(٥)

(١) هكذا في « التدريب » . ووقع في الأصل : (يقصد) .

(٢) (١/٤٦٧) من طبعة بولاق .

(٣) : (ص ٧ - ٨) .

(٤) هكذا جاء في « الأذكار » وشرحها أيضاً لابن - لان (١/٨٦) . ووقع في

الأصل : (من شيء) .

(٥) : (ص ٣٢) .

لابن حجر المكي الهيثمي : قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به ^(١) ، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير . وفي حديث ضعيف : « من بلغه عني ثواب عمل فعمله حصل له أجر ^(٢) » وإن لم أكن قلته . أو كما قال ^(٣) .

(١) لفظ (من العمل به) زيادة من « شرح الأربعين » .

(٢) لفظ « شرح الأربعين » : (أجره) .

(٣) لم أجد هذا اللفظ في كتب الضعفاء والموضوعات ، وفيها أحاديث بنحو معناه ، انظرها في « الآلية المصنوعة » للسيوطي في كتاب العلم (٢١٤/١ - ٢١٥) وفي « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق (٢٦٥/١) .

وقد تعقب العلامة المناوي^{*} مسابقة ابن حجر الهيثمي هذه فقال : « روى أبو الشيخ ابن حبان في « كتاب الثواب » عن جابر ، وابن عبد البر^{*} عن أنس مرفوعاً : « من بلغه عن الله شيء فيه فضيلة فأخذ به إيماناً ورجاءً لثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك » . وقد أورد بعض الشراح - يعني ابن حجر الهيثمي - هذا الحديث مشوشاً على غيروه ، ولم يستحضر له مخرجاً ولا صحابياً ، وقال عقبه : أو كما قال . وكان الأولى تجنبه لذلك . نقله المدائني رحمه الله في « حاشيته » على « الفتح المبين » : (ص ٣٢) .

وقال المناوي في « فيض القدير » عند هذا الحديث (٩٥/٦) : « وحكم ابن الجوزي بوضعه وأقره المصنف - يعني السيوطي في « الآلية المصنوعة » (٢١٤/١) - وحاول السخاوي^{*} في « المقاصد الحسنة » : (ص ٤٠٥) أن ينفي عنه البطلان بأن له شواهد ، ثم قال : « فان قيل : كيف هذا مع اشتراطهم في جواز العمل بالضعيف عدم اعتقاد ثبوته ؟ قلنا : بحمله على ماصح مما ليس بقطعي حيث لم يكن صحيحاً في نفس الأمر ، أو بحمله إن كان عاماً بحيث يشمل الضعيف على اعتقاد الثبوت من حيث إدراجه في العمومات ، لا من جهة السند » .

وأشار المصنّفُ بحكاية الإجماع - على ما ذكره - إلى الردّ على من نازع فيه بأنّ الفضائل إنما تُتلقّى من الشرع، فأثبتها بالحديث الضعيف اختراعُ عبادةٍ وشرعٌ في الدين^(١) ما لم يأذن به الله. ووجهُ رده: أنّ الإجماع - لكونه قطعياً تارة، وظنياً^(٢) ظناً قوياً تارة - لا يُردُّ بمثل ذلك لو لم يكن عنه جواب، فكيف وجوابه واضح؟ إذ ذلك^(٣) ليس من باب الاختراع في الشرع، وإنما هو ابتغاء فضيلة ورجاؤها بأمانة^(٤) ضعيفة من غير ترتب مفسدة عليه كما تقرر. انتهى كلامه.

وفي «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع»^(٥) لشمس الدين السخاوي: سمعتُ شيخنا ابن حجر - أي المسقلاني المصري - صرّاحاً يقول: شرطُ العمل بالحديث الضعيف ضرورة:

الأول: متفقٌ عليه، وهو أن يكون الضعفُ غيرَ شديد،

(١) هكذا عبارة «شرح الأربعين». وجاء في الأصل: (شرعٌ من الدين).

(٢) هكذا في «شرح الأربعين». وجاء في الأصل: (وظنه ظناً...) .

(٣) هكذا عبارة «شرح الأربعين». وجاء في الأصل: (وذلك...) .

(٤) هكذا عبارة «شرح الأربعين». وجاء في الأصل (مع أمانة) .

(٥): (ص ١٩٥) .

فَيَخْرُجُ^(١) من انفراد من الكذابين والمتهمين ومن فَحُشَ غلطه.
والثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيَخْرُجُ ما يَخْرَعُ
بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

والثالث: أن لا يُعْتَقَدَ عند العمل به^(٢) ثبوته. لثلاث ينسب إلى
النبي ﷺ ما لم يقله. قال^(٣): والأخيران عن ابن عبد السلام وابن
دقيق العيد، والأوّل نقل العلائي الاتفاق عليه^(٤).

(١) هكذا عبارة «القول البديع». ووقع في الأصل: (كحديث من انفراد...).
وهو تحريف.

(٢) لفظ (به) ساقطة من الأصل، وموجودة في «القول البديع».

(٣) أي ابن حجر. ولفظ (قال) زيادة من «القول البديع».

(٤) قلت: وإليك أمثلة من الحديث الضعيف الذي تنطبق عليه هذه
الشروط الثلاثة، قال المؤلف الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى في كتابه النافع الجامع
النافع: «ظفر الأمانى في مختصر الجُرْجَانِي» بعد أن ذكر الشروط الثلاثة في
(ص ٩٨): «وله أمثلة كثيرة لا تحفى على ماهر فن» الفقه:

فمن ذلك:

١ - ما ذكره أصحابنا أنه يُسْتَحَبُّ للمؤذّن أن يترسّل في الأذان، ويحدّر
- أي يُسْرِعَ - في الإقامة. واستدلوا له بحديث رواه الترمذي (٣١١/١) عن
عبد المنعم بن زعيم، عن يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر أن
رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال إذا أذنت فترسّل في أذانك،
وإذا أمت فاحدّر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من
أكله، والشارب من شربه، والمعتصم من المعتصم» - المحتاج لقضاء الحاجة - إذا دخل
لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني.

.....

= قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عبد المنعم ، وهو إسناد مجهول . انتهى .
وعبد المنعم هذا ليس له في « جامع الترمذي » إلا حديث واحد هو هذا ، وقد ضعفه الدارقطني وجماعة أخرى .

وأخرجـه الحاكم في « مستدركه » : (٢٠٤/١) عن عمرو بن فائد الأسواري ، عن يحيى بن مسلم بسنده السابق ، وليس في إسناده ـ مطعون غير عمرو بن فائد ، لكن لما كان الحديث الضعيف كافياً في فضائل الأعمال حكموا باستحباب ذلك مع كونه مؤيداً بعمل الصحابة ومن بعدهم .
ومن ذلك أيضاً :

٢ - مذكره أصحابنا : أنه يستحب في الوضوء مسح الرقبة . واستدلوا بحديث مروي في ذلك وإن كان ضعيفاً . فروى أبو داود (٣٢/١) وأحمد (٤٨١/٣) من حديث طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن جده قال : « رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال » . ووقع في « سنن أبي داود » تفسيره بأول القفا .

وروى الطحاوي في « شرح معاني الآثار » : (١٧/١) : حدثنا ابن مَرْزُوق ، قال : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال ثنا أبي وحفص بن غياث ، عن ليث ، عن طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن جده قال : « رأيت رسول الله ﷺ مسح مقدم رأسه حتى بلغ القذال من مقدم عنقه » .
وروى أبو علي بن السكس في « كتاب الحروف » من حديث مصرف ابن عمرو السري بن مصرف بن عمرو بن كعب ، عن أبيه ، عن جده يبلغ به عمرو بن كعب قال : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ فمسح لحيته وقفاه » .
وهذه الأحاديث ضيفة لأجل طلحة بن مصرف . فقال ابن القطان : طلحة وأبوه وجده لا يعرفون . وقال النووي : طلحة بن مصرف أحد الأئمة الأعلام من التابعين ، احتج به الأئمة الستة ، وأبوه وجده لا يعرفان . =

وعن أحمد أنه يُعْمَل بالضعيف ^(١) إذا لم يُوجد غيره ^(٢) .

= وقال أبو داود (٣٢/١) : سمعتُ أحمدَ يقول : زَعَمُوا أَنَّ ابنَ عُيَيْنَةَ كان يقول : أَيْشَ هذا طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ عن أبيه عن جَدِّه ؟ !
ورَوَى الدارمي عن علي بن المديني أنه قال : سألتُ عبدَ الرحمن بنَ مَهْدِيٍّ عن تسبِ جَدِّ طلحة فقال : عمرو بن كعب ، أو كعب بن عمرو ، وكانت له صُحبة .

ورَوَى الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث ابنِ عمرَ مرفوعاً :
« مَسَّحُ الرُّقْبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغُلِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . قال العراقي في « تخريج أحاديث الأحياء » : (٤٦/٢) هذا الحديثُ ضعيفٌ . انتهى كلامُ المؤلِّفِ رحمه الله تعالى ، مصححاً ما وقعَ فيه من تحريفاتٍ متمِّمِ الفائدة .

ومن ذلك أيضاً :

٣ - ما كان من أحاديثِ الأحكام ، وكان العملُ به من باب الاحتياط ، كما ذكره النووي في « الأذكار » في الفصل الثالث من الفصول التي استهلَّه بها ، (ص ٧ - ٨) وقال : « كما إذا وردَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهةٍ بعضُ البيوعِ أو الأُنكحةِ ، فإنَّ المستحبَّ أن يتنزهَ عنه » .

قال شارحه ابنُ علان (٨٦/١) : « وكذا ما ذكره الفقهاء - الحنفيةُ كما في « ردِّ المختار » لابن عابدين (١٢١/١) ، والشافعيةُ كما في - « نهاية المحتاج » لشمس الدين الرملي (٥٩/١) - من كراهةِ استعمالِ الماءِ المُشْمَسِ - بشروطه - عملاً بخبرِ عائشة مع ضعفه ، لما فيه من الاحتياطِ وتركِ ما يريب » . وانظر تخريجَ خبرِ عائشة رضي الله عنها في « نصب الراية » للزيلعي (١٠١/١) .

(١) جاء في الأصل : (يعمل به) . وجاء في « القول البدیع » : (يعمل بالضعيف) فأثرته لوضوحه .

(٢) تمام عبارة الامام أحمد في « القول البدیع » بعد هذا : (ولم يكن ثمَّ ما يعارضه) .

وفي رواية عنه: ضعيف الحديث عندنا أحب من رأي الرجال (١).

(١) قال العلامة ابن علان رحمه الله تعالى في «شرح الأذكار»: (٨٩/١): «ما ثقيل عن الامام أحمد من العمل بالحديث الضعيف مطلقاً حيث لم يوجد غيره وأنت خير من الرأي: حميل الضعيف فيه على مقابل الصحيح على عرفه وعرف المتقدمين، إذ الخبر عندهم صحيح وضعيف، لأنه ضعف عن درجة الصحيح، فيشمل الحسن.

وأما الضعيف بالاصطلاح المشهور، أي ما لم يجمع شروط القبول فليس مراداً، كما نقله ابن العربي عن شيخه. وهو حسن، به يندفع ما ذكر من الكلام في هذا الامام.

قال الزركشي: وقريب من هذا قول ابن حزم: الحنفية متفقون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي. والظاهر أن مرادهم بالضعيف ما سبق.

وقال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في «مناهج السنة النبوية»: (١٩١/٢): «قولنا: إن الحديث الضعيف خير من الرأي: ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري، وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه».

وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي: إما صحيحاً، وإما ضعيفاً. والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك. فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة: «الحديث الضعيف أحب إلي من القياس». فظن أنه يحتاج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه.

وقال تلميذه العلامة ابن القيم الحنبلي في «إعلام الموقعين»: (٣١/١) =

== «الأصل» الرابع من أصول الإمام أحمد التي بنى عليها فتاويه : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجّحه على القياس .

وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ، ولا ما في روايته من شيء بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يُقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ، ولا قول صاحب ، ولا إجماعاً على خلافه : كان العمل به عنده أولى من القياس .

وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافق على هذا الأصل من حيث الجملة ، فانه ما منهم أحد إلا وقد قدّم الحديث الضعيف على القياس .

فقدّم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس . وأجمع أهل الحديث على ضعفه . وقدّم حديث الوضوء بنبيذ التمر على القياس ، وأكثر أهل الحديث يضيفه . وقدّم حديث « أكثر الحيض عشرة أيام » ، وهو ضعيف باتفاقهم على محض القياس ، فان الذي تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر . وقدّم حديث « لا مهر أقل من عشرة دراهم » ، وأجمهوا على ضعفه بل بطلانه ، على محض القياس ، فان بذل الصداق معاوضة في مقابلة بذل البضع ، فما تراضيا عليه جاز قليلاً كان أو كثيراً .

وقدّم الشافعي خبر تحريم صيد وج (١) مع ضعفه على القياس . وقدّم خبر =

(١) نص الخبر كما رواه البيهقي : « ألا إن صيد وج وعضاهاه - يعني شجره - حرام محرم » . قال ابن الأثير في « النهاية » : « وج : موضع بناحية الطائف ، وقيل : هو اسم جامع لحصونها ، وقيل : اسم واحد منها » .

وانظر لمعرفة مذهب الشافعي في هذا وما قيل في حديث وج : « المذهب » للشيرازي (٢١٩/١) ، و « المجموع » للنووي (٤٧٩/٧) ، و « فتح العزيز شرح الوجيز » للرافعي (٥١٨/٧-٥٢٠) وفيه تخريج الحديث مستوفى .

وذكر ابن حزم الإجماع على أن مذهب أبي حنيفة : أن
ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس ^(١) إذا لم يجد في

= جواز الصلاة بمكة في وقت النهي ، مع ضعفه ومخالفته لقياس غيرها من البلاد .
وقدّم في أحد قوليه حديث «من قاء أو رَعَفَ فليتوضأ وليسن على صلاته»
على القياس ، مع ضعف الخبر وإرساله .

وأما مالك فأنه يُقدّم الحديث المرسل والنقطع والبلاغات وقول
الصحابي على القياس .

فإذا لم يكن عند الامام أحمد في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد
منهم ، ولا أثر مرسل أو ضعيف : عدّل إلى الأصل الخامس وهو القياس ،
فاستعمله للضرورة . وقد قال في «كتاب الخلال» : سألت الشافعي عن القياس
فقال : إنما يُصار إليه عند الضرورة ، أو ما هذا معناه .

(١) ونقله عن ابن حزم أيضاً الحافظ الذهبي في الجزء الذي ألفه في
«مناقب الامام أبي حنيفة» : (ص ٢١) وطُبِعَ بمصر سنة ١٣٦٧ مع جزئه أيضاً
في مناقب الامام أبي يوسف والامام محمد بن الحسن رحمهم الله تعالى .

وقال ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالى في «إعلام الموقعين» : (١/٧٧) :
«وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله يجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف
الحديث عنده أولى من القياس والرأي ، وعلى ذلك بنى مذهبه ، كما قدّم حديث
القهقهة . مع ضعفه - على القياس والرأي ، وقدّم حديث الوضوء بنيد التمر في
السفر - مع ضعفه - على الرأي والقياس ، ومنع قطع السارق بسرقة أقل من
عشرة دراهم ، والحديث فيه ضعيف ، وشرط في إقامة الجمعة المصّر ، والحديث
فيه كذلك ، وترك القياس المحض في مسائل الآبار ، لآثار فيها غير مرفوعة .
فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله وقول الامام أحمد .
وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح
التأخرين ، بل ما يُسمّيه التأخرون حسناً قد يُسمّيه المتقدمون ضعيفاً كما تقدّم
بيانه . يعني الذي نقلته عنه تعليقاً في (ص ٤٧ - ٤٨) .

الباب غيره (١).

فتحصل أن في العمل بالحديث الضعيف ضرورة مذهب : لا يعمل

به مطلقاً ، يعمل به مطلقاً (٢) ، يعمل به في الفضائل بشروط (٣) . انتهى

كلامه .

وفي « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » (٤) للسخاوي :

قال ابن عبد البر : أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من

يحتاج به .

وقال الحاكم : سمعت أبا زكريا المنبري يقول : الخبر إذا

وَرَدَ لم يحرّم حلالاً ، ولم يحل حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في
ترغيب أو ترهيب : أغمض عنه وتسهّل في رواته .

ولفظ ابن مهدي فيما أخرجه البيهقي في « المدخل » : إذا رَوَيْنَا

عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدّدنا في الأسانيد

(١) جملة (إذا لم يجد في الباب ...) غير موجودة في « القول البديع » في هذا

السياق ، ولا في نص ابن حزم في « جزء الذهبي » ، وإنما جاءت في كلام اللامام أحمد
ساقه السخاوي في « القول البديع » بعد سياقة كلام ابن حزم ، فسبق نظره
الشيخ المؤلّف رحمه الله تعالى فأدرجها في سياقة ابن حزم .

(٢) عبارة « القول البديع » : (يعمل به مطلقاً إذا لم يكن في الباب غيره) .

(٣) قال السخاوي في « القول البديع » عقيب هذا القول : « وهو الذي

عليه الجمهور » .

(٤) : (ص ١٢٠) .

وانتقدنا في الرجال، وإذا رَوَيْنَا في الفضائل والثواب والعقاب :
سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال .

ولفظُ أحمد - في رواية الميموني عنه - : الأحاديثُ الرقائقُ
يُحتملُ أن يتساهل فيها حتى يجيء شيءٌ فيه حكم .
وقال - في رواية عباس الدوري عنه - : ابنُ إسحاق رجلٌ
تكتبُ عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - وإذا جاء
الحلالُ والحرامُ أردنا قوماً هكذا - وقبضَ أصابعَ يده (١)
الأربع - .

لكنه احتجَّ رحمه الله بالضعيف (٢) حيث لم يكن في الباب غيره
وتبعه أبو داود، وقدَّمَاهُ على الرأي والقياس . ويُقال عن أبي حنيفة
أيضاً ذلك (٣)، وإن السَّافِيَّ يحتجُّ بالمرسلِ إذا لم يجد غيره .
وكذا إذا تلقت الأُمَّةُ الضعيفَ بالقبولِ يُعملُ به (٤) على

(١) هكذا جاء في الأصل . وجاء في « فتح المغيث » : (أصابع يديه) .

(٢) هكذا عبارة « فتح المغيث » . وجاءت عبارة الأصل : (لكنه احتجَّ

أحمد بالضعيف حيث ...) .

(٣) سبقَتْ شواهدُ ذلك تعليقاً في (ص ٤٨ - ٤٩) .

(٤) لفظ (به) زيادة من « فتح المغيث » .

الصحيح^(١)، حتى إنه يُنزَلُ منزلة المتواتر في أنه يَنْسَخُ المقطوع به، ولهذا قال الشافعي في حديث « لا وصية لوارث » : إنه لا يُثْبِتُهُ أهل الحديث، ولكن العامة تلقَّته بالقبول وعَمِلُوا به حتى جملوه ناسخاً لآية الوصية^(٢).

أو كان في موضع احتياط، كما إذا وردَ حديثٌ ضعيف^(٣) بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإنَّ المستحبَّ - كما قال النووي^(٤) - أن يُتَنَزَّهَ عنه ولكن لا يجب.

ومَنَعَ ابنُ العربي العملَ بالضعيف مطلقاً. ولكن قد حَكَّى النووي في عدةٍ من تصانيفه إجماعَ أهل الحديث وغيرهم على

(١) أي يُعْمَلُ به وجوباً، ويكون ذلك العملُ تصحيحاً له، كما صرَّح به الحافظ ابن حجر في « نكته » على « مقدمة ابن الصلاح » ونقله عن جماعة من أئمة الأصول. ويفهمُ هذا من قول تلميذه السخاوي هنا : « حتى إنه يُنزَلُ منزلة المتواتر ... ».

وقد جَمَعْتُ نصوص علماء الحديث والفقهاء الدالة على ذلك جملاً وافياً حتى صِلَحَتْ - لطولها - أن تكون رسالةً مستقلة، فرأيتُ أن أجملها في آخر هذا الكتاب فانظرها هناك.

(٢) قلت : كَتَبَ شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه : « المقالات » مقالاً خاصاً بهذا الحديث : (ص ٦٥ - ٦٧) ، نقل فيه إجماع العلماء على العمل به ، كما نقل أيضاً أنه حديثٌ صحيحٌ سنداً ، فانظره .

(٣) لفظ (ضعيف) زيادة من « فتح المغيث » .

(٤) في كتابه : « الأذكار » : (ص ٧-٨) كما سبق نقله عنه تعليقاً في (ص ٦٤) .

العمل به في الفضائل ونحوها خاصة . فهذه ثلاثة مذاهب . انتهى .

تنبيه

هذه العبارات ونحوها الواقعة في كتب الثقات تشهد بتفرقهم في ذلك ، فمنهم من منع العمل بالضعيف مطلقاً ، وهو مذهب ضعيف . ومنهم من جوزه مطلقاً ، وهو توسعٌ سخيف . ومنهم من فصل وقيد ، وهو المسلك المسدد .

ومما يرد في هذا المقام - على قولهم : « الحديث الضعيف مقبول في فضائل الأعمال » ، وعلى ^(١) صنيع كثير من الفقهاء حيث تكلمون في حديث أمر مستحب ويقولون : هو وإن كان ضعيفاً لكن يتسامح به في فضائل الأعمال - : أنهم صرحوا بأن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية . وجواز العمل واستجابته من الأحكام الشرعية ، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته به ، فبين كلامهم تناقض .

وأجاب عنه أحمد الخفاجي في « نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض » ^(٢) بأن بين الأئمة من جوز العمل بالضعيف بشروطه وقدّمه على القياس ، وبأن ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه حكم .

(١) لفظ (على) زيادة مني على الأصل للايضاح .

(٢) : (١/٥٤) .

ألا ترى أنه لو ورد حديثٌ ضعيفٌ في ثوابِ بعضِ الأمورِ الثابتِ استجابُها والترغيبُ فيها^(١) أو في فضائلِ بعضِ الصحابة، أو الأذكارِ الماثورة: لم يلزم مما ذكر ثبوتُ حكمٍ أصلاً، ولا حاجة لتخصيصِ الأحكام والأعمال - كما توهمه الدوّاني - للفرقِ الظاهرِ بين الأعمالِ وفضائلِ الأعمال. انتهى.

أقول: هذا صريحٌ في أنه حمل قولهم باعتبار الحديث في فضائل الأعمال على اعتباره في فضل الأعمال الثابتة بالأحاديث الصحيحة، وبه صرح بعضُ شُرّاح «أربعين النووي» وغيره.

لكنه مخدوشٌ: بأنه يخالفه صنيعٌ كثير من الفقهاء والمحدثين حيث يستدلون على مندوبيّة أمرٍ - لم يثبت نذبه بحديث صحيح - بحديثٍ ضعيف، ويذكرونه في معرض الاستناد، وبأنه يخالفه عباراتُ المحدثين، حيث ذكروا قبولَ الضعيف في الترغيب والترهيب والمناقب وفضائل الأعمال، فانه لو كان المرادُ بفضائل الأعمال ما ذكره لم يكن ذلك مغايراً لقبوله في الترغيب والترهيب، وكلامهم يدلُّ على المغايرة.

وبأنه تخالفه عبارةُ النووي في «الأذكار» المنقولة سابقاً^(٢)،

(١) جاء في الأصل وفي «نسيم الرياض»: (والترغيبُ فيه).

(٢) : (ص ٥٢).

وحمّلها على ما ذكره بيده جدياً .

وبأنه تخالفه مخالفة بينة عبارة ابن الهمام المذكورة سابقاً^(١) ،
حيث نصّ على ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف .

وبأنه لو كان كذلك لما كان لذكر الحافظ ابن حجر وغيره
الشرائط الثلاثة التي ذكروها معنى ، فانه إذا كان المراد به اعتبار
الحديث الضعيف في فضل الأعمال الثابتة بالأحاديث الصحيحة فحسب ،
لم يحتج إلى اشتراط الاندراج تحت أصل معمول به ، واشتراط
عدم قصد الثبوت ، كما لا يخفى على من له أدنى دربة .

فالحق في هذا المقام : أنه إذا لم يثبت نذب شيء أو جوازُه
بخصوصه بحديث صحيح ، وورد بذلك حديث ضعيف ليس شديد
الضعف : يثبت استحبابه وجوازُه به ، بشرط أن يكون مندرجاً
تحت أصل شرعي ، ولا يكون مناقضاً للأصول الشرعية والأدلة
الصحيحة .

وما أحسن كلام المحقق جلال الدين الدوّاني في رسالته : «أنموذج
العلوم»^(٢) التي جَمَعَ فيها الفوائد المتفرقة حيث قال في صدرها :

(١) : (ص ٤١) .

(٢) : (ص ٢) . والمؤلف الالكوي رحمه الله تصرف بالمبارة قليلاً .

المسألة الأولى في أصول الحديث : اتفقوا على أن الحديث الضعيف

لا يثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ، وممن صرح به النووي في كتبه لاسيما كتاب « الأذكار » . وفيه إشكال ، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الخمسة الشرعية ^(١) ، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته بالحديث الضعيف ، وذلك ينافي ما تقرّر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة .

وقد حاول بعضهم التفصي عن ذلك و ^(٢) قال : إن مراد النووي أنه إذا ثبت حديث صحيح أو حسن في فضيلة عمل من الأعمال تجوز رواية الحديث الضعيف ^(٣) في هذا الباب .

ولا يخفى أن هذا لا يرتبط بكلام النووي فضلاً عن أن يكون مراده ذلك ، فكم من فرق بين جواز العمل واستحبابه ، وبين مجرد نقل الحديث ، على أنه لو لم يثبت الحديث الصحيح أو الحسن في فضيلة عمل من الأعمال يجوز نقل الحديث الضعيف فيها ، لاسيما مع

(١) جاء في الأصل : (الأحكام الشرعية الخمسة) . وجاء في «أنموذج العلوم» :

(الأحكام الخمسة الشرعية) فأثرته بالاثبات .

(٢) الواو زيادة من « الأنموذج » .

(٣) في الأصل : (الضعيفة) . وهو سهو قلم .

التنبيه على ضعفه ، ومثله ذلك في كتب الحديث وغيره كثير شائع ،
يشهد به من تتبع أدنى تتبع .

والذي يصلح ^(١) للتمويل : أنه إذا وجد حديث ضعيف في فضيلة
عمل من الأعمال ، ولم يكن هذا العمل مما يحتمل الحرمة أو
الكراهة فإنه يجوز العمل به ويستحب ، لأنه مأمون الخطر ومربو
النفع ، إذ هو دائرة بين الإباحة والاستحباب ، فلاحتياط العمل به
رجاء الثواب .

وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب
العمل به .

وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب فجال النظر فيه واسع ،
إذ في العمل دغدة الوقوع في المكروه ، وفي الترك مظنة ترك
المستحب . فليُنظر :

إن كان خطر الكراهة أشد بأن تكون الكراهة المحتملة
شديدة ، والاستحباب المحتمل ضعيفاً ^(٢) ، فحينئذ يرجح الترك على
العمل ، فلا يستحب العمل به .

(١) لفظ « الأنموذج » : (يصح) .

(٢) وقع في الأصل (ضعيف) .

وإن كان خطر الكراهة أضعف بأن تكون الكراهة - على تقدير وقوعها - كراهة^(١) ضعيفة دون مرتبة ترك العمل - على تقرير استحبابه - فالاختياطُ العملُ به .

وفي صورة المساواة: يحتاجُ إلى نظر تامٍّ، والظنُّ أنه يستحبُّ أيضاً، لأنَّ المباحات تصيرُ بالنية عبادة، فكيف مافيه شبهة الاستحباب لأجل الحديث الضعيف؟

فجوازُ العمل واستحبابه مشروطان: أمّا جوازُ العمل فبعدم احتمالِ الحرمة، وأما الاستحبابُ: فيما ذكرناه مفصلاً .

بقي هرناسي، وهو أنه إذا عُدِم احتمالُ الحرمة فجوازُ العمل ليس لأجل الحديث، إذ لو لم يوجد الحديث^(٢) يجوزُ العملُ أيضاً، لأنَّ المفروض انتفاء الحرمة . لا يقال: الحديثُ الضعيفُ ينفي احتمالَ الحرمة، لأنّا نقول: الحديثُ الضعيفُ لا يثبت به شيءٌ من الأحكام الخمسة، وانتفاء الحرمة يستلزمُ ثبوت الإباحة، والإباحةُ حكمٌ شرعيٌّ، فلا يثبتُ بالحديث الضعيف، ولعلَّ مراد النووي ما ذكرناه؟ وإنما ذكرَ جواز العمل توطئة للاستحباب .

(١) لفظ (كراهة) زيادة من « الأنموذج » .

(٢) لفظ (الحديث) زيادة من « الأنموذج » .

وحاصلُ الجواب: أنَّ الجوازَ معلومٌ من خارج، والاستحبابُ أيضاً معلومٌ من القواعد الشرعية الدالَّة على استحباب الاحتياط في أمر الدين، فلم يَثْبُتْ شيءٌ من الأحكام بالحديث الضعيف، بل أوقع الحديثُ الضعيفُ^(١) شبهةَ الاستحباب، فصار الاحتياطُ أن يُعْمَلَ به، واستحبابُ^(٢) الاحتياط معلومٌ من قواعد الشرع. انتهى كلامُ الدَّوَّانِي.

ولتُطْلَبَ زيادةُ تنقيح هذا البحث من رسالتي «ظفر الأمان» بشرح المختصر المنسوب إلى الجُرْجَانِي^(٣).

بقي ههنا أمر آخر وهو أنه - وإن كان لا بُدَّ للإسناد في كلِّ أمرٍ من أمور الدين - لكن قد يقوم مقامه نقلٌ من يُعْتَمَدُ عليه،

(١) لفظ (الضعيف) زيادة من «الأغودج».

(٢) في الأصل: (استحباب). وفي «الأغودج»: «استحباب» فأثرتها.

(٣) قد أجاد المؤيِّفُ رحمه الله تعالى تحقيقَ هذا الموضوع - العمل بالحديث الضعيف - في كتابه الكبير الجامع الماتع: «ظفر الأمان». وتسميتهُ له «رسالة» تواضعٌ منه، فإن صفحاته تزيد على خمسمائة صفحة من صفحات هذا الكتاب.

وقد ذكر فيه أقوال العلماء وتحرير آرائهم في هذا البحث على أفضل وجه وأجمعه. فراجعهُ: (ص ٩٧ - ١٠٧). وانظر أيضاً ما كتبه شيخنا الإمام الكوثرِي رحمه الله تعالى حول هذا الموضوع في «مقالات الكوثرِي»: (ص ٤٤ - ٤٦).

وتصريح من يُستند إليه ، لاسيما في الأعصار المتأخرة ، لفوات
اهتمام الإسناد فيها بالشروط المقررة ، فإن شُدِّدَ فيها بطلب الإسناد
في كلِّ أمرٍ فات المراد ، فيُكتفى بتصريح من عليه الاعتماد .

ولهذا جَوَّزوا العملَ والإثبات بالأحاديث المدونة في الكتب
المعتمدة ، وإن لم يوجد لها عند العامل والمثبت طريق متصل إلى
صاحب الحديث أو إلى مؤلف الكتب المدونة .

وجوَّزوا أيضاً الاعتماد في المسائل الفقهية على نقل معتمدي المِلَّةِ
الحنيفية^(١) ، وإن لم يوجد عند المفتي سندٌ مسلسلٌ إلى حضرات
الأئمة العلية .

قال علي القاري في « صرقة المفاتيح » - عند قول صاحب
« المشكاة »^(٢) : « وإني إذا نسبتُ الحديثَ إليهم كأني أسندتُ
إلى النبي ﷺ الخ ... » - :

عُلِمَ من كلام المصنّف أنه يَجُوزُ نقلُ الحديث من الكتب
المعتمدة التي اشتهرت وصحّت^(٣) نسبتُها لمؤلفيها كالكتب الستة
وغيرها من الكتب المؤلفة ، وسواء في جواز نقله مما ذكر أكان

(١) وقع في الأصل : (الحنفية) . وهو سهو قلم .

(٢) : (٢٧/١) .

(٣) في « المرقاة » : (أو صحّت) .

نقله للعمل بمضمونه - ولو في الأحكام - أو للاحتجاج . ولا يُشترط تعدُّد الأصل المنقول منه . وما اقتضاه كلام ابن الصلاح من اشتراطه حملوه على الاستحباب . ولكن يُشترط في ذلك الأصل أن يكون قد قُوبِلَ على أصل له معتمد مقابلةً صحيحة لأنه حينئذ يحصل به الثقة التي مدارُ الاعتماد عليها صحة واحتجاجا .

وعُلم من كلام المصنّف أيضاً أنه لا يُشترط في النقل من الكتب المعتمدة للعمل أو للاحتجاج أن يكون له به رواية إلى مؤلفيها، ومن ثمَّ قال ابنُ برّهان^(١) : ذهب الفقهاء كافة إلى أنّه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه ، بل إذا صحّت عنده النسخة من الشئ جاز العمل بها وإن لم يسمع . انتهى .

وقال ابنُ الهمام في « فتح القدير »^(٢) طريق نقله - أي المفتي عن المجتهد - أحدُ أمرين : إمّا أن يكون له سند ، أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتّاب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين ، لأنّه بمنزلة الخبر المتواتر

(١) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن برّهان، الأصولي الفقيه الشافعي البغدادي، ولد سنة ٤٧٩ هـ ، وتوفي سنة ٥١٨ هـ . قال ابنُ خَلِّكان في « الوفيات » : (٢٩ / ١) : « وبرّهان بفتح الباء الموحدة ومكون الرائ » .

(٢) في كتاب أدب القاضي (٥ / ٤٥٦) .

عنه أو المشهور، هكذا ذكر الرازي . فعلى هذا : لو وجدَ بعضُ
نُسخ « النوادر » في زماننا لا يحلُّ عزوُها إليها إلى محمد ولا إلى أبي
يوسف، لأنها لم تشتهر في زماننا في ديارنا ولم تتداول. نعم إذا وجدَ
النقلُ عن « النوادر » مثلاً في كتاب مشهور معروف، كـ « الهداية »
و « المبسوط »، كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب . انتهى .

وفي « القُنية » - نقلاً عن « أصول الفقه » لأبي بكر الرازي - :
فأما ما يُوجدُ من كلام رجلٍ - ومذهبه معروفٌ وقد تداولتهُ
النُسخ - يجوزُ لمن نظر فيه أن يقول : قال فلانٌ : كذا وكذا ،
وإن لم يسمعه من أحد ، نحو كُتِبَ محمد بن الحسن و « موطأ مالك »
ونحوها من الكتب المصنفة في أصناف العلوم ، لأنَّ وجودها على
هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة ، لا يحتاجُ إلى
إسناد . انتهى .

وفي « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي »^(١) :
حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الإجماعَ على جواز
النقل من الكتب المعتمدة، ولا يشترطُ اتصالُ السندِ إلى مصنفها^(٢)

(١) : (ص ٨٥) ووقع في الأصل : (تقريب النووي) .

(٢) وقع في الأصل : (مصنفها) . والتصويب عن « التدريب » .

وذلك شاملٌ لكتب الحديث والفقه .

وقال الطبري^(١) في « تعليقه » : مَنْ وَجَدَ حَدِيثًا فِي كِتَابٍ صَحِيحٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ وَيَحْتَجُّ بِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ : لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ^(٢) لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَهَذَا غَلَطٌ . وَكَذَا حَكَاهُ^(٣) إِمَامُ الْحَرَمِينَ فِي « الْبَرْهَانِ » عَنْ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ وَقَالَ : هُمْ عَصَبَةٌ لَا مَبَالَاةَ بِهِمْ فِي حَقَائِقِ الْأُصُولِ - يَعْنِي الْمُقْتَصِرِينَ عَلَى السَّمَاعِ ، لَا أئِمَّةَ الْحَدِيثِ - .

وقال عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال كتبه إليه أبو محمد بن عبد الحميد^(٤) وأما الاعتمادُ على كتب الفقه الصحيحة الموثوق^(٥) بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتمادِ عليها ، والاستناد^(٦)

(١) هو أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد الطبري ، المعروف بالشيخ الهراسي الفقيه الشافعي الإمام ، التوفي سنة ٥٠٤ هـ رحمه الله تعالى . ومعنى (إلكيا) : الكبير القدر . و (الهراسي) : الخائف . كما في « طبقات الشافعية » لأبي بكر الحسيني (ص ٦٨) .

(٢) وقع في الأصل : (يروي) . والتصويب عن « التدريب » .

(٣) أي المنع من رواية الحديث إذا لم يكن له سماع به .

(٤) لم أهتم إلى معرفته .

(٥) وقع في الأصل : (الموثوقة بها) .

(٦) وقع في « تدريب الراوي » : (ص ٨٥) هكذا : (على جواز الاعتماد

والاستناد إليها) . وفيه سقط وتحريف .

إليها، لأنَّ الثقة قد حصَّلت بها كما تحصيلُ بالرواية، ولذلك اعتمد
الناسُ على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم
لحصول الثقة بها وبُعْد التدليس، وَمَنْ زَعَمَ ^(١) أَنَّ الناس اتفقوا
على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم، ولولا جوازُ الاعتمادِ على
ذلك لعمَّطَ كثيرٌ من المصالح المتعلِّقة بها، وقد رجع ^(٢) الشارحُ إلى
قول الأطباء في صور، وليست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا عن
قوم كفار، ولكن لما بَعُد التدليس فيها اعتمدَ عليها، كما اعتمدَ
في اللغة على أشعار العرب وهم كفار، لبُعْد التدليس.

قال: وكُتِب الحديثِ أولى بذلك من كتب الفقه وغيرها،
لاعتنائهم بضبط النسخ وتحريرها، فمن قال: إنَّ شرطَ التخريج
من كتابٍ يتوقفُ على اتصالِ السَّنَدِ إليه ^(٣) فقد خرقَ
الإجماع. انتهى.

وملاحظة المرام في تحقيق المقام: أن الأمور الدينية بأسرها
محتاجة إلى بروزِ سندِها واتصالِها إلى منبعها، أو تصريح من

(١) في «التدريب»: (ومن اعتقد).

(٢) هذه الجملة من قوله: (وقد رجع) إلى قوله: (لبعد التدليس) لم تكن في
الأصل، وأقدير أنها ساقطة منه، إذ الكلام الذي بعدها مبني عليها ولذلك أضفتها
من «التدريب».

(٣) لفظ (إليه) زيادة من «التدريب».

يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بِهَا ، وَلَا يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْهَا . غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ
 مِنْهَا مَا يُشَدَّدُ وَيُحْتَاطُ فِي طَرِيقِ ثَبُوتِهَا ، وَمِنْهَا مَا يُتَسَاهَلُ أَدْنَى
 تَسَاهُلٍ فِي طَرِيقِهَا .



السؤال الثاني

في كيفية أحاديث السنن الأربعة وغيرها من كتب الحديث

هل كل ما في هذه الكتب الضخام كـ « السنن الأربعة » ،
وتصانيف البيهقي ، وتصانيف الدارقطني والحاكم وابن أبي شيبة ،
وغیرها من الكتب المشهورة من الأحاديث المجموعة : صحيح لذاته
أو لغيره ؟ أو حسن لذاته أو لغيره ؟ أم لا ؟

الجواب

ليس كل ما في هذه الكتب وأمثالها صحيحاً أو حسناً ، بل هي
مشتمة على الأخبار الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة .
أما كتب « السنن » : فذكر ابن الصلاح^(١) والمراقبي^(٢) وغيرها

(١) في « مقدمته » في التنبيه التاسع من مبحث (الحسن) : (ص ٤٧) .

(٢) في « شرح ألفيته » : (١٠١/١) .

أنَّ فيها غيرَ الحسن من الصحيح والضعيف .

وذكرَ النووي^(١) أنَّ في « السنن » الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ والمنكرَ ، ومن ههنا اعترضوا على تسمية صاحب « المصابيح » أحاديثَ « السنن » بالحسان : بأنه اصطلاحٌ لا يُعرف عند أهل الفن .
وذكرَ العراقي^(٢) أنه قد تساهل من أطلق الصحيحَ على كتب « السنن » ، كأبي طاهر السلفي حيث قال في « الكتب الخمسة » : اتَّفَقَ على صحَّتها علماء المشرق والمغرب . وكالحاكم حيث أطلق على « جامع الترمذي » : الجامعَ الصحيحَ ، وكذلك الخطيبُ أطلق^(٣) عليه اسمَ الصحيح .

وذكرَ الذهبي « في سِيرَ أعلام النبلاء »^(٤) أنَّ أعلی ما في « كتاب

أبي داود » من الثابت :

ما أضرمَ السَّجَّانَ ، وذلك نحو شطر الكتاب .

ثم يليه : ما أخرجه أحد الشيخين ورغبَ عنه الآخر .

(١) في « التقريب » : (ص ٩٥) بشرح « التدريب » للسيوطي .

(٢) في « شرح ألفيته » : (١٠٤/١) .

(٣) عبارة العراقي في « شرح الالفية » : (١٠٤/١) : « وكذا الخطيبُ أطلق

عليه وعلى التَّسائي اسمَ الصحيح » .

(٤) وقع في الأصل : (أعلام سير النبلاء) . وهو سبق قلم .

ثم يليه: ما رَغِبَا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علّة وشذوذ.

ثم يليه: ما كان إسناده صالحاً وقبيلته العلماء لمحيثه من وجهين

ليّنين فصاعداً .

ثم يليه: ما ضُعِفَ إسناده لنقص حفظ راويه، فمثلُ هذا

يَسْكُت عنه أبو داود غالباً .

ثم يليه: ما كان يَتَنَ الضعف من جهة راويه، فهذا لا يَسْكُت

عنه بل يوهّنه غالباً، وقد يَسْكُت عنه بحسب شهرته ونكارتة.

وذكر أيضاً: قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق^(١): الجامع أبي

« جامع الترمذي » على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته، وقسم على

شرط أبي داود والنسائي، وقسم أبان عن عِلَّتِهِ، وقسم رابع أبان

عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء

سوى حديث « فان شَرِبَ في الرابعة فاقتلوه » وحديث « جَمَعَ

(١) ويُنسَب: اليوسفي . توفي سنة ٥٧٤ كما في « شذرات الذهب » لابن

العماد (٢٤٨/٤) و « النجوم الزاهرة » لابن تفرج (٨٤/٦) . وقد ذكر الذهبي

رحمه الله تعالى كلمة أبي نصر هذه في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة الترمذي (ص ٦٣٤)

من الطبعة الثالثة، دون قوله: « سوى حديث ... » . ووقع في نسبه هناك

تحريف (عبد الرحيم بن عبد الخالق) إلى (عبد الحق) .

بين الظهر والمصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر» (١).

(١) أصل هذا التقسيم الرباعي لما في « سنن الترمذي » هو للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى . وقد ذكره في جواب له لبعض أهل الصناعة الحديثية ببغداد ، ثم ذكره في كتابه : « شروط الأئمة الستة » الذي طبعه صديقنا السيد حسام الدين القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٧ جزاء الله خيراً ، بتعليق شيخنا الامام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى .

وأبو نصر اليوسفي الذي نقل الذمّي كلامه : ردّد قول الحافظ المقدسي . ولكن عبارة المقدسي كما في « شروط الأئمة الستة » : (ص ١٣) وكما سبقت الإشارة إليه في التعليقة السابقة : « وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عميل به بعض الفقهاء » . انتهى . فليس فيها استثناء الحديثين المشار إليهما .

نعم إن الترمذي رحمه الله تعالى أشار إليهما في آخر كتابه « السنن » بعد نهاية (أبواب المناقب) من طبعة بولاق المصرية لمتن « سنن الترمذي » : (٣٣١/٢) وطبعة التازي المصرية أيضاً بشرح ابن العربي : « عارضة الأحوذى » : (٣٠١/١٣) حيث قال : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث ابن عباس : « أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والمصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » ، وحديث النبي ﷺ أنه قال : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » ، وقد بيّنا علة الحديثين جميعاً في الكتاب » .

وقد جاء كلام الترمذي هذا في « سنننه » في طبعات الهند : أوّل « كتاب العليل » المطبوع مع كتاب « السنن » . وترى هذا النص في (٢٣٥/٢) من متن « السنن » من الطبعة الرشيدية ، و (٣٤٨/٤) من « تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي » لعبد الرحمن المباركفوري . وجاء فيها حديث الجمع بلفظ (من =

.....

= غير خوف ولا سقر ولا مطر (.

وقد نسبته الحافظ ابن حجر - كما نقله المباركفوري عنه في « تحفة الأحوذى » : (١٦٦/١) - إلى أنه « لم يقع لفظ الحديث مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث ، بل المشهور : (من غير خوف ولا سقر) . انتهى .

قال عبدالفتاح : يعني الحافظ رحمه الله بالمشهور : أكثر الروايات ، إذ جاءت رواية في « صحيح مسلم » : (٢١٧/٥) بشرح النووي ، وفي « سنن أبي داود » : (٦/٢) ، و « سنن النسائي » : (٢٩٠/١) ، و « سنن الترمذي » : (٣٠٣/١) بشرح ابن العربي و (١٦٦/١) بشرح المباركفوري : (من غير خوف ولا مطر) . فدل الذي جاء في طبعات الهند إنما جميع فيه بين الألفاظ الثلاثة نظراً إلى الروايتين ؟

هذا ، وحديث « الجمع بين الظهر والعصر » المشار إليه : رواه الترمذي أوائل (أبواب الصلاة) في (باب ماجاء في الجمع بين الصلاتين) : (٢٦/١) من متن الطبعة الرشيدية ، و (٣٠٣/١) بشرح ابن العربي ، و (١٦٦/١) بشرح المباركفوري ، و (٣٥٥/١) من طبعة البابي الحلبي بتحقيق أحمد شاكر رحمه الله تعالى .

وحديث « فإن شرب في الرابعة فاقتلوه » رواه الترمذي في (أبواب الحدود) في (باب ماجاء من شرب الخمر فاجلدوه فن عاد في الرابعة فاقتلوه) : (١٧٤/١) من الطبعة الرشيدية ، و (٢٢٢/٦) بشرح ابن العربي ، و (٣٣٠/٢) بشرح المباركفوري .

بقي بعد هذا : أن حديث « الجمع بين الظهر والعصر » قد خالف الجمهور فيه ابن سيرين فميل به ، كما ذكره الخطابي في « معالم السنن » : (٢٧٥/١) وغيره من العلماء .

كما أن حديث « فإن شرب في الرابعة فاقتلوه » قد بحث فيه الشيخ أحمد شاكر بحثاً مستفيضاً جداً من حيث الحكم بنسخه ، وذلك في تحقيقه على « مسند =

وذكر أيضاً : قد كان ابن ماجه حافظاً صدوقاً واسع العلم ،
وإنما غرض من رتبة « سُنَّته » مافي الكتاب من المناكير وقليل من
الموضوعات ^(١) .

= أحمد « (٩٢-٤٩/٩) . ثم طبع بحته هذا سنة ١٣٧٠ في رسالة مستقلة قرابة
مئة صفحة سماها : « كلة الفصل في قتل مُدْمِنِي الخمر » . وقد انتهى في بحته :
إلى أن شارب الخمر إذا جلد فيها ثلاث مرات فلم يدعها وشرب بها الرابعة
يقتل ، وأن حكم القتل لم ينسخ ، وأن دعوى الاجماع على نسخ هذا الحديث
- الذي أشار إليه الترمذي - وترك العمل به منقوضة ، وأورد الأدلة والنقول
التي تعزز قوله عن بعض الصحابة ، مما يتعين على الباحث الوقوف عليه .

وعلى هذا وذاك : لا يبقى وجه لاستثناء هذين الحديثين من تقسيم الحافظ
المقدسي الذي جاء مطلقاً . لأنها قد عمل بهما بعض الفقهاء ، ويكون استثناءهما في
غير موطنه سواء في ذلك إضافته إلى كلام المقدسي أم وروده في كلام الامام الترمذي
ويكون التقسيم ثلاثياً ، إلا أن يكون عمل من عمل بهما غير معتد به من جانب
الترمذي فيبقى التقسيم رباعياً ، والله أعلم .

(١) قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على « شروط الأئمة
السته » للحافظ المقدسي (ص ١٦) : « الذي نظمته ابن الجوزي من أحاديث ابن
ماجه في ملك الموضوعات : نحو ثلاثين حديثاً ، أقل ما يقوله الناقد فيها : إنها بالغة
الضعف ، بل أغلبها موضوع » .

وقد ساق صديقنا الأستاذ الحقّ الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي
حفظه الله تعالى في كتابه النافع : « ما تمسّ إليه الحاجة ان بطام سنن ابن ماجه » :
(ص ٣٨ - ٤٤) أحاديث ابن ماجه التي أدرجها ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات »
حديثاً حديثاً فبلغت (٣٤) حديثاً . وذكر مافي أمانيدها من مقال ، ثم أورد سبعة

.....

= أحاديث حكّم عليها بعض الحفاظ - غير ابن الجوزي - بالوضع، وحكّني مافي أسانيدھا من مقال أيضاً، فبلغت جميعها (٤١) أحداً وأربعين حديثاً. ثم قال: « هذا ما اطلعت عليه وقت جمع هذه العجالة من الأحاديث التي قد حكّم عليها بعض الحفاظ بالوضع. وفي « سنن ابن ماجه » أحاديث كثيرة ضعيفة، بعضها أشد في الضعف من بعض، ولو جمعها أحد من علماء هذا الشأن لجا في مجلد لطيف ». انتهى.

وقال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » في ترجمة الامام ابن ماجه عند حديثه عن « سننه »: « وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف؟ » وقال الصنعاني في « توضيح الأفكار » بعد نقله عبارة الذهبي المذكورة: (٢٢٣/١): « قال الذهبي في التذكرة: « وعدّد كتب « سننه »: اثنان وثلاثون كتاباً. قال أبو الحسن ابن القطان صاحب ابن ماجه: في « السنن » ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث. وقال ابن حجر في « الفهرسة »: قل الحفاظ المزي: إن الغالب فيما انفرد به ابن ماجه: الضعف. انتهى كلام الصنعاني.

وقال الحفاظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة ابن ماجه (٥٣١/٩): « وجدت بخط الحفاظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحفاظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف. يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل - يعني وكلامه هو ظاهر كلامه شيخه - لكن حمّله على الرجل أولى، وأما حمّله على أحاديث فلا يصح، لوجود الأحاديث الصحيحة والحسان بما انفرد به عن الخمسة. »

قال عبد الفتاح: وحمل الضعف على الراوي الذي انفرد ابن ماجه بالرواية عنه، لا على الحديث الذي انفرد باخراجه: هو الذي ارتضاه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى، وصرّح به في تعليقه على « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي (ص ٢١).

وقال ابنُ الصلاح في «مقدمته»^(١): «كتاب أبي عيسى النزمي»

أصلٌ في معرفة الحديث الحسن .

وقال أيضاً : ومن مظانّه : «سنن أبي داود»^(٢) . وروينا عنه

أنه قال : ذكرتُ فيه الصحيحَ وما يُشبهه ويقاربه . وروينا عنه أيضاً مامعناه : أنه يذكر في كلِّ بابٍ أصحَّ ما يعرفه في ذلك الباب . وقال : ما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ يبيّنه ، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصحُّ من بعض .

قلت : ^(٣) فعلى هذا ما وجدناه في «كتابه» مذكوراً مطلقاً وليس في واحدٍ من «الصحيحين» ولا نصٌّ على صحّته أحدٌ ممن ميّز بين الصحيح والحسن جزماً ، بأنه من الحسن عند أبي داود ،

= وعلى كلِّ حالٍ فقد صرّح العلماء أنه لا يسوغُ الاقدامُ على الاحتجاج بحديثٍ رواه ابن ماجه مالم يكن المحتجُّ به متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره ، وبعد هذا ينظر في اتصال سنده وحال رواته ، كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (ص ٣٤) .

(١) : (ص ٣٨)

(٢) ويُسَمِّيهِ القرطبيُّ المِفْصِرَ في «تفسيره» وكتابه : «أقضية الرسول» : «المُصَنَّف» لأبي داود ، أو «مُصَنَّف أبي داود» . نظراً منه للمعنى التصنيفي للحديث ، لا المعنى الاصطلاحي .

(٣) القائل : هو ابن الصلاح .

وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره .

وقال أيضاً : حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ : أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب النسائي أنه يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . قال ابن منده : كذلك أبو داود يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال .

وذكر السيوطي في ديباجة « زهر الربى على المجتبى » (١) : قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في « شروط الأئمة » : كتاب أبو داود

والنسائي ينقسم على مهنة أقسام :

الاول : الصحيح المخرج في « الصحيحين » .

الثاني : صحيح على شرطها ، وقد حكى أبو عبد الله (٢) بن منده أن شرطها إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال . فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أن طريقه (٣) لا يكون طريق ما أخرجه

(١) : (٣ / ١) .

(٢) لفظ (أبو) سقط من الأصل .

(٣) جاء في الأصل : (إلا أنه طريق لا يكون طريق) . وجاء في « زهر الربى » :

(إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج ...) .

البخاري ومسلم في «صحيحهما». بل طريقه^(١) طريق^(٢) ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح.

القسم الثالث: أحاديث أخرجاها من غير قطع^(٣) منهما^(٤)

بصحتها، وقد أبانا علّتها^(٥) بما يفهمه أهل المعرفة.^(٦)

وذكر أيضاً^(٧): قال الامام أبو عبد الله بن رشيّد: «كتاب الفسائي»

أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً،^(٨) وأحسنها ترصيفاً، وكان

كتابه بين «جامع البخاري ومسلم» مع حفظ كثير من بيان

العلل، وفي الجملة فهو أقل الكتب - بعد «الصحيحين» - حديثاً

ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه «كتاب أبي داود» و«كتاب الترمذي»،

ويقاربه^(٩) من الطرف الآخر «كتاب ابن ماجة»! فانه تفرّد فيه باخراج

أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث^(١٠)، وبعض

(١) لفظ (طريق) زيادة من «زهر الربى».

(٢) وقع في الأصل: (عنهما). والتصويب عن «زهر الربى».

(٣) وقع في الأصل: (عليها). والتصويب عن «زهر الربى».

(٤) وقع في الأصل: (أهل الطريق). والتصويب عن «زهر الربى».

(٥) أي السيوطي في ديباجة «زهر الربى»: (٤/١).

(٦) لفظ (تصنيفاً) زيادة من «زهر الربى».

(٧) جاء في الأصل: (ومقابلته). والمثبت عن «زهر الربى».

(٨) قال السخاوي في «شرح الألفية»: (ص ١٦٠): «سرقة الحديث أن يكون

محدثٌ ينفرد بمحدث فيجيء السارق ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث،

أو يكون الحديث عُرف برأو فيضيفه لرأو غيره ممن شاركه في طبقته. قال الذهبي:

وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فانها الخمس بكثير من سرقة الرواة!.

تلك الأحاديث لا تُعرف إلا من جهتهم^(١)، وأمّا ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال: لعلّه لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف فهي حكاية لا تصح^٢ لا تقطاع سندها، وإن كانت صحيحة^(٣) فلملّه أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية؟

وذكر أيضاً^(٤): ذكر بعضهم أن النسائي لا صنف السنن

الكبرى «أهداه إلى أمير الرملة فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟ قال: لا، قال: فجرّد الصحيح منه^(٥)، فصنّف «المجتبى» وهو بالباء الموحدة. وقال الزركشي في «تخريج أحاديث الرافعي»: ويقال بالنون أيضاً.

وقال السيوطي في «التدريب»^(٦): قال شيخ الإسلام: «مسند الدارمي» ليس دون «السنن» في الرتبة، بل لو ضمّ إلى

(١) مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن الحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السكوني، وعبد السلام بن يحيى ابن أبي الجنوب، وغيرهم. انتهى من ديباجة «زهر الربى».

(٢) في ديباجة «الزهر الربى»: (وإن كانت محفوظة ...).

(٣) أي السيوطي في ديباجة «زهر الربى»: (٥/١).

(٤) لفظ (منه) زيادة من «زهر الربى».

(٥): (ص ١٠٢).

(٦) هو الحافظ ابن حجر.

الخمسة لكان أولى من « ابن ماجه » فانه أمثلُ منه بكثير .
 وقال العراقي ^(١) : اشتهر تسميته بـ « المُسْنَد » ، كما سَمَّى البخاري كتابه بـ « المُسْنَد » لكونِ أحاديثه مُسْنَدَةً ، إلا أن فيه المرسل والمنقطع والمقطوع كثيراً ، على أنهم ذكروا في ترجمة الدارمي أن له « الجامع » و « المسند » و « التفسير » وغير ذلك ، فلعلَّ الموجود الآن هو « الجامع » ؟ و « المُسْنَد » قد فُتِيد ؟

وأما تصانيف الدارقطني : فقال العيني في « البناية شرح الهداية » في بحث (قراءة الفاتحة) ^(٢) في حَقِّقه : من أين له تضعيفُ أبي حنيفة وهو مستحقُّ التضعيف ! وقد رَوَى في « مسنده » ^(٣) أحاديثَ سقيمةً ومعلولةً ومنكرةً وغريبةً وموضوعةً .

وقال أيضاً في بحث (جهر البسمة) ^(٤) : الدارقطني كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والغريبة ^(٥) والشاذة والمعللة ، وكم فيه من

(١) هذا النص في « تدريب الراوي » : (ص ١٠٢) . وقريب منه في حاشية العراقي على « مقدمة ابن الصلاح » : (ص ٤٢) .

(٢) : (٧٠٩ / ١) .

(٣) أي « سُنَّته » .

(٤) : (٦٢٨ / ١) . وأصل هذا الكلام إلى آخر هذه العبارة هو للزيلعي في

« نصب الراية » : (٣٦٠ / ١) .

(٥) لفظ (والغريبة) زيادة من « البناية » للعيني .

حديث لا يوجد في غيره ^(١) .

وحُكِيَ أنه لما دخل مصر سألَه ^(٢) بعضُ أهلها تصنيفَ ^(٣) شيءٍ في الجهر بالبسمة ، فصنَّف فيه « جزءاً » فأُتاه بعضُ المالكية فأقسمَ عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك ، فقال : كلُّ ما روي عن النبي ﷺ في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة فمنه صحيحٌ ومنه ضعيف . انتهى .

وأما تصانيف البيهقي : فهي أيضاً مشتملة على الأحاديث

الضعيفة ^(٤) .

(١) وقال الزيلعي في « نصب الراية » : (٣٥٦/١) : « سنن الدارقطني يجمعُ الأحاديث المعلولة ، ومنسبُ الأحاديث الغريبة » . وقال شيخ شيوخنا محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في « الرسالة المستطرفة » : (ص ٣١) : « وسنن الدارقطني جمعٌ فيها غرائب السنن ، وأكثرَ فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، بل والموضوعة » .

(٢) وقع في الأصل و « البناية » : (سأل) .

(٣) وقع في الأصل : (تضعيف) . وهو تحريف ناسخ .

(٤) قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه « الردُّ على البكري » :

(ص ٢٠) : « والبيهقي يمزو ما رواه إلى الصحيح في الغالب . وهو من أقلِّهم استدلالاً بالموضوع . لكن يروي في الجهة التي ينصُّرها من المراسيل والآثار ما يصلح للاعتضاد ، ولا يصلح للاعتماد . ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد » . وقال في كتابه « منهاج السنة النبوية » ، (٨/٣) : والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرةً ضعيفة ، بل موضوعة كما جرت عادة =

وكذا تصانيف الخطيب : فانه قد تجاوزَ عن حدِّ التحامل والتعصب^(١) ، واحتجَّ بالأحاديث الموضوعة مع علمه بذلك^(٢) .

= أمثاله من أهل الحديث .

وقال شيخنا العلامة المحدث الحافظ أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى في كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » في (ص ٦) عند حديث « آفة الظُّرْف : الصِّلَف ... » الذي رواه السيوطي عن البيهقي في « الشعب » : قلت : المؤلف - يعني السيوطي - يعتمد كثيرًا على قول البيهقي : إنه لا يخرج في كتبه حديثًا يعلم أنه موضوع . وليس كذلك ، بل يخرج الموضوعات بكثرة ... » .

وقال في (ص ٤٨) عند حديث « الدنيا سبعة آلاف أنا في آخرها ألفاً » ، الذي رواه السيوطي عن البيهقي في « الدلائل » : « قلت : قال الحُفَظ : موضوع . ولو كان المؤلف - السيوطي - في عصرنا لاستحى أن يذكره ، وكذلك البيهقي الذي زعم أنه لا يخرج حديثًا يعلم أنه موضوع ... » .

وقال في (ص ٧٣) عند حديث « العَرَبُ للعرب أكفاء » ، والموالي للموالي ، إلا حائكاً أو حجاجاً » ، الذي رواه السيوطي عن البيهقي في « السُّنن » : « قلت : عَجَباً للبيهقي الذي يخرج هذا الباطل في « سُنَّته » ؟ ! ويزعم أنه لا يخرج في كتبه حديثًا يَعْلَمُ أنه موضوع ! مع أنه لا يشك في وضعه طالب حديث ... ! » .

وقد نبه شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المذكور إلى طائفة من الأحاديث التي رواها البيهقي في كتبه وهي موضوعة ، وهذه مواطن صفحاتها من كتاب شيخنا : (ص ٩ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٠٢) .

(١) لفظ (والتعصب) زيادة من « البناية » للعيني .

(٢) لفظ (مع علمه بذلك) زيادة من « البناية » للعيني .

صرّح به العيني في «البنية» في بحث البسمة^(١).

وأما نهانيف الحاكم : فقال الزيلعي في «تخريج أحاديث

الهداية»^(٢) : قال ابن دحية في كتابه «العلم المشهور»^(٣) . يجب على

أهل الحديث أن يتحفّظوا من قول الحاكم ، فإنه كثير الغلط ظاهر السقط ،

وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلّده في ذلك . انتهى .

وقال العيني في «البنية»^(٤) : قد عُرِفَ تساهله وتصحيحه

للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة انتهى^(٥).

(١) : (١/٦٢٨) . وقال الحافظ الذهبي في رسالته : «الرواة الثقات المتكلم

فيهم بما لا يوجب ردّهم» : (ص ١١) : «أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أبو بكر

الخطيب : تكلم فيه بعضهم . وهو وأبو نعيم وكثير من العلماء المتأخرين لا أعلم

لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تأليفهم غير محدّرين منها !!

وهذا إثم وجناية على السّنن !! فالله يعفو عنا وعنهم» . وقال الشيخ ابن تيمية في

«الرد على البكري» (ص ١٩) : «وأبو نعيم يروي في «الولية» في فضائل الصحابة

وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة ، وكذلك الخطيب وابن الجوزي

وابن عساكر وابن ناصر وأمثالهم» .

(٢) هو المسمّى : «نصب الراية» : (٣٤٢/٠) .

(٣) وقع في الأصل (المعلم ...) . وهو تحريف . واسم الكتاب بتمامه : «العلم

المشهور في فضائل الأيام والشهور» .

(٤) : (١/٦٢٧) .

(٥) قلت وقد أفصح الامام الزيلعي في كتابه النافع الجامع العظيم «نصب الراية» :

(١/٣٤١ - ٣٤٢) عن وجه تساهل الحاكم ، وقال كلاماً جامعاً ينطبق على صنع

كل من شابهه ووقع في مثل خطئه وما أكثرهم ! وأنا ناقله لك بطوله =

= لنفاسته واستيفائه .

قال رحمه الله تعالى : « صاحبنا الصحيح » إذا أخرجنا لمن تكلم فيه ، فإنها ينتقيان من حديثه ما توبيع عليه ، وظهرت شواهد ، وعلم أن له أصلاً . ولا يرويان ما تفرّد به ، سيما إذا خالفه الثقات ، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي ... » ، لأنه لم يفرّد به ، بل رواه غيره من الأثبات كمالك ، وشعبة ، وابن عيينة ، فصار حديثه متابعة .

وهذه العلّة راجت على كثير ممن استدرك على « الصحيحين » فتساهلوا في استدراكهم . ومن أكثرهم تساهلاً : الحاكم أبو عبد الله في كتابه « المستدرك » ،

فانه يقول : « هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما » . وفيه هذه العلّة ، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في « الصحيح » : أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه ، لما يثبت .

بل الحاكم كثيراً ما يجهل إلى حديث لم يخرج لأبوابه في « الصحيح »

كحديث عكرمة عن ابن عباس ، فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخاري ، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة . وهذا أيضاً تساهل .

و كثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم ، فيقول :

هذا على شرط الشيخين . وهذا أيضاً تساهل .

وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبنا « الصحيح » عن

شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم . وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبي « الصحيح » لم يحتجاً به إلا في شيخ معين ، لا في غيره ، فلا يكون على شرطها . وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال ، وغيره ، ولم يخرج حديثه =

وقال السيوطي في رسالة « التعقبات على ابن الجوزي »^(١) : قال شيخ الاسلام ابن حجر : تساهلُه وتساهلُ الحاكم في « المستدرک » أعدمَ النفعَ بكتابتيهما^(٢) ، إذ ما من حديثٍ فيها إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل ، فلذلك وجبَ على الناقد^(٣) الاعتناء بما ينقله منها من غير تقليد لهما . انتهى^(٤) .

= عن عبد الله بن المثنى ، فإنَّ خالداً غير معروفٍ بالرواية عن ابن المثنى ، فاذا قال قائل في حديثٍ يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى : هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً .

و كثير أماجبيء إلى حديث فيه رجلٌ ضعيف أو مثمٌ بالكذب ، وغالبُ رجاله رجال الصحيح ، فيقول : هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم . وهذا أيضا تساهل فاحش ! ومن تأمل كتابه : « المستدرک » تبينَ له ما ذكرناه .

(١) : (ص ١) من طبعة المطبع العلوي في لکنو .

(٢) أي لغير أهل العلم بالصناعة ، كما قيده السخاوي في « الاعلان بالتوييح لمن ذم أهل التوريخ » : (ص ٦١) فقال : « ممن تعطلَ - لغير العارف - الارتفاعُ بتصانيفهم جماعةٌ كالحاكم ، فانه تساهلٌ في « مستدرکه » حتى أدرج فيه الموضوع فضلاً عن الضعيف » .

(٣) هكذا جاء في الأصل وفي « التعقبات » من طبعة المطبع الحمدي في لاهور (ص ٢) . وجاء في طبعة المطبع العلوي : (الناقل) . وهو تحريف .

(٤) ونصُ الحافظ ابن حجر أيضا على تساهل الحاكم في (أجوبته) عن أحاديث وقعت في « مصابيح السنة » ووُصِفَتْ بالوضع ، نُشرت تلك الأجوبة في آخر « مشكاة المصابيح » من طبعة دمشق (٣/٣١٣) فقال رحمه الله تعالى : « والحاكم مشهور بالتساهل في التصحيح ، وابنُ الجوزي مشهور بالتساهل في دعوى الوضع » .

وفي « طبقات الشافعية » لتي الدين ابن شُهبة : قال الذهبي : في « المستدرك » جملةٌ وافرةٌ على شرطها، وجملةٌ وافرةٌ على شرط أحدهما، ومجموعٌ ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صحَّ سنده وفيه بعضُ الشيء معاً، وما بقي من أكبرٍ وواهياتٍ لا تصحُّ، وفي ذلك بعضُ موضوعات، قد أعلمتُ عليها لما اختصرته . انتهى^(١).

(١) توجد عبارة الذهبي هذه من أولها إلى لفظ (موضوعات) في « تدريب الراوي » : (ص ٥٢) . وقال الذهبي في ترجمة الحاكم في « تذكرة الحفاظ » : (ص ١٠٤٢ و ١٠٤٥) : « لا ريب أن في « المستدرك » أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة ، بل فيه أحاديث موضوعة شأن « المستدرك » بإخراجها فيه ، وليته لم يصنّف « المستدرك » ؟ فإنه غرضٌ من فضائله بسوء تصرفه » .

وقال السيوطي في « التدريب » أيضاً : (ص ٥٢) : « لخصّ الذهبي « مستدرك الحاكم » ، وتعقّب كثيراً منه بالضعف والنعارة ، وجمع جزءاً فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة ، فذكر نحو مئة حديث » .

وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في « المقالات » : (ص ٤٠) : « قال الذهبي عن الحاكم : صدوق لكنه يُصحح في « مستدركه » أحاديث ساقطة ، فيكثر من ذلك ، فما أدري هل خفيت عليه ؟ فها هو ممن يجهل ذلك . وإن علّم فهو خيانة عظيمة . وحمل ذلك ابن حجر على حصول تغيّر وغفلة له في آخر عمره أثناء تأليفه « المستدرك » .

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب في « تاريخ بغداد » في ترجمة الحاكم : (٤٧٤/٥) : « وكان الحاكم يميل إلى التشيع ، فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الرموي بنيسابور وكان شيخاً صالحاً فاضلاً عالماً ، قال : جمع الحاكم أبو عبد الله الأحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم ، يكثر منها إخراجها في =

.....

« صحيحها »، منها « حديث الطير »، وحديث « من كنت مولاه فعلي مولاه ». فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا إلى قوله، ولا صوبوه في فعله . وقال الحافظ ابن طاهر المقدسي والحافظ ابن حجر العسقلاني : « الحاكم شيعي مشهور ». كما في خاتمة « المستدرک » : (٦١٤/٤) .

قال الحافظ الذهبي في « تلخيص المستدرک » عند رواية الحاكم لحديث الطير : (١٣٠/٣ - ١٣١) : « ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسّر الحاكم أن يودعه في « مستدركه »، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ! فإذا حديث الطير بالنسبة إليها : سماء » .

وقال إمام العصر الشيخ محمد أنور الكشميري رحمه الله تعالى - كما في مقدمة كتابه : « فيض الباري على صحيح البخاري » : (٣٦/١) : « وقال بعضهم : ليس في « المستدرک » حديث صحيح ! وتوهم بعضهم أن فيه إلحاقاً من الروافض، والأمر الذي هو بين الأمرين ما صرح به الذهبي : أن نصفه صحيحاً وحساناً، والمائتان أو أزيد منه مملاً ينبغي عليه العمل، والباقي يشتمل على الضعاف والموضوعات أيضاً » .

ثم قال الامام الكشميري بعد هذا : « ولا أدري ما وقع للحافظ الحاكم وأي أمرٍ دعاه إلى وضع الموضوعات في كتابه ؟ وكيف ساغ له ذلك ؟! وقد اعتذر عنه الناس وذكروا في التفصي عنه وجوهاً لا ترجع إلى كثير طائل .

ثم اعلم أني أرى فيه أحاديث في أسانيد رجال البخاري من أعلاها، والوضائع والكذابين من طرف آخر، ومع ذلك يحكم عليها الحاكم أنها على شرطه ! ثم ظهر لي أن حكمه هذا ينسحب على قطعة دون قطعة، فكأنه اصطلاح جديد منه ؟ وإلا فالظاهر أن يحكم باعتبار مجموع الاسناد لا باعتبار طرف منه . انتهى كلام إمام العصر .

قال عبد الفتاح : وقد أغضب صنيع الحاكم هذا الحافظ الذهبي في =

وفي «مقدمة ابن الصلاح»^(١) : هو - أي الحاكم - واسع الخَطُّو في شرط الصحيح ، متساهلٌ في القضاء به ، فما حَكَم بصحته ، ولم نجد ذلك لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن ، يُحتجُّ به ويُعمل به^(٢) ، إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ توجب ضعفه . انتهى .

وتبعه النووي حيث قال في «التقريب»^(٣) : فما صحَّحه ولم نجد فيه لغيره تصحيحاً ولا تضعيفاً حَكَمنا بأنه حسنٌ إلا أن يظهر فيه عِلَّةٌ توجب ضعفه . قال السيوطي في «التدريب»^(٤) : قوله : فما صحَّحه احترازٌ مما وُجِدَ في الكتاب ولم يُصرَّح بتصحيحه فلا يُعتمدُ عليه . انتهى .

لكن تعقَّب ابن الصلاح البدر بن جماعة فقال في «مختصره» :
الصواب أن يُتَّبَعَ ويُحْكَم عليه بما يليق من الحُسن أو الصحة أو

= « تلخيص المستدرک » غَضَبَاتٍ كَثِيرَةٍ اضْطَرَّتْهُ إِلَى اشْتِدَادِ اللَّهْجَةِ وَالْقَسْوَةِ عَلَى الْحَاكِمِ ، وَأَنْ يُقْسِمَ عِنْدَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ بِاللَّهِ وَتَالَهُ إِنَّهَا لَمَوْضُوعَةٌ ، وَإِلَيْكَ أَرْقَامَ بَعْضِ تِلْكَ الْأَمَاكِنِ مِنْ « الْمُسْتَدْرَكِ » وَ « تَلْخِيصِهِ » : (٢٣٤ / ١) وَ (٣١٥ / ٢) وَ (٦١٧) ، وَ (١٢٦ / ٣) وَ ١٢٧ وَ ١٢٩ وَ ١٥٣ وَ ١٦٠ .

(١) : (ص ١٨) .

(٢) لفظ (به) زيادة من « المقدمة » .

(٣) : (ص ٥٢) بشرح « التدريب » للسيوطي .

(٤) : (ص ٥٣) .

الضعف . وتبعه في هذا التعقب شراح « الألفية » : العراقي والأنصاري والسخاوي ، وقالوا : إنما قال ابن الصلاح ما قال بناء على رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار حديثاً .

وذكر ابن الصلاح ^(١) : أن « صحيح ابن حبان » يقاربه أي « مستدرک الحاكم » في التساهل . لكن نقل العراقي ^(٢) عن الحازمي أنه قال : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم . انتهى .

وقال السيوطي في « التدريب » ^(٣) : قيل ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، غايته أن يسمي الحسن صحيحاً ، فإن كانت ^(٤) نسبه إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح ، وإن كانت ^(٤) باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع . وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوي عنه

(١) في « المقدمة » : (ص ١٨) .

(٢) في « شرح الألفية » : (١/٦٥) .

(٣) : (ص ٥٣) .

(٤) في الأصل : (كان) . وفي « التدريب » : (كانت) . فآثرتها .

ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة ، وفي كتاب « الثقات » له كثير ممن هذا حاله ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله ^(١) ولا اعترض عليه ^(٢) ، فإنه لا مشاحة في ذلك . وهذا دون شرط الحاكم ، فالحاصل أن ابن حبان وفى بالتزام شروطه ولم يوف الحاكم . انتهى .

ومما يدل على كون ابن حبان أشد تحريماً من الحاكم ما نقله السيوطي في « الآلي المصنوعة » ^(٣) عن « تخريج أحاديث الرافعي » للزركشي : أن تصحيح الضياء المقدسي صاحب « المختارة » أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم ، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان . انتهى . ^(٤)

(١) وقع في الأصل : (من لا يعرف عليه) . والتصويب عن « التدريب » .

(٢) هكذا في « التدريب » . وفي الأصل : (فلا اعترض عليه) .

(٣) : (٢٦ / ١) .

(٤) وقال العلامة الألوسي في تفسيره : « روح المعاني » عند قوله تعالى في سورة النور : « حتى تستأنسوا » : (٤٦ / ٦) : « كتاب الأحاديث المختارة للضياء المقدسي كتاب معتبر ، فقد قل السخاوي في « فتح المغيث » في تقسيم أهل المسانيد : ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة كالضياء في « مختارته » . والسيوطي بعد ما عده في ديباجة « جمع الجوامع » الكتب الخمسة ، وهي : « صحيح البخاري » ، و « صحيح مسلم » ، و « صحيح ابن حبان » ، و « المستدرک » ، و « المختارة » للضياء ، قال : وجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح . ونقل الحافظ ابن رجب في « طبقات الخنابلة » عن بعض الأئمة أنه قال : « المختارة » خير من « صحيح الحاكم » . وسيأتي في أواخر جواب السؤال الثالث تمة الكلام على كتاب « المختارة » فانظره .

وذكر النوي في « شرح المهدب » اتفق الحفاظ على أن البيهقي أيضاً أشد تحريماً من الحاكم^(١). انتهى .

وذكر ابن الصلاح^(٢) : كتب المسانيد غير مائتة د « الكتب

الخمس » التي هي : « الصحيحان » ، و « سنن أبي داود » ، و « سنن النسائي » و « جامع الترمذي » وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها^(٣) - كـ « مسند أبي داود الطيالسي » ، و « مسند عبيد الله بن موسى » ، و « مسند أحمد » ، و « مسند إسحاق بن راهويه » ، و « مسند عبد بن حميد » ، و « مسند الدارمي » ، و « مسند أبي يعلى الموصلي » ، و « مسند الحسن بن سفيان » ، و « مسند البزار » ، وأشباهاها^(٤) . فهذه عادتهم فيها : أن يخرجوا في مسند

(١) هذا النص ذكره السيوطي في « التدريب » : (ص ٥٢) .

(٢) في « المقدمة » : (ص ٤١) .

(٣) هكذا في « المقدمة » . ووقع في الأصل : (إلى ما هو فيها) .

(٤) مثل تصانيف ابن أبي شيبة كـ « المسند » و « المصنف » ولم يتعرض المؤلف للكنوي رحمه الله تعالى لبيان حال مؤلفات ابن أبي شيبة مع ورود اسمه في السؤال : اكتفاء بهذه اللوحة العامة التي نقلها عن ابن الصلاح . وكل من وقف من أهل الصناعة على « مصنف ابن أبي شيبة » علم أن فيه الصحيح والضعيف .

قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري مقدمة فتح الباري » : (١ / ٤) : رأى بعض الأئمة أن يفرّد حديث النبي ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المأتين فصنف عبيد الله بن موسى العبّسي الكوفي « مسنداً » ، وصنف مسدد بن مسرّ همد البصري « مسنداً » ، وصنف أسد بن موسى الأموي « مسنداً » ، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر « مسنداً » .

• • • • •

= ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقلَّ إمامٌ من الحُقَّاطِ إلا وصنَّفَ حديثه على المسانيد ، كالامام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم من النبلاء .

ومنهم من صنَّفَ على الأبواب والمانيد معاً كابي بكر بن أبي شيبة . فلهذا رأى البخاري هذه التصانيف وجدَّها جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين ، والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته : سهي ، حرَّك

همَّته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين .

وقال العلامة علي القاري في مقدمة كتابه : « المرقاة شرح المشكاة » (٢١/١) : « وبالجملة فالسبيل واحدٌ لمن أراد الاحتجاج بحديثٍ من « السنن » ، لاسيما سنن ابن ماجه » و « مصنَّف ابن أبي شيبة » و « عبدالرزاق » مما الأمر فيه أشدُّ ، أو بحديث من « المسانيد » لأنَّ هذه كلها لم يشترط جامعوها الصحة والحسن . وتلك السبيل : أن المحتجَّ إن كان أهلاً للنقل والتصحيح فليس له أن يحتجَّ بشيء من القسمين حتى يحيط به ، وإن لم يكن أهلاً لذلك فإن وجدَّ أهلاً لتصحيح أو تحسين قلَّده ، وإلا فلا يُقدِّم على الاحتجاج فيكون كحاطب ليل ! فلعنه محتجٌّ بالباطل وهو لا يشعر ! » .

وقال الشيخ وليُّ الله الدهلوي رحمه الله تعالى في كتابه : « حُجَّة الله البالغة » : (١٠٧/١) وقد عدَّدَ طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات ، فجعلَ الطبقة الأولى لكتاب « الموطأ » و « الصحيحين » . والثانية لـ « سنن أبي داود » و « سنن الترمذي » و « سنن النسائي » .

ثم قال : « والطبقة الثالثة : مسانيد ، وجوامع ، ومصنَّفات . صنِّفت قبل البخاري ومسلم ، وفي زمانها وبعدها . جمعت بين الصحيح والحسن ، والضعيف

والمعروف ، والغريب ، والشاذ ، والمنكر ، والخطأ والصواب ، والثابت

والمقلوب . ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار ، كـ « مسند أبي يعلى » و « مصنَّف

عبد الرزاق » ، و « مصنَّف أبي بكر بن أبي شيبة » ، و « مسند عبد بن حميد » ، =

= و « مسند الطيالسي » ، وكُتِبَ البيهقي والطحاوي والطبراني .

وكان قصدُهم جمعَ ما وجدوه لا تلخيصَه وتهذيبَه وتقريبَه من العمل . ولم يتداول الفقهاء ما تفرَّدت به كثيرَ تداول . ولم يتفحص المحدثون عن صحتها وسقمها كثيرَ فحص . ولم يخدمه لغويٌ بشرح غريب ، ولا فقيهٌ بتطبيقه بمذاهب السلف . ولا محدثٌ ببيان مشكله ، ولا مؤرخٌ بذكر أسماء رجاله . ولا أريد المتأخرين التعمقين ، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث . فهي باقية على استنارها واختفائها وخمولها ، فلا يُبَشِّرُها للعمل عليها والقول بها إلا النحاريرُ الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعِلَلِ الأحاديث . نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد ، وقد جعل الله لكل شيء قدراً .

قال عبد الفتاح : وعندي نظرٌ طويلٌ جداً في عدة الشيخ (كتب البيهقي والطحاوي) من هذه الطبقة الثالثة — مع تعميمه الحكم على كتبها ، وخاصة الطحاوي فإنه مشهودٌ له بالامامة والتبريز في العلم ونقد الرجال مع النزاهة والتجرد . وقال الشيخُ عبد العزيز الدهلويُّ نجلُ الشيخ وليُّ الله في « المجالة النافعة » : « ورجالُ هذه الكتب — كتب الطبقة الثالثة — موصوفون بالعدالة ، وبعضهم مستورون ، وبعضهم مجهولُ الحال ، ولهذا لم يكن أكثرُ أحاديث هذه الكتب معمولاً بها عند الفقهاء ، بل انعقد الإجماعُ على خلافها . وبينَ هذه الكتب أيضاً تفاوتٌ وتفاضلٌ ، بعضها أقوى من بعض ، ومنها : « مسندُ الشافعي » و « سننُ ابن ماجه » ، و « مسندُ الدارمي » ، و « سننُ الدارقطني » ، و « صحيح ابن حبان » و « مستدرِكُ الحاكم » . انتهى . كأنقله عنه وعربتهُ صديقُ حسن خان في « الحِطَّة بذكر الصِّحاح الستة » : (ص ٥٦) .

قال عبد الفتاح : دَعَوَى الشيخ عبد العزيز رحمه الله تعالى : (أنْ أَكْثَرَ هذه الكتب لم يكن معمولاً بها عند الفقهاء ، وأنْ الإجماعَ انعقدَ على خلافها) دَعَوَى باطلةٌ مردودةٌ لا تحتاجُ إلى بيان . وقد رأيتُ لعلامة المتأخرين المحدثين =

كل صحابي مارووه من حديثه غير مُتَقِيدِينَ بِأَن يَكُونَ حَدِيثًا مُحْتَجًّا
به . انتهى (١) .

= الفقيه الشيخ محمد حسن السَّنْبَهَلِي الهندي المتوفى سنة ١٣٠٥ في فاتحة كتابه
العظيم : « تنسيق النظام في ترتيب مسند الامام » أي الامام أبي حنيفة (ص ٦)
كلاماً جيداً جداً انتقد فيه كلام الشيخ عبد العزيز ووالده رحمهم الله تعالى
وإيانا ، وساق فيه أنظارا حسنة فراجعه لزائراً .

(١) تمام عبارة ابن الصلاح : « فهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلّت - لجلالة
مؤلفيها - عن مرتبة « الكتب الخمسة » وما التحق بها من الكتب المصنفة على
الأبواب » .

وهذا الذي قاله ابن الصلاح في عادة أصحاب « المسانيد » : هو شأن
المتقدمين من المحدثين والمؤرخين ، فقد جرت عادتهم أن يُوردوا كل
ما في الباب من الأحاديث والأخبار ، ولو كان غير صحيح الإسناد ، أو كان
إسناده باطلاً يعلمون بطلانه ، اتكالا منهم على ذكر سنده ، فإن ذكر السند
يُبرئ الذمة من المؤاخذه في إirاده ، إذ قد كان (علم الإسناد) يعيش فيهم على
أتم وجه .

وما أحسن مقاله الأستاذ السيد محب الدين الخطيب في كلمة له في « مجلة
الأزهر » في المجلد ٢٤ (ص ٢١٤) عنوائها : « المراجع الأول في تاريخنا » .
وبدأ فيها بالحديث عن كتاب (تاريخ الأمم والملوك » للامام المحدث المفسر المؤرخ
ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى فقال :

« إن مثل الطبري ومن في طبقته من العلماء الثقات المتبئين - في إirادهم
الأخبار الضعيفة - كمثل رجال النيابة - القضاء - الآن إذا أرادوا أن يبحثوا
في قضية فانهم يجتمعون كل ما تصل إليه أيديهم من الأدلة والشواهد المتصلة
بها : مع علمهم بتفاهة بعضها أو ضعفه ، اعتماداً منهم على أن كل شيء سيُقدَّرُ =

= قدره .

وهكذا الطبري* وكبار* حملة الأخبار من سلفنا ، كانوا لا يفرطون في خبرٍ منها علموا من ضعفٍ ناقله خشيةً أن يفوتهم باهاله شيءٌ من العلم ولو من بعض النواحي ، إلا أنهم يُوردون كل* خبر معزواً إلى راويه ، ليَعْرِفَ القاري* قوةَ الخبر من كون رواته ثقات ، أو ضعفه من كون رواته لا يُوثقُ بهم ، وبذلك يَرَوْنَ أنهم أدُّوا الأمانة ، ووَضَعُوا بين أيدي القراء كل* ما وصلت إليه أيديهم .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني - سليمان بن أحمد - من « لسان الميزان » : إن* الحُفَّاظَ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديثَ الموضوعة - مع سكوتهم عنها - على ذكرهم الأسانيد ، لا اعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهده ، وأسندوا أمره* إلى النظر في إسناده .

ومن فوائد إيراد الحادث الواحد بأخبارٍ من طرق شتى وإن كانت ضعيفة* : قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية في « مقدمة في أصول التفسير » : (ص ٣٠) : إن* تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة : يُوجبُ العلمَ بمضمون المنقول - أي بالقدر المشترك في أصل الخبر - لكن هذا يُنتَفَعُ به كثيراً في علم أحوال الناقلين - أي نزعاتهم والجهة التي يحتمل أن يتعصب لها بعضهم - وفي مثل هذا يُنتَفَعُ برواية المجهول والسيء الحفظ ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك . ولهذا كان أهلُ العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار مالا يصلح لغيره ، قال أحمد : قد أكتبُ حديثَ الرجل لأعتبره .

قال عبد الفتاح : وقال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه : « المقالات » : (ص ٣١٢ و ٤٦١) : وأما المحدثون والمفسرون الذين ذكروه - أي الحديث الموضوع - وسكتوا عليه ، فلا يدلُ صنيعُهم هذا على صحته عند أصلاً لأن* السلف كانوا يعتقدون براءة ذمتهم من عهدة الخبر الباطل إذا ذكروه =

وفي «التدريب»^(١) : صرّح الخطيبُ وغيرُهُ بأن «الموطأ» مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد، فعلى هذا هو بُعد «صحيح الحاكم» .
وأما ابنُ حزم فقال : أولى الكتب : «الصحيحان» .

ثم «صحيحُ سعيد بن السكّن» ، و «المنتقى» لابن الجارود وقاسم بن أصبغ^(٢) .

ثم بعد هذه الكتب : «كتابُ أبي داود» ، و «كتابُ النسائي» ، و «مصنّفُ قاسم بن أصبغ» ، و «مصنّفُ الطحاوي» ، و مسانيدُ أحمد، والبخاري، وابن أبي شيبة : أبي بكر، وعثمان ، وابن راهويه ،

= بسنّده ، لما في السنّد من بيان البطلان ، كما تجبّدُ تفصيلَ ذلك في شرح السخاوي على « ألفية المصطلح » : (ص ١٠٦) . ومن يزعمُ خلافَ ذلك ، فقد جهلَ ما هنالك وقولَ تقويلِ كلِّ آفك !

وابنُ جرير الطبري* على جلالة قدره في الحديث والتفسير والفقه والتاريخ لم يَضمّنْ أصلاً صحةَ ما أورده في « تاريخه » ، بل قال في فاتحته : (٥/١) : « فما كان في كتابي هذا مما يستنكره قارئه ، أو يستشعنه سامعه ، من أجل أنه لم يَعرَفْ له وجهاً في الصحة ، ولا معنى في الحقيقة ، فليَـم أنه لم يثبتَ ذلك من قبلنا ، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا ، وإنما أدّينا ذلك على نحو ما أدّى إلينا » . وقال هناك أيضاً (٤/١) : « إذ لم نَقْصِدْ بكتابتنا هذا قصدَ الاحتجاج » .

(١) : (ص ٥٤) .

(٢) أي و «المنتقى» لقاسم بن أصبغ .

والطيالسي^(١)، والحسن بن سفيان، والمُسْنَدِي^(٢)، وابن سَنَجَر، وعلي بن
المديني، وابن أبي غَرَزَة^(٣)، وما جرى مجراها، التي أُفردت لكلام^(٤)
رسول الله ﷺ.

ثم ما كان فيه الصحيحُ فهو أجلُّ، مثلُ «مصنّف عبد الرزاق»،
و«مصنّف ابن أبي شيبة» وبقِيَّ بن مَخْلَد وكتاب محمد بن نصر
المروزي وابن المنذر.

ثم «مصنّف» حمّاد بن سَلَمَة، وسعيد بن منصور، ووكيع
و«موطأ مالك»^(٥)، و«موطأ ابن أبي ذئب»، و«موطأ» ابن
وهب، و«مسائل» ابن حنبل، وفقه أبي ثور. انتهى ملخصاً^(٥)

(١) لفظ (والمُسْنَدِي) زيادة من «التدريب».

(٢) لفظ (وابن أبي غَرَزَة) زيادة من «التدريب». و (غَرَزَة) بالعين
المعجمة ثم الراء المهملة ثم الزاي المنقوطة مفتوحات، كما في «تاج العروس»
في (غرز). ووقع في طبعتي «تدريب الراوي» محرفاً إلى (عزرة)!

(٣) هكذا في «التدريب». ووقع في الأصل: (بكلام).

(٤) سيأتي بعد أسطر قليلة ذكر استدراك الذهبي على ابن حزم في شأن ترتيب
«الموطأ» في هذه المرتبة الأخيرة.

(٥) كلام ابن حزم هذا قاله في كتابه: «مراتب الديانة» كما عزاه السيوطي إليه
في «التدريب». وقد أورده الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ص ١١٥٣)، وفي
«سير أعلام النبلاء» كما سيذكره المؤلف بعد أسطر قليلة.

ثم نقل السيوطي ^(١) عنه ^(٢) أنه قال : في (الموطأ) نيفٌ وسبعون حديثاً قد ترك مالكٌ نفسه العملَ بها، وفيه أحاديثٌ ضعيفة . انتهى .

ونقل الذهبي في «سير النبلاء» عن ابن حزم نحو ما مرَّ وقال : ما أنصف ابنُ حزم ، بل رتبةُ «الموطأ» أن يُذكرَ تلو «الصحيحين» مع «سنن أبي داود» ، لكنه تأدَّبَ وقَدَّمَ المُسَنِّدات النبوية الصِّرفَ . وما ذكرَ ^(٣) «سنن ابن ماجه» ولا «جامع أبي عيسى» ، فانه مارآهما ، ولا دَخَلَ إلى الأندلس إلا بعد موته . انتهى . وذكر الزُّرقاني في «شرح الموطأ» ^(٤) عن السيوطي أن «الموطأ» صحيحٌ كلُّه على شرط مالك .

وقال الذهبي في «سير النبلاء» : فيه - أي «مسند أحمد» - جملةٌ من الأحاديث الضعيفة ، مما يسوغُ نقلُها ولا يجبُ الاحتجاجُ بها ، وفيه أحاديثٌ معدودةٌ شبيهةٌ بموضوعة ، لكنها قطرة في بحر ^(٥) .

(١) أي في «التدريب» : (ص ٥٤) .

(٢) أي عن ابن حزم .

(٣) أي ابنُ حزم .

(٤) : (٩/١)

(٥) قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على «خصائص المسند» لأبي موسى المدني : (ص ١٢) : «وجملةٌ ما نظمه ابنُ الجوزي من أحاديث «المسند» في سلك الموضوعات : ثمانيةٌ وثلاثون حديثاً ، وإن تُعقَّبَ جُلُّها . وأما الأحاديث الضعيفة في «المسند» فكثيرةٌ ولا كلام . وجزءُ العراقي وتعقب ابن حجر عليه شذرة من الأخذ والردِّ في ذلك» .

وقال ابن تيمية في « منهاج السنة »^(١) صنف أحمد كتاباً في فضائل الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم^(٢)، وقد روى^(٣) في هذا الكتاب ما ليس في « مسنده »، وليس كل ما رواه أحمد في « المسند » وغيره يكون حجةً عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم^(٤).

وشرطه في « المسند » : أن لا يروي عن المعروف^(٥) بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف . وشرطه في « المسند »

(١) : (٢٧/٤) .

(٢) لفظ (وغيرهم) غير موجود في « منهاج السنة » المطبوع .

(٣) في « منهاج السنة » : (وقد يروي) .

(٤) وقال الشيخ ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » : (١٥/٤) : وقد يروي الامام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفةً عندهم لاتهم رواها بسوء الحفظ ونحو ذلك ، ليُعتبرَ بها ، ويُستشهدَ بها ، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ ، وقد يكون صاحبها كذاباً في الباطن ليس مشهوراً بالكذب ، بل يروي كثيراً من الصدق ، فيُروى حديثه وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً . بل يجبُ التَّيَسُّنُ في خبره كما قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » الآية . فيُروى لتُنظر الشواهد هل تدلُّ على الصدق أو الكذب؟ .

(٥) في « منهاج السنة » : (عن المعروفين) .

أمثل من شرط أبي داود في «سننه» (١).

(١) وقع في «منهاج السنة» المطبوع: (مثل شرط أبي داود) وهو تحريف. وقد نقل العلامة ابن الجزري في «المصعد الأحمد»: (ص ٢٥) عن ابن تيمية قوله: «شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في «سننه». وقد روى أبو داود عن رجالٍ أعرض عنهم في «المسند»، مثل (محمد بن سعيد المصلوب) ونحوه.

وعلق عليه شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى بقوله: «أبو داود أشبه انتقاداً للرجال من الترمذي. ويقول ابن رجب: لا أعلم أن الترمذي خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه بأسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق. وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث (محمد بن سعيد المصلوب) و (محمد بن السائب الكلبي). وقد يخرج عن سييئ الحفظ، وعمش غلب على حديثه الوهم، ويبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه. انتهى».

قال شيخنا الكوثري عليه الرحمة: «فاذا تعددت الطرق يكون التعويل على طريق ليس فيه متهم. فلا يُستلّم لابن تيمية كون شرط «المُسند» أقوى مع تخريجه عن ساء حفظه وكثرة وهمه من غير تبين ذلك».

ولا يُقاس ما أُخذ على «المُسند» من أحاديثه في الكثرة بما أُخذ على بعض الأصول، بل في «المسند» إخراج حديث بأسنادٍ منفردٍ عن هو ليس بأحسن حالاً من (محمد بن سعيد المصلوب) ك (عامر بن صالح) الذي يقول عنه ابن معين: جُنُّ أحمد؟ ! يُحدِّث عن (عامر) !!

وأنت ترى أن النسائي تحامى عن رجالٍ أخرج الشيخان أحاديثهم، ومع ذلك لم يجعلوا «سنن النسائي» فوق «الصحيحين».

فكيف هذا وقد انفرد في رواية «المُسند» مثل القطيعي؟ وعنه مثل ابن المذّهب؟ وعنه أخذ ابن الحصين، وعنه حنبل، وهكذا في طريق سماع «المُسند» من غير فوت؟ وجلّشهم بل كلّهم ما كانوا بلغوا الخلل حين سمعوا هذا «المسند» الكبير، وكانوا هزّمين حين أسمعه. ولا ترى مثل ذلك في «الأصول الخمسة».

وأما في ^(١) « كتب الفضائل » فرَوَى ^(٢) ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً ، فانه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده ^(٣) ، ثم زاد ابنه عبد الله على « مسند أحمد » زيادات ، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات ، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ^(٤) ، فظن ذلك الجهال ^(٥) أنه من رواية أحمد ، وأنه

(١) لفظ (في) غير موجود في « منهاج السنة » .

(٢) في « منهاج السنة » : (فيروي) .

(٣) وقال ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » : (٦١/٤) : « وكل من عرف العلم يعلم أن ليس كل حديث رواه أحمد في « الفضائل » ونحوه يقول : إنه صحيح ، بل ولا كل حديث رواه في « مسنده » يقول : إنه صحيح ، بل أحاديث « مسنده » هي التي رواها الناس عن هــو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه . وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل ، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة محتج بها . وهي أجود من أحاديث « سنن أبي داود » .

وأما ما رواه من الفضائل فليس من هذا الباب عنده ، والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه أو كذبه من غير علم بحال الحديث ، بل بدلائل أخر . وقال أيضاً في (٧٥/٤) : « وأحمد له « المسند » المشهور ، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة ، روى فيه أحاديث لا يروها في « المسند » ، لما فيها من الضعف لكونها لا تصلح أن تروى في « المسند » ، لكونها مراسيل أو ضافاً بغير الارسال » .

(٤) قلت : قد نص ابن تيمية في غير موضع من « منهاج السنة » على وقوع الموضوعات الكثيرة في زيادات القطيعي ، انظر منه : (٧٥/٤ و ١٠٦) .

(٥) في « منهاج السنة » : (ذلك الجاهل) . ويعني ابن تيمية به الرافضي الذي يرد عليه في كتاب « منهاج السنة » ، فنيّر المؤلف لفظ (الجاهل) إلى (الجهال) ليكون الكلام عاماً وإن حصل في العبارة بعض الركاكة .

رواها في « المسند » ، وهذا خطأ قبيح . انتهى .

وخالفه العراقي وادّعى أن في « مسند أحمد » موضوعات، وصنّف جزءاً مستقلاً^(١) وقال فيه - بعد الحمد والصلاة - : قد سألتني بعض أصحابنا من مقلّدي الامام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في سنة خمسين وسبعمائة أو بعدها بيسير أن أفرد له ما وقع في « مسند الامام أحمد » من الأحاديث التي قيل فيها : إنها موضوعة ، فذكرت له أن الذي في « المسند » من هذا النوع أحاديث ذوات عددٍ ليست بالكثيرة ، ولم يتفق لي جمعها .

فلما قرأت « المسند » سنة ستين وسبعمائة على الشيخ المُسند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح الدمشقي وقع في أثناء السماع كلامٌ : هل في « المسند » أحاديثٌ ضعيفة ؟ أو كلُّه صحيح ؟ فقلت : إن فيه أحاديثَ ضعيفةً كثيرةً ، وإن فيه أحاديثَ يسيرةً موضوعةً ، فبلغني بعد ذلك أن بعض من ينتمي إلى مذهب الامام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً ، ونقل عن الشيخ ابن تيمية أن الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي ، لا من رواية أحمد ، ولا من رواية ابنه ، فحرّضني قولُ هذا القائل على أن جمعت في هذه

(١) أوردته بتمامه الحافظ ابن حجر تلميذ العراقي في أول كتابه : « القول المسدود »

في الذب عن مسند أحمد : (ص ٣ - ١٠) .

الأوراق ، ما وقع في « المسند » من رواية أحمد^(١) ، ومن رواية ابنه ، مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن : إنه موضوع . انتهى ملخصاً . ثم أورد تسعة أحاديث من « المسند » ونقل عن ابن الجوزي وغيره الحكم بوضعها ، وردّه في بعضها .

ثم قام لردّه الحافظ ابن حجر فصنّف « القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد » قال فيه^(٢) - بعد الحمد والصلاة - : فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم أهل الحديث أنها موضوعة وهي في « مسند أحمد » ... الخ ... ونقل فيه « جزء » شيخه العراقي حرفاً حرفاً ، وأجاب عنه حديثاً حديثاً ، ثم أورد عدّة أحاديث أخر من « المسند » حكّم عليها ابن الجوزي بالوضع مما لم يذكره العراقي ، ونفّس وضعها بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة^(٣) .

وفي « التدريب »^(٤) : قيل : وإسماعيل^(٥) بورر أمثل ماورد عن

(١) يشهد له إطلاق ابن تيمية في كلامه الذي سبق نقله تعليقا في (ص ٩٨) . حيث يقول : « وقد يكون في بعضها علّة تدلّ على أنه ضعيف بل باطل » .

(٢) : (ص ٢) .

(٣) سبق في (ص ٩٧) أن نقلنا لشيخنا الكوثري كلاماً يرتبط بهذا المقام فانظره .

(٤) : (ص ١٠١) .

(٥) هو الامام الحافظ الكبير أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، المعروف

بإبن راهويه ، ولد سنة ١٦٦ ، وتوفي سنة ٢٣٨ ، وله « المسند » في ست مجلدات .

وسبق ذكر مسنده في (ص ٨٨) .

ذلك الصحابي فيما ذكره أبو زرعة الرازي عنه قال العراقي : ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحاً ، بل هو أمثل^(١) بالنسبة لما يتركه ، وفيه الضعيف . انتهى^(٢) .

وفيه أيضاً^(٣) : قيل و « مسند البرار » يُبين فيه الصحيح من غيره .

قال العراقي : ولم يفعل ذلك إلا قليلاً ، إلا أنه يتكلم في فردٍ بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه^(٤) . انتهى .

وفي « منهاج السنة » لابن تيمية^(٥) : ما ينقد الثعلبي^(٦) في « تفسيره »

لقد أجمع أهل العلم بالحديث أنه يروي^(٧) طائفة من الأحاديث الموضوعة ، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة وأمثال ذلك ،

(١) لفظ « التدريب » : (أمثلة) .

(٢) وسبق فيما نقلناه تعليقا في (ص ٩٦) عن ابن تيمية ما يتعلق بأسحاق وطريقته في كتابه ، فانظره لزاما .

(٣) أي في « التدريب » للسيوطي : (ص ١٠٢) .

(٤) هكذا في « التدريب » . ووقع في الأصل : (عنه) .

(٥) : (٤/٤) .

(٦) هو الشيخ أبو إسحاق أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي

المفسر ، ويقال له الثعلبي . وهو لقب لا نسب . توفي سنة ٤٢٧ هـ ، له « التفسير » ،

و « العرائس » في قصص الانبياء المذكورين في القرآن الكريم ، وهو مطبوع

منتشر ، وطُبِعَ مرات ، وفيه بلايا ورزايا !!

(٧) في « منهاج السنة » : (روى) .

ولهذا يقولون : هو كحاطب ليل^(١) .

وهكذا الواحدي^(٢) تلميذ^(٣) هو أمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح

والضعيف^(٣) .

(١) وقال ابن تيمية في « منهاج السنة » أيضا في (٢٥/٤) : « علماء الجمهور متفقون على أن ما روي به الثعلبي وأمثاله لا يحتجئون به لا في فضيلة أبي بكر وعمر ، ولا في إثبات حكم من الأحكام ، إلا أن يُعلم بُتوُّه بطريقه » .
وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن الثعلبي و « تفسيره » في المواطن التالية : (٤/١٨ و ٢٨ و ٣١ و ٤٦ و ٤٨ و ٤٨ و ٨٤ و ٩٥ و ١٠٥ و ١١٦) .

(٢) هو الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، المفسر النحوي الأديب ، تلميذ الثعلبي المفسر ، توفي سنة ٤٦٨ هـ ، له كتاب « أسباب النزول » ، وهو مطبوع ، وله في التفسير ثلاثة كتب : « البسيط » و « الوسيط » و « الوجيز » . وهذا الأخير طبع بمصر على حاشية التفسير المسمى « مُراح لبيد » لمحمد بن عمر نووي الجاوي .

قال شيخ شيوخنا العلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في « الرسالة المستطرفة » : (ص ٦٧) : « ولم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبيرُ بضاعة في الحديث ، بل في « تفسيريهما » وخصوصاً الثعلبي : أحاديث موضوعة وقصص باطلة ! » .

(٣) قلت : بل والموضوع ! كما سيُصرِّح به ابنُ تيمية بعد قليل ، وكما صرَّح به أيضا في « منهاج السنة » أيضا في مواطن آخر ، فقال في (٢٥/٤ و ٨٣ و ١١٦) وهو يتحدث عن تفسير البغوي : « ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة ، كما يفعله غيره من المفسرين ، كالواحدي صاحب الثعلبي ، وكالزنجشيري وغيرهم من المفسرين الذين يذكرون من الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع » .

ومن الموضوع فيه : الأحاديث التي في فضائل الشُّور سورة سورة ، التي =

ولهذا لما كان البغوي عالماً بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحدى

وكان « تفسيره » مختصراً « تفسير الثعلبي » : لم يذكر في « تفسيره » شيئاً من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي ، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي يذكرها ^(١) الثعلبي ^(٢) . مع أن الثعلبي فيه خير ودين ، لكنه لا خبر له ^(٣) في الصحيح والسقيم من الأحاديث .

وأما أهل العلم الكبار أصحاب التفسير ^(٤) مثل تفسير محمد بن

جبر الطبري ، و**بقي بن مخلد** ، و**ابن أبي حاتم** ، و**أبي بكر بن المنذر** ،

= يذكرها الثعلبي والواحدى في أوائل كل سورة ، ويذكرها الزمخشري في آخر كل سورة ، وهي كذب موضوعة باتفاق أهل الحديث .

وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن الواحدى و « تفسيره » في المواطن التالية : (٤٨ / ٤ و ٨٠ و ٨٤ و ٩٥) .
(١) في « منهاج السنة » : (ذكرها) .

(٢) لكن في « تفسير البغوي » : الضيف كما صرح به ابن تيمية أيضا في « منهاج السنة » فقال في (٨٠ / ٤) : « وإذا كان الحديث في بعض كتب التفسير التي يُنقل فيها الصحيح والضعيف مثل تفسير الثعلبي والواحدى والبغوي لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم » .

وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن البغوي و « تفسيره » في المواطن التالية : (٢٥ / ٤ و ٨٣ و ٨٤) .

(٣) في « منهاج السنة » : (لا خبرة له بالصحيح) .

(٤) في « منهاج السنة » : (أهل التفسير) .

وأمثالهم فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات ^(١)، دَعَّ مَنْ هُوَ

(١) قلت : هذه التفسير على جلالة قدر مؤلفيها فيها من الأحاديث الضعيفة والثالفة والغرائب والمناكير والاسرائيليات : غير قليل ! ولكنه مسوق بسنده فيخفُّ خطره على أهل العلم بالرجال ، وقد يقع فيها الموضوع كما سأذكره . وقد قال ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » في (٨٠/٤) : « وإذا كان الحديث في بعض كتب التفسير التي يُنقل فيها الصحيح والضعيف مثل تفسير الثعلبي ، والواحدي ، والبعوي ، بل وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم » .

وقد وجه شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى صنيع المفسرين هذا توجيهاً حسناً فقال في كتابه : « المقالات » . (ص ٣٤ و ٣١٢) : « ترى كثيراً من المفسرين دونوا ما يظنون به أن له نفعاً ، لتبين بعض النواحي في أنباء القرآن الحكيم من معارف عصرهم المتوارثة من اليهود وغيرهم ، تاركين أمر غرابتها لمن بعدهم من العقَّاد ، حرصاً على إيصال تلك المعارف إلى من بعدهم ، لاحتمال أن يكون فيها بعض فائدة في إيضاح بعض ما أُجِيل من الأنباء في الكتاب الكريم ، لا لتكون تلك الروايات حقائق في نظر المسلمين ، يُراد اعتقاد صحتها والأخذ بها على علاقتها بدون تمحيص .

وقد اعتذر سليمان بن عبد القوي الطوفي في أوائل كتابه « الاكسيري أصول التفسير » عن المفسرين في تدوينهم كل ما بلغهم من الاسرائيليات والأخبار الواهية بأنهم لم يُلْزَمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ قبولها ، وإنما دونوها خشية ضياع شيء يستطيعون جمعه ، تاركين أمر تقديمها وتمحيصها إلى من بعدهم . وضرب لذلك مثلاً بصنيع رواية الحديث حيث عُنُوا بآدي ذي بدء بجمع الروايات كلها ، تاركين أمر التمييز بين صحاحها وضعافها لمن بعدهم من النقَّاد . وهذا اعتذارٌ وجيه .

قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة الطبراني : (سليمان بن أحمد) : (٧٥/٣) : إن الحفاظ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الموضوعة =

= - مع سكوتهم عنها - على ذكر الأسانيد ، لا اعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهده ، وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده .

قال تلميذه السخاوي في « شرح ألفية المصطلح » عند الكلام في الحديث الموضوع (ص ١٠٦) : لا يُبرأ من العُهدة في هذه الأعصار بالاختصار على إيراد إسناده بذلك ، لعدم الأمن من المحذور به ، وإن صَنَعَهُ أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْأَعْصَارِ الْمَاضِيَةِ ، مِنْ مَسَنَةِ مَائَتَيْنِ وَهَلَمْ جَرَأً ، فَانْهَم إِذَا سَاقُوا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ اعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ بَرَّئُوا مِنْ عَهْدَتِهِ . قال شيخنا : وكان ذكرُ الإسناد عندهم من جملة البيان . انتهى كلامُ شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى . ومَسَبَقٌ فِي (ص ٩١-٩٣) كلامُ حسنٌ طويلٌ يتصل بهذا المعنى فانظره .

ولقد أحسن الحافظُ ابن كثير صنْعاً حيث تعرَّض في « تفسيره » لكثير مما في تلك التفسيرات بالنقد والبيان ، فجزاه الله خيراً . وانظر غمادج من ذلك في المواطن التالية من « تفسيره » : (٧٧/١) عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة : « وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا » ، و (١٣٩/١ و ١٤١ و ١٤٠) عند ذكر قصة وما أنزل على الملكين بابل هاروت وماروت ، و (٥٧٥/١) عند تفسير قوله تعالى في سورة النساء : « وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ » ، و (٧-٦/٣) و (٢١-١٧/٣) عند تفسير قوله تعالى في أول سورة الاسراء : « سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى » ، و (١١٧-١١٨) عند تفسير قوله تعالى في سورة مريم : « فَكَلْبِي وَأَشْرَبِي » ، و (١٧٣/٣) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الأنبياء : « مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا » ، و (٤٩١/٣) عند تفسير قوله تعالى في سورة الأحزاب : « وَتَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ » ، و (١٠٥/٤) أول تفسير سورة الشورى ، و (٣٠٣/٤) عند تفسير قوله تعالى في أوائل سورة الحديد : « هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ » .

وقال رحمه الله تعالى في (٧٧/١) بعد ذكر حديث رواه ابن جرير : « وهذا غريب ، ولا يكاد يصح إسناده ، فإن فيه رجلاً مبهماً ، ومثلُهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ » . وقال في (٧-٦/٣) بعد ذكر حديث رواه ابن أبي حاتم : « هذا سياقٌ =

.....

= فيه غرائب عجيبة ! » ، وقال في (٢١-١٧/٣) بعد ذكر حديث طويل جداً
جداً ، رواه ابن جرير : « وهذا الحديث في ألفاظه غرابة ونكارة شديدة ! » .

وقال في (٢٤/٣) عند تفسير قوله تعالى في سورة الاسراء : « ثم رددنا
لكم الكرّة عليهم » : « وقد روى ابن جرير في هذا المكان حديثاً أسنده عن
حذيفة مرفوعاً مطوّلاً ، وهو حديث موضوع لا محالة ، لا يستريب في ذلك

من عنده أدنى معرفة بالحديث ، والمعجب كل المعجب كيف راج عليه مع جلالة
قدره وإمامته ؟ !! وقد صرح شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزيّ رحمه الله بأنه
موضوع مكذوب ، وكتب ذلك على حاشية الكتاب .

وقال في (٨٩/٣) عند تفسير قوله تعالى في سورة الكهف : « وإذ قلنا
للملائكة اسجدوا » : « وقد روي في هذا آثار كثيرة عن السلف ، وغالبها من
الاسرائيليات التي تنقل لينظر فيها ، والله أعلم بحال كثير منها ، ومنها ما يقطع
بكذبه لمخالفته للحق الذي بأيدينا » .

وقال في (٤٨٥/٤) عند تفسير قوله تعالى في سورة المطففين : « وما أدراك
ما سيّجن » : « وقد روى ابن جرير في ذلك حديثاً غريباً منكراً لا يصح ،
فقال ... » .

وقال في (٥٠٨/٤) عند تفسير قوله تعالى « إرم ذات الحماد » : « وقد
ذكر ابن أبي حاتم قصة إرم ذات الحماد ها هنا مطوّلة جداً ! فهذه الحكاية ليس
يصح إسنادها ، ولو صح إلى ذلك الأعرابي فقد يكون اختلق ذلك ، أو أنه
أصابه نوع من الهوس والخيال فاعتقد أن ذلك له حقيقة في الخارج ، وليس كذلك ،
وهذا مما يقطع بعدم صحته » .

وقال أيضاً في تفسير هذه السورة عند قوله تعالى : « إن ربك لبالمرصاد » :
« وقد ذكر ابن أبي حاتم ها هنا حديثاً غريباً جداً ، وفي إسناده نظر وفي صحته ،
فقال ... » .

=

.....

= وقال في (٥١٩/٤-٥٢٠) عند تفسير قوله تعالى في سورة الليل : « وأما من بخل واستغنى » بعد أن رَوَى حديثاً طويلاً عن ابن أبي حاتم : « هكذا رواه ابن أبي حاتم ! وهو حديث غريب جداً » .

وقال في (٥٣٥/٤) في آخر سورة القدر : « ذكرُّ أثرٍ غريب ، ونبأ عجيب ، يتعلق بليلة القدر ، رواه ابن أبي حاتم عند تفسير هذه السورة الكريمة فقال ... » .

وقال في (٥٥٦/٤) في آخر سورة الماعون : « وروى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً عجيباً في إسناده ومثله فقال ... » .

وقال في (٥٥٨/٤) في آخر سورة الكوثر : « وقد رَوَى ابن أبي حاتم هاهنا حديثاً منكراً فقال ... » .

وهذا غيظ من فيض مما نبّه إليه الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى . وما أحسن ما قاله شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى وسمعتُه منه غير مرة « قيمة ما يرويه ابن جرير قيمة مستندة » . وهذا ينطبق على جميع التفاسير المسندة

كما هو ظاهر . وسيأتي تعليقا : (ص ١١٥) في كلام الشيخ عبدالعزيز الدهلوي عدّه « تفسير ابن جرير » في الطبقة الرابعة من كتب الحديث ، وهي التي تجمع إلى الحديث الصحيح الأحاديث الضعاف والموضوعات ...

وقد سلك الحافظ ابن كثير عليه الرحمة والرضوان في « تفسيره » مسلكاً حسناً فيثّن على الأحاديث ومغامزها ، ولم يكتف ببرد إسنادهما اتكالا على معرفة رواتها وما فيهم من جروح أو مطاعن ، لعله أن « علم الرجال » قد أقلّ نجمته في زمانه وما قبله فضلاً عن أزماننا المتأخرة !!

ومع هذا فقد ندّد منه بعض الأحاديث فأورده بسنده دون أن يثنيّه إلى عِلته ونكارتة ، ومن ذلك ما أورده في تفسير سورة التوبة (٣٧٤/٢) عند قوله تعالى : « ومنهم من عاهد الله ... » فذكر قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري ومنّعه الزكاة حين أغناه الله ، بسندٍها من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم ، دون =

أَعْلَمُ مِنْهُمْ ، مِثْلُ تَفْسِيرِ أَهْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَاسْمَاعِيلَ بْنِ رَاهَوِيٍّ ، بَلْ وَلَا يُذَكَّرُ^(١) مِثْلُ هَذَا عِنْدَ^(٢) عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ^(٣) ، وَلَا عَبْدِ الرَّزَاقِ ، مَعَ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَاقِ كَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّشْيِيعِ ، وَيُرْوَى كَثِيرًا مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً .

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِمَجْرَدِ

= أَنْ يَنْتَقِدَ سَنَدُهَا كَعَادَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . وَهِيَ قِصَّةٌ تَأَلَّفَتْ مَرِيضَةً ، وَفِي سَنَدِهَا « مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ » ، بِالنُّونِ ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ ، كَثِيرُ الْأَرْسَالِ ، عَامَّةٌ مَارُوِيَّةٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ ، قَوْلُ الْبُخَارِيِّ فِيهِ : « مِنْكَرٌ الْحَدِيثِ . أَيْ لَا تَحْمِلُ الرِّوَايَةَ عَنْهُ ، كَمَا جَاءَ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَنْقُولًا عَنِ الْبُخَارِيِّ نَفْسَهُ فِي « مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ » ، لِلذَّهَبِيِّ (٥/١) وَفِي « الرِّفْعِ وَالتَّكْوِيلِ » ، لِلْكُنُوزِيِّ (ص ٩٧) ، وَلِذَلِكَ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي « تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ » : (ص ٧٧) بَعْدَ خَبَرِ ثَعْلَبَةَ : « وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جَدًّا » .

وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ : خَيْرُ التَّفَاسِيرِ الْمُسْنَدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا : تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ وَلَكِنْ كَمَا قَالَ الْمُثَلُّ : « لَا تَعْدَمُ الْحُسْنَاءُ ذِمَّتًا » .

(١) فِي « مِنْهَاجِ السَّنَةِ » : « وَلَا تَذَكَّرُ مِثْلُ هَذِهِ عِنْدَ ... » .

(٢) لَفْظُ (عِنْدَ) زِيَادَةٌ مِنْ « مِنْهَاجِ السَّنَةِ » .

(٣) قُلْتُ : لَا يَخْلُو « تَفْسِيرُهُ » مِنْ غَرَائِبِ وَإِسْرَاطِيَلِيَّاتٍ . يُورِدُهَا كَمَا سَمِعْتَهَا اعْتِمَادًا عَلَى عِلْمِ الْإِسْنَادِ الَّذِي كَانَ شَائِعًا مَرْجُوعًا إِلَيْهِ آنَذَاكَ فِي تَقْدِيرِ كُلِّ خَبَرٍ وَتَلْقَى كُلَّ تَأْلِيفٍ . وَقَدْ سَأَلَ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ فِي « تَفْسِيرِهِ » أَخْبَارًا كَثِيرَةً مِنْ « تَفْسِيرِهِ » ، وَيُبَيِّنُ مَا فِيهَا . انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ مَا رَوَاهُ فِي (بَسْطِ قِصَّةِ الْبَقَرَةِ) :

(١/١٠٨-١١٠) .

خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنقاش^(١) والواحد وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه^(٢) من الحديث ويكون ضعيفاً بل موضوعاً . انتهى^(٣) .

(١) هو الشيخ الرحال الجوال أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي النقاش المقرئ المفسر ، ولد سنة ٢٦٦ ، وتوفي سنة ٣٥١ . قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمته : (ص ٩٠٨) : « كنت قد أعملته لوهنه ، ثم رأيت أن أذكره وأذكر عجزه وعجزه . روى فأكثر وأغرب وأعجب ! ومع جلالته ونبله فهو متروك الحديث . وله تأليف كثيرة منها : التفسير المسمى : «شفاء الصدور» فيه موضوعات كثيرة ، قال ابن خلكان في «الوفيات» في ترجمته : (١/٤٩٠) : « قال البرقاني : كل حديث النقاش من أكبر ، وليس في «تفسيره» حديث صحيح » . قال الذهبي : « وقال أبو القاسم اللالكائي : «تفسيره» «إشفاء الصدور» ليس بشفاء الصدور ! قال الذهبي : يعني مما فيه من الموضوعات » . (٢) في «منهاج السنة» : (لكثرة ما يرويه) .

(٣) وقال ابن تيمية أيضاً في كتابه : «الرد على البكري» : (ص ٨) : « وإذا كان تفسير الثعلبي وصاحبه الواحد ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يجز معه الاعتماد على مجرد عزوه إليها ، فكيف بغيرها كتفسير أبي القاسم القشيري ، وأبي الليث السمرقندي ، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمى الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يعلم أنه من أعظم الكذب ! مع أن هؤلاء المصنفين أهل صلاح ودين وفضل وزهد وعبادة . ولكنهم كما قال مالك : أدركت في هذا المسجد سبعين شيخاً ، كل له فضل وصلاح ودين ، ولو اتهمنا أحدهم على بيت مال لأدعى فيه الأمانة ، يقول أحدهم : حدثني أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ ، ما نأخذ عن أحد منهم شيئاً . وكان ابن شهاب يأتينا وهو شاب فتزدحم على بابه . لأنه كان يعرف هذا الشأن » .

وفي موضع آخر منه^(١): قد روى أبو نعيم في أول «الحلية»

في فضائل الصحابة وفي كتاب «مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي»
أحاديث بعضها صحيحة، وبعضها ضعيفة بل منكرة، وكان رجلاً
عالماً بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لأن يعرف أنه
قد روي كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي
يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حُجَج الناس
ليذكر ما ذكره^(٢)، وإن كان كثير من ذلك لا يعتدُّ صحته بل
يعتدُّ ضعفه، لأنه يقول: إنما نقلت ما ذكر غيري، فالمُهْدَى على
القائل لا على الناقل. انتهى.

وفي موضع آخر منه^(٣): أن أبانعيم روى كثيراً من

الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الأحاديث وأهل
السُّنَّة والشيعة، وهو وإن كان حافظاً ثقةً كثير الحديث واسع
الراوية لكن روى كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل

(١) : (١١/٤) .

(٢) هذه الجملة التي بين الفاصلتين زيادة على الأصل من «منهاج السنة» .

(٣) : (١٥/٤) .

المعرفة بذلك ، وإن كان لا يحتاج من ذلك إلا ببعضه . انتهى ^(١) .
 وفي موضع آخر منه ^(٢) : الثعلبي بروي ما وجد صحيحاً
 كان أو سقيماً ، وإن كان غالب الأحاديث التي في « تفسيره » صحيحة
 ففيه ما هو كذب موضوع . انتهى ^(٣) .
 وفي موضع آخر منه ^(٤) : « كتاب الفردوس » للديلمى ^(٥) :

(١) وسبق تعليقاً في (ص ٨٠) أن نقلنا للشيخ ابن تيمية أيضاً كلمة أخرى في
 صنيع أبي نعيم في مؤلفاته فانظرها وسيأتي بعد سطور نسان آخران لابن تيمية في
 أبي نعيم وقال ابن تيمية أيضاً في « منهاج السنة » في (٤/١٠ و ٣٨) : « وما يرويه أبو
 نعيم في « الحلية » أو في « فضائل الخلفاء » قد انفق أهل المعرفة بالحديث على أن
 فيه كثيراً من الكذب الموضوع ، ومجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث .
 وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في « منهاج السنة » عن أبي نعيم ومؤلفاته
 في المواطن التالية : (٤/١٥ و ١٨ و ٢٠ و ٢٦ و ٣٥ و ١٩٤) .

(٢) : (٤/٢٥) .

(٣) وسبق في (ص ١٠١-١٠٢) كلام وافٍ حول الثعلبي و« تفسيره » ، فانظره .

(٤) : (٤/٣٨) .

(٥) هو المحدث المؤرخ الرحال أبو شجاع شيرويه بن شهر دار الهمداني
 الديلمي ، ولد سنة ٤٢٥ ، وتوفي سنة ٥٠٩ . واسم كتابه : « فردوس الأخبار
 بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب » . أي على « شهاب الأخبار » للقضاعي .
 أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار مرتبة على نحو عشرين حرفاً
 من حروف المعجم . وهو الذي يعنيه ابن تيمية بكلامه هنا .

وقال في « منهاج السنة » : (٤/٧٨) : « ابن شيرويه الديلمي الهمداني
 ذكر في كتابه « الفردوس » أحاديث كثيرة صحيحة ، وأحاديث حسنة ، وأحاديث
 موضوعة . وإن كان من أهل العلم والدين ولم يكن من يكذب هو ، لكنه نقل
 ما في كتب الناس ، والكتب فيها الصدق والكذب . »

فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث . انتهى .

وفي موضع آخر^(١) : النسائي صنف « خصائص علي » وذكر فيه عدة أحاديث ضعيفة ، وكذلك أبو نعيم في « الفضائل » ، وكذلك الترمذي في « جامعه » روى أحاديث كثيرة في فضائل علي كثير منها ضعيف^(٢) .

وفي موضع آخر منه^(٣) : من الناس من قصد رواية كل ما روي في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف كما فعل أبو نعيم ، وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل ، ومثل ما جمعه أبو الفتح بن

(١) (٤٨/٤) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه « لسان الميزان » : (١٣/١) بعد أن نقل قول الامام أحمد : « ثلاثة كتب ليس لها أصول - أي أسانيد - وهي المغازي ، والتفسير ، والملاحم » :

« قلت : ينبغي أن يضاف إليها : « الفضائل » . فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، إذ كانت العُمدة في « المغازي » على مثل الواقدي ، وفي « التفسير » على مثل مقاتل والكلبي ، وفي « الملاحم » على الاسرائيليات . وأما « الفضائل » فلا يحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت ، وعارضتهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية ، بل وبفضائل الشيخين ، وقد أغناها الله وأعلى مرتبتها عنها » .

(٣) : (٨٤/٤) .

أبي الفوارس^(١)، وأبو علي الأهوازي^(٢) وغيرهما في «فضائل معاوية^(٣)».

وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في «تاريخه» في فضائل علي

وغيره^(٤).

(١) هو الحافظ الجواد الرحال أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس البغدادي . ولد سنة ٣٨٨ وتوفي سنة ٤١٢ .

(٢) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهمشي — واهي المقرئ ، صاحب التصانيف ومقرئ الشام ، وكان من السالمية ، ولد سنة ٣٦٢ ، وتوفي سنة ٤٤٦ ، له كتاب «البيان في شرح عقود أهل الأيمان» . قال الذهبي في «الميزان»: (٢٣٧/١) «لو لم يجمعه لكان خيراً له فإنه أتى فيه بموضوعات وفصائح!...» . وأطال الحافظ ابن عساكر الكلام فيه وفي مؤلفاته في كتابه «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» : (ص ٣٦٤) وما بعدها ، فانظره .

وقال ابن تيمية في تفسير سورة الملق الذي نُشِرَ في «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» المطبوع بالهند في (ص ٣٥٣ - ٣٥٤) : «أبو علي الأهوازي له مصنف في الصفات ، قد جَمَعَ فيه الفتن والسمين» .

وكذلك ما يجمعه عبد الرحمن بن منده ، مع أنه من أكثر الناس حديثاً لكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة ، ولا يميز بين الصحيح والضعيف وربما جَمَعَ باباً وكل أحاديثه ضعيفة ، كأحاديث أكل الطين وغيرها . وهو يروي عن أبي علي الأهوازي ، وقد وقع مارواه من الغرائب الموضوعية إلى حسن بن عدي فتنى على ذلك عقائد باطلة ! .

(٣) وقال ابن تيمية بعد هذا «ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي» .

(٤) وقال ابن تيمية أيضاً في كتابه: «الرد على البكري» (ص ١٥): «جمهور مصنف السببر والأخبار وقصص الأنبياء : لا يميز بين الصحيح والضعيف =

.....

=والغث والسمين، كالثعلبي، والواحدي، والمهدوي، والزنجشري، وعبد الجبار ابن أحمد، وعلي بن عيسى الرَّمثاني، وأبي عبد الله ابن الخطيب الرازي، وأبي نصر ابن القشيري - هو ابن الشيخ أبي القاسم مؤلف « الرسالة القشيرية » - وأبي الليث السمرقندي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والكواشي الموصلي، وأمثالهم من المصنفين في التفسير .

فهؤلاء : لا يعرفون الصحيح من السقيم ، ولا لهم خبرة بالروى المنقول ، ولا لهم خبرة بالثقل ، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف ، ولا يميزون بينهما ، لكن منهم من يروي الجميع ويجعل المهددة على الناقل كالثعلبي ونحوه ، ومنهم من ينصرف قولاً أو جملة إما في الأصول أو التصوف والفقه بما يوافقها من صحيح أو ضعيف ، ويرد ما يخالفها من صحيح أو ضعيف .

ورأيت للامام الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى كلاماً حسناً في كتابه « حجة الله البالغة » : (١٠٧/١ - ١٠٨) فانه بعد أن عدّ طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات ، فذكر الطبقات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها في (ص ٨٩) : قال رحمه الله تعالى : « الطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأولين :

وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوّهوا بأمرها .

وكانت على السنة من لم يكتب حديثه الحديثون ، كثير من الوعظاء المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء .

أو كانت من آثار الصحابة والتابعين ، أو من أخبار بني إسرائيل ، أو من

كلام الحكماء والوعاظ ، خلتها الرواة بحديث النبي ﷺ سهواً أو عمداً !

أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح ، فرواها بالمعنى قوم

صالحون لا يعرفون غوامض الرواية ، فجلوا المعاني أحاديث مرفوعة ! =

.....

= أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة ، جعلوها أحاديث مستبيدة - أي مستقلة - برأسها عمداً .

أو كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسب واحد !

ومظنة هذه الأحاديث : كتاب « الضعفاء » لابن حبان ، و « كامل » ابن عسدي ، وكتب الخطيب ، وأبي ثعيم ، والجوزقاني ، وابن عساكر ، وابن النجار ، والديلمي . وكاد « مسند » الخوارزمي - أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني - أن يكون من هذه الطبقة .

وأصلح هذه الطبقة : ما كان ضعيفاً محتملاً ، وأسوأها : ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة .

وهذه الطبقة : مادة كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي . فلاشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من الآخرين . وإن شئت الحق فطوائف المتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم . فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث . والله أعلم . وقال نجله الشيخ عبد العزيز الديهلي رحمه الله تعالى في « العجالة النافعة » : - كما نقله عنه وعرضه السيد صديق حسن خان في « الحطة في ذكر الصحاح الستة » : (ص ٥٧-٥٨) - « وأحاديث هذه الطبقة - أي الرابعة - التي لم يعلم في القرن الأول اسمها ولا رسمها ، وتصدي المتأخرون لروايتها : فهي لا تخلو عن أمرين : إما أن السلف تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصلاً حتى يشتغلوا بروايتها ، أو وجدوا لها أصلاً ولكن صادفوا فيها قدحاً أو عيلة موجبة لترك روايتها فتركوها .

وعلى كل حال : ليست هذه الأحاديث صالحة للاعتماد عليها حتى يتمسك بها في إثبات عقيدة أو عمل . وقد أضل هذا القسم من الأحاديث كثير من المحدثين عن نهج الصواب حيث اغتروا بكثرة طرقها الموجودة في هذه الكتب ، وحكموا بتواترها وتمسكوا بها في مقام القطع واليقين ، وأحدثوا مذاهب تخالف أحاديث الطبقتين =

= الأولين على ثقها .

والكتب المصنفة في أحاديث هذا القسم كثيرة ، منها ما ذكرناه ، ومنها :
كتاب « الضعفاء » للعقيلي ، وتصانيف الحاكم ، وتصانيف ابن مردويه ،
وتصانيف ابن شاهين ، و « تفسير ابن جرير » و « فردوس الديلمي » ، بل سائر
تصانيفه ، وتصانيف أبي الشيخ ابن حيّان .

وغالب المساهلة ووضع الأحاديث في باب المناقب ، والمثالب ، والتفسير ،
وبيان أسباب النزول ، وباب التاريخ ، وذكر أحوال بني إسرائيل ، وقصص
الأنبياء السابقين ، وذكر فضائل البلدان ، والأطعمة ، والأشربة ، والحيوانات ،
وفي الطب ، والرقى والمزائم ، والدعوات ، وثواب النوافل ، ثم المسائل النادرة
كاسلام أبي النبي ﷺ ، وروايات المسيح على الرجلين عن ابن عباس ، وأمثالها
من النوارد : أكثرها تخرج من هذه الكتب .

حتى إن غالب بضاعة الشيخ جلال الدين السيوطي ورأس ماله في تصنيف
الرسائل ونوادرها هي الكتب المشار إليها ، فلاشتغال بأحاديثها واستنباط الأحكام
منها لا طائل تحته ، ومع ذلك : من كانت له رغبة في تحقيقها فعليه به « ميزان »
الذهبي ، و « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر و « مجمع بحار الأنوار » للشيخ محمد
طاهر الكجراتي الفتني ، يُغني لشرح غريبها وتوجيه عباراتها عن جميع المواد .
قال عبد الفتاح : وقد سبقت الإشارة في (ص ٩٧) أن علامة المتأخرين
الشيخ محمد حسن السببيلي في طالع كتابه الجليل : « تنسيق النظام » : (ص ٦)
كلاماً جيداً انتقد فيه كلام الشيخ عبد العزيز ووالده رحمهم الله تعالى فراجع
لزماً ، ولولا هذه الاطالة لنقلته .

ثم قال الشيخ ولي الله الدهلوي في كتابه : « حجة الله البالغة » : (١٠٧/١) :
« ها هنا طبقة خامسة :

منها : ما اشتهر على السنية الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم ، =

هذه عباراتُ العلماء قد أفادت وجودَ المنكرات والمضعفات في الكتب المدونة، وأمثالها كثيرةٌ لا تحفى على الناظر في الكتب المشتهرة. ولعلَّ المتدبر يعلم مما نقلنا أنَّ ما ارتكز في أذهان بعض العوام أنَّ كلَّ حديثٍ في «السُّنن» محتجٌّ به : غيرُ معتدٍّ به. وكذا ما ارتكز في أذهان البعض أنَّ كلَّ حديثٍ في غير «الكتب الستة» أو «السبعة» ضعيفٌ : غيرُ محتجٍّ به.

= وليس له أصلٌ في هذه الطبقات الأربع .

ومنها : مادَّسُهُ الماِجنُ في دينه ، العالمُ بلسانه ، فأتى باسنادٍ قويٍّ لا يمكن الجرحُ فيه وكلامٍ بليغٍ لا يبعدُ صدوره عنه ﷺ ، فثارَ في الاسلام مصيبةٌ عظيمةٌ !! لكن الجهابذة من أهل الحديث يُوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد ، فتَهْتِكُ الأستار ، ويَظْهَرُ العُوار .

تمة مهمة

مما كان يحسُنُ بالمؤلفِ الكنوي رحمه الله تعالى أن يتعرض له في جواب هذا السؤال الثاني : حالُ الكتب التي تُتجمعُ فيها الأحاديثُ جمعاً - أو تُورد - محذوفةً الأسانيد . ولعلها أحوجُ إلى التنبيه من كتب الأحاديث المسندة ؛ لأن الحديث الضعيف أو الموضوع إذا كان معه سندُه كان الأمرُ أيسرَ في قبوله أو رده ، أما إذا كان عارياً عن السند وفي مثل هذه الأزمان التي تواني فيها العلماء عن الاشتغال بالسنة وعلومها كان كشفُه عسيراً وخطره كبيراً .

ومن أهم تلك الكتب : تصانيف العلماء الأجلة : الغزالي ، وابن الجوزي والمنذري ، والنووي ، والذهبي ، وابن حجر ، والسيوطي ، وابن القيم ،
 ورحمهم الله تعالى .

.....

أما الغزالي : فهو الامام حجة الاسلام أبو حامد الغزالي ، نسيجٌ وحده في علوم الفقه والأصول والتصوف والكلام والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم ، سوى علم الحديث الشريف فانه لم يتفرغ له ، وقد قال رحمه الله تعالى عن نفسه في كتابه : « قانون التأويل » (ص ١٦) : « وبضاعتي في علم الحديث مُزجاة » .

ولذلك تجد كتبه طافحة بالحديث الضعيف والموضوع ، وبخاصة كتابه : « الاحياء » فقد شاع فيه الحديث الضعيف والموضوع في أكثر أبوابه ، ولعل عذره في ذلك أنه اعتمد فيه على كتاب « قوت القلوب » لأبي طالب المكي ، وساق تلك الأحاديث التي ساقها ! ومن أجل هذا نهض العلماء المحدثون النقّاد بتخريج أحاديثه ومباينها ، تحذيراً من الاغترار بما فيه من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية اعتماداً على مكانة الشيخ أبي حامد مصنّفه رحمه الله تعالى .

فالف الامام الحافظ المراقي كتابين في تخريج أحاديث « الاحياء » ، وأفرد الامام ابن السبكي في ترجمة الغزالي في « طبقات الشافعية الكبرى » فصلاً كبيراً جداً في أحاديثه التي لم يجد لها إسناداً ، واستكمل تلك الجهود المشكورة العلامة الشيخ مرتضى الزبيدي في كتابه شرح الاحياء : « إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين » ، فكفوا - جزاهم الله الخير - المؤنة ، ويسرّوا الانتفاع بكتاب « الاحياء » للعالم والمتعلم على سواء . ولولا تلك التخاريج لوقع أغلب قُرّاء « الاحياء » في أمرٍ مريب !

قال العلامة الشيخ مرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى في مقدمة شرح الاحياء : « إتحاف السادة المتقين » في (الفصل التاسع عشر في ذكر مصنّفاته) : (٢٨/١) : « قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم : بضاعة الغزالي في الحديث مُزجاة . وقال أبو الفرج بن الجوزي : قد جمعت أغلاط « الاحياء » في كتاب ، وسمّيته : « إعلام الأحياء بأغلاط الاحياء » ، وأشارت إلى بعض ذلك في كتاب « تليس إبليس » .

.....

وقال سبطه أبو المظفر : وضعه - أي وضع الغزالي كتابه : « الاحياء » - على مذاهب الصوفية ، وترك فيه قانون الفقه ، فأنكروا عليه ما فيه من الأحاديث التي لم تصح .

قال المولى أبو الخير : وأما الأحاديث التي لم تصح فلا يُنكر عليه في إيرادها لجوازها في الترغيب والترهيب . قال صاحب « كشف الظنون » : وليس ذلك على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون موضوعاً .

قلت - القائل : الشارح الزبيدي - : والأمر كذلك ، فإن الأحاديث التي ذكرها المصنف : ما ين متفق عليه من صحيح وحسن بأقسامها ، وفيه الضعيف ، والشاذ ، والمنكر ، والموضوع على قلّة ، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى .

قال عبد الفتاح : انظر على سبيل المثال مقاله الشارح الزبيدي في (١/ ٩٩ - ١٠٠) عند حديث « حضور مجلس عالم أفضل من صلاة ألف ركعة... » الذي أقره الحافظ العراقي فيه ابن الجوزي على الحكم بوضعه .

ثم قال الشارح الزبيدي رحمه الله تعالى بعد كلام طويل في (الفصل التاسع عشر) أيضاً (١/ ٤٠) : « وإنما خرج أحاديثه الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه الله تعالى في كتابين : أحدهما كبير الحجم في مجلدات ، وهو الذي صنّفه في سنة ٧٥١ . وقد تعذّر - أي على الحافظ العراقي - الوقوف فيه على بعض أحاديثه ، ثم ظفّر بكثير مما عرّب عنه إلى سنة ٧٦٠ ثم اختصره في مجلد وسمّاه : « المغني عن حمل الأسفار » اقتصر فيه على ذكر طريق الحديث ، وصحاحيته ، ومختصره ، وبيان صحته وضعف مختصره . وحيث كرر المصنف الحديث اكتفى بذكره في أول مرة ، وربما أعاد لغرض من الأغراض .

ثم أتى تلميذه الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني فاستدرك عليه ما فات في مجلده . وصنّف الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي كتاباً سماه : « تحفة

.....

الأحياء فيافات من تخريج أحاديث الأحياء . ولا بن السبكي كلام* على بعض أحاديثه المتكلم فيها ، سرده على ترتيب الأبواب في آخر ترجمة الفزالي من «طبقاته الكبرى» . قال عبد الفتاح : قال ابن السبكي رحمه الله تعالى في ترجمة الفزالي (١٤٥/٤) : « وهذا فصل جمعت فيه جميع ما وقع في كتاب « الأحياء » من الأحاديث التي لم أجد لها إسناداً » . ثم ساق تلك الأحاديث في صفحات كثيرة بلغت ٣٨ صفحة . ولقد أحسن الشارح الزبيدي صنماً في استيفائه كل ما قيل في تلك الأحاديث حتى أربي على الغاية فجزاه الله خيراً .

وأما ابن الجوزي : فقد ألّف كتاباً كبيراً حافلاً في (الموضوعات) ليتجنبها العلماء والوعاظ وغيرهم ، ثم هو يورد في كتبه الوعظية ومقاربتها أحاديث موضوعه ، وأخباراً تالفة ، وقصصاً باطلة ، دون تحريج أو مبالة ، بل تراه يستشهد بها كأنها من الصحيح أو الحسان . كما تجد ذلك منشراً في كتابه الكبير : « ذم الهوى » وكتابه : « تليس إبليس » ، و « رؤوس القوارير » و « التبصرة » وغيرها . وقد طُبع مختصر كتاب « التبصرة » المسمى « قرّة العيون المبصرة بتلخيص كتاب التبصرة » للشيخ أبي بكر الأحسائي في الهند مرتين ، ثم طُبع في مصر سنة ١٣٨١ في دار الكتاب العربي ، ثم طُبع في دمشق سنة ١٣٨٢ مرةً رابعة !

وقد قال الشيخ ابن تيمية - كما سبق نقله عنه تعليقاً في (ص ٨٠) - في كتابه : « الرد على البكري » : (ص ١٩) : « وأبو ثعمير يروي في « الحلية » في فضائل الصحابة وفي الزهد أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة . وكذلك الخطيب ، وابن الجوزي ، وابن عساكر ، وابن ناصر ، وأمثالهم ! » . وقال الحافظ السخاوي في « شرح الألفية » : (ص ١٠٧) : « وقد أكثر ابن الجوزي في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشيئيه ! » .

وأما المنذري : فقد قال شيخنا بالأجازة - مكتبة - وشيخ شيوخنا - لقاء ومشافهة - العلامة الشيخ محمد عبد الحي الكتّاني المغربي ، المتوفى يوم الثلاثاء ٢٩

.....

من جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ رحمه الله تعالى في رسالته : « الرحمة المرسلة في شأن حديث البسمة » : (ص ١٥) : « قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في بعض أجوبته : إذا عَلِمْتُمْ بالحديث أنه في تصانيف المنذري صاحب «الترغيب والترهيب» فارووه مطمئنين » .

قال عبد الفتاح : يعني بالاطمئنان إلى تصانيف الحافظ المنذري : أنه لا يروي فيها حديثاً موضوعاً . أما الحديث الضعيف فإنه يرويه ويكثر منه ، ولكنه يُبين ضعفه أو يُشير إليه ، كما ترى تصريحه بذلك في مقدمة كتابه : « الترغيب والترهيب » . وإن كان لبعض ماعده (ضعيفاً) شبهة بالموضوع . ولكنه امتساع سياقه لأنه في موضوع الترغيب والترهيب .

ومن المؤسف جداً أن أغلب الوعاظ والخطباء والمذكرين المدرسين إذ يقرأون كتاب « الترغيب والترهيب » هذا ، أو ينقلون عنه : يتسبون أو ينفلون عن اصطلاح مؤلفه فيه ! فيوردون الحديث الذي في سنده كذاب أو وضاع أو مشتم ... بكل جزم وارتياح واطمئنان كجزمهم بالحديث الذي يقول الامام المنذري فيه : (رواه البخاري ومسلم) سواء بسواء !!

والامام المنذري رحمه الله تعالى سالم من الشيعة إذ صرح باصطلاحه في فاتحة كتابه ليكون القارئ منه على بصيرة ، ولكن أولئك الذين أشرت إليهم لم تقدم تصريحات المنذري وتفرقت بين الحديث الصحيح والضعيف ، فساقوا جميع ما فيه مساقاً واحداً !!

وقد رأيت أن أتقل هنا نص كلامه في مقدمته ، ليكون ذلك تبصرة وتذكراً لأولئك الغافلين . قال رحمه الله تعالى : (١ / ٣ - ٤) : « ... فإذا كان إسناده الحديث صحيحاً ، أو حسناً ، أو ما قاربهما : صدرته بلفظة (عن) .

وكذلك إن كان مرسلاً ، أو منقطعاً ، أو في إسناده راوٍ مبهم أو ضعيف وثيق ، أو ثقة ضعيف وبقية رواة الاسناد ثقات ، أو فيهم كلام لا يضر ، أو

.....

رُوي مرفوعاً والصحيحُ وقفه ، أو متصلاً والصحيحُ إرساله ، أو كان إسناده ضعيفاً لكن صحَّحه أو حسَّنه بعضُ من خرَّجه : أصدوه أيضاً بلفظة (هن)، ثم أشير إلى إرساله وانقطاعه ... وأفردتُ لهؤلاء المختلفَ فيهم باباً في آخر الكتاب أذكرهم فيه مرتباً على حروف المعجم ، وأذكر ما قيل في كلٍّ منهم من جرحٍ وتعديلٍ على سبيل الاختصار ...

وإذا كان في الاسناد من قبل فيه : كذاب ، أو وضَّاع ، أو مثَّهم ، أو
مُجمَّعٌ على تركه أو ضعفه ، أو ذاهبٌ الحديث ، أو هالكٌ ، أو ساقطٌ ، أو ليس
بشيء ، أو ضعيفٌ جداً ، أو ضعيفٌ فقط ، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه
احتمالُ التحسين : صدْرته بلفظة (وُوي) ، ولا أذكرُ ذلك الراوي ، ولا ما قيل
فيه البتة . فيكون للاسناد الضعيف دالتان : تصديره بلفظة (وُوي) ،
وإهمال الكلام عليه في آخره .

ثم قال رحمه الله تعالى بعد أن عدَّد الكتب التي أخذَ منها أحاديثَ كتابه :
 « ... واستوعبتُ جميعَ ما في كتاب أبي القاسم الأصمِّباني ، ما لم يكن في الكتب المذكورة ، وهو قليل ، وأضربتُ عن ذكر ما قيل فيه من الأحاديث المتحقِّقة الوضع . »

وأما النووي : فقد قال الحافظ السيوطي أيضاً : « إذا علمت بالحديث أنه في
تصانيف الشيخ محي الدين النووي فارووه مطمئن . كما نقله شيخنا الكتاني رحمه
الله تعالى أيضاً في « الرحمة المرسله » : (ص ١٥) .

والاطمئنان الذي يعنيه : أنه لا يروي في كتبه حديثاً موضوعاً . أما الحديث الضعيف فأغلبُ كتبه سالمةٌ منه . أما كتابه : « الأذكار » فانه قد أُورد فيه من الحديث الضعيف الشيء الكثير ، واعتذر عن إirاده بقوله في أوله : « قال العلماء : يجوزُ ويُستحبُّ العملُ في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً . »

.....

وقد أثار كلامه هذا جدلاً عنيفاً بين العلماء ، سَبَقَ للمؤلف اللكنوي رحمه الله تعالى (ص ٣٦ - ٥٩) التحقيق فيه ، فانظره .

أما كتابه النافع المِعْطَارُ المشتهرُ باسم « رياض الصالحين » فقد التزم فيه « أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً » . كما صرَّح بذلك في مقدمته . وقد حافظ رحمه الله تعالى - فيما يبدو - على هذا الالتزام ، إلا أنني وقفتُ - مصادفةً - على ثلاثة أحاديث هي من الحديث الضعيف على خلاف ما التزم .

الأول في آخر (باب المراقبة) : (ص ٤٦) : حديثُ « الكيس من دان نفسه ... » . وهو حديث ضعيف في سنده (أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الحمصي) ، وهو واهٍ وضعيفٌ جداً . انظر « فيض القدير » للمناوي (٦٨/٥) ، و « تهذيب التهذيب » لابن حجر (٢٨/١٢) .

الثاني في آخر (باب توقير العلماء والكبار ...) : (ص ١٦٩) حديثُ « ما أكرم شابُ شيخاً لسنِّه إلا قيَّضَ الله له من يُكرمه عند كبيرِ سنِّه » . وهو حديث ضعيفٌ لا ريبَ في ضعفه ، فقد جاء في سنده ضعيفان : (يزيد بن بيان العقيلي) وشيخُه (أبو الرِّحَّالِ خالد بن محمد الأنصاري) . انظر « فيض القدير » للمناوي (٤٢٥/٥) ، و « تهذيب التهذيب » لابن حجر (٣١٦/١١) و (٩٥/١٢) ، و « تحفة الأحوذى » للمباركفوري (١٥٢/٣) .

الثالث في (باب أدب الشرب) : (ص ٣١٩) : حديثُ « لا تشربوا واحداً كسرب البعير ... » . قال الشيخ النووي بعد ذكره : « رواه الترمذي وقال حديث حسن » . والذي في غير نسخة من « سنن الترمذي » هكذا : « هذا حديث غريب . » ويزيد ابن سنان الجزري هو أبو قرة رَوَى الرُّهَآوى . انتهى .

و (أبو فروة) : ضعيف . كما قاله الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » و « التقريب » . وقال الحافظ في « فتح الباري » : (٨١/١٠) في هذا الحديث : « سنده ضعيف » .

.....

قال الشيخ ابن علان في « دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين » : (٢٥٤ / ٥)
 بعد أن نقل قول الترمذي فيه : « حديث غريب » . وقول الحافظ في « الفتح » :
 « سنده ضعيف » : « والنسخة التي عندي من « الترمذي » ليس فيها تعرض
 لتحسينه ، ورأيت كذلك في نسخة أخرى . والذي حسنه الترمذي في ذلك الباب حديث
 آخر ، فلمل بصر المصنف انتقل منه إلى حديث الباب ؟ » .

فهذه ثلاثة أحاديث ضعيفة وقفت عليها فيه اتفاقاً ، وقد يكشف الفحص
 والتتبع عن وجود غيرها ، والله تعالى أعلم .

وأما الذهبي : فهو الحافظ الناقد البصير الامام ، شمس الدين حقاً ، ولكن
 قد وقع منه تساهل كثير في كتابه : « الكبار » إذ أورد فيه من الحديث الضعيف
 والتالف الشيء الكثير جداً ، كما أورد فيه بعض الموضوعات ! ولعله استساع
 ذلك في مقام الوعظ والتذكير ، كصنيع سلفه الامام ابن الجوزي رحمهما الله تعالى .
 وإليك الإشارة إلى بعض تلك الموضوعات في كتابه المذكور :

١ - في كبيرة ترك الصلاة (ص ٢٢) ، فقد أورد فيها حديثاً طويلاً جداً
 مكشوف البطلان من طريق (محمد بن علي بن العباس البغدادي المطار) . وقد
 حكم الذهبي نفسه بطلان هذا الحديث في ترجمة راويه المطار في « ميزان الاعتدال » :
 (١٠٦ / ٣) فقال : « ركب علي أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في تارك
 الصلاة » . وقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة المطار أيضاً :
 (٢٩٥ - ٢٩٦ / ٥) بعد أن ذكر طرقاتاً من الحديث : « وهو ظاهر البطلان من
 أحاديث الطرقيّة ! » .

٢ - وفي كبيرة عقوق الوالدين (ص ٤٠) من رواية الحسين بن علي مرفوعاً :
 « لو علم الله شيئاً أدنى من الأُف لنهى عنه ... » . وفي سنده : (أصرم بن حوشب)
 الذي قال المؤلف الذهبي عنه في « الميزان » : (١٢٦ / ١) : « قال يحيى فيه : كذاب
 خبيث » ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات » .

.....

٣ - وفيها أيضاً (ص ٤٤-٤٦) أوردَ حكاية علقمة وسَخَطَ أمِّه عليه ،
وشكواها إياه لرسول الله ... !

٤ - وفي كبيرة اللواط أوردَ ثلاثة أحاديث حكموا عليها بالوضع !

٥ - وفي كبيرة شرب الخمر أوردَ حديثين موضوعين ، أحدهما من رواية أبي
سميد الخدري (ص ٨٠) ، والآخر من رواية ابن عمر (ص ٨٢) !

وليته كان أخلى كتابه من هذه الموضوعات ؟ فإن في الحديث الصحيح ما
يفني عن الضيف فضلاً عن الموضوع ، ولكن لكل جواد كبوة ، ولكل صارم
نبوة ، ولكل عالم هفوة .

أما كتابه : « الملو للعلي الغفّار » ففيه شيء من التساهل أيضاً ، ولكنه
يسوق الأحاديث فيه بأسنادها فيهن الخطب .

أما ابن حجر : فهو الحافظ حيث أطلق ، شيخ الاسلام ، وخاتمة الحفاظ
التأخرين ، وعمده المحدثين والباحثين ، ما عُرِف عنه تساهل في إيراد الأحاديث
التالفة أو الموضوعية في كتبه ، وإذا أورد منها شيئاً فليانه والتنبيه عليه ، وقد
اشترط على نفسه في كتابه العظيم : « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » شرطاً
نافعاً صرّح به في كتابه : « هَدْي الساري مقدمة فتح الباري » : (٣/١) فقال
وهو يتحدث عن طريقته في هذا الشرح : « فأسوقُ البابَ وحديثه أولاً ، ثم
أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرضٌ صحيحٌ في ذلك الحديث من الفوائد المتنبئة
والاسنادية ... بشرط الصحة أو الحسن فيما أوردته من ذلك » .

نعم قد يكون عنده بعض فتور في الحكم على الحديث الموضوع : بأنه
موضوع . ولهذا قال شيخنا الحافظ المحدث أحمد بن الصديق الفهري رحمه الله تعالى
في كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعية في الجامع الصغير » : (ص ٧) بمد أن
أورد حديث « آفة الدين ثلاثة : فقيه فاجر ، وإمام جائر ، ومجتهد جاهل » ، رواه
الديلمي في « مسند الفردوس » : عن ابن عباس . قال : « قال الحافظ في

« زهر الفردوس » : فيه ضعف وانقطاع . قلت : بل فيه كذاب وضاع ، وهو نهشل بن سعيد ، فالحديث موضوع . والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث ، ولا يكادان يُصرِّحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار .

أما السيوطي : فهو الحافظ المطلعُ الجماعُ المنقطعُ النظيرُ في ذلك ، وهو أوسع العلماء الأجلَّة الذين ذكرتهم تساهلاً في إيراد الحديث الضعيف ، والتالف والموضوع ، وشبهه في كتبه ورسائله ، وإن كان قد عَزَمَ رحمه الله تعالى أن يصون كتابه الخيِّر : « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » عن الحديث الموضوع حيث قال في فاتحته : « ... وصُنِّتُهُ عما تفرَّد به وضاعٌ أو كذابٌ » . فإنَّ هذا العزم لم يتمَّ له الوفاء به ، فقد وقع منه في « الجامع الصغير » نفسه - وفي غيره من كتبه أيضاً - أحاديث كثيرة هي من الحديث الموضوع ، كما نبَّه عليها شُرَّاحُه كالشيخ المناوي في شرحه : « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » .

وقد علَّقَ الشارحُ المناوي رحمه الله تعالى في « فيض القدير » على قول الحافظ السيوطي : « وصُنِّتُهُ عما تفرَّد به وضاعٌ أو كذابٌ » بقوله : (٢١/١) : « إن ما ذكره من صونه عن ذلك غالي ، أو ادعائي ، وإلا فكثيراً ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام ! فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام ! كما ستراه موضحاً في مواضعه ، لكن المصمة ، لغير الأنبياء متعذرة ، والغفلة على البشر شاملة منتشرة ، والكتاب مع ذلك من أشرف الكتب مرتبةً ، وأسمائها منقبةً » .

قلت : والأحاديث الموضوعية التي وقعت للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى

في « الجامع الصغير » كثيرة غير قليلة كما سيأتي بيانُ عدديها ، وبعضها قد حكم السيوطي نفسه بوضعه في كتابه : « ذيل اللآلئ » كما أشار إليه الشارح المناوي وغيره في موضعه من شروح « الجامع الصغير » .

أما الأحاديث الضعيفة فقد أكثر منها جداً ، قال الشارح المناوي عند

ثالث حديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » ، وهو : « آخر من يدخل الجنة رجل يقال له : جُهَيْنَة ، فيقول أهل الجنة : عند جهينة الخبر اليقين » ، رواه الخطيب البغدادي في كتاب « رُواة مالك » عن ابن عمر . قال المناوي : (٤٠ / ١) : « رواه الخطيب من وجهين : من حديث عبد الله بن الحكم ... ومن حديث جامع بن سوار ... ورواه الدارقطني من هذين الوجهين في « غرائب مالك » ثم قال : هذا حديث باطل ، و (جامع) ضعيف ، وكذا (عبد الملك) ، انتهى . وأقره عليه في « اللسان » .

ثم قال الشارح المناوي : « وما جَرَى عليه المؤلف من أن سياق الحديث هكذا : هو ماوقفت عليه من خطه من نسخ هذا الكتاب ، والثابت في رواية الخطيب خلافه ، ولفظه : « آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة » ، يقال له : جهينة ، فيقول أهل الجنة : عند جهينة الخبر اليقين ، سألوه : هل بقي أحد من الخلائق يُعَذَّب ؟ فيقول : لا . انتهى . ومثله للدارقطني ، وهكذا أورده عنه المصنّف في « جامع الكبير » ، ثم قال - أي المصنّف - : قال الدارقطني : باطل ، وأقره عليه !! وقد أكثر المؤلف في هذا « الجامع الصغير » من

الأحاديث الضعيفة .

على أنه كان ينبغي للمؤلف السيوطي أن يُعقِب كل حديث بالاشارة بحاله ، بلفظ (صحيح) ، أو (حسن) ، أو (ضعيف) في كل حديث . فلو فعل ذلك كان أنفع وأصنع ، ولم يزد الكتاب به إلا وُرَيقات لا يطول بها . وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بصورة رأس صاد ، وحاء ، وضاد : فلا ينبغي الوثوق به ، لغلبة تحريف النسخ ! على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض كما رأيته بخطه ، فكان المتعين ذكر كتابة (صحيح) ، أو (حسن) ، أو (ضعيف) في كل حديث . قال الحافظ الملائي : على من ذكر حديثاً اشتمل سنده على من فيه ضعف أن يوضح حاله خروجاً عن عهده ، وبراءة من ضعفه .

• • • • •

قال عبد الفتاح : وقد أفاد كلامُ المناوي هذا أن الرموز التي يراها الناظرُ في «الجامع الصغير» عقيبَ بعض الأحاديث رمزاً لصحتها أو حسنها أو ضعفها : لا يجوز الاعتمادُ عليها بذاتها خاصة ، لما يثبته الشارح رحمه الله تعالى من وقوع التحريف فيها ، ولأن بعضها من المؤلف دون بعض .

هذا ، وقد قام بخدمة «الجامع الصغير» في هذا العصر شيخنا الحافظ المحدث أحمد بن الصديق الفهاري رحمه الله تعالى ، فألّف كتاباً خاصاً بما وقع فيه من الحديث الموضوع ، وسمّاه : «المُغيّر على الأحاديث الموضوعّة في الجامع الصغير» . وقد أصاب رحمه الله تعالى فيه في مواطن كثيرة ، وجلّى فيها خيرَ تجلية ، وتمجّل في مواطن لرأيه وقوله تمجّلاً ظاهراً ، وتخطّط في مواضع منه على الحنفية وغيرهم من أصحاب المذاهب الأربعة من غير أدب ولا رعاية ! فالله المرجو أن يغفر لنا وله بمثبه وكرمه .

قال رحمه الله تعالى في فاتحة كتابه المذكور (ص ٣ - ٥) : «أما بعد فقد ذكر الحافظ السيوطي في خطبة كتابه : «الجامع الصغير» أنه صانه عما تفرّد به وضاع أو كذاب . ومعناه أنه لم يذكر فيه حديثاً موضوعاً ، بل جميع أحاديثه ثابتة ، وليس كذلك ، فقد أوردَ فيه أحاديث تفرّد بها الكذابون ، وأخرى ظاهرة الوضع وإن لم يتفرّدوا بها ، لأنها من رواية الكذابين أمثالهم ، الذين يسرقون الأحاديث ويركّبون لها أسانيد أخرى لقصد ترويج ذلك الحديث الموضوع ، لفرض الاغراب ، أو الاحتجاج ، أو غير ذلك من الأغراض .

بل من الأحاديث التي ذكرها فيه ما جرّم هو نفسه بوضعه ، إماماً قراره حكّم ابن الجوزي بوضعه ، وذلك في «الآلئ الصنوعة» ، وإماماً باستدراكه هو إياه على ابن الجوزي ، وذلك في «ذيل الآلئ» . قال عبد الفتاح : وقد أورد السيوطي في «الجامع الصغير» خمسة عشر حديثاً حكّم في كتابه : «الذيل» بوضعها كما أورد أيضاً سبعة أحاديث أقرّ ابن الجوزي على حكمه بوضعها في كتابه : «الآلئ» ، كما أشار إلى كلّ ذلك شيخنا في مواضعه من كتابه «الذيل» الذي ننقل منه - ثم

مَعَ ذلك أوردَها في هذا الكتاب الذي هو من آخِر ما أَلَّفَ ، إمّا سهواً ونسياناً وهو الغالب على الظنِّ به ، وإمّا لتغيُّر رأيه ونظِّره .

ومنها أحاديثٌ لم يَظنَّ هو أنها موضوعة ، لأنه متساهلٌ في ذلك غاية التساهل ، فلا يكاد يحكم على حديث بالوضع إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ...

وماعدا ذلك فانه يتساهل في إيراد الحديث الموضوع ، بل وفي الاحتجاج به أيضاً ! بل ويرتكب في ذلك أمراً غريباً يُستعظمُ صدورُه من مثله ، ويُعدُّه غريباً من نوعه وشكله ، وذلك أنه يورد الحديث الموضوع الذي في نفس متنبِّه ما يدلُّ دلالة واضحة على وضعه ، كطوله المفرط ، واشتماله على الألفاظ الركيكة ، والمعاني المنكرة ، فيذكر منه قطعة صالحة ، أو يقتصر على أوَّل الذي ليس فيه نكارة ظاهرة ، ويترك باقية الدالِّ على وضعه ! مؤهِماً أحياناً أن ذلك هو الحديث بتمامه ، ويشير أحياناً إلى أن له بقية بقوله : الحديث . كما قَعَلَ في حديث جابر : « أوَّلُ ما خَلَقَ اللهُ نورَ نبيِّك يا جابر » ، فانه أوردَ في « الخصائص الكبرى » قطعةً من أوَّلِه ، وهي المشهورة في كتب من جاء بعده من المؤلفين في السِّيَر والخصائص ، كـ « المواهب اللدنية » للقسطلاني وغيرها ، وقال عقبها : الحديث !

وهو حديثٌ موضوع ، لو ذكر بتمامه لما شكَّ الواقفُ عليه في وضعه ، وبقيةُ تقع في نحو ورقتين من القطع الكبير . مشتملةٌ على ألفاظ ركيكة ، ومعاني منكرة .

وكذلك أورد الحافظ السيوطي رحمه الله أحاديث من هذا النوع في « الجامع الصغير » ، وسكت عليها مؤهِماً أن ما ذكره هو الحديث بتمامه ، والواقع خلافه ، كما بينته في كتاب « المداوي لِمِال المُنَاوي » .

وهذا جزءُ أفردته لذكر الأحاديث الموضوعة فيه ، مما تفرَّد به الكذابون

.....

والوضاعون ، أو تعددت طرقه وهو مع ذلك موضوع ، ولم أستقص فيه كل الاستقصاء ، بل اقتصرت على ماهو ظاهر الوضع واضح البطلان ، بحيث قد يكون الموضوع في الكتاب قدراً مذكراً ، ولكن لما كان فيه بعض احتمال جعلته من قسم الواهي ، فتركته استناداً إلى تفرقهم بين الواهي والموضوع ، وإن كان ذلك عندنا غير صواب ولا مقبول ، وشرح ذلك وبيان دليله يطول ويحتاج إلى تأسيس وتأصيل ... » .

ثم ساق شيخنا بعد هذا الأحاديث التي حكّم عليها بالوضع ، فبلغت ٥٦ حديثاً . وقد قسنا على الحافظ السيوطي في مواطن كثيرة قسوة جامعة ! لا يليق صدورها من أهل العلم ، كما قسنا أيضاً على الشارح المناوي رحمه الله تعالى قسوة لا يستلزم فيها من المسؤولية أمام الله تعالى .

والخلاصة : أن الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى متساهل في كتبه ورسائله في إيراد الحديث الضعيف والتالف والموضوع فيها ، فلا يسوغ الاعتماد على ما يورده من الأحاديث التي مصادرها تشعّر بضعفها ، دون الرجوع إلى ما قاله العلماء فيها . وقد سمى السيوطي في خطبة « الجامع الصغير » بعض تلك المصادر فأحسن صنعا .

وقد سبق تعليقاً (ص ١١٦) كلام الشيخ عبد العزيز الدهلوي يتعلق بصنيع السيوطي في تأليفه فانظره .

أما ابن القيم : فمع جلالة قدره ، ونباهة ذهنه ، ويقظته البالغة : فإن المرء ليعجب منه رحمه الله تعالى كيف يروي الحديث الضعيف والمنكر في بعض كتبه كـ « مدارج السالكين » من غير أن ينبه عليه ؟ ! بل تراه إذا روى حديثاً جاء على (مشربه) المعروف ، بالغ في تقويته وتمتينه كل البالغة ، حتى يحمّل للقارئ أن ذلك الحديث من قسم المتواتر ، في حين أنه قد يكون حديثاً ضعيفاً أو غريباً أو منكراً ، ولكن لما جاء على (مشربه) جمع له جبراً مبهزاً ، وهباً لتقويته وتفهيم

شأنه بكل ما أوتيته من براعة بيان وقوة لسان .

وأكتفي - على سبيل المثال - بالإشارة إلى حديث واحد من هذا النمط ، رواه رحمه الله تعالى في كتابه : « زاد المعاد في هدي خير العباد » أثناء كلامه عن (وفد بني المنتفيق) : (٥٤-٥٧ / ٣) ، فقد ساق هناك حديثاً طويلاً جداً ، جاء فيه من قول النبي ﷺ : « ... ثم تلبثون مالبثم ، ثم تبعث الصائحة ، فلعنمروا إلهك ما ندع على ظهرها شيئاً إلا مات ، تلبثون مالبثم ، ثم يتوقى نبيكم والملائكة الذين مع ربك ، فأصبح ربك عز وجل يطوف في الأرض ! وخلت عليه البلاد ... ! » .

وبعد أن ساق الحديث المشار إليه أتبعه بكلام طويل في تقويته استهله بقوله : « هذا حديث جليل كبير ، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة ، لا يُعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة المدني ... » . ثم استرسل في توثيق (عبد الرحمن) ومن رواه عنه استرسالاً غريباً ! كما أنه سرّد الكتب التي روي الحديث فيها ، وهي كتب معروفة بشيوع الحديث الضعيف والمنكر والموضوع فيها ، وهو من أعلم الناس بحالها ، ولكن غلبته عادته ومشربه ، فذهب يسردها ويطل بتفخيم مؤلفيها ، تهويلاً بقوة الحديث وصحته !

مع أن الحديث حينما رواه صاحبه الحافظ ابن كثير في كتابه : « البداية والنهاية » : (٨٠-٨٢ / ٥) أعقبه بقوله : « هذا حديث غريب جداً ، وألفاظه في بعضها نكارة » . وكذلك قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة (عاصم بن لقيط بن عامر بن المنتفيق العقيلي) : (٥٧ / ٥) بعد أن أشار للحديث ومن رواه من المؤلفين : « وهو حديث غريب جداً » .

فحينما يقول الحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر في الحديث المشار إليه : « حديث غريب جداً ، وألفاظه في بعضها نكارة » ترى الشيخ ابن القيم يُسهب

.....

ويُطنب في دَعَمه وتصحيحه ، حتى نَقَلَ مرتضياً قولَ من قال : « ولا يُنكيرُ هذا الحديثَ إلا جاحد ، أو جاهل ، أو مخالفٌ للكتاب والسنة » !!

فصنِيعُ ابن القيم هذا يدعو إلى البحث والفحص عن الأحاديث التي يرويها من هذا النوع ويُشيدُ بها في تأليفه ، وهي من كتبٍ يوجد فيها الحديث الضعيف والمنكر والموضوع .

وبما يدخل في موضوع هذه التتمة : بعضُ كتب التفسير التي يكثرُ فيها إيرادُ الحديث من غير سند ، كتفسير الزمخشري ، والبيضاوي ، وأبي السعود ، فإن مؤلفيها - لانصرافهم عن الاشتغال بعلم الحديث - يوردون فيها أثناء كلامهم أحاديثَ بعضها صحيح ، وبعضها ضعيف ، وبعضها منكر أو موضوع .

ولذلك نهض العلماء المحدثون النُّقَّاد لبيان حال تلك الأحاديث ، وكشفوا أمرَ الصحيح منها من غيره ، ويثبتونه على خير وجه ، فألف الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي كتابه الكبير في تخريج أحاديث تفسير « الكشاف » ، ثم اختصره الحافظ ابن حجر وسمَّاه : « الكافي الشاف في تخريج الكشاف » ، كما صرَّح بذلك في فاتحته ، وهو مطبوع مع تفسير « الكشاف » في أغلب طبعته . وهذا التخريج ينفع في معرفة أكثر ما أورده البيضاوي وأبو السعود في تفسيرها من الأحاديث .

ويلتحقُ بهذه التفاسير أيضاً تفسيرُ « روح البیان في تفسير القرآن » لاسماعيل حقي الواعظ الصوفي المتوفى ١١٣٧ هـ ، فقد نَفَقَت عليه في تفسيره هذا الأحاديثُ الضعيفةُ والموضوعةُ نَفَقاً كبيراً ، إذ كان رحمه الله تعالى لا يدَّله بعلم الحديث .

قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في « المقالات » : (ص ٤٨٣ - ٤٨٤) :
« للواعظ شغف عظيم بـ « تفسيره » لما فيه من الحكايات المرققة للقلوب ، وفيه نُقولٌ كثيرة عن كتب فارسية ، وفيه كثيرٌ من إشارات الصوفية ، بل يكثر النقل فيه من التأويلات

النجمية لصاحب « منارات السائرین » وفيه أيضاً من وجوه البيان ما تستلذه الأسماع، إلا أنه لا يتحاشى عن النقل من كل كتاب وعن كل من هبَّ ودبَّ ١ .

قلتُ : ولقد وقفتُ له على كلامٍ لا يُقضى منه العَجَبُ في دفاعه عن إirاده الأحاديث الموضوعة - فضلاً عن الضعيفة - في تفسيره وتفسير الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود !!

قال في آخر تفسير سورة التوبة (٩٧٧/١) من الطبعة العثمانية المطبوعة في اسطنبول سنة ١٣٠٦ ماصورته : « واعلم أن الأحاديث التي ذكرها صاحبُ « الكشاف » في أواخر هذه السورة ، وتبعه القاضي البيضاوي والمولى أبو السعود رحمهم الله من أجلّة المفسرين : قد أكثر العلماء القول فيها ، فمن مثبت ، ومن نافٍ ، بناءً على زعم وضعها كالامام الصّغاني وغيره .

واللائحُ لهذا العبد الفقير سامحه الله القدير : أن تلك الأحاديث لا تخلو

إما أن تكون : صحيحة قوية ، أو سقيمة ضعيفة ، أو مكذوبة موضوعة .

فان كانت صحيحة قوية فلا كلام فيها . وإن كانت ضعيفة الأسانيد فقد

اتفق المحدثون على أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الترغيب والترهيب فقط ، كما في « الأذكار » للنووي ، و « إنسان العيون » لعلي بن برهان الدين الحلي ، و « الأسرار المحمدية » لابن فخر الدين الرومي وغيرها .

وإن كانت موضوعة فقد ذكر الحاكم وغيره أن رجلاً من الزهاد

انتدب في وضع الأحاديث في فضل القرآن وسؤره ، فقيل له : لم فعلتَ هذا ؟ فقال : رأيتُ الناسَ زهدوا في القرآن ، فأحييتُ أن أرغبهم فيه . فقيل له : إن النبي ﷺ قال : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، فقال : أنا ما كذبتُ عليه ، إنما كذبتُ له !!! كما في شرح « الترغيب والترهيب » المسمى بـ « فتح القريب » .

.....

أراد : أن الكذب عليه يؤدي إلى هدم قواعد الاسلام، وإفساد الشريعة والأحكام ، وليس كذلك : الكذب له ! فانه لا بحث على اتباع شريعته، واقتفاء أثره في طريقته . قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً ، فالكذب حرام . فان أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق : فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحاً ، وواجب إن كان ذلك المقصود واجباً ، فهذا ضابطه . انتهى .

قال عبد الفتاح : هذا غلطٌ جسيمٌ جداً ، واستدلالٌ باطلٌ نعوذ بالله منه . وما أدري كيف صدر من الشيخ حي وهو ممن قيل فيه : الفقيه الأصولي ! ؟ ولعل زعته الغالية في التصوف هي التي هو أنت عليه مثل هذا القول ؟ ! فنسأل الله السلامة والصون . والقرآن الكريم غني كل الغنى عن الكذب في فضله وفضل تلاوته وتاليه .

وكلام الشيخ ابن عبد السلام غير وارد في هذا الصدد إطلاقاً وجزماً ، وإنما هو في تحصيل حق مقتضب ، أودفع ظلم مُدام ، أو نحو ذلك . أما أن يُستدل به على موانعة الكذب على رسول الله ﷺ بدعوى أن ذلك كذب له لا كذب عليه ! وأن المحرم إنما هو الكذب عليه فهذه مغالطة مكشوفة ساقطة ، تقضيها العلماء من أول يوم صدرت فيه بقوله ﷺ : « من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » . إذ هو شامل للكذب عليه أو له على سواء . ويشهد لذلك أيضاً قوله تعالى : « واجتنبوا قول الزور » . فانه يشمل باطلاقه تحريم الكذب له وعليه . والله تعالى قرنه بالشرك حيث قال : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » .

والمؤمن لا يتصور منه الكذب على أقل الناس شأنًا ، فكيف إذا كذب على رسول الله ﷺ المبلغ عن الله تعالى ؟ ! ثم زعم ذلك : نصرة منه للشريعة المطهرة وتأيداً لصاحبها ! ! ولو أبيض مثل هذا المبدأ الضال المضل الكذب له

.....

ﷺ - بدعوى الغاية المستحسنة منه لارتفع الأمان عن السنة المطهرة ! لا حتمال أن يكون كل حديث منها من ذلك السبيل .

والخلاصة : لا يسوغ الاعتماد على الأحاديث التي تورد في التفسير المذكورة وأمثالها دون الرجوع إلى معرفة حاتها من كتب التخريج وسواها ، وذلك لأن فيها الحديث الصحيح والضعيف والموضوع .

وهذه التفسير الأربعة : « تفسير الزمخشري » و « تفسير البضاوي »

و « تفسير أبي السعود » و « تفسير إسماعيل حقي » قد أوردت أيضاً في آخر كل

سورة حديثاً أو أكثر عن النبي ﷺ في فضل تلك السورة ومالقارئها من ثواب وأجر عند الله تعالى . مع العلم أن تلك الأحاديث - سوى أحاديث معدودة - موضوعة مكذوبة باتفاق أهل العلم ، وقد تابع الزمخشري فيها الواحدي والشعبي ، ثم تابع الزمخشري فيها البضاوي ، ثم تابعها أبو السعود ، ثم الشيخ حقي في بعض السور .

وقد نبه على وضع الأحاديث المذكورة في فضائل السور غير واحد من العلماء كابن الصلاح في « مقدمته » : (ص ١١١-١١٢) ، والنووي في « التريب » : (ص ١٨٨) بشرح « التدريب » ، والقرطبي المفسر في تفسيره : « الجامع لأحكام القرآن » : (٧٨/١) ، وفي كتابه : « التذكار في أفضل الأذكار » : (ص ١٥٥) ، والعراقي في « شرح الألفية » : (٢٦٨/١) ، والحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الكشاف » المطبوع في آخر الجزء الرابع (ص ٣) ، والسيوطي في « التدريب » : (ص ١٨٨) ، وكمال الدين الأدهمي الطرابلسي في تعليقه على « زهرة النظر بشرح نخبة الفكر » للحافظ ابن حجر (ص ٥٧) ، وشيخنا العلامة محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى في كتابه : « الثقافة الإسلامية » : (ص ١٣١) ، والأستاذ محمد حسين الذهبي في كتابه : « التفسير والمفسرون » : (٢٩٨/١ و ٣٤٩) ، وغيرهم من العلماء جزاهم الله تعالى خيراً .

وقد أخرج القرطبي رحمه الله تعالى في كتابه : « التذكار » : (ص ١٥٦)

.....

(٢٠٣) الأحاديث الواردة في فضل بعض السور، ويثبت الصحيح منها وغير الصحيح، كما ألفت فيها أيضاً صديقنا الفاضل الشيخ رضوان محمد رضوان رحمه الله تعالى كتابه: «فضائل القرآن»، واقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة فحسب، جزاه الله خيراً.

والمفسر القروطي رحمه الله تعالى إذ نبّه في «تفسيره» وفي كتابه:

«التذكار» على وضع الأحاديث التي ذكروها في فضائل السور، وحذر من الاغترار بها: تساهل هو رحمه الله تعالى في إيراد بعض الأحاديث المنكرة والموضوعة في مواضع من «تفسيره»، وخالف عاداته في إيراد الأحاديث معزوة إلى مصادرهما ونحريتها في أغلب ما يورده، وأنا أذكر بعض الأمثلة على ذلك:

١ - قال عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة: «فأزلفها الشيطان عنها...»: (٣١٥/١): «... ولذلك قال ﷺ: «إن الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية».

انتهى. وهو بعض حديث رواه ابن عدي في «الكامل» عن الزبير مرفوعاً، وقد حكم العلماء بوضعه كما في «الآلء المصنوعة» للسيوطي (٩١/٢)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (١٢٩/٢)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص ٧٦). لكن رأيت في «كتاب الأربعين في التصوف» لأبي عبد الرحمن السلمي (ص ٤) من طريق آخر عن عمران بن حصين، مرفوعاً أيضاً، بسند لا يحكم عليه بالوضع، قاله أعلم.

٢ - وقال في تفسير قوله تعالى في سورة النساء: «والجار ذي القربى والجار الجنب...» (١٨٨/٥): «المسألة العاشرة: ورد حديث جتمع النبي ﷺ فيه مرافق الجار، وهو حديث معاذ بن جبل قال: يا رسول الله ما حق الجار؟ قال: إن استقرضك أقرضته...»، ثم ساق عشر جمل بعد هذه ثم قال: «هذا حديث جامع، وهو حديث حسن، في إسناده أبو الفضل عثمان بن مطر الشيباني: غير مرّضي». قلت: يقصد بقوله: حديث حسن - والله أعلم - حسن معناه لا حسن إسناده، إذ هو حديث ضعيف. وإطلاق لفظ (الحسن) على المعنى

المستطرف المستحسن : اصطلاح لأهل الأندلس ، فانهم يطلقونه على الحديث المستطرف ولو كان حديثاً باطلاً ، وذلك أنهم لا يقصدون الحُسن الاصطلاحي ، كما نبّه عليه شيخنا أحمد الفهري رحمه الله تعالى في كتابه : « المُغِير » : (ص ٢٦) . وقد أورد الحافظ المنذري الحديث المذكور في « الترغيب والترهيب » : (١٣٦ / ٤) ، والامام الغزالي في « الاحياء » في « كتاب آداب الأخوة والصحبة » في مبحث حقوق الجوار (٣٨ / ٦) ، وتكلم عليه الشارح المرتضى الزبيدي في « شرح الاحياء » : (٣٠٨ / ٦) بما فيه الكفاية فراجعه .

٣ - وذكر عند تفسير قوله تعالى في سورة الأعراف : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ... » : (١٩٢ / ٧) قصة جرت بين علي بن الحسين وطبيب نصراني ، وفي آخرها يقول علي بن الحسين : « وجمع رسول الله ﷺ الطب في ألفاظ يسيرة ، قال - أي النصراني - ماهي ؟ قال : « المعدة بيت الأدواء ، والحمة رأس كل دواء ، وأعط كل جسد ماعودته » . فقال النصراني : ماترك كتابكم ولا نبسكم لجالينوس طباً » . قلت : هذا الحديث موضوع ، ليس من كلام النبي ﷺ ، وإنما هو من كلام طبيب العرب الحارث بن كلدة ، كما نبّه عليه العلماء المحدثون في كتب (الموضوعات) . فكان على المفسر القرطبي رحمه الله تعالى أن يشير الى ذلك إذ أورد القصة . وقد نبّه المفسر الآلوسي على وضع هذا الحديث في « تفسيره » فأحسن صنعا .

٤ - وقال عند تفسير قوله تعالى في سورة التوبة (٢٠٩ / ٨) : « ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين » : « روى علي بن يزيد - ووقع في المطبوعة محرّفاً إلى زيد - عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري (فسمّاه) قال للنبي ﷺ : ادع الله أن يرزقني مالاً ، فقال عليه السلام : « ويحك يا ثعلبة ! قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه » . ثم عاد ثانياً ... الحديث ، وهو مشهور » . قلت : علي بن يزيد منكر الحديث ، قاله البخاري . وقال أيضاً : كل من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحمل الرواية عنه ، كما في

.....

«میزان الاعتدال» للذهبي : (١/٥ و ٤١٢)، و «الرفع والتكميل» للكنوي : (ص ٨١ و ٩٧). ولهذا قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» : (ص ٧٧) بعد أن ساق السند المذكور : «وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً». قلتُ : فقولُ المفسّر القرطبي هنا (وهو مشهور) : يعني أنه مشهور عند القُصّاص والمفسرين النُقَلَة ، ولا يعني المشهورَ باصطلاح الحديثين ، فإن الحديث ضعيفٌ جداً لا يصحُّ الالتفاتُ إليه ولا الاستشهادُ به .

وهكذا تجد المفسر القرطبي يورد في «تفسيره» بعض أحاديث غريبة، أضعيفة، أو منكرة ، أو موضوعة ، دون أن يُنبه عليها ، وكان شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى يعزو إيراد تلك الأحاديث في «تفسيره» إلى صلاحه وبالعِـ ورعه فيقول : «ليس نقدُ الحديث من صنيع الرجل الصالح». أي الصوفي .

والذي يبدو لي من النظر في «تفسيره» أن عادتَه رحمه الله تعالى في رواية الأحاديث الصحيحة أن ينسبها إلى مصدرها أو مخرجها فيقول - مثلاً - : روى البخاري ، أو روى مسلم ، أو روى أبو داود ، أو روى الترمذي ، أو في مصنف أبي داود ، أو في سنن ابن ماجه، وهكذا . وأن عادتَه في رواية الأحاديث التي لا يستوثق من صحتها : أن يُغفل تسمية مصدرها أو مخرجها ، فيقول : قال رسول الله ﷺ كذا ، وجاء عنه ﷺ كذا . كما صنّع في الأمثلة السابقة ، وكما صنّع في الخبر الذي ساقه عند تفسير قوله تعالى في سورة يونس : «قَدَمَ صَدَقٍ» : (٨/٣٠٦) فقال : «وقد سئل النبي ﷺ ؟ فقال : هي شفاعتي توسّلون بي إلى ربكم» ولم يذكّر لهذا الخبر مصدراً ولا مخرجاً . وكما صنّع في تفسير «الحمد لله» من سورة الفاتحة (١/١٣٤) فقال : «ويُذكرُ الحمدُ بمعنى الرضا ، قال عليه السلام : «أحمدُ إليكم غَسْلُ الإحليل» أي أرضاه لكم . ولم يذكّر أيضاً مصدرَ الخبر ولا مخرجَه . والمعروفُ أنه من كلام ابن عباس .

أما كتابه : «التذكار» فقد أورد فيه الحديث الصحيح والضعيف وبعض الموضوع ! كما نبّه عليه شيخنا العلامة أحمد الفهاري في تعليقه عليه رحمه الله تعالى ،

و مثل ذلك كتابه : « التذكرة » الذي اختصره الشيخ الشعراني وسمّاه : « مختصر تذكرة القرطبي » واملّ عذره فيها أنها في (الفضائل) ؟ !

وعلى هذا : نستطيع أن نقول : إن الأحاديث التي يوردها الشيخ القرطبي في « تفسيره » غير معزّوة إلى مصدر ولا منسوبة إلى « مخرج » معتمـد ، ينبغي الكشف عنها من مظانها لمعرفة حالها من الصحة أو الضعف والبطالان ، ولا يسوغ الركون إليها لمجرد روايته لها لما علمت أن فيها الضعيف والموضوع ، والله أعلم .

خاتمة : قال شيخنا العلامة الفقيه المحدث الأديب الشيخ علوي المالكي المكي حفظه الله تعالى وأطال بقاءه في عافية وهناءة في آخر جزئه : « المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف » : (ص ٢٩) : « فائدة : ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للانسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب ، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة ، وذلك :

مثل كتاب « شمس المعارف » ، و « نزهة المجالس » لعبد الرحمن الصفثوري ، فلا ينبغي الاعتماد عليها لكثرة الأحاديث الموضوعة فيها ، حتى إن برهان الدين محدث دمشق حذّر من قراءتها ، وحرّمها الجلال السيوطي .

ومثلها : « سيرة البكري » صاحب « فتوح مكة » ، ذكر ابن حجر رحمه الله أنها كذب ، وغالبها باطل .

وكذا : « فتوح الشام » للواقدي ، و « قصص الأنبياء » ، و « بدائع الزهور » ، ومؤلفات الواحدي ، والكلبي ، فقد نصّ على حرّميتها الجلال السيوطي ثم قال ، فكم من مؤلف حاطب ليل ، وجارف سيل ، وناقد لا يفرق بين الصحيح والضعيف ، ويظن أن كل مدوّر رغيف ! يأتي ببعض الحجج الواهية ، التي تؤديه للهاوية ، والله أعلم .

السؤال الثالث

هل يجوز الاحتجاج بجميع ما في كتب الحديث ؟

هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في هذه الكتب من غير وقفة ونظر أم لا؟ وعلى الثاني فما وجه تمييز ما يجوز الاحتجاج به عما لا يجوز الاحتجاج به ؟

الجواب

لا يجوز الاحتجاج في الأحكام^(١) بكل ما في الكتب المذكورة وأمثالها من غير تعمق يرشد إلى التمييز ، لما مر^(٢) أنها مشتملة على الصِّحاح والحِسان والضماف . فلا بد من التمييز بين الصحيح لذاته أو لغيره ، أو الحسن لذاته أو لغيره فيُحتج به ، وبين الضعيف

(١) احتراز بهذا عن الاحتجاج بها في السِّيَر وفضائل الأعمال ونحوها . وقد سبق للمؤلف رحمه الله تعالى استيفاء البحث في ذلك في (ص ٣٦-٥٩) .

(٢) يعني في جواب السؤال الثاني : (ص ٦٦ - ١١٨) .

بأقسامه فلا يحتاج به ، فيأخذ^(١) الحسن من مظانّه ، والصحيح من مظانّه ، ويرجع إلى تصريحات النُقّاد الذين عليهم الاعتماد ، وينتقد بنفسه إن كان أهلاً لذلك ، فإن لم يوجد شيء من ذلك ، توقف فيما هنالك^(٢) .

قال زكريا الأنصاري في « فتح الباقي شرح ألفية العراقي »^(٣) :
من أراد الاحتجاج بحديث من السُّنن أو من المسانيد إن كان متأهلاً لمعرفة ما يحتاج به من غيره فلا يحتاج به حتى ينظر في اتصال إسناده وأحوال رواته ، وإلا فإن وجد أحداً من الأئمة صحّحه أو حسّنه فله تقليده وإلا فلا يحتاج به . انتهى .

(١) أي ذلك العالم المميّز بين الصحيح والضعيف .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : « السبيل لمن أراد الاحتجاج بحديث من « السنن الأربعة » لاسيما « سنن ابن ماجه » ، و « مصنف ابن أبي شيبة » ، و « مصنف عبد الرزاق » ، مما الأمر فيه أشد » ، أو بحديث من « المسانيد » لأن هذه لم يشترط جامعوها الصحة والحسن : أنه إن كان أهلاً للنقل والتصحيح فليس له أن يحتاج بشيء من القسمين حتى يحيط به . وإن لم يكن أهلاً لذلك : فإن وجد أهلاً لتصحيح أو تحسين قلّده ، وإلا : فلا يُقدّم على الاحتجاج كحاطب ليل . فلعلّه يحتاج بالبطل وهو لا يشمر ؟ ! » . نقله العلامة علي القاري في « المرقاة شرح المشكاة » : (٢١ / ١) . وكلام ابن حجر هذا هو أصل كلام الشيخ زكريا الأنصاري التالي ذكره .

(٣) : (١٠٧ / ١) .

وقال ابن تيمية في « منهاج السنة »^(١): المنقولات فيها كثيرٌ من الصدق وكثيرٌ من الكذب . والمرجعُ في التمييز بين هذا وبين هذا إلى أهل الحديث^(٢) ، كما يرجع إلى النحاة في النحو ، ويُرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك ، فلكل علم رجالٌ يُعرفون به ، والعلماء بالحديث أجلُّ قدرًا من هؤلاء ، وأعظمهم صدقًا^(٣) ، وأعلام منزلة وأكثرهم دينًا . انتهى .

وقال أيضًا في موضع آخر^(٤) : لو تناظر فقيهان في مسألة من مسائل الفروع لم تقم الحُجَّة على المناظر إلا بحديثٍ يُعلم أنه مُسنَدٌ إسناده تقوم به الحُجَّة أو يُصحِّحه من يرجع إليه في ذلك^(٥) فاذا لم يُعلم إسناده ولا أثبتته أئمة النقل فمن أين يُعلم ؟ انتهى .

وفي « خلاصة الطيبي » : اعلم أن الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) : (١٠/٤) .

(٢) في « منهاج السنة » : (إلى علم الحديث) .

(٣) وقع في الأصل : (والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء ، وأعظمُ قدرًا ، وأعظمهم صدقًا ...) . والمثبت عن « منهاج السنة » .

(٤) : (٨١/٤) .

(٥) وقع في الأصل : (من ذلك) . والتصويب عن « منهاج السنة » .

قسمٌ يجب تصديقه، وهو مانص الأئمة على صحته .

وقسمٌ يجب تكذيبه، وهو مانصوا على وضعه .

وقسمٌ يجب التوقف فيه لاحتiale الصدق والكذب كسائر

الأخبار، فإنه لا يجوز أن يكون كله كذباً، لأن المادة تمنع في

الأخبار الكثيرة أن تكون كلها كذباً مع كثرة رواتها واختلافهم،

وأن تكون كلها صدقاً، لأن النبي ﷺ قال: « سيُكذب »

عليّ بعدي » (١) . انتهى .

(١) وهكذا أوردَ هذا الحديثَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في كتابه « اختصار علوم

الحديث » في « النوع الحادي والعشرين » : (ص ٨٠) . ولم يعلق عليه الشيخُ

أحمد شاكر رحمه الله تعالى بشيء ! وقد بحثُ عنه طويلاً فلم أجده ، ثم رأيت

المجلونيّ قال في « كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة

الناس » : (٤٦٥ / ١) : « سيُكذبُ عليّ » . قال ابنُ الملقين في « تخريج أحاديث

البيضاوي » : هذا الحديث لم أره كذلك . نعم في أوائل « صحيح مسلم » : (٧٨ / ١)

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون ،

يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم ، لا يضلونكم

ولا يفتنونكم » . انتهى . ثم رأيت العلامة جلال الدين المحلي قد نبّه عليه في

شرحه على « جمع الجوامع » للسبكي في مبحث الشبهة (٨١ / ٢) فقال : « وهو حديثٌ

لا يُعرف ، كما قال المصنّف » .

وفي « مقدمة ابن الصلاح »^(١) : ثم إنَّ الزيادة في الصحيح على ما في « الكتابين »^(٢) يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحدُ المصنَّفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث ، كأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الرحمن النسائي ، وأبي بكر بن خزيمة وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم ، منصوصاً على صحته فيها ، ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في « كتاب أبي داود » ، و « كتاب الترمذي » ، و « كتاب النسائي » ، وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره ، ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ك « كتاب ابن خزيمة »^(٣) .

(١) : (ص ١٦) .

(٢) أي « الصحيحين » .

(٣) قلت : في هذا الكلام نظرٌ طويل . فقد شمل باطلاقه : « صحيح ابن حبان » ، وقد قال الشيخُ ابنُ الصلاح نفسه في « مقدمته » : (ص ١٨) حين تحدث عن « المستدرک علی الصحيحین » للحاكم : « والحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به . ويقاربُهُ - يعني في التساهل - صحيحُ أبي حاتم ابن حبان البُسْتِي » . انتهى .

وعلى هذا فلا يسوغُ لابن الصلاح رحمه الله تعالى هذا الجزمُ باطلاق الصَّحَّةِ لما وُجِدَ « في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة » .

ثم إنَّ تلك الكتب - على اشتراط مؤلفيها (الصحيح) فيها - لم تتداولها =

= أيدي العلماء الثقات بالنقد والتمحيص كما تداولت (الكتب الستة) ويثبت ما فيها من صحيح مسلم الصحة أو غير مسلمها، فاطلاق القول هكذا من ابن الصلاح غير مقبول .

كيف وقد أدرج ابن الجوزي في كتابه : « الموضوعات » جملة وافرة من « صحيح ابن خزيمة » و « صحيح ابن حبان » كما صرح به السيوطي في آخر كتابه : « التعقبات على الموضوعات » : (ص ٧٤) ، وسيأتي نقله تعليقا عند أواخر كلام المؤلف على تشدد ابن الجوزي ، وإن تعقبه السيوطي فيها بالتقوية والتثبيت في « الآلية المصنوعة » فهي على كل حال لا تخلو من مطاعن تنفي معها صحتها المطلقة التي أفادها كلام الشيخ ابن الصلاح هنا . وقد روى الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » : (١٠٠ / ٢) حديثاً من « صحيح ابن حبان » ثم قال : « وهذا حديث غريب جداً وإن صححه ابن حبان » .

وإليك - على سبيل المثال - ثلاثة أحاديث ضعيفة من صحيح ابن خزيمة الذي زكاه ابن الصلاح رحمه الله تعالى هذه التزكية :

١ - قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (٤٦٨ / ١) : حديث كعب بن عجرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا توضأ أحدكم ثم خرج إلى المسجد فلا يُشَبِّكَنَّ يديه فانه في صلاة » : أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان - رَوَاهُ فِي « صحيحهما » - وفي إسناده اختلاف ، ضعفه بعضهم بسببه .

وقال الشوكاني في « نيل الأوطار » : (٢٨٢ / ٢) : تعليقاً على هذا الحديث : « في إسناده عند الترمذي رجل مجهول ، وهو الراوي له عن كعب بن عجرة ، وقد كنى أبو داود هذا الرجل المجهول ، فرواه من طريق سعد بن إسحاق ، قال : حدثني أبو ثمامة الخنَّاط عن كعب ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وأخرج له في « صحيحه » هذا الحديث » .

.....

= وقال شيخُ شيوخنا العلامة خليل أحمد الأنصاري الهندي رحمه الله تعالى في « بذل المجهود في حَلِّ أبي داود » : (٣١٧/١) : « قال الحافظ ابن حجر في « التقريب » : أبو ثمامة حجازي مجهول الحال . وقال في « تهذيب التهذيب » : وقال الدارقطني : لا يُعرف ، يترك » .

وقال المناوي في « فيض القدير » عند كلامه على سند هذا الحديث : (٣٢٢/١) : « وقال الذهبي في « الميزان » أبو ثمامة لا يعرف ، وخبره هذا عن كعب بن عجرة مُنكَر ، ولذلك رَمَزَ المؤلِّف - يعني السيوطي - لضعفه » .
أما الحديث الثاني والثالث فقد نبّه إليهما العلامة الحديثُ الناقدُ الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي حفظه الله تعالى ، فقال في تعليقه على كتاب « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب » لمحمد معين السّيندي (ص ١٤٣) : صحيح ابن خزيمة من الكتب التي قد انعدمت قبل زمن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ولم يبق منه إلا رُبُعُهُ ، كما صرّح به الحافظ ابنُ فهد المكي في « لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ » في ترجمة الحافظ ابن حجر (ص ٣٣٣) . وقال السخاوي في « فتح المغيث » : (ص ١٣) : « إن صحيح ابن خزيمة عُدِمَ أكثرُهُ » .

وهذا الرُّبْعُ القليل أيضاً لا يُسَمَّعُ منه عينٌ ولا أثرٌ ، ومع ذلك فكم في كتاب ابن خزيمة من حديثٍ محكوم بصحته ، وهو لا يرتقي إلى الحسن فضلاً عن الصحيح !؟

٢ - كحديث كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جدّه قال : سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية : « قد أفلح من تركني » ، وذكر اسمَ ربّه فصلّي ؟ قال : أنزلت في زكاة الفطر . رواه ابن خزيمة في « صحيحه » .

قال الحافظ المنذري في « الترغيب والترهيب » (٢٧٥/٢) : « كثير بن عبد الله : وامٍ . » . وقال أيضاً في كتاب الجمعة من « الترغيب » : (١٤/٢) : « كثير بن عبد الله : وامٍ بمرّة ، وقد حسّن له الترمذي وصحّح له حديث « الصلح » جاز بين المسلمين » ، فانتقد له الحفاظ تصحيحه له بل =

.....

= وتحسينه والله أعلم . انتهى . وقال ابن حبان : « له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة » . نقله الذهبي في « ميزان الاعتدال » : (٣٥٥/٢) ، وعدّه هذا الحديث من مناكيره .

٣ - وكحديث عمر بن أبي خثعم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهنّ بسوء عدلنّ له بعبادة اثنتي عشرة سنة » . رواه ابن خزيمة في « صحيحه » .

قال الذهبي في « الميزان » في ترجمه (عمر بن عبد الله بن أبي خثعم) : (٢٦٤/٢) : « قال البخاري : منكر الحديث ذاهب » . ثم ذكر الذهبي هذا الحديث من مناكيره . وكذا أورده ابن طاهر المقدسي في « تذكرة الموضوعات » : (ص ٨٩) . وقال ميرك : هو ضعيف باجماع أهل الحديث .

وقال ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمته أيضاً (٤٦٨/٧) : « قال الترمذي عن البخاري : ضعيف الحديث ذاهب . وضعفه جداً . وقال البرذعي عن أبي زرعة : واهي الحديث حدث عن يحيى بن أبي كثير بثلاثة أحاديث كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها . وقال ابن عدي : منكر الحديث ، وبعض حديثه لا يتابع عليه » .

وقال ابن حجر أيضاً في « تهذيب التهذيب » في ترجمة (عمر بن راشد) : (٤٤٦/٧) : « قال أبو حاتم ابن حبان : عمر بن راشد هو الذي يقال له : عمر ابن عبد الله بن أبي خثعم : يضع الحديث ، لا يحلّ ذكره إلا على سبيل القدح فيه . وتابعه أبو نعيم الأصبهاني في جعله إياه عمر بن عبد الله بن أبي خثعم . وقال الدارقطني : خلط أبو حاتم ، يعني حيث جعلتها واحداً ، وهما اثنان » . انتهى كلام الشيخ النعماني بتصرف وزيادة .

وأورد السيوطي الحديث الثالث المذكور في « الجامع الصغير » عن « سنن =

.....

= الترمذي « و « سنن ابن ماجه » . وقال شارحه المناوي (١٦٧/٦) : « قال ، الترمذي : غريب ضعيف . اه . وذلك لأن فيه « عمر بن أبي خشم » . ثم ساق المناوي كلام البخاري وابن حبان فيه .

فإذا كانت هذه الأحاديث الثلاثة في « صحيح ابن خزيمة » ، ولا شك أن لها أمثالا ، فكيف يصح أن يقال : « ويكني - للحكم بصحة الحديث - مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح في جمعه ؟ » .

ولهذا تعقب العلامة الصنعاني في « توضيح الأوكار » : (٦٤/١) قول ابن الصلاح ومن تابعه عليه فقال : « قل ابن النحوي في « الدر المنير » : غالب « صحيح ابن حبان » منتزع من « صحيح » شيخه محمد بن خزيمة ، إلا أنه قل ابن الصلاح : « صحيح ابن حبان » يقارب « مستدرک الحاكم » في حكمه . ونقل ابن حجر الهيتمي في « فهرسته » أنه قال الحاكم : إن ابن حبان ربما يخرج عن مجهولين . ولا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح . ونقل العماد ابن كثير أيضاً : أن ابن حبان وابن خزيمة التزما الصحة ، وهما خير من « المستدرک » بكثير ، وأنظف إسناداً ومتوناً .

وعلى كل حال فلا بد المتأهل من الاجتهاد والنظر ، ولا يقلد هؤلاء ومن نحوا نحوهم ، فكلم حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقي عن رتبة الحسن ؟ . قل الصنعاني بعد هذا : « فلا تأخذ بمادكره المصنف وغيره حكماً كلياً » . انتهى . وعلى ذكر « صحيح ابن خزيمة » وفقد أكثره ، فقد قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في « مقالات الكوثري » : (ص ٥٠) : « وكتاب التوحيد لابن خزيمة يعد قطعة من « صحيحه » . انتهى . وقد طبع بمصر سنة ١٣٥٣ في المطبعة النيرية .

وما جاء في « مقدمة تحفة الأحوزي » للمباركفوري (ص ٥٠) : من قوله : « اعلم أن نسخة قديمة من « صحيح ابن خزيمة » موجودة في خزانة الكتب =

وكذلك ما يوجد في الكتب المخرّجة على كتاب البخاري
ومسلم كـ «كتاب أبي عوانة الاسفراييني» ، و «كتاب أبي بكر
الإسماعيلي» ، و «كتاب أبي بكر البرقاني»^(١) ، وغيرهم . انتهى .
وفيه أيضاً^(٢) : إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث
وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد «الصحيحين» ولا
منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة
المشهورة فانّا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذّر في هذه
الأعصار الاستقلال بأدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد^(٣) ،

= الجرمنية - يعني برلين - وعلى هامشها حواشٍ للحافظ ابن حجر مفيدة نافعة ،
والجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص ، والمجلد الأول منها ناقص . فالله
أعلم بتحقيقه ؟

(١) لفظ (البرقاني) ساقط من الأصل .

(٢) أي في «مقدمة ابن الصلاح» : (ص ١٢) .

(٣) قد اشتهر أن ابن الصلاح رحمه الله تعالى يقول بمنع المتأخرين من
(تصحيح الحديث) . وقد خالفه جماعة فقالوا بجواز (تصحيح الحديث) ممن ثبتت
أهليته لذلك ، كما سيذكره المؤلف في (ص ١٥٢) وما بعدها .

وقد قلتُ لشيخنا العلامة الشيخ عبد الله بن الصّديّق الفهاري - فرج
الله عنه - حيناً قرأتُ عليه «مقدمة ابن الصلاح» في مصر سنة ١٣٦٨ حين مررنا
بهذه الكلمة لابن الصلاح : فعلى رأي ابن الصلاح هذا متى ينتهي (تصحيح
الحديث وتحسينه) ؟ قال : «في منتصف القرن الخامس تقريباً ، أي في زمن
اليهقي ، وأبي نعيم ، وابن منده ، وهو الزمن الذي انقطعت فيه رواية الحديث =

لأنه ما من إسنادٍ إلا وتجدُّ في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريئاً عما يشترطُ في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمرُ إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على مانصٍّ عليه أئمةُ الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمنُ فيها - لشهرتها - من التغير والتحريف . انتهى .

وقد اقتفى أثر ابنِ الصلاح - في كلِّ ما ذكره - مَنْ جاء بعده إلا في تعذرِ التصحيح في الأعصار المتأخرة، فخالفَه فيه جمعٌ ممن لحقَه ^(١) .

فقال العراقي في « شرح ألفيته » ^(٢) : لما تقدم أن البخاري

= بالسند (تخريجاً) من الحديث من غير واسطة أجزاء أو كتبٍ قبله ، فيروي البيهقي مثلاً حديثاً بسنده إلى النبي ﷺ ، ولا يكون هذا الحديث مروياً في كتاب من كتب الحديث المشهورة قبله ، فيتفرَّدُ البيهقي بتخريجه ، وقد وُجِدَ (التخريج) بالمعنى المذكور بعد القرن الخامس على قلةٍ في كتاب « المختارة » للضياء المقدسي ، و « تاريخ دمشق » لابن عساکر ، فقد انفردا فيها بأحاديث لم توجد عند غيرهما فيما ظهر من الكتب والأجزاء .

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر : « ثم ما اقتضاه كلامُ ابنِ الصلاح من قبول التصحيح من المتقدمين وردِّه من المتأخرين ، قد يستلزمُ ردَّ ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكم من حديثٍ حكمَ بصحته إمامٌ متقدمٌ ، اطلعَ المتأخِرُ فيه على علةٍ قاذحةٍ تمنعُ من الحكمِ بصحته ، ولا سيما إن كان ذلك المتقدمُ ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن ، كابن خزيمة وابن حبان . نقلَه السيوطي في « التدريب » : (ص ٨٢) . وسيذكره المؤلفُ في أواخر جواب « السؤال الرابع » .

(٢) : (١/٥٢) .

ومسلماً لم يستوعبا إخراج الصحيح فكأنه قيل : فمن أين يعرفُ
الصحيحُ الزائدُ على مافيهما ؟ فقال : خُذْهُ إِذْ تُنْصَحُ صِحَّتُهُ ، أي
حيث ينصُّ على صحته إمامٌ معتمدٌ كأبي داود والترمذي والنسائي
والدارقطني والبيهقي والخطَّابي في مصنِّفاتهم المعتمدة. كذا قيَّده
ابنُ الصلاح ، ولم أقيده بل إذا صحَّ الطريقُ إليهم أنهم صحَّحوه ولو
في غير مصنِّفاتهم ، أو صحَّحه من لم يشتهر له تصنيف من الأئمة
كيعحي بن سعيد القطَّان وابن معين ونحوهما ، فالحكم كذلك
على الصواب .

وإنما قيَّده ابنُ الصلاح بالمصنِّفات لأنه ذهب إلى أنه ليس
لأحدٍ في هذه الأعصار أن يُصحِّح الأحاديثَ ، فلذا لم يمتد على
صحة السند في غير تصنيف مشهور ، وسيأتي الكلام عليه .
ويؤخذُ الصحيحُ أيضاً من المصنِّفات المختصة بجمع
الصحيح فقط كـ « صحيح » أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ،
و « صحيح » أبي حاتم محمد بن حبان البُستي المسمى بـ « التقاسيم
والأنواع » وكتاب « المستدرک على الصحيحين » لأبي عبد الله الحاكم^(١) ،
وكذلك ما يوجد في « المستخرجات » على « الصحيحين » من زيادةٍ

(١) تقدِّمَ تعليقا في (ص ١٤٤-١٤٨) أن في هذه الكتب الصحيح وغيره فلا تغفل .

أو تمةٍ لمحذوفٍ فهو محكومٌ بصحته . انتهى .
ثم نقلَ بعد ذلك ^(١) تعذرَ الحكم بالتصحيح في هذه الأعصار
عن ابنِ الصلاح ، ونقلَ عن النووي جوازَه ، وقال : هذا هو الذي
عليه عملُ أهلِ الحديث ، فقد صحَّح غيرُ واحدٍ من المعاصرين لابنِ
الصلاح وبعدهُ أحاديثَ لم نجدَ لمن تقدَّمهم فيها تصحيحاً ، كأبي
الحسن بن القطَّان ، والضياء المقدسي ، والزكيَّ عبد العظيم - المنذري -
ومن بعدهم . انتهى .

وقال ابنُ جماعة في « مختصره » بعد ما نقلَ عن ابنِ الصلاح
التعذرَ : قلتُ : مع غلبةِ الظنِّ أنَّه لو صحَّ لما أهدى أئمةُ الأعصار
المتقدمة لشدةِ فحصهم واجتهادهم ، فإن بلغَ واحدٌ في هذه الأعصار
أهليةَ ذلك والتمكُّن من معرفتهِ احتُمِل استقلاؤه . انتهى .
وقال النووي في « التقریب » ^(٢) : الأظهرُ عندي جوازُه لمن
تمكَّن وقويتْ معرفتُه . انتهى .

وقال السيوطي : ^(٣) قال العراقي : هو الذي عليه عملُ أهلِ
الحديث ، فقد صحَّح جماعةٌ من المتأخرين أحاديثَ لم نجدَ لمن تقدَّمهم
فيها تصحيحاً .

(١) أي العراقي في شرح « ألفيته » : (١/٦٦) .

(٢) : (ص ٧٩) بشرح « التدريب » .

(٣) في « التدريب » : (ص ٧٩) .

فمن الماصرين لابن الصلاح : أبو الحسن علي بن عبد الملك بن القطّان صاحبُ كتاب « الوهم والإيهام » صحيح فيه حديث ابن عمر « أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ، ويقول : كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . أخرجه الزّار . وحديث أنس « كان أصحابُ رسول الله ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم ، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة » . أخرجه قاسم بن أصبغ .

ومهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، جمع كتاباً سماه « المختارة » التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها ^(١) .

(١) تمام اسم كتاب « المختارة » : على ما في « الرسالة المستطرفة » : « الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما » . وقد سبق تعليقاً في (ص ٨٧) طَرَفٌ من الحديث عنه ، وهنا أُستكمل الطرف الآخر ، قال الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » : (١٣ / ١٧٠) : « وكتاب المختارة : فيه علوم حسنة حديثية ، وهي أجود من « مستدرك الحاكم » لو كمل ! » .

وقال العلامة الكتاني في « الرسالة المستطرفة » : (ص ٢٢) : « وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم ، لا على الأبواب ، في ستة وثمانين جزءاً - أي جزءاً حديثياً - ، ولم يكمل ، التزم فيه الصحة ، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها وقد سُلِّمَ له فيها إلا أحاديث يسيرة جداً تُعقِّيتُ عليه » .

قال عبد الفتاح : لعل الحافظ الضياء المقدسي رحمه الله تعالى لم يتم له الوفاء بما التزم من الصحة لأنه لم يتم تأليف الكتاب حتى يفرغ لتنقيحه ؟ فقد =

.....

= وقع فيه بعض الحديث الضعيف والمنكر ، وإليك بعض تلك الأحاديث التي رواها السيوطي رحمه الله تعالى في « الجامع الصغير » عن « المختارة » للضياء ، ونبّه العلماء على ضعفها أو نكارتها :

١ - حديث « ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها ... » رواه الطبراني والضياء في « المختارة » عن أبي قرصافة . قال المناوي في « فيض القدير شرح الجامع الصغير » : (١ / ٨٥) : « رَمَزَ المصنِّفُ - يعني السيوطي - لصحته ، وإن تعجب فعجب رَمَزُهُ ! مع حكم الحافظ المنذري بضعفه ، وإعلال زين الحفّاظ العراقي في شرح الترمذي له بأن في إسناده جهالة ، وقول الحافظ الهيثمي وغيره : في إسناده مجاهيل ! لكن المؤلف اغترّ بتصحيح الضياء » .

٢ - حديث « اتقوا دعوة المظلوم فانها تحمل على الغمام ... » رواه الطبراني والضياء عن خزيمة بن ثابت . قال المناوي في « فيض القدير » : (١ / ١٤٢) : « قال الهيثمي : وفيه من لا أعرفه . وأقول : فيه سعد بن عبد الحميد أورده الذهبي في « الضمفاء » وقال : فحُشَّ خطأه قاله ابن حبان ، وضعّفه غيره أيضاً ولم يترك ، لكن قال المنذري : لا بأس بإسناده في المتابعات » .

٣ - حديث « أربع أمّزّان من كنز تحت العرش : أمّ الكتاب ، وآية الكرسي وخواتيم البقرة ، والكوثر » . رواه الطبراني وأبو الشيخ والضياء عن أبي أمامة . قال المناوي في « فيض القدير » : (١ / ٤٦٩) : « قيل إن المصنف - يعني السيوطي - رَمَزَ لصحته ! وفيه عبد الرحمن بن الحسن ، أورده الذهبي في « الضمفاء » وقال : قال أبو حاتم لا يحتج به ، والوليد بن جميل عن القاسم أورده الذهبي في « الضمفاء » وقال : قال أبو حاتم : رَوَى عن القاسم أحاديث منكّرة ، وقال في « الكاشف » : ليّنه أبو زرعة » .

٤ - حديث « ركمتان من متأهل خير من ثنتين وثمانين ركمة من العزّاب » . رواه تمام في « فوائده » والضياء في « المختارة » عن أنس . قال المناوي في « فيض القدير » : (٤ / ٣٨) : « قال الحافظ ابن حجر : هذا حديث منكر ، مالا خراجة =

وصحح الحافظ زكي الدين - عبد العظيم - المنذري حديث

يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

ثم صحح الألبه التي تلي هذه : فصحح الحافظ الدمياطي حديث

جابر : « ماء زمزم لما شرب له » .

ثم صحح طبقة بهر هذه : فصحح الشيخ تقي الدين السبكي حديث

ابن عمر في الزيارة^(١) . ولم يزل ذلك دأب^(٢) من بلغ أهلية ذلك . انتهى .

= معنى - يعني في « المختارة » التي أُسِّسَتْ على جمع الحديث الصحيح فحسب - وفي « الميزان » للذهبي في ترجمة (مسعود بن عمرو البكري) أحد رواة (١٦٤/٣) : « لا أعرفه ، وخبره باطل » ، ثم ساق هذا الخبر بعينه .

٥ - حديث « علي » أصلي ، وجعفر فرعي . رواه الطبراني والضياء في « المختارة » عن عبد الله بن جعفر . قال المناوي في « فيض القدير » : (٣٥٦/٤) : « قال الهيثمي : فيه من لم أعرفهم » . وقال أستاذنا الشيخ أحمد بن الصديق النمري رحمه الله تعالى في كتابه : « المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » : (ص ٧١) بعد ذكره هذا الحديث : « قلت : في سنده من لا يُعرف ، وهو كلام فاسد غير مفهوم ولا معقول » .

وهناك أحاديث آخر رواها الحافظ الضياء في « المختارة » وللعلماء فيها كلام وتضعيف ، انظر بعضها في المواطن التالية من « فيض القدير » للمناوي رحمه الله تعالى : (١٧٢/٢ و ٢٢٣ و ٢٣٢ و ٣٢٣) .

(١) في كتابه : « شفاء السقام في زيارة خير الأنام » : (ص ٣-١٢) . ونص الحديث : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » .

(٢) وقع في الأصل : (آداب) . وهو تحريف قلم . وأصل هذا الكلام الذي قاله السيوطي - بطوله - هو للحافظ المراقبي في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح » : =

ثم نقل^(١) عن الحافظ ابن حجر أنه قال : أمّا الكتب المشهورة

(ص ١٢-١٣) . ولما قرأتُ « المقدمة » المذكورة على شيخنا العلامة المحدث الشيخ عبد الله ابن الصديق الغماري في مصر ، وانتهينا إلى ذكر تقي الدين السبكي وأنه (صحَّح) أيضاً ، قال شيخنا فرج الله عنه : وقد (صحَّح) الحافظُ الذهبي حديث الطير في جزءٍ خاص . وكذلك المؤلفُ العراقي ، والحافظُ ابنُ حجر ، والسخاوي ، والسيوطي . فقلتُ له : فما رأيكم في (تصحيح) المناوي (تحسينه) ؟ قال : المناوي له (تصحيح) و (تحسين) في شرحه على « الجامع الصغير » ، لكنه يهيم في ذلك كثيراً ، كما بيّنه أخونا الشيخ أحمد في حاشيته على « الشرح الصغير » للمناوي . انتهى كلام شيخنا .

وانظر كلمةً للحافظ الذهبي في تأصيل حديث الطير ، وتجويد حديث « من كنت مولاه فعليّ مولاه » في كتابه : « تذكرة الحفاظ » في ترجمة الحاكم أبي عبد الله النيسابوري صاحب « المستدرک على الصحيحين » : (ص ١٠٤٢-١٠٤٣) . وانظر أيضاً - للوقوف على ما قيل في حديث الطير - : « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر (١/٣٧ و ٤٢) ، و « مقدمة تحفة الأحوذى » للباركفوري (ص ٧٦) ، و « المستدرک » للحاكم (٣/١٣٠) ، و « أجوبة » الحافظ ابن حجر عن أحاديث وقعت في « مصابيح السنة » للبغوي ، ونُشِرَت في آخر الجزء الثالث من « مشكاة المصابيح » للتبريزي (٣/٣١٣) ، و (التصدير) للأستاذ الألباني في أول الجزء الثالث أيضاً : الصفحة (و ز ح) ، و « مرقة المفاتيح » لعلي القاري (٥/٥٦٩) . هذا ، وقد (صحَّح) و (حسَّن) شيخنا العلامة المحدث الكبير الشيخ أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى - شقيق شيخنا الشيخ عبد الله - غيرَ حديث ، وألّف في ذلك أجزاءً خاصّة ، منها : « اغتنام الأجر في تصحيح حديث أسفروا بالفجر » ، و « تحسين الخبر ، الوارد في الجهاد الأكبر » . انظر فهرس مؤلفاته في آخر كتابه : « توجيه الأنظار لتوحيد المساهين في الصوم والافطار » : (ص ١١٦ - ١٢٠) .

(١) أي السيوطي في « التدريب » : (ص ٨١) .

التي تُغني شهرتها عن اعتبار الإسناد منّا^(١) إلى مؤلفيها كالمسائيد والسُنن مما لا يُحتاج في صحة نسبتها إلى اعتبار إسناد مُعَيَّن ، فإن المصنّف منهم إذا روى^(٢) حديثاً ، ووُجدت الشرائطُ فيه بمجموعة ، ولم يَطَّلِع^(٣) المحدثُ المُتَقِنُ المَطَّلِعُ فيه على عِلَّة : لم يمتنع الحكمُ بصحته ، ولو لم ينصَّ عليها أحدٌ من المتقدمين . انتهى .

ثم قال السيوطي^(٤) : لم يتعرض المصنّفُ ومن بعده كابن جماعة وغيره ممن اختصر « ابن الصلاح » ، والمراقبي في « الألفية » ، والبلقيني إلّا ل (التصحيح) فقط ، وسكتوا عن (التحسين) . وقد ظهر لي أن يقال فيه : إنَّ من جوز (التصحيح) (التحسين) أولى ، ومن منعه فيُحتمل أن يجوزَه . وقد صرح المزني حديثاً « طلبُ العلم فريضة » مع تصريح الحُفَظ بتضعيفه^(٥) ، وقد صرح

(١) وقع في الأصل : (منها) . والتصويب عن « التدريب » . وعبارة « التدريب » تُغايِرُ في صياغتها - لا في مدلولها - ما جاء هنا .

(٢) وقع في الأصل : (رأى) . وهو تحريف ظاهر .

(٣) وقع في الأصل : (ولا يَطَّلِع) . والتصويب عن « التدريب » .

(٤) : أي في « التدريب » (ص ٨٣) .

(٥) قلت : أفاد كلامُ السيوطي هذا أنه قاله قبل أن يُصحِّحَ الحديثَ المذكور ، كما سأنقله من كلامه رحمه الله تعالى . وقد حَسَّنَ الحديثَ أيضاً الحافظُ ابن حجر كما في « كشف الخفاء » للمجلوني : (٤٤ / ٢) .

جماعة كثيرة من أماريت صرح الحُفَاطُ بتضعيفها . ثم تأملتُ
كلام ابن الصلاح فرأيتُه سوَّى بينه وبين التصحيح . انتهى .
 ثم قال ^(١) : الحاصلُ أنَّ ابن الصلاح سدَّ بابَ (التصحيح)

== وقال شيخ شيوخنا العلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في « نظم
 المتناثر من الحديث المتواتر » : (ص ٢٧) حيث عدَّ هذا الحديث فيه من المتواتر :
 « وقال السيوطي : جمعتُ له خمسين طريقاً ، وحكمتُ بصحته لغيره ، ولم أصحح
 حديثاً لم أَسْبَقْ لتصحيحه سواه . وقال السيوطي أيضاً في « التعليقة المنيفة » : وعندي
 أنه بلغ رتبة الصحيح ، لأنني رأيتُ له نحو خمسين طريقاً وقد جمعتها في جزء .
 وقال السيوطي أيضاً في « تبييض الصحيفة في مناقب الامام أبي حنيفة » : (ص ٧) :
 قال الحافظ المِزَنِيُّ : رُوي - أي حديثُ طلب العلم ... الذي سمعتهُ أبو حنيفة مع
 حديثين آخرين مشافهةً من أنس رضي الله عنه - من طرق تبلغ رتبة الحسن .
 قلتُ - القائل السيوطي - : وعندي أنه بلغ رتبة الصحيح ، لأنني وقفت له على نحو
 خمسين طريقاً ، وقد جمعتها في جزء . »

ثم قال العلامة الكتاني بعد هذا : « وفي « ظَفَرُ الأمانِ » للكنوي
 (ص ٩٣) : وبالجملَةِ أَسَانِيدُ هذا الحديث كثيرة جداً ، حتى عدَّه الحافظ السيوطي
 في الأحاديث المتواترة . قال الكتاني عقبه : « ولعلَّه ذكره في « الفوائد المتكاثرة » ؟
 وأما « الأزهار المتناثرة » فإني لم أر له ذكراً فيها ، والله أعلم . »

قال عبد الفتاح : ولأستاذنا العلامة الشيخ أحمد الغماري رحمه الله تعالى
 جزء خاص بهذا الحديث سَمَّاهُ : « المُسهِم » ، بطرف حديث طلب العلم فريضة على
 كل مسلم ، انتهى فيه إلى أن الحديث بلغ بمجموع طرقه رتبة الصحيح لغيره .
 وقد تلخصه تلخيصاً حسناً شقيقه العلامة الشيخ عبد العزيز الغماري حفظه الله تعالى
 في « إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة » : (ص ٥٧ - ٦٠) فقف عليه ففيه
 تحرير جيد .

(١) أي السيوطي في « التدريب » : (ص ٨٣) .

(والتحسين) (والتضعيف) على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم، وإن لم يُوافق على الأوّل، ولا شكّ أنّ الحكم بالوضع أولى بالمنع مطلقاً، إلا حيث لا يخفى^(١): كالأحاديث الطّوال الركيكة، وإلامافيه مخالفة للعقل أو الاجماع، وأما الحكم للحديث بالتواتر والشهرة فلا يمتنع، إذا وجدت الطّرُق المعتبرة في ذلك.^(٢) انتهى.

(١) وقع في الأصل: (لا تخفى). والتصويب عن (التدريب).

(٢) لفظ (في ذلك) زدتُهُ من «التدريب».

السؤال الرابع

كيف يُدفع تعارضُ أقوالِ المحدثين ؟

لَمَّا كَانَ طَرِيقُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُحْتَجِّ بِهِ وَغَيْرِهِ الْإِعْتِمَادَ عَلَى تَصْرِيحِ الْأُثْمَةِ وَالتَّزَامِيهِمْ^(١)، فَمَا يُفْعَلُ فِي صُورَةِ تَعَارُضِ أَقْوَالِهِمْ ؟ مَثَلًا : الْحَاكِمُ وَأُمَثَالُهُ مِنَ الْمُسْتَخْرِجِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُلْتَزِمِي الصَّحَّةِ وَالِاحْتِجَاجِ كَابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ حَبَّانَ وَأَبِي دَاوُدَ فِيمَا سَكَتَ عَنْهُ يَدْعُونَ الصَّحَّةَ أَوْ الْحُسْنَ ادْعَاءَ التَّزَامِيَا، وَغَيْرُهُمْ لَا يُسَلِّمُونَهُ وَيَجْرَحُونَ كَثِيرًا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ نَصٌّ التِّرْمِذِيُّ بِتَصْحِيحِهِ أَوْ تَحْسِينِهِ^(٢)، وَنَصٌّ غَيْرُهُ عَلَى تَضْعِيفِهِ، بَلْ حَكَمَ بَعْضُهُمْ حَكْمًا كَلِيًّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَهُ نَوْعٌ نَسَاهُلٌ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّحْسِينِ فَقَالَ فِي « الْمِيزَانِ » : « لَا تَغْتَرَّ بِتَحْسِينِ التِّرْمِذِيِّ^(٣) ... » إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي « الْمَحَلِّيِّ شَرْحِ الْمَوْطَأِ »

(١) أَيِ التَّزَامِيهِمْ أَنْ لَا يَذْكُرُوا فِي كُتُبِهِمْ إِلَّا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ أَوْ الْحَسَنَ.

(٢) أَيِ نَصٍّ عَلَى تَصْحِيحِهِ وَتَحْسِينِهِ .

(٣) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « الْمِيزَانِ » فِي تَرْجُمَةِ (كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ) : (٣٥٤ / ٢) :

« وَأَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَرَوَى مِنْ حَدِيثِهِ : « الصُّلَحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ » ، وَصَحَّحَهُ ! فَلِهَذَا لَا يَعْتَمِدُ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَصْحِيحِ التِّرْمِذِيِّ . وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي « نَيْلِ الْأَوْطَارِ » فِي كِتَابِ الصُّلَحِ (٢١٦ / ٥) : « قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « الْإِرْشَادِ » : قَدْ نُوْقِشَ أَبُو عَيْسَى - يَعْنِي التِّرْمِذِيَّ - فِي تَصْحِيحِهِ هَذَا الْحَدِيثَ وَمَا شَاكَلَهُ » .

قال في «زاد المعاد»^(١) : للترمذي نوعٌ تساهل في التصحيح : قاله في امتناع التكني بكنيته ﷺ .

فهل يرجع لدفع التعارض إلى الترجيح نظراً إلى مأخذ القولين وقوة الأدلة ؟ أو إلى سبق قائلها زماناً أو رتبة ؟ أو إلى كثرة عددهم ؟ أو يُقدّم أحدهما على الإطلاق ؟

الجواب

إذا وقع التعارض بين أقوالهم يصار إلى الترجيح لاختيار شيء من أقوالهم . وله صور^(٢) :

أمرها : أن يكون صاحب أحد القولين متساهلاً في التصحيح واسع الخطو في الحكم به ، والآخر متعمقاً محققاً متجنباً عن الإفراط والتفريط فيه ، فحينئذ يرجح قول غير المتساهل على المتساهل ، كالحاكم مع الذهبي ، فإن الأوّل متساهل كما مرّ مفصلاً^(٣) ، والثاني غير متساهل^(٤) ، فالحديث الذي حكم الحاكم

(١) : (٨/٢) .

(٢) هي ثلاث صور في جواب المؤلف .

(٣) : (ص ٨٠-٨٦) .

(٤) إلا ما وقع منه في كتاب «الكبائر» كما تقدم الكلام عنه تعليقياً في (ص ١٢٤) .

بكونه صحيح الإسناد، وحكم الذهبي بكونه ضعيف الإسناد :
 يرجح فيه قول الذهبي على قول الحاكم . وكم من حديث حكم
 عليه الحاكم بالصدحة وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً . فلا
 يعتمد على « المستدرک » ما لم يطالع معه « مختصره » للذهبي ،
 إلا أن يكون في قول الذهبي خدشة ظاهرة ، ونبه عليها من
 تأخر عنه ^(١) من المحدثين ، فحينئذ يسلم قول الحاكم .

وتأنيها : أن يكون أحد الحاكمين متساهلاً في الحكم بالتضعيف
 والوضع ، متشدداً في الجرح ، والآخراً متوسطاً في القدرح :
 فيترك قول المشدد ويقبل قول غير المشدد ، كما قال الحافظ ابن
 حجر في « نسكته » على « ابن الصلاح » : ما حكى ابن منده عن
 الباقر ردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه ،
 فإنه أراد بذلك إجماعاً خاصاً . وذلك أن كل طبقة من النقاد لا تخلو من

متشدد ومتوسط .

فمن الأولى ^(٢) : شعبة ، وسفيان الثوري ؛ وشعبة أشد منه .

ومن الثانية : يحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ؛ ويحيى

(١) وقع في الأصل : (أو نبه عليها من تأخر منه) . وهو تحريف ظاهر .

(٢) أي من الطبقة الأولى لطبقات نقّاد الرجال .

أشدُّ من عبد الرحمن .

ومن الثالثة : يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ؛ ويحيى أشدُّ من أحمد .

ومن الرابعة : أبو حاتم ، والبخاري ؛ وأبو حاتم أشدُّ من البخاري .

فقال النسائي : لا يُتركُ الرجلُ عندي حتى يجتمعَ الجميعُ على تركه ، فأما إذا وثَّقه ابنُ مهدي وضمَّفه يحيى القطَّان مثلاً فإنه لا يُترك ، لما عُرِف من تشديد يحيى . انتهى .

فمن المُتدرِّبين في باب المجرع والوضع :

ابنُ الجوزي ، فكم من حديثٍ صحيحٍ أو حسنٍ مُخرَجٍ في الصِّحاح : حكم بوضعه أو ضمِّفه ؟ ! وكم من ثقةٍ مقبولٍ عند النُّقَّاد ضمِّفه وقدَّحه ؟ !

قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة (أبان بن يزيد المطار)^(١) : قد أورده العلامة أبو الفرج بن الجوزي في « الضعفاء » ولم يذكر فيه أقوال من وثَّقه ، وهذا من عيوب كتابه : يسرُّد

الجرّح ويسكت عن التوثيق . انتهى .

وقال ابن الصلاح في « مقدمته »^(١) : لقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلّد بن فأودع فيها كثير أمملا يدلّ دليل على وضعه ، وإنما حقّه أن يُذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة . انتهى .

وقال السخاوي في « فتح المغيث بشرح ألفية الحارث »^(٢) :
ربما أدرج ابن الجوزي في « الموضوعات » الحسن والصحيح مما هو في أحد « الصحيحين » فضلاً عن غيرها ، وهو توسّع منكر ينشأ عنه غاية الضرر من ظنّ ما ليس بموضوع موضوعاً ، مما قد يقلّده فيه العارف تحسّيناً للظن به حيث لم يبحث ، فضلاً عن غيره^(٣) ، ولذا انتقد العلماء ضيعه إجمالاً . والموقع له : استناده غالباً لضعف^(٤) راويه الذي رُمي بالكذب - مثلاً - غافلاً عن مجيئه

(١) : (ص ١٠٩) .

(٢) : (ص ١٠٧) .

(٣) عبارة الأصل : (مما يقلده فيه تحسّيناً لا ظن به) . والمثبت من « شرح الألفية » للسخاوي . ومن « تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلبة » للمؤلف اللكنوي (ص ٥) .

(٤) وقع في الأصل : (بضعف) . والتصويب من « شرح الألفية » .

من وجه آخر، وربما يكون اعتماده في التفرّد قول غيره ممن يكون كلامه محمولاً على النسبي، هذا مع أن تفرّد الكذاب بل الوضّاع - ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر تام الاستقراء - غير مستلزم لذلك، ولذلك كان الحكم من المتأخرين عسيراً جداً، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبجّر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة، وابن القطّان، وابن مهدي، ونحوهم مثل أحمد، وابن المديني، وابن معين، وابن راهبويه، ثم أصحابهم مثل البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وهكذا إلى زمن الدّار قطني والبيهقي. كذا أفاد العلّاثي.

ثم من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه: «العلل المتناهية» كثيراً مما أورده في «الموضوعات»؟! كما أورد في «الموضوعات» كثيراً من الأحاديث الواهية! بل قد أكثر في أكثر تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه! انتهى.

وقال السيوطي في «الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية»^(١) عند البحث عن حديث «ثلاث يزدن في قوّة البصر: النظر إلى الخضر، وإلى الماء الجاري، وإلى الوجه الحسن»: اعلم أنه جرّت

(١): في كتاب المبتدأ: (١/١١٤ و ١١٧).

عادةُ الحُفَّاظ كالحاكم، وابنِ حَبَّان، والعُقَيْلي، وغيرهم أهتمَّ
 مُحْكُمُونَ على حديثٍ بالبُطْلان من حيثيةِ سندٍ مخصوص، لكونِ
 راويه اختلق ذلك السَّندَ لذلك المتن، ويكون ذلك المتنُ معروفاً
 من وجهٍ آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يَجْرَحُونَهُ به،
 فيفتُرُ ابنُ الجوزي بذلك ويَحْكُمُ على المتن بالوضع مطلقاً! ويُورده في
 كتاب «الموضوعات»، وليس هذا بلائق، وقد عابَ عليه الناسُ
 ذلك، آخرهم: الحافظُ ابنُ حجر. انتهى.

وقال الذهبي^{*}: نقلتُ من خط السيِّف^(١) أحمد بن أبي المجد
 قال: صنَّف ابنُ الجوزي كتابَ «الموضوعات» فأصاب في ذكره
 أحاديثَ بَشِعةً^(٢) مخالفةً للعقل والنقل. وما لم يُصِبْ فيه:
 إطلاقُه الوضعَ على أحاديثَ بكلامِ بعضِ الناسِ في أحدِ رواياتِها،
 كقوله: (فلانُ ضعيف) أو (ليس بالقوي) أو (ليِّن)^(٣) وليس

(١) وقع في «تدريب الراوي»: في طبعته الأولى: (ص ١٠٠) والثانية
 (ص ١٨١): (السيد) وهو تحريف! صوابه: (السيف) كما جاء في
 ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (ص ١٤٤٦)، و«ذيل طبقات
 الحنابلة» لابن رجب (٢٤١/٢)، وكما جاء في «الآلء المصنوعة»
 للسيوطي نفسه (٢٣١/١).

(٢) وقع في «تدريب الراوي»: (شنيعة).

(٣) لفظ (أو ليِّن) زيادة من «تدريب الراوي» و«الآلء المصنوعة».

ذلك الحديث مما يشهد القلبُ ببطالانه ، ولا فيه مخالفةٌ ولا مُعارضةٌ
للكتابِ والسنةِ والإجماعِ ، ولا حُجَّةٌ بأنه موضوعٌ سوى كلام
ذلك الرجل في روايه ^(١) ، وهذا عُدوانٌ ومجازفةٌ . كذا نقله السيوطي
في « التدريب » ^(٢) .

ونقل أيضاً ^(٣) عن الحافظ ابن حجر أنه قال : غالبُ ما في
كتاب ابن الجوزي موضوعٌ ، والذي يُنتقدُ عليه بالنسبة إلى ما لا يُنتقدُ
قليلٌ ، وفيه من الضرر أن يُظنَّ ما ليس بموضوعٍ موضوعاً ، عكسُ
الضرر به « مستدرك الحاكم » فانه يُظنُّ به ما ليس بصحيح صحيحاً .
انتهى .

وفي الدراسة الحادية عشرة ^(٤) من « دراسات اللبيب » ^(٥) : ليس

(١) هذه الجملة زيادة من « تدريب الراوي » و « الآلء المصنوعة » .

(٢) : (ص ١٨١) . ولم يُبين السيوطي في « التدريب » أين ذكر الذهبي هذا
الكلام ، ويُنَبِّه في « الآلء » فقال : « وقال الذهبي في « تاريخه » : نقلت ... » .

(٣) أي السيوطي في « التدريب » : (ص ١٨٢) .

(٤) وقع في الأصل : (الحادية عشر) . وهكذا وقع في كتاب « دراسات
اللبيب » : (ص ٣٢٨) . وهو غلط صوابه : (الحادية عشرة) بتأنيث الجزئين ، كما
تعقَّبته ونَبَّه إليه العلامة عبد اللطيف السَّيْندي في كتابه : « ذبُّ ذبابات الدراسات
عن المذاهب الأربعة المتناسبات » : (٢/٢٤٠) .

(٥) واسمُ الكتاب : « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبیب » للشيخ
محمد مُعِين السَّيْندي التوفي سنة ١١٦١ ، وكتابُه هذا يشتملُ على اثنتي عشرة =

الجرحُ من كل جرح مما يُمتنى به ، كجرح ابن الجوزي ورَمِيهِ
الحِسان^(١) بل بعضَ الصحاح بالوضع ، وهذا الدارقطني^٥ القادحُ في
الأحرفِ المبحوث عنها قد طعنَ في إمام الأئمة أبي حنيفة ! وضعف
ما دار عليه من الأحاديث بسببه ! وكذلك الخطيبُ البغدادي قد
أفرط في ذلك ، ولم يُعبأ بهما وبمن حذا حذوهما ، مع الاتفاقِ على
توثيقه وجلالة قدره وعظيم منقبته التي بها نال العلم في الثريا . انتهى .

= دراسة تتعلق بمباحث تدورُ بين الفقه والحديث وتفضيل « الصحيحين » على
كل ماسواهما من كتب السنة .

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ طبعين : أولاهما في لاهور سنة ١٢٨٤ ، وثانيتهما
في كراتشي سنة ١٣٧٧ = ١٩٥٧ . وقام بتحقيق هذه الطبعة تحقيقاً علمياً تاماً
صديقنا العلامة المحقق الحديث الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي ،
فعلّق عليها تعليقات نافعة ضافية . وبلغت صفحاتُ الكتاب ٤٥٥ ماعدا الفهارس
العامّة التي يسّرت الانتفاعَ به لأيسر نظرة ، فجزاه الله عن العلم وأهله خيراً .
وقد تعقّب كتاب « الدراسات » تعقّباً تاماً دقيقاً العلامة المحقق البارِعُ
الشيخ عبد اللطيف القرشي السّندّي أيضاً ، المتوفى سنة ١١٨٩ بكتابٍ ضخّم
كبير جداً أسماه : « ذبُّ ذبّابات « الدراسات » عن المذاهب الأربعة المتناسبات » ،
وطُبِعَ في كراتشي أيضاً سنة ١٣٨١ في مجلدين كبيرين بلغت صفحاتُها ١٥٦٠
دون الفهارس العامة التي جاوزت الخمسة مائة صفحة ، وحقّقهُ أيضاً الأخ العلامة
الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني حفظه الله تعالى وأثابه على جهوده وتحقيقه
أطيب الجزاء .

(١) وقع في الأصل : (بالحسان) . والتصويب عن « دراسات اللبيب » .

وكذا صرح بكونه^(١) مفترطاً متساهلاً النووي في «التقريب»^(٢)
والمراشي في «شرح ألفيته»^(٣)، والإصهاري في «شرح الألفية»^(٤)،
 وغيرهم^(٥).

وقد نقب عليه وأثبت افراطه وتساهله في مواضع كثيرة :
الحافظ ابن حجر في تصانيفه كـ «القول المسدد في الذب» عن مُسند
أحمد»^(٦)، و «الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة»^(٧)

(١) أي بكون ابن الجوزي مفترطاً.

(٢) : (ص ١٨١) شرح «التدريب» .

(٣) : (٢٦٢ / ١) .

(٤) : (٢٦٢ / ١) أيضاً .

(٥) كابن تيمية كما تقدم نقل كلمته في التعليقة الأولى في (ص ٨٠) . وانظر

أيضاً (ص ٨٢) فقد تقدم فيها أيضاً كلامٌ يتعلق بصنيع ابن الجوزي .

(٦) قلت : قد تعرض الحافظ ابن حجر في « هذا الكتاب » لنقد صنيع ابن

الجوزي كثيراً ، وذلك في الصفحات التالية : (ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ،

٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) .

(٧) هكذا جاء تسمية الكتاب المذكور في الأصل . وجاء في «القول المسدد»

لابن حجر نفسه (ص ٢٣) تسميته : « معرفة الخصال المكفرة ، للذنوب المقدمة

والتأخرة » ، كما سأسوق عبارته قريباً .

ولم أجد فيه ذكراً لنقد ابن الجوزي ولا لغيره بالمرّة ، وإنما قال الحافظ في

كتابه : « القول المسدد » عقيبٌ حديثٍ حكمَ ابنُ الجوزي بوضعه (ص ٢٣) :

« وقد استوعبت طرقة في الجزء الذي سمّيته : « معرفة الخصال المكفرة » =

وغيرها (١).

والسيوطي في «الآلي المصنوعة» و«النكت البديعات» (٢)

وشرح «سنن» أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وغير ذلك
من شروحه ورسائله.

= للذنوب المتقدمة والمتأخرة. وأُقدِّرُ أن الامام الالكوي رحمه الله تعالى
ظن من قول ابن حجر هذا أنه تعرّض لصنيع ابن الجوزي في الكتاب المذكور،
والواقع لا تعرّض فيه لابن الجوزي ولا لسواه.

(١) انظر ما سبق نقله عن ابن حجر أيضاً تعليقا في آخر (ص ٨٢).

(٢) قال السيوطي رحمه الله تعالى في آخر كتابه: «التعقبات على الموضوعات»
- وهو مختصر كتابه: النكت البديعات على الموضوعات - في (ص ٧٤) من طبعة
المطبع المحمدي وفي (ص ٦٠) من طبعة المطبع العلوي: «الأحاديث المتعقبة على
ابن الجوزي التي لا ميسل إلى إدراجها في سلك الموضوعات: عدتها نحو
ثلاثمائة حديث. منها في «صحيح مسلم» حديث. وفي «صحيح البخاري» رواية
حماد بن شاكر حديث. وفي «مسند أحمد»: (٣٨) ثمانية وثلاثون حديثاً. وفي
«سنن أبي داود»: (٩) تسعة أحاديث. وفي «جامع الترمذي»: (٣٠) ثلاثون
حديثاً. وفي «سنن النسائي»: (١٠) عشرة أحاديث. وفي «سنن ابن ماجه»:
(٣٠) ثلاثون حديثاً. وفي «مستدرک الحاكم»: (٦٠) ستون حديثاً. على تداخل
في العدة. فجميع ما في «الكتب الستة» و«المسند» و«المستدرک»: (١٣٠)
مائة حديث وثلاثون حديثاً. وفيه من مؤلفات البيهقي: «السنن» و«الشعب»
و«البعث» و«الدلائل» وغيرها، ومن «صحيح ابن خزيمة» و«التوحيد»
له، و«صحيح ابن حبان»، و«مسند الدارمي»، و«تاريخ البخاري»
و«خلق أفعال العباد»، و«جزء القراءة» له، و«سنن الدارقطني»: «جملة»
وافرة.

والسخاوي^١ في « المقاصد الحسنة » وغيره من تصانيفه .

وبالحمد : فهو ضرب المثل في باب الإفراط ! قلَّ مَنْ جاء بعده إلا تعقبه وخطأه ، ولم يقتد به ^(١) في صنعه إلا من اختار التشدد والتساهل وسلك مسلكه .

ومهم : عمر بن بدر الموصلي ^(٢) ، صنّف كتاباً في الموضوعات ^(٣) ،

(١) وقع في الأصل : (ولم يقتده) . فعدّلته .

(٢) هو ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الورياني الكردي ، الموصلي ، الحنفي ، الحديث ، الفقيه ، وُلِدَ بالموصل سنة ٥٥٧ هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦٢٢ هـ ، له عدة مصنفات في الحديث وغيره ، منها : « الجمع بين الصحيحين » ، و « العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة » ، و « استنباط المعين من العليل والتاريخ لابن معين » ، و « المغني عن الحفظ والكتاب » ، بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب . وترجمته في « منتخب المختار » في تاريخ علماء بغداد للسلامي (ص ١٥٨) ، و « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » للقرشي (٣٨٧/١) .

(٣) هو الذي طُبِعَ في مصر سنة ١٣٤٢ باسم « المغني عن الحفظ والكتاب » ، لم يصح فيه شيء من الأحاديث . وعلّق عليه أستاذنا العلامة الكبير الجليل الشيخ محمد الخضر حسين التونسي رحمه الله تعالى . وقد ذكرت في تعليقي على « الرفع والتكميل » للامام الكنوي : (ص ١٣٣) أن صواب الاسم فيه : « المغني عن الحفظ والكتاب » ، بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب ، كما سماه بذلك الحافظ العراقي في « التخريج الكبير للآحياء » ، ونقله عنه المرتضى الزبيدي في « شرح الآحياء » : (٤٧٤/١) ، وكما سماه الحافظ السخاوي في « شرح الألفية » : (ص ١٠٨) . وقال الحافظ العراقي بعد ذكره : « وبعض ما ذكره فيه مُنتَقَض » . وقال الحافظ السخاوي : « وعليه فيه مؤاخذات كثيرة ، وإن كان له في كل باب من أبوابه سلف من =

وأوردَ فيها ما ليس منها . قال ابنُ حجر في « القول المسدّد » ^(١) :
ولا اعتداد بذلك ، فانه لم يكن من النُقّاد ! وإنما أخذَ كتابَ ابن
الجوزي فلخصّه ولم يزدِ من قبله شيئاً . انتهى .

ومرهم : الصّغاني ^(٢) ، كما قال السخاوي في « فتح المغيـث بشرح

= الأيـمة خصوصاً المتقدمين . ولهذا تعقبه صديقنا الأستاذ حسام الدين القدسي
جزاه الله خيراً بكتابِ أسماء : « انتقادُ الغني وبيان أن لا عناءَ عن الحفظ
والكتاب » ، وطبعه بدمشق سنة ١٣٤٣ ، وكان ذلك بارشاد شيخنا الامام
الكوثري رحمه الله تعالى ، ولشيخنا في أوّله (ص ٥ - ١١) مقدمة « جامعة » في نقدِ
صنيع ابن بدّر الوصلي ومنّ تابعه ، وبيان خطر كتابه على من اعتمد عليه واغترّ
به ، فقف عليها ففيها الفوائد .

(١) : (ص ٢١) .

(٢) هو رضي^٢ الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن حيدر اللاهوري الهندي
الصاغاني - ويقال : الصغاني ، نسبة إلى صاغان قرية بمرو - العمري ، الامام
الحديث ، الفقيه ، اللغوي ، المؤرخ ، المشارك في كثير من العلوم . وُلِدَ في لاهور
بالهند ، سنة ٥٧٧ ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٠ ، ثم نُقِلَ إلى مكة ودفن فيها بوصية
منه ، رحمه الله تعالى . وترجمته في « الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية » للقرشي
(٢٠١/١) ، و « النجوم الزاهرة » لابن تغري بردي (٢٦/٧) ، و « الفوائد
البيهية في تراجم الحنفية » للمؤلف الامام اللكنوي (ص ٦٣) .

وله تصانيف كثيرة في اللغة ، والحديث ، والفقه ، والتاريخ . منها في
اللغة : « تكملة الصحاح » ، و « العباب » ، و « مجمع البحرين » . وفي الحديث :
« مشارق الأنوار في صحاح الأخبار » ، و « شرح صحيح البخاري » و « درة
السحابة في مواضع وفتيات الصحابة » و « رسالتان » جمّع فيها الأحاديث
الموضوعة ، وأدرج فيها كثيراً من الأحاديث غير الموضوعة ، فلذلك عدّه من =

ألفية الحديث ^(١)

وممن أفرد - بعد ابن الجوزي - كراسة : الرضي الصغاني
 اللغوي ^(٢)، ذكر فيها أحاديث من « الشهاب » للقضاي،
 و « النجوم » للأقلشي وغيرهما كـ « الأربعين » لابن ودعان،
 و « فضائل العلماء » لمحمد بن سرور البلخي، و « الوصية » لعلي بن أبي
 طالب، و « خطبة الوداع »، و « آداب النبي ﷺ » وأحاديث أبي
 الدنيا الأشج، ونسطور، ونعيم بن سالم، - أو: يغنم بن سالم -
 ودينار الحبشي، وأبي هُدبة إبراهيم بن هُدبة ^(٣)، ونسخة سمعان
 عن أنس، وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن والضعيف بما
 هو ضعف يسير . انتهى .

= الشددين كابن الجوزي، والفيروزابادي .

قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » : (ص ١١٦) عند الكلام على حديث
 « إن في معاريض الكلام مندوحة عن الكذب » : « وبالجملة فقد حسن العراقي
 هذا الحديث ، ورد على الصغاني حكمه عليه بالوضع . وعلّق عليه شيخنا العلامة
 عبد الله الصديق - فرّج الله عنه - بقوله : « والصغاني يجازف في الحكم بالوضع .
 ولشقيقنا السيد عبد العزيز رسالة في التعقيب عليه ، أجاد فيها » .

(١) : (ص ١٠٧) .

(٢) طُبِعَت رسالة في « الموضوعات » للصاغاني في مصر سنة ١٣٠٦ بالمطبعة
 الاعلامية في ١٢ صفحة من القطع الصغير ، وطُبِعَت هي أيضاً في مصر مع كتاب
 « اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع » لأبي المحاسن القاوجي ، دون
 تاريخ ، وفي كلتا الطبعتين أعلاط فاحشة !

(٣) هذان الاسمان من « شرح الألفية » للسخاوي . ولعلها سقطا من أصل المصنف ؟

ومنهم: ابن تيمية، فإنه جعل بعض الأحاديث الحسنة مكذوبة، وكثيراً من الأخبار الضعيفة: موضوعة تبعاً لابن الجوزي وغيره، بل ادّعى في كثير من الموضوعات المختلف في وضعها والضعيفة المتفق على ضعفها: الاتفاق على وضعها وكذبها!

قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»^(١): طالعت الردّ المذكور، أي «منهاج السنة»، فوجدته كما قال الشبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر الحلي، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات،

(١) في ترجمة (يوسف بن الحسن بن المطهر الحلي) : (٣١٩/٦). في حين أنّ الحليّ الذي ردّ عليه ابن تيمية بكتاب «منهاج السنة النبوية» اسمه: (الحسين - وقيل: الحسن - بن يوسف بن المطهر الحلي) كما ترجمه بذلك ابن حجر نفسه في «لسان الميزان» : (٣١٧/٢) و «الدرر الكامنة» : (٧١/٢)، وغير واحد من المؤرخين.

فالظاهر أن الترجمة التي جاء فيها: (يوسف بن الحسن) وقع فيها قلب، ولذلك ترددت كثيراً في أن يكون النص المذكور موجوداً في «لسان الميزان» حيث لم أجده في ترجمة الحليّ المردود عليه: (الحسين بن يوسف). فرجوت من الأخ الشاب النابه الشيخ محمد عوّامة أن يستقصي النظر في «لسان الميزان» ترجمة ترجمة حتى نجزم بنفي هذا النص أو وجوده فيه، فاستقصى نظره في المجلّدات الست من «اللسان» حتى وجدته في الترجمة المذكورة، فاستحقّ الشكر مني والتنويه بمجده، جزاه الله خيراً وأدام عليه توفيقه.

ولكنه^(١) ردّ في (ردّه) كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانّها^(٢)، وكان - لاتساعه في الحفظ - يتّكل^(٣) على ما في صدره، والانسان عائد للذسيان . انتهى .

وقال السيوطي في « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة »^(٤) :
 حديث « لما خلق الله العقل قال له : أقبل فأقبل ، ثم قال له : أدبر فأدبر ، فقال : ما خلقت خلقاً أشرف منك ، فبك آخذ ، وبك أعطي » : كذب موضوع بالاتفاق . قلت : تابع الزركشي في ذلك ابن تيمية^(٥) ! وقد وجدت له أصلاً صالحاً أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » في ترجمة الحديثي^(٦) : له كتاب في الإمامة ردّ عليه ابن

(١) جاء في الأصل : (ولكن) . والثبت من « لسان الميزان » .

(٢) وقع في الأصل : (مظانّها الثابتة) . ولفظ الثابتة غير موجود في «اللسان» فطويته .

(٣) وقع في الأصل : (اتّكل) . والتصويب من «اللسان» .

(٤) : (ص ١٩٧) .

(٥) وقع في الأصل : (بالغ الزركشي في ذلك وابن تيمية) . والتصويب عن «الدرر المنتثرة» .

(٦) : (٧١/٢) .

تسمية بالكتاب المشهور المسمى بـ «الرد على الرافضي»^(١)، وقد أطنب فيه وأجاد في الرد، إلا أنه تحامل في مواضع كثيرة، وردّ أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة: بأنها مختلقة^(٢). انتهى.

ومرهم: الجوزقاني^(٣)، قال السخاوي^(٤) في «فتح المغيث»^(٥):

(١) هو المطبوع باسم «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية». (٢) وقد تعقب شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى صنيع ابن تيمية في تشدده بنفي ما هو ثابت في كتاب أسماء: «التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث»، ما يزال مخطوطاً.

(٣) هو أبو عبد الله الحُسَيْن بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني - بضم الجيم وفتح الزاي، ويقال أيضاً: الجوزقي - المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، له كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات»، ويقال له: «كتاب الأباطيل والنناكير والصحاح والمشاهير». كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين، وجُلُّ اعتماده في «كتاب الأباطيل» على المتقدمين إلى عهد ابن حبان، وأما من تأخر عنه فيعمل الحديث بأن رواه مجاهيل، وقد يكون أكثرهم مشاهير، كما قاله ابن حجر في «لسان الميزان»: (٢٧٠/٢).

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (ص ١٣٠٨) في ترجمته - ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» - : «مصنّف كتاب الأباطيل»، وهو محتوٍ على أحاديث موضوعة واهية، طالعتُه واستفدت منه مع أوهام فيه، وقد يئس بطـلان أحاديث واهية، بمعارضة أحاديث صحاح لها، وهذا موضوع كتابه، لأنه سماه: «الأباطيل والنناكير، والصحاح والمشاهير»، ويذكر الحديث الواهي ويُبَيِّن عِلَّتَهُ ثم يقول: باب في خلاف ذلك، فيذكر حديثاً صحيحاً، ظاهره يعارض الذي قبله، وعليه في كثيرٍ منه مناقشات.

(٤): (ص ١٠٧).

وللجوزقاني أيضاً كتاب «الأباطيل»، أكثر فيه من الحكم بالوضع لمجرد مخالفة السنة، قال شيخنا^(١): وهو خطأ إلا إن تعذر الجمع. انتهى.

ومرهم: صاحب «سفر السعادة»^(٢) كما أخبر عنه الشيخ عبدالحق

(١) يعني: الحافظ ابن حجر.

(٢) هو مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزابادي، الامام البارع في العلوم وخاصة: اللغة، والحديث، والتفسير، ولد بكازرون سنة ٧٢٩ وتوفي قاضياً في زبيد باليمن سنة ٨١٧، له مؤلفات كثيرة جداً، أشهرها: «القاموس المحيط» في اللغة.

ومن مؤلفاته: «سفر السعادة» الذي تعرض له المؤلف. قال في آخره في (ص ١٤٨): «خاتمة في الإشارة إلى أبواب روي فيها أحاديث، وليس منها شيء صحيح، ولم يثبت شيء - منها عند جهابذة علماء الحديث، وإن كانت هذه الحروف في غاية الاختصار، لكنها تشتمل على علوم تدخل في حد الاكثار». ثم ساق عناوين لأبواب من العلم، وحكم عليها بقوله: لم يثبت في هذا المعنى شيء، أو: لم يصح فيه شيء. وهذا نموذج منه: «باب العلم وفضيلة التسمية بمحمد وأحمد، والمنع من ذلك: لم يصح فيه شيء. وباب العقل وفضله: لم يصح فيه حديث. وباب أمر من غسّل ميتاً بالاغتسال: لم يصح فيه حديث». قال المؤلف الامام الالكوي رحمه الله تعالى في رسالته: «تحفة الكملة على حواشي الطلبة» في (ص ٥): «قد أكثر صاحب «القاموس» في خاتمة «سفر السعادة» بالحكم بعدم الثبوت على كثير من الأحاديث، واغترّ به كثير من جهلة زماننا، وجمع من كمالة عصرنا، فحكموا على كثير من الأحاديث الثابتة بكونها موضوعة، أو ضعيفة، أو غير معتبرة، ظناً منهم أن الأخذ بـ «سفر السعادة» سعادة وغير ضلالة، والذي أوقعهم في هذه الورطة الظلماء: الغفلة عن أمرين: =

الدهلوي في « شرحه » حيث قال مأمُراً به : إنَّ الشيخ المصنِّف قد توغَّلَ وبالغَ وقلَّدَ بعض المتوغِّلين في هذا الباب ، وحكم على بعض الأحاديث بعدم الصحة ، وعلى بعضها بعدم الثبوت ، وعلى بعضها بالوضع والافتراء ، مع أنَّ فيها أحاديث موجودة في الكتب المعتبرة ، مقبولة عند كُبراء العلماء من الفقهاء والمحدثين . انتهى .

ومهم : أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي كما قال الذهبي في « ميزان

الاعتدال » في ترجمة (أبان بن إسحاق المدني)^(١) : قال أبو الفتح الأزدي : متروك . قلت : لا يترك ، فقد وثَّقه أحمدُ المجلي^(٢) ، وأبو الفتح : يُسْرِفُ في الجرح^(٣) ، وله مصنَّفٌ كبيرٌ إلى النفاية في

أحدهما : أنَّ الحكم بعدم الثبوت ، أو بعدم الصحة في عُرف المحدثين : لا يستلزم الضعف ولا الوضع ، بل يشملُ الحَسَنَ لذاته ، والحَسَنَ لغيره أيضاً . قل علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع . وقال في موضع آخر : لا يلزم من عدم صحته ثبوت وضعه .

ثم أطال المؤلفُ في استيفاء تعزيز النقد لهذه الطريقة التي سلكها الفيروز آبادي رحمه الله تعالى . وذكرَ الأمرَ الثاني ، وقد نقلته في تعليقي على كتابه : « الرفع والتكميل » : (ص ٩٠) ، فانظره لزماً .

(١) : (٤/١) .

(٢) وقع في الأصل : (أحمد بن العجلي) . وهو تحريف . والتصويب عن « الميزان » وغيره .

(٣) وقع في الأصل وفي « الميزان » أيضاً : (يسرق في الجرح) . وهو تحريف .

المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلّم فيهم، وهو متكلمٌ فيه. انتهى.

ومرهم: ابنُ حَبَّان، له مبالغةٌ في الجرح في بعض المواضع. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ترجمة (أفلح بن سعيد المدني) ^(١): ابنُ حَبَّان ربما جرحَ الثقة، حتى كأنه لا يدري ما يخرجُ من رأسه؟! انتهى.

وقال السُّبُكِي في «شفاء السقام» ^(٢): أما قولُ ابنِ حَبَّان: إنَّ النعمان ^(٣) يأتي عن الثقات بالطَّامَّات، فهو مثلُ كلام الدارقطني إلا أنه بالغَ في الإنكار. انتهى.

وهناك خلقٌ كثيرٌ من المحدثين لهم تشدُّدٌ في الجرح، أو تساهلٌ في الحكم بالضعف والوضع، مع جلالةِ قدرهم ورفعةِ ذكركم، فإذا كان الحاكمُ بالضعفِ أو الوضع من هذه الطائفة، والحاكمُ بالحُسْنِ أو الصحة من الطائفة المتوسطة يرجِّحُ قولُ هذه على تلك، لما عُرِفَ من تشدُّدِ الفرقة الأولى وتساهلِها وتوسطِ الفرقة الثانية وتعمُّقِها.

(١): (١٢٧/١).

(٢): (ص ٢٤). ووقع في الأصل: (شفاء الأسقام). وهو تحريف ظاهر.

(٣) أي النعمان بن شبَّيل.

ونالها^(١): أن يُنظرَ إلى مأخذ القولين، ويُتدبَّرَ في أدلة الطرفين،
 فيُرجَّحَ الأقوى على الأدنى، كما أشار إليه السيوطي^٢ في رسالته:
 « التعظيم والمنَّة »^(٢): حاصل ما تقرَّرَ في (حديث الإحياء)^(٣) أن
 الذين حكموا بوضعه من الأئمة: الدارقطني^٤، والجوزقاني^٥، وابن
 ناصر، وابن الجوزي، وابن دحية؛ والذين حكموا بضعفه فقط
 وأنه غير موضوع^(٤): ابن شاهين، والخطيب، وابن عساكر،
 والشَّهيد^٥، والقرطبي، والمحَبُّ الطَّبْرِي، وابن سيِّد الناس. وقد
 نظرنا فوجدنا الملل التي علَّلَ بها الفرقة الأولى كلها غير مؤثرة،
 فلذلك رجَّحنا قول الفرقة الثانية. انتهى.

وأما السَّبْقُ الزماني: فليس من موجبات الترجيح، فليس
 أن قول كلٍّ متقدِّمٍ على الإطلاق نجيح، بل قد يطَّلَعُ المتأخِّرُ
 بحسب سعة^(٥) نظره ودقَّة فكره على عِلَّةٍ قاذحةٍ لم تمرَّ تحت نظر
 المتقدم، وقد يطَّلَعُ المتأخِّرُ على دفع عِلَّةٍ ظهرت بباديء نظر
 المتقدم.

(١) أي ثالثُ صُوَرِ الجمع في دفع التمازض بين أقوال المحدثين.

(٢) : (ص ١٨).

(٣) أي إحياء أبوي الرسول ﷺ

(٤) لفظ (وأنه) ساقط من الأصل.

(٥) وقع في الأصل : (وسعة نظره) . وهو تحريف .

قال ابن حجر : ثم ما اقتضاه كلامه - أي ابن الصلاح - من قبول التصحيح من المتقدمين وردّه من المتأخرين : قد يستلزم ردّ ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكم من حديث حكم بصحته متقدّم ، اطلع المتأخّر فيه على علّة قاذحة تمنع من الحكم بصحته ، ولا سيما إن كان ذلك المتقدّم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة ، وابن حبان . كذا نقله السيوطي ^(١) .

وكذا كثرة المدد : ليست مقتضية للرجحان مطلقاً ، فكم من أمر قيل فيه قول من خالف الأكثر إذا كانت مخالفتُهُ بالبرهان ، ألا ترى إلى حديث « وإذا قرأ فأنصتوا » الذي رواه أبو موسى وأبو هريرة ، فانه روى البيهقي عن ابن معين ، وأبي حاتم ، وأبي داود ، والدارقطني وغيرهم تضعيفه ، واختار مسلم وابن خزيمة تصحيحه ، فاختار جمع من المحققين قولها ، وإن كان مخالفاً للأكثر ، بناءً على كون ما ذكره الكثير في توجيه ضعفه : ضعيفاً ، وكون ما بُني عليه التصحيح : قوياً .

وكذا السبق الرئسي أيضاً : ليس موجباً للاختيار ، فكثيراً ما يكون قول المسبوق عليه هو المختار . نعم ، هذه الأمور الثلاثة تكون مؤيدة لوجوه الترجيح ، ومشيّدة للرأي النجيب .

(١) في « تدريب الراوي » : (ص ٨٢) .

السؤال الخامس

في النسخ والجمع والترجيح

إذا ترجَّح قولُ أحدِ المتعارضينِ في التصحيحِ والتضعيفِ بالنظرِ إلى قوَّةِ المأخذِ أو بوجهٍ آخر، وتعيَّنَ كونُ الحديثِ صحيحاً، فإنَّ وُجِدَ حديثٌ آخرٌ صحيحٌ مثله يُعارضُهُ، فهل يُطلَبُ التاريخُ أوَّلاً ليكونَ المتأخِّرُ ناسخاً والمُتقدِّمُ منسوخاً مع إمكانِ الجمعِ كما عليه الحنفية؟ أم يُطلَبُ الجمعُ أوَّلاً كما عليه المحدثونَ والشافعية؟ فإنَّ كانَ المختارُ هو الشقُّ الأوَّلُ فما الجوابُ عن أحاديثٍ متعارضةٍ ثبتَ فيها تقديمٌ وتأخيرٌ ولم يحكموا عليها بالنسخ؟ وإن كانَ المختارُ هو الشقُّ الثاني فما الجوابُ عن أحاديثٍ حكموا عليها بالنسخ بمجرَّدِ قولِ الصحابي: «أخِرُ الأمرين»؟ مع أنه يمكنُ الجمعُ بينهما بوجوهٍ أيسرُها حَمْلُ أحدهما على العزيمة والآخرِ على الرخصة، على أنَّ إمكانَ الجمعِ ليس له حدٌّ ينتهي بانتهائه، ولم يتعينَ لتحقيقه قدرُ فهمٍ ينتفي بانتفائه، فكانَ الجوابُ إذاً على مَنْ أَشْكَلَ عليه المتعارضان أن يَرجُوَ الفتحَ من الله بوجوهِ الجمعِ، وأن يَعتقدَ إمكانَهُ بل وجودَهُ

عند غيره من حمال الآثار ونُقَّاد الأسرار .

الجواب

اختار جمع من الحنفية تقديم النسخ على الجمع كما في «التلويح»^(١) :
 إن عُلِمَ المتأخِرُ منهما فناسخٌ ، وإلا فإن أمكن الجمعُ بينهما باعتبار
 مخلصٍ من الحكم أو المحل أو الزمان فذاك ، وإلا يترك العملُ
 بالدليلين . انتهى .

وفي «مُسَلَّمُ الثبوت»^(٢) ؛ حُكِمَ النسخُ إن عُلِمَ المتقدمُ
 والمتأخِرُ ، وإلا فالترجيحُ إن أمكن ، وإلا فالجمعُ بقدر الإمكان ،
 وإن لم يمكن تساقطا . انتهى .

لكن فيه خدشة من حيث إن إخراج نص شرعي عن
 العمل به مع إمكان العمل به غير لائق ، فالأولى أن يُطلب الجمعُ
 بين المتعارضين بأي وجه كان بشرط تعمق النظر وغوص
 الفكر ، فإن لم يمكن ذلك بوجه من الوجوه ، أو وجد هناك صريحا
 ما يدل على ارتفاع الحكم الأول مطلقا : صير إلى النسخ إذا عُرِفَ

(١) : للسعد التفتازاني (١٠٣/٢) وهو حاشيته على «التوضيح» لصدر السريفة في

(باب المعارضة وال ترجيح) .

(٢) : (١٨٩/٢) .

ما يدل عليه . وهذا هو الذي صرح به أهل أصول الحديث .
 قال ابن الصلاح ^(١) : « اعلم أن ما يذكّر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين :
أمرهما : أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعدّر إبداء وجه
 ينتفي به تنافيهما ، فيتعيّن ^(٢) حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً ،
 وقد روينا ^(٣) عن محمد بن إسحاق بن خزيمة : لا أعرف أنه روي

(١) في « مقدمته » : (ص ٢٤٤) .

(٢) وقع في الأصل : (فتعيّن) . والتصويب عن « المقدمة » .

(٣) يجوز ضبط هذا الفعل بفتح الراء والواو ، مبنياً للمعلوم ، ويجوز ضبطه
 بضم الراء وكسر الواو المشددة مبنياً للمجهول . وكنت سمعت من تقرير شيخنا
 العلامة الحديث المؤرخ الأديب الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى حينما قرأنا
 عليه « مقدمة ابن الصلاح » في المدرسة الخسروية ببلدتنا حلب : أنه يقال : روينا
 عن فلان - بالبناء للمجهول مشدداً - إذا لم يكن الروي عنه شيخاً للراوي حقيقة ،
 فإن كان شيخه مشافهةً أو إجازةً قيل : روينا عن فلان . وأفاد كلامه رحمه الله
 تعالى - فيما أذكر - التزام هذه التفرقة .

ثم سألت - أثناء إتمام دراستي في مصر - شيوخ الأعلام : الكوثري ،
 وأحمد شاكر رحمهما الله تعالى ، وعبد الله بن الصديق الغماري فرّج الله عنه : عن
 رأيهم في هذه التفرقة والتزاميها ؟ فقالوا : لا حاجة إليها ، ولا يرونها لازمة .
 ومعنى قولك : (روينا عن جابر) أو (روينا عن البخاري) وأنت لم تدركهما :
 روينا بسندنا إلى جابر عنه ، وروينا بسندنا إلى البخاري عنه .

ولدى مراجعتي كتب اللغة : « الصحاح » للجوهري ، و « المغرب »
 للمطرزي ، و « المصباح المنير » للفيومي ، و « لسان العرب » لابن منظور ، و « تاج
 العروس » للزبيدي في مادة (روى) وجدت مقالته شيخنا العلامة الطباخ =

عن النبي ﷺ حديثان باسنادين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما^(١) .

والثاني: أن يتضاداً بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً فيُعمل بالناسخ ويُترك المنسوخ .

والثاني: أن لا تقوم دلالة على الناسخ أيهما؟ والمنسوخ أيهما؟

= سائناً مقبولاً ، ولكن التزامه غير لازم . وقد رأيت : (رَوَيْنَا) ضَبْطاً شائعاً في كثير من الكتب الخطية التي وقفت عليها .

ثم رأيت العلامة ابن حجر الهيتمي المكي قد صرح في أوائل كتابه : « الفتح المبين بشرح الأربعين » : (ص ٢٦) : « أن أكثر على ضبطه (رَوَيْنَا) ، وقال جمع : الأجود : رَوَيْنَا ، أي رَوَتْ لنا مشايخنا ، أي نقلوا إلينا فسمعنا » . ونحوه في شرح العلامة علي الفاري على « الأربعين النووية » أيضاً : (ص ١١-١٢) . إلا أنه زاد على ذلك قوله : « واختار بمض' الحقيقين أنه بصيغة المجهول مخففاً على طريق الحذف والايصال نقلاً ، أي رَوِي إلينا ، ونُقِلَ لدينا سماعاً أو قراءة... » . ثم قال : « أو بصيغة المعروف لكون قوله أن مع صلتها مفعولاً » .

والذي أراه بعد هذا كله متابعة قول الأكثر ، لرجاحته ويُسره ، وإن كان الضبط الثاني مقبولاً جائزاً ، ولهذا صَدَرَتْ كلاً من الضبطين بقولي : يجوز . والله تعالى أعلم .

وبعد كتابتي هذه وفقني الله لحج بيته هذا العام ١٣٨٣ ، فزرت مكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ورأيت في حاشية نسخة « نكت الزركشي » على « مقدمة ابن الصلاح » تعليقة هذا نصها : « قال ابن حجر في « الافصاح » : الذي يليق التفرقة ، فإن كان قد حَدَّثَ به سماع أو إجازة ولو مرة : ساغ له أن يقول : رَوَيْنَا ، بالتخفيف . وإن لم يحدث به أصلاً فالأولى أن يقوله بالتشديد » . فالحمد لله ربّي على حسن توفيقه .

(١) وقع في الأصل : (بهما) . والتصويب عن « المقدمة » .

فِيُفْزَعُ حِينَئِذٍ إِلَى التَّرْجِيحِ . انتهى .

ومثله : في « نخبَةِ الفكر »^(١) ، و « مختصر ابن جماعة » ،
و « التقريب »^(٢) وغيرها .

وفي كتاب « الاعتبار » للحازمي^(٣) : ادِّعَاءُ النَّسْخِ مع إمكان
الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل ، إذ لا عبرة بمجرّد التراخي . انتهى
كلامه في باب (الرجل يُؤْذَنُ وَيُقِيمُ غيرُهُ) .

وقال في باب (النهي عن الرُّقَى)^(٤) : لا حاجة بنا إلى النَّسْخِ ،
بإمكان الجمع بين الإخبارين . انتهى .

وقال في باب (قتل النساء والولدان من أهل الشرك)^(٥) : مهما
أمكن الجمع بين الأحاديث تعذر النَّسْخُ . انتهى .

وقال في مقدمة الكتاب^(٦) : إن كان منفصلاً نظرت هل
يُمكنُ الجمعُ بينهما أم لا ؟

فإن أمكن الجمعُ جميعاً ، إذ لا عبرة بالانفصال الزماني مع قطع

(١) : (ص ٥٧-٦١) بحاشية « لقط الدرر » للعدوي . في بحث (المقبول) .

(٢) : (ص ٣٨٧-٣٨٨) بشرح « التدريب » .

(٣) : (ص ٦٩) .

(٤) : (ص ٢٥٥) .

(٥) : (ص ٢٢٦) .

(٦) : (ص ٧-٩) .

النظر عن التنافي ، ومهما أمكن حملُ كلام الشارع على وجه يكون أعمَّ للفائدة كان أولى ^(١) ، صونا لكلامه ﷺ - بأبي هو وأمي - عن سمات النقص ، ولأنَّ في ادعاء النَّسخ إخراج الحديث عن المعنى المفيد ، وهو على خلاف الأصل ^(٢) .

وان لم يُمكن الجمعُ بينهما ، وهما حكان منفصلان نظرت هل يمكنُ التمييزُ بين السابق والتالي ^(٣) ، فان أمكن وجب المصيرُ إلى الآخرِ منهما ، وإن لم يُمكن التمييزُ بينهما بأنَّ أبهم التاريخُ وليس في اللفظ ما يدلُّ عليه وتعذر الجمعُ بينهما فحينئذ يتعيَّن المصيرُ إلى الترجيح انتهى ملخصاً .

وقال الطحاوي في « معاني الآثار » في (باب شرب الماء قائماً) : ^(٤) أولى الأشياء إذا روي حديثان عن رسول الله ﷺ فاحتملا الاتفاق واحتملا التضادَّ : أن نحملهما ^(٥) على الاتفاق لا على التضادَّ . انتهى . وفي « المنهاج شرح مسلم بن الحجاج » ^(٦) للنووي في بحث

(١) وقع في الأصل : (أم) . والتصويب عن « الاعتبار » .

(٢) لفظ (وهو) ساقط من الأصل ، وثابت في « الاعتبار » .

(٣) وقع في الأصل : (الثاني) . والتصويب عن « الاعتبار » .

(٤) : (٣٥٨/٢) .

(٥) وقع في الأصل : (تحملها) . والتصويب عن « معاني الآثار » .

(٦) : (١٩٥/١٣) .

شُرِبَ الماء قائماً : كيف يُصار إلى النَّسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث ؟ انتهى .

وفي « حاشية المشكاة » للطَّيْبِي في بحث مَسَّ الذِّكْر : ادِّعَاء النَّسخ فيه مبنيٌّ على الاحتمال ، وهو خارجٌ عن الاحتياط . انتهى .

وفي « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب » في الدراسة الثالثة^(١) : « ومن أشنع هذا الاستشكال^(٢) وأشد ما يكون فيه^(٣) المستشكلُ اجتراءً على الشريعة : القولُ بنسخ أحدِ الحديثين بالتعارض .

أما كونه من باب الاستسْطال بالرأي^(٤) فلا نَّ التعارض المفضي

إلى النَّسخ فهمُ رجلٍ من الرجال لم يَعْرِفْ وجهَ الجمع بين الحديثين وعَلِمَ تأخراً أحدهما عن الآخر ، فلم يرجع إلى نفسه بالعجز ، وإلى الفيض الإلهي المتجدد والفتح الرهين عند وقته بالرجاء

(١) : (ص ١١٣) .

(٢) اسمُ الإشارة يعود إلى كلام سابقٍ نقله صاحبُ « دراسات اللبيب » في (ص ١١١) عن القسطلاني في كتابه : « المواهب اللدنية » في الفصل الثامن من المقصد الخامس : (٧٩-٨٠) ، ونصُّه : « ومن الأدب معه ﷺ : أن لا يُستشكلَ قوله ﷺ بل تُستشكلُ الآراء بقوله ... » . ويقعُ هذا النصُّ في « شرح المواهب اللدنية » للزرقاني في الجزء (٢٨٩/٦) .

(٣) لفظ (فيه) ساقطٌ من الأصل ، وثابتٌ في « دراسات اللبيب » .

(٤) لفظ (بالرأي) زيادة من « الدراسات » .

وأنه عساه أن تأتيه وجوه من الجمع في اللحظة التي تمر عليه بعينه
 الفلق ، وأن لكل قبض من اسم القابض بسطاً عند الباسط ، وأن
 ما يعجز عنه واحد ربما يقدر عليه آلاف من الرجال ، وفوق
 كل ذي علم عليم ، ولم يدّر أن كل ناسخ ثابت نسخته عن
 الشارع المعصوم : متأخر عن منسوخه ، وليس كل متأخر معارض
 لمتقدمه في الظاهر : ناسخاً له ، وأن التعارض في نظر الرجال لا يخرج
 الدليلين عن العمل بهما معاً ، فيعمل^(١) بكل منهما إما عزيمة
 ورخصة - وهو جل ما يوجد في المتعارضين - أو بأحدهما
 ترجيحاً للإباحة الأصلية على الحرمة العارضة^(٢) ، والأول أحوط
 ديناً ، والثاني أقوى دليلاً . وقد قال بعض المحققين^(٣) : ليس في
 الشريعة دليلان متعارضان يتراءيان متعارضين^(٤) إلا وأنا أقدر^(٥)
 على جمعهما .

وأما كونه أمتع النوع وأسره فلا أنه استشكل أفضى إلى رفع

-
- (١) وقع في « دراسات اليب » : (فيعمد) . وهو تحريف .
 (٢) وقع في « الدراسات » : (أو بأحدهما وإما ترجيحاً ...) وهو تحريف .
 (٣) تقدم قريباً في كلام ابن المصالح (ص ١٨٤) أن قائل هذا هو محمد بن
 إسحاق بن خزيمة .
 (٤) وقع الأصل : (يتراءى متعارضان) . وهو تحريف . ووقع في « الدراسات » :
 (يتراءى متعارضين) . وفيه تحريف . والصواب ما أثبت .
 (٥) وقع في « الدراسات » : (أقدر) . وهو تحريف .

حكم من أحكام الشريعة رأساً بالرأي^(١) بعد ثبوته عن الشارع ﷺ،
انتهى ملخصاً .

ثم النسخ قد ذكر ابن الصلاح^(٢) والعراقي^(٣) وابن جماعة
وغيرهم ممن تبعهم لمعرفة أموراً :

منها : أن يُعرف ذلك بقول النبي ﷺ بأن هذا ناسخ لذلك^(٤)
أو بما في معناه .

ومنها : أن يُعرف ذلك بقول الصحابي : هذا آخر الأمرين^(٥) .

(١) قال العلامة عبد اللطيف السبكي في « ذب » ذبّات « الدراسات » :
(٣٠٩/١) نقداً لكلام صاحب « الدراسات » : « لم يقل أحد من العلماء بنسخ
أحد الحديثين بمجرّد التعارض ما لم تقم بينة على ذلك . فنسبة هذا القول إلى
البعض والرد عليه كلاهما سقط من الكلام » .

ثم استوفى رحمه الله تعالى نقداً أصل كلام صاحب « الدراسات » الذي
لخص المؤلف منه هذا النص « استيفاءً تاماً ، فيحسن الوقوف عليه فقيه علم جم » .

(٢) في « المقدمة » : (ص ٢٣٩) .

(٣) في « شرحه » على « ألفيته » : (٢٩١/٢) .

(٤) وذلك كالحديث الذي رواه بريدة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ
قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ... » رواه مسلم (٤٦/٧) .

(٥) وذلك كالحديث الذي رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه : « كان آخر
الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار » . رواه أبو داود
(٤٩/١) والنسائي (١٠٨/١) ، واللفظ له .

ومنها : أن يُعرفَ ذلك بعلم التاريخ ^(١) .
ومنها : أن يُعرفَ ذلك بالإجماع ، وهو لا يَنسخُ لكنه يَصْلُحُ
معرفاً ^(٢) .

وذكر الحازمي ^(٣) منها : أن يكون لفظُ الصحابي ناطقاً بالنسخ
نحوُ أمرنا بالقيام للجنائز ثم نهينا عنه .

وذكر ابن الأثير في « جامع الأصول » ^(٤) أنه لا يَنسخُ
الحكمُ بقولِ الصحابي : نُسِخَ حكمُ كذا ، ما لم يقل : سمعتُ رسول
الله ﷺ ، لأنه ربما قاله عن اجتهاده ، وكذا ذكره ابن الحاجب في

(١) وذلك كالحديث الذي رواه شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ
قال : « أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ » . رواه أبو دواد (٣٠٨/٢) وابن ماجه
(٢٦٥/١) . وحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ : « احتجَمَ وهو
صائمٌ » . رواه مسلم (١٢٣/٨) . فإن الثاني ناسخٌ للأول ، فقد جاء في بعض طرق
حديث شداد أنه كان مع النبي ﷺ زمانَ الفتح ، فرأى رجلاً يحتجِمُ في شهر
رمضان فقال : « أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ » . وجاء في حديث ابن عباس : أنه
ﷺ : « احتجَمَ وهو مُحَرَّمٌ صائمٌ » . فبان بذلك أن الحديث الأول كان
زمنَ الفتح في سنة ثمان ، وأن الحديث الثاني كان في حجة الوداع في سنة عشر .
(٢) وذلك كحديث قَتَل شارب الخمر في الرابعة ، فانه منسوخٌ عُرِفَ
نسخُهُ بانقضاء الاجماع على تركِ العمل به . انظر « شرح الألفية » للمراقي :
(٢٩٢-٢٩٥) . ثم انظر ما تقدمت الإشارة إليه تعليقا في (ص ٧٠ - ٧١) من
بحث الشيخ أحمد شاكر في نفي نسخ هذا الحديث .

(٣) في « الاعتبار » : (ص ٨) . (٤) : (١/٨٤-٨٥) .

« مختصره » (١) .

وردّه العراقي^(٢) ، واختار كونه معرفاً للنسخ ، بناءً على أن الصحابي لا يقول ذلك إلا بعد معرفة التاريخ ، لأنه ليس للاجتهاد فيه مسأغ .

والحق^٥ الحقيق^٥ بالقبول الذي يرتضيه نقادُ الفحول في هذا الباب :

أن يقال : علمُ التاريخ لا يُوجبُ كونَ المؤخرِ ناسخاً والآخرِ منسوخاً ما لم يتعدّر الجمعُ بينهما ، وليس للجمع حدٌّ ينتهي به ، فإن لم يظهر لواحدٍ طريقُ الجمعِ لا يلزمُ منه التعدّرُ لإمكان ظهوره لآخر .

وكذا قولُ الصحابي : آخرُ الأمرين إنما يُعرفُ التاريخُ ، وهو أمرٌ آخرٌ ، ولا يلزمُ منه النسخ ، ومن جملهما معرفاً للنسخ لم يُرد به أنها كلٌّ أو جِدَّ النسخ ، بل أراد أنها من أماراته ، فقد يُوجدُ معها النسخ وقد لا يُوجد .

ومن هنا نرى آراءَ العلماء في المسائل الفرعية المبنية على الأخبار النبوية مختلفةً ، فكم من مبحثٍ جعل فيه طائفة من

(١) : (١٩٦/٢) .

(٢) في « شرحه » على « ألفيته » : (٢٩١/٢ - ٢٩٢) .

العلماء النص المتأخر ناسخاً؟ مُستنداً بالتاريخ أو بشهادة الصحابي بأنه آخر من حيث التاريخ، بناءً على أنه لم يظهر له وجه الجمع، وظهر للطائفة الأخرى فيه الجمع، فتركوا القول بالنسخ كما لا يخفى على مَنْ وَسَّعَ النظر ودَقَّقَ الفكر.

والنسخ حقيقة لا يتحقق إلا بنص من الشارع بأن هذا ناسخ لهذا، أو بما يدل عليه دلالة واضحة، أو بما قام مقام نص الشارع إقامة ظاهرة، وفيما سوى ذلك لا يتجاسر على القول بنسخ النصوص الشرعية، بل يُطلب طُرُق الجمع بينهما بالإشارات الشرعية.

قال عبد الوهاب الشمراني في «كشف الغمّة عن جميع الأمّة»^(١): ولم أمل فيه إلى تأويل حديث، ولا إلى النسخ بالتاريخ كما فعله بعضهم، أدباً مع رسول الله ﷺ أن يتقيد كلامه فيما فهمه عالم دون آخر، وأن يتسخ غير كلامه، إذ لا ناسخ لكلامه إلا هو كقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها». وكقوله: «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فادّخروا»، وكنت

نهيتكم عن الانتباز في الحنثم والنقيير فانتبذوا»^(١). ونحو ذلك.
وكيف يذهب أحدٌ إلى نسخ كلامه ﷺ من غير وحيٍ إلهي؟! ولا سيما إن كان ذلك الحديث أخذ به إمامٌ من أئمة الدين وتبعه عليه المقلدون؟! فإن ذلك سوء أدب معه ﷺ ومع ذلك الإمام الذي أخذ به . وقول بعضهم: «آخر الأمرين من رسول الله ﷺ هو المعمول به وهو الناسخ المحكم»: أكثرى لا كلي، لأنه لو كان كلياً لحكمنا بنسخ أحد الأمرين من رسول الله ﷺ من نحو مسح رأسه كله في الوضوء أو بعضه، أو من الوضوء من لمس المرأة أو الذكر، أو عدم الوضوء من ذلك، لأنه لا بد أن يكون قد انتهى آخر أمره إلى واحدٍ دون الآخر، وإذا نسخنا الأول حكمنا بطلان صلاة صاحبه، وقس على ذلك. انتهى.

وقال في «الميزان»^(٢): أما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: إن آخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ هو الناسخ المحكم، فهو أكثرى لا كلي. وكان الإمام محمد

(١) تؤم سياقة الحديث هنا أن هذه الجمل الثلاثة ليست حديثاً واحداً، والواقع أنها حديث واحد، رواه مسلم في «صحيحه» عن بريدة رضي الله عنه (٤٦/٧) بنحو هذا اللفظ. وقد سبق قريباً ذكر الجملة الأولى في (ص ١٩٠).

(٢) أي قال الشمراني في «الميزان». (١٥/١).

ابن المنذر يقول : إذا ثبتَ عن الشارعِ فعلُ أمرينِ في وقتينِ فهما على التخيير ما لم يثبت النسخ . انتهى ملخصاً .

وفي « الإتيان في علوم القرآن » ^(١) للسيوطي : قال ابنُ الحصار : إنما يرجعُ في النسخِ إلى نقلِ صريحٍ عن رسول الله ﷺ أو عن صحابيٍ يقول : آيةٌ كذا نسختُ كذا ، ولا يُعتمدُ في النسخِ قولُ عوامِ المفسرين ، بل ولا اجتهدُ المجتهدين من غيرِ نقلٍ صحيحٍ ولا معارضةٍ بينة . انتهى .

ومن شاء زيادة التحقيق في هذا الباب ، فليرجع إلى « ميزان عبد الوهاب » ^(٢) فانه نعم العون على انكشاف أسرار الصواب ، وفيه تنصيصات في مواضع عديدة مؤيدة لما ذكرنا ومفيدة لأولي الألباب .

(١) : (٢٤/٢) .

(٢) يعني « الميزان » لعبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى .

السؤال السادس

في تقدم الجمع على الترجيح وبالعكس

الجمع مُقَدَّمٌ على الترجيح كما عليه المحدثون والشافعية؟ أو
الترجيح مُقَدَّمٌ على الجمع كما عليه الحنفية؟

الجواب

لكل وجهة هو مؤوليتها، وكل مسلك مُبرهن بالبراهين
المذكورة في موضعها، والذي يظهرُ اختيارُه هو تقديمُ الجمع على
الترجيح، لأنَّ في تقديم الترجيح يلزم تركُّ العمل بأحد الداليلين من
غير ضرورة داعية إليه، وفي تقديم الجمع يمكنُ العملُ بكلِّ منهما
على ما هو عليه، فإن تعذَّرَ صيرُ إلى الترجيح والنسخ، وعند تعذرهما
يلزمُ الفسخُ.

قال محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد البرزنجي المدني في
«الإشاعة في أشرط الساعة»^(١) في بحث المهدي عليه السلام: الجمعُ

(١): (ص ١٦١).

أولى من إسقاطِ بعض الروايات ، ولا شك أنه مُقدَّم على الترجيح
 مهما أمكن انتهى .

وفي « حَلَبَةُ الْمُجَلِّي شرح مُنْيَةِ الْمُصَلِّي »^(١) لابن أمير
 حاج في بحث الدعاء بعد الفراغ من بعد الصلاة : الجمع مُتَعَيِّنٌ عند
 الإمكان، إذا دار الأمرُ بينه وبين إهدار العمل بأحدِهما بالكلية . انتهى .

(١) أقول : (الحَلَبَةُ) بالباء الموحدة وفتح الحاء : مجالُ الخيلِ للسِّباق .
 و (المُجَلِّي) : الفرسُ السابقُ الأولُ منها . ووقع في الأصل هنا وفيما سيأتي في
 (ص ٢١٢) قبل ذكر المناظرة بين أبي حنيفة والأوزاعي : (حلية المحلي) ! وهو
 تحريف قطعاً . فإن اسم الكتاب كما هو مسطور في الدُّسَخ المخطوطة الموثوقة :
 « حَلَبَةُ الْمُجَلِّي وبنية المهدي » في شرح مُنْيَةِ الْمُصَلِّي و غُنْيَةِ الْمُتَدِي . وقد
 رجعتُ إلى النسختين المحفوظتين منه في « دار مكتبات الأوقاف الإسلامية » ببلدتنا
 حلب : نسخة الأحمديّة ، ورقمها ٥٠٦ ، ونسخة العثمانية ، ورقمها ٣٥٥ ، فرأيتُ
 فيها التصريحَ بالاسم - كما ذكرته - مشكولاً مضبوطاً واضحاً حلياً في وجهه
 النسختين وفي خاتمة النسخة العثمانية أيضاً .

ونسخة العثمانية هذه مكتوبة في حياة المؤلف ابن أمير حاج ، ومن أصله
 المبيّض بخطه ، ومقابلة بنسخته ومقروءة عليه أيضاً ، وعليها خطّه في مواضع
 كثيرة جداً ، وفي هذه النسخة أيضاً بعض تعليقات عن المؤلف أضافها تلميذه أثناء
 قراءتها عليه ، كما في الورقة ذات الرقم ١١٨

وقد تكرر إثباتُ مقابليتها بنسخة المؤلف وقراءتها عليه بتكرار هذه
 العبارة ونحوها : (الحمد لله : إلى هنا بلغت المقابلة قراءة على شيخنا الشارح
 أبقاه الله) . مكتوبة تلك العبارة بخط قارئها عليه : الامام العالم البارع الشيخ
 بدر الدين محمود العيني الحلبي في الأوراق التالية : ٥ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٢ ، =

.....

= ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٤٧ ، ١٧٣ ، ٢٧٩ . وجاءت العبارة في الورقة ذات الرقم ٤٩ بالنص التالي : (الحمد لله : ثم إلى هنا بلدت المقابلة قراءةً وبجناً وتصحيحاً على شيخنا الشارح أبقاه الله تعالى ونفع بعلمه) . وجاءت في الورقة ذات الرقم ١٤٧ تحوي تاريخ القراءة والمقابلة بالنص التالي : (قابلت من هنا قراءةً على مؤلفه شيخنا المؤلف أبقاه الله تعالى في ثاني عشر من شعبان من شهر سنة سبعين وثمانمائة) .

وجاء فيها خط المؤلف ابن أمير حاج في غير موضع ، وهذه مواضعه ونصوصه الجملة التي كتبها يده :

١ - في الورقة ٥٣ : (الحمد لله رب العالمين ، بلغ صاحبه الامام العالم البارع الشيخ بدر الدين محمود العيني الحلبي ، نفع الله تعالى به وبفوائده ، وأجراه على حميد عوائده من أول الكتاب إلى هنا ، قراءةً تصحيحاً وتحريراً ، وتحقيقاً ، وتقريراً ، وإفادةً واستفادةً على مؤلفه عفا الله عنه) .

٢ - وفي الورقة ٥٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به إلى هنا على النهج الموصوف ، والأسلوب المعروف ، على مؤلفه عفا الله عنه) .

٣ - وفي الورقة ٦٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك إلى هنا ، على مؤلفه عفا الله تعالى عنه) .

٤ - وفي الورقة ٧٧ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك إلى هنا ، على مؤلفه عفا الله تعالى عنه) .

٥ - وفي الورقة ٨٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ الأخ الشيخ بدر الدين نفع الله تعالى به المسلمين إلى هنا ، على الوجه السالف الموصوف ، والنهج الحسن المعروف على مؤلفه عفا الله عنه) .

٦ - وفي الورقة ٩٦ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به إلى هنا ، كذلك على مؤلفه ، عفا الله عنه) .

٧ - وفي الورقة ١٠٧ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى ، ونفعه كذلك إلى هنا ، على مؤلفه عفا الله عنه) .

٨ - وفي الورقة ١١٨ : (الحمد لله رب العالمين ، ثم وصل دامت معاليه ، وطابت أيامه وإياليه إلى هنا ، على نهجه المعروف ، وسبيله المألوف ، على مؤلفه غفر الله تعالى له) .

٩ - وفي الورقة ١٥٢ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك ، على مؤلفه محمد بن أمير حاج الحلبي ، لطف الله تعالى به) .

١٠ - وفي الورقة ١٦٨ : (الحمد لله ، ثم بلغ نفع الله تعالى به كذلك ، على مؤلفه محمد بن أمير حاج الحلبي ، لطف الله تعالى به) .

١١ - وفي الورقة ١٧٥ : (الحمد لله ، ثم بلغ الأخ الشيخ بدر الدين نفع الله تعالى به إلى هنا ، قراءة تحرير على مؤلفه ، عفا الله تعالى عنه) .

وجاء في خاتمة هذا المجلد في الورقة ٣٧١ إعادة تسمية الكتاب أيضاً باسم (حاشية المجلدي) كما تقدمت الإشارة إليه أول هذه التعليقة ، كما جاء فيها مانصه : (وقع الفراغ من تكميل تحرير هذا السفر المبارك المنيف ، بعد القدوم من السفر إلى القدس الشريف ، والعودة إلى الديار المأنوسة ، بمدينة حلب المحروسة ، بمون الله وحسن توفيقه ، وتيسير نقله كله وتنميته ، من الأصل المبيض بخط

مؤلفه الكريم ، شيخنا العلامة أبي اليمن ذي الفضل الجسيم ، أبقاه الله تعالى
لنشر ما آتاه من الفضل العميم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل
العظيم ، في ثالث شهر الله تعالى الواصب رجب الفرد الحرام ، من شهور سنة ثلاث
وسبعين وثمانمائة ، ويتلوه في السفر الثاني إن شاء الله : وأما الشرط الرابع فهو
استقبال القبلة) .

.....

= وجاء في آخر هذه الورقة : (كاتبه الفقير إلى ربه ... محمود بن إسماعيل العيني الحلبي ، غفر الله له ولجميع المسلمين) .

فهذه النسخة المنقولة عن مبيضة المؤلف ، والمقابلة بها ، والمقروءة عليه والمتحلية بخطه وتوقيعه بقراءتها عليه - في غير موضع - من ذلك الامام العالم البارع الشيخ بدر الدين محمود بن إسماعيل العيني الحلبي الحنفي : لا تدع أي مجال للتردد في أن اسم الكتاب الذي سماه به مؤلفه : (حَلَبَةُ الْمُجَلِّي) بفتح الحاء من (حَلَبَة) وسكون اللام ، يليها باء موحدة ، و (الْمُجَلِّي) بضم الميم وفتح الجيم وكسر اللام المشددة .

وقد جاءت بهذا الضبط مشکولة في طبعة « كشف الظنون » المنقولة عن خط مؤلفه : (١٨٨٧/٢) . وجاءت كذلك في أوائل حاشية العلامة الشيخ ابن عابدين : « رد المحتار على الدر المختار » عند قول الشارح : (٩/١) : « بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم » ، قال الشيخ ابن عابدين : « وجزم العلامة ابن أمير حاج في شرحه على « التحرير » ... واستدل عليه في شرحه المسمى : حَلَبَةُ الْمُجَلِّي في شرح مُنْيَةِ الْمُصْلِي . انتهى .

ولكنه - للأسف - ود وقع في الحاشية المذكورة اسم الكتاب بعد هذا الوطن محرفاً تحريفاً مستمراً إلى (الحلبة) ! هكذا بالياء الثنائة من تحت . وقد تمكن هذا التحريف من طبعت « الحاشية » كلياً ، من طبعة بولاق فما بعدها ! وهو تحريف عجيب يستسيغه القارىء غير العالم باسم الكتاب كل الاستساغة ! وكنت قدّرت أن هذا التحريف وقع في حاشية الشيخ ابن عابدين من تصرفات المصحح الذي أشرف على تصحيح الطبعة البولاقية الأولى ، فوجد الاسم في مخطوطة الشيخ ابن عابدين : (الحلبة) هكذا كان مقطوعاً عن المضاف إليه فظنه تحريفاً نشأ من تعجل الشيخ ابن عابدين في كتابته وخطه ، فأثبتته باستمرار (الحلبة) بالياء !

هكذا كنت قدّرت وظننت ، وخشاة أن يكون ظني هذا من بعض الظن : رجعت إلى مخطوطة الحاشية التي كتبها الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى بيده ، وجرى طبع الحاشية في مصر بمطبعة بولاق عليها مباشرة ، وهي مجزأة =

بنخطة إلى أربعة أجزاء كبيرة ، ينتهي الجزء الأول منها في آخر كتاب الحج الواقع في المطبوعة البولاقية الأولى : (٢٥٨/٢) . وسقط من آخر ختامه في المطبوعة لفظ (في جما) يعني في جمادى الأولى . ويوجد هذا الجزء الأول من نسخة المؤلف ابن عابدين عند سماحة المفتي العام السابق للجمهورية السورية الشيخ أبو اليسر عابدين حفظه الله تعالى في مدينة دمشق ، رجعت إليه فرأيت العبارة التي جاءت في الحاشية المطبوعة (٩/١) بلفظ « حَلَبَةُ الْمُجَلِّي » رأيتها جاءت في الورقة السابعة من المخطوطة المذكورة هكذا : (حلية المجلي) . وجاءت لفظة (حلية) بالياء ذات النقطتين واضحة جليّة ، فرجعت إلى آخر الجزء من المطبوعة المذكورة فرأيت فيه : « قَوِيلَ بِنَظْمِ الْمُؤَلِّفِ مَا عَدَا التَّلَازِمَ السَّتَ الْأَوَّلَ مِنْهُ » . والملازم الست الأول تبلغ ٢٤ صفحة من الكتاب المطبوع ، إذ كل أربع صفحات فيه (مترجمة) . وهذا القدر الذي لم يُقَابَلْ ينتهي عند لفظ الشارح : (مقدّمة) . فعلى هذا إثبات ما جاء في المطبوعة : (٩/١) بلفظ « حَلَبَةُ الْمُجَلِّي » إنما هو من صنيع المصحح قبل أن تكون مخطوطة الشيخ ابن عابدين بيده ، ولما وصلت المخطوطة إلى يده أثبتتها حينئذ (حلية) بالياء متابعة منه لخط الشيخ ابن عابدين نفسه ! وأنا أجزم أن هذا التحريف سرى على الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى من المخطوطة التي كانت بيده ولا ريب ! وفي حوزتي نسخة مخطوطة من الكتاب المذكور وقع التحريف في تسميتها أيضاً ، فجاء على وجهها وفي مقدمتها : (حلية المجلي) . وهو تحريف يقع مثله كثيراً في المخطوطات ، وصوابه : (حَلَبَةُ الْمُجَلِّي) بالياء الموحدة مع فتح الحاء ، كما سبق لإثباته ونقله من النسخة المنقولة عن مبيضة المؤلف ، والمقابلة بها ، والمقروءة عليه ، وعليها خطه في غير موضع ، وكتبها قارئها عليه الامام العيني محمود بن إسماعيل رحمه الله تعالى .

ومن هذا كله : وجب الجزم بأن ما وقع في « حاشية ابن عابدين » أو غيرها من تسمية الكتاب : (حلية المجلي) بالاضافة ، أو : (حلية) من غير إضافة إنما هو تحريف من النساخ يجب تصحيحه وإثباته - حيث جاء - بلفظ (حَلَبَةُ الْمُجَلِّي) ، أو (حَلَبَةُ) بالياء الموحدة ، والله ولي التوفيق .

السؤال السابع

في أن تخريج الشيخين وكثرة الطرق وفقه الراوي هل هي من وجوه الترجيح؟

تخريج الشيخين : البخاري ومسلم ، وكثرة طرق الحديث من دون الوصول إلى حد الشهرة والتواتر ، وفقه الراوي ، هل هي من وجوه الترجيح ؟ أم لا ؟

الجواب

لكلٍ منها دخلٌ في الترجيح ، على الرأي النجيج .

أما تخريج الشيخين : فإمّا صرّحوا به ^(١) أن أهل أقسام الصحيح : ما

اتفق عليه الشيخان ، ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم

ما هو صحيحٌ على شرطهما ولم يخرجهُ ^(٢) واحدٌ منهما ، ثم ما هو على

شرط البخاري وحده ، ثم ما هو صحيحٌ على شرط مسلم ، ثم ما هو

صحيحٌ عند غيرهما . وهذا الترتيبُ قد أطبقتُ عليه كلماتُ المحذّتين

(١) أوّلُ من رأى هذا التقسيم هو الشيخُ ابنُ الصلاح في «مقدمته» : (ص ٢٨) .

وقد لقي قوله هذا قبولاً وردّاً من العلماء كما سنأتي الإشارة إليه تعليقا بعد قليل .

(٢) وقع في الأصل : (ولم يخرج) .

بل يكادُ أن يكونُ مجعاً عليه بين المتبحرين، ولم يخالف فيه إلا ابن الهيثام^(١)

(١) في كتابه «فتح القدير» على «الهداية» في باب النوافل : (٣١٧/١) ، وكتابه «التحرير» في أصول الفقه في (فصلٌ في التعارض) : (٣٠/٣) حيث قال في «فتح القدير» بعد أن حكى ما قاله ابنُ الصلاح : «هذا تحكُّمٌ لا يجوز التقليدُ فيه ، إذ الأصحُّ استِثْناهُ لا اشتمالُ رُواتِها على الشروط التي اعتبرها ، فإن قُرِضَ وجودُ تلك الشروط في رِوَاةٍ حَدِيثٍ في غيرِ الكتابين » ، أفلا يكونُ الحكمُ بأصْحَبَةٍ مافي «الكتابين» عينَ التحكُّم ؟ ... » .

وأَيُّده تلميذه الشيخ ابنُ أمير حاج رحمه الله تعالى في «التقرير والتجديد» في شرح كتاب التحرير : (٣٠/٣) ثم قال : «ثم مما ينبغي التنبيهُ له أنَّ أصحَّيَّتها على ماسواها تنزهٌ لا إنما تكونُ بالنظرِ إلى مَنْ بعدهما ، لا المجتهدين المتقدمين عليهما ، فإن هذا مع ظهوره قد يَحْتَنِي على بعضهم أو يُغَالِطُ به . والله سبحانه أعلم . انتهى بتصرفٍ يسير .

قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى فيما علَّقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص ٥٩) بعد أن نقلَ عبارة ابنِ أمير حاج هذه : «يُرِيدُ أنَّ الشيخين وأصحابَ «السنن» جماعةٌ متعاصرون من الحُفَظاء اتوا بعد تدوين الفقه الاسلامي ، واعتنوا بقسمٍ من الحديث ، وكان الأئمةُ المجتهدون قبلهم أوفرَ مادةً وأكثرَ حديثاً ، بين أيديهم المرفوعُ والموقوفُ والمرسلُ وفتاوى الصحابة والتابعين .

ونظرُ المجتهد ليس بقاصرٍ على قسمٍ من الحديث ، ودونك «الجوامع» و«المصنَّفات» ، في كل باب منها تُذكرُ هذه الأنواعُ التي لا يستغني عنها المجتهد . وأصحابُ «الجوامع» و«المصنَّفات» قبل (السِّيَةِ) من الحُفَظاء : أصحابُ هؤلاء المجتهدين وأصحابُ أصحابِهم . والنظرُ في أسانيدِها كان أمراً هيناً عندما لعلَّ طبقَتهم ، لاسيما واستدلالُ المجتهدِ بحديثٍ تصحيحٌ له . والاحتياجُ إلى (السِّيَةِ) والاحتجاجُ بها إنما هو بالنظرِ إلى من تأخَّرَ عنهم فقط . والله أعلم .

وابن أمير حاج العلامة،^(١) ومن تبعهما في هذا المرام.^(٢) وقد تعقب عليه صاحب «دراسات اللبيب»^(٣) بتعقبات جيدة وإبرادات قوية فليُرْ جَع إليه .

فاذا وُجِدَ حديثٌ في «الصحيحين» غير مُنتقد، وحديثٌ

(١) في كتابه : «التقرير والتجوير في شرح كتاب التحرير» : (٣٠/٣) . ثم دعوى حَصْرِ المخالفة في ابن الهمام وابن أمير الحاج ... لا بُرْهانَ عليها ، فقد جاء ما يدفعُ هذا الترتيبَ عن جمهرة كبيرة من أئمة المحققين الذين تقدموا ابن الصلاح أو تأخروا عنه . وقد أوسع البيان في ذلك أيما إيساع الأخ العلامة المحقق الناقد الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي حفظه الله تعالى في تعليقاته على كتاب «دراسات اللبيب» المسماة : «التعقبات على صاحب الدراسات» : (ص ٣٧٤ حتى ٣٩٠) ، وفي تعليقاته على «ذب ذُبَابَات» «الدراسات» : (٢/٢٤٠-٢٤٢) فانظرهما لزماً ففيهما المقتنع لكل عالم مُنصف .

(٢) أي وافقهما على ما يدفع هذا الترتيب ، كالحافظ ابن كثير ، والعلامة القسطلاني شارح البخاري ، والعلامة عليّ القاري ، والعلامة أكرم السيدي في شرح حَيِّئِهَا على «شرح نخبة الفكر» ، والعلامة عبدالحق الدهلوي المحدث ، وغيرهم من الأجلّة . انظر «التعقبات على صاحب «الدراسات» (ص ٣٧٤ - ٣٩٠) ، و«ذب ذُبَابَات» «الدراسات» للعلامة عبد اللطيف السندي (٢/٢٤٢) .

(٣) في الدراسة الحادية عشرة (ص ٣٢٨-٣٧٤) ، وأطال في ذلك جداً حتى استوعب ٤٦ صفحة وقد تعقبه صديقنا العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد الهندي - كما سبقت الإشارة إليه - بحواشٍ طويلة علّقها هناك كانت كما قال الزمخشري : «الزيت مُخْ الزيتون ، والحواشي مَخْخَة المتون» . فجزاه الله خيراً عن العلم وأهله .

معارض له مثله في الصحة بتصريح مُعتمد : يُرجَّحُ الأولُ من حيث الأصحَّة على الثاني لوجود اتفاق الأمة على الأول دون الثاني، وإن لم يكن مثله في الصحة فتقديم ما في « الصحيحين » عليه ظاهر.

ولذا قال المضد في « شرح مختصر ابن الحاجب »^(١) : السابع - أي من وجوه الترجيح - أن يكون مُسنداً إلى كتاب مشهور عُرِفَ بالصحة^(٢) كـ « البخاري » و « مسلم » على ما لم يُعرف بالصحة كـ « سنن أبي داود » . انتهى .

نعم قد يرجَّح المُخرَجُ في غير « الصحيحين » على المُخرَجِ في أحد « الصحيحين » بوجوه أخر تُوجبُ الترجيح كما قال السيوطي في « التدريب »^(٣) : قد يعرضُ للمفوق ما يجعله فائقاً كأن يتفقا على إخراج حديث غريب ، ويُخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً أو مما^(٤) وُصِفَتْ ترجمته بكونها أصح الأسانيد . قال الزركشي : ومن هنا يُعلم أن ترجيح كتاب « البخاري » على « مسلم » المرادُ به ترجيحُ الجملة على الجملة لا كل فردٍ من أحاديثه على كل فردٍ من أحاديث

(١) : (٣١١/٢) .

(٢) وقع في الأصل : (وعرف بالصحة) . والتصويب عن « شرح مختصر ابن الحاجب » .

(٣) : (ص ٦٥) .

(٤) وقع في الأصل : (ومما) . وهو تحريف . والتصويب عن « التدريب » .

الآخر . انتهى .

وفي « شرح نخبة الفكر » ^(١) لابن حجر : أما لو رُجِّحَ قسمٌ على ما هو فوقه بأمورٍ أخرى تقتضي الترجيحَ : فإنه ^(٢) يُقدَّمُ على ما فوقه ، إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً ، كما لو كان الحديثُ عند مسلم مثلاً ، وهو مشهورٌ قاصرٌ عن درجة التواتر ، لكنه حفَّتُهُ قرينةٌ صارَ بها مفيداً للعلم ، فإنه يُقدَّمُ على الحديث الذي يُخرجه ^(٣) البخاري إذا كان فرداً مطلقاً ، وكما لو كان الحديثُ الذي لم يُخرجاه من ترجمةٍ وصِفَتْ بكونها أصحَّ الأسانيد ، كمالك عن نافعٍ عن ابن عمر فإنه يُقدَّمُ على ما انفرد به أحدهما مثلاً ، ولا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال . انتهى .

وأما كثرةُ طرق الحديث : فاختلَفوا فيها ^(٤) على قولين :

الأوّل : أنها ليست من أمارات الترجيح ، وإليه ذهب مائةٌ الحنفية وبعضُ أصحاب الشافعي ، كذا قال البخاري ^(٥) في « التحقيق »

(١) : (ص ٤٧) بحاشية « لفظ الدرر » . (٢) لفظ (فانه) ساقط من الأصل .

(٣) وقع في الأصل : (الذي خرج) . والمثبتُ عن « شرح النخبة » .

(٤) وقع في الأصل : (فيه) .

(٥) هو العلامة عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري مؤلفُ « كشف الأسرار » شرح أصول البزدوي ، وغيره ، المتوفى سنة ٧٣٠ . والبسط في ترجمته يطلب من « الفوائد البهية » . قاله المؤلف اللكنوي في تعليقاته على « الرفع والتكيل » : (ص ٣٩ و ٤٣) .

شرح المنتخب الحسامي^(١) ووجهه بأن كثرة العدد لا تكون^(٢) دليل القوة ما لم يخرج عن حيز الآحاد إلى حيز التواتر أو الشهرة، وأوضحه بأنه لا يترجح في الشهادة إحدى الشهادتين بكثرة العدد.

والثاني : أنها من أمارات الترجيح، وهو قول أكثر الشافعية، وبه قال أبو عبد الله الجرجاني من أصحابنا وأبو الحسن الكرخي في رواية، لأن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد الخبرين لا توجد في الآخر، ومعلوم أن كثرة الرواة نوع قوة في أحد الخبرين، لأن قول الجماعة أقوى وأبعد من السهو، وأقرب إلى إفادة العلم من^(٣) قول الواحد، فإن خبر كل واحد يفيد ظناً، والظنون المجتمعة كلما كانت أكثر كان الصدق أغلب حتى ينتهي إلى القطع. كذا ذكر البخاري في «التحقيق» أيضاً^(٤).

وفي «مسلم الثبوت» مع شرحه للمولوي ولي الله اللكنوي: لا ترجح بكثرة الرواة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافاً لأكثر العلماء كالأئمة الثلاثة وغيرهم ومنهم محمد، فيترجح بكثرة الأدلة.

(١) وقال مثله في «كشف الأسرار» : (١٠٢/٣).

(٢) جاء في الأصل : (لا يكون).

(٣) وقع في الأصل : (عن). وهو تحريف.

(٤) وقال مثله أيضاً في «كشف الأسرار» : (١٠٢/٣).

والرواة عندهم وإن لم تبلغ الشهرة ، فما في « كشف المنار » من نسبة الخلاف إلى بعض أهل النظر : ليس على ما ينبغي . انتهى .

والذي يقتضيه رأي المُنْصِف^(١) ، ويرتضيه غير المتعسف ، هو اختيار ما عليه الأكثر ، وأنه بالنسبة إلى الأول أظهر ، وقد مال إليه صاحب « مُسَلِّمُ الثبوت » ، حيث ضَعَّفَ دلائل المذهب الأول ، وأشار في دليل المذهب الثاني إلى الثبوت ، واختاره أيضاً الزيلعي حيث قال في « نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية » في بحث (جهر البسمة)^(٢) : مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة ، وهو قول ضعيف لبعد احتمال الغلط على العدد الأكثر ، ولهذا جُمِلَت الشهادة على الزنا أربعة لأنه أكبر الحدود . انتهى .

وفي كتاب « الاعتبار »^(٣) للحازمي : مما يرجح به أحد الحديثين على الآخر كثرة العدد في أحد الجابين ، وهي مؤثرة في باب الرواية ، لأنها تُقَرَّبُ مما يُوجِبُ العِلْمَ وهو التواتر ، وقال بعض الكوفيين : كثرة الرواة لا تأثير لها في باب الترجيحات ، لأن

(١) وقع في الأصل : (المصنف) . وهو تحريف .

(٢) : (٣٥٩ / ١) .

(٣) : (ص ٩) .

طريق كل واحدٍ منهما^(١) غلبةُ الظن فصار كشهادة الشاهدين مع شهادة الأربعة .

يُقالُ على هذا: إلحاقُ الرواية بالشهادة غيرُ ممكن ، لأنَّ الرواية وإن شاركت الشهادة في بعض الوجوه فقد فارقتها في أكثر الوجوه ، ألا ترى أنه لو شهد خمسون امرأةً لرجلٍ بمالٍ لا تُقبلُ شهادتُهُنَّ ، ولو شهدَ به^(٢) رجلانِ قُبِلَت شهادتُهُما ؟ ومعلومٌ أنَّ شهادةَ الحسنيين أقوى في النفس من شهادة رجلين ، لأنَّ غلبةَ الظن إنما هي معتبرة في باب الرواية دون الشهادة .

وكذا سَوَّى الشارعُ بين شهادة إمامين عالِمين وشهادة رجلين لم يكونا في منزلتهما . وأما في باب الرواية ترجَّح رواية الأعم على غيره من غير خلافٍ يُعرفُ في ذلك ، فلاح الفرقُ بينهما . انتهى .

ومما ينبغي أن يُعلم أنَّ الاعتمادَ على كثرةِ الرواة وتعددِ الطُرُق ، والترجيحُ بها: إنما يكون بعدَ صحَّةِ الدليلين ، وإلا فكم من حديثٍ كُثِرَتْ رُواتُهُ وتعدَّدتْ طُرُقُهُ وهو ضعيف . وإنما

(١) لفظ (منها) زيادةٌ من « الاعتبار » .

(٢) لفظ (به) زيادةٌ من « الاعتبار » .

يُرجَّح بكثرة الرواة إذا كانوا محتجاً بهم من الطرفين ، كذا ذكر الزيلعي^(١) في « تخريج أحاديث الهداية »^(٢) والعيني^(٣) في « البناء شرح الهداية »^(٤) وغيرهما .

وأما فقه الراوي : فقال الحازمي^(٥) : الوجه الثالث والعشرون

- أي من وجوه الترجيح - أن يكون رُواةُ أحدِ الحديثين - مع تساويهم في الحفظ والاعتقاد - فقهاء عارفين باجتناء الأحكام من مُشيرات الألفاظ ، فلا استرواح إلى حديث الفقهاء أولى . وحكى علي^(٦) بن خشرم قال : قال لنا وكيع : أي الإسنادين^(٧) أحب إليكم؟ الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله؟ أو سفیان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فقال : يا سبحان الله ! الأعمش : شيخ ، وأبو وائل : شيخ . وسفيان : فقيه ، ومنصور : فقيه ، وإبراهيم : فقيه ، وعلقمة : فقيه . وحديث تداوله الفقهاء خير من أن تتداوله الشيوخ^(٨) . انتهى .

(٢) : (٦٢٧/١) .

(١) : (٣٦٠/١) .

(٣) في كتابه : « الاعتبار في النسخ والنسوخ من الأخبار » : (ص ١٦) .

(٤) وقع في الأصل : (أي الإسناد) . وهو تحريف . وانتصوب عن « الاعتبار » .

(٥) رواه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » : (ص ١١) . وقال ابن الأثير في

« جامع الأصول » : (٦٢/١) بعد ذكره : « فهذا من طريق الفقهاء رباعي إلى ابن

مسعود ، وثلاثي من طريق المشايخ ، ومع ذلك قدّم الرباعي لأجل فقه رجاله » .

أفاده الصديق الشيخ محمد عبد الرشيد النماني في تعليقه على « دراسات اليب » : (ص ٢٠٧) .

وفي «التدريب»^(١) : ثالثها - أي من وجوه الترجيح - فقه الراوي سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ ، لأن الفقيه إذا سمع ما يمتنع حملُه على ظاهره بحث عنه حتى يطَّلِعَ على ما نزول به الإشكال بخلاف العامي^(٢) . انتهى .

وفي «مُسَلِّمُ الثبوت»^(٣) : وفي السَّنَد : بفقه الراوي وقوة ضبطه وورعه . انتهى .

قال مولانا ولي الله اللكنوي في «شرح» : اعلم أن حصول الترجيح بالفقاهة إنما هو لأن الفقيه يميز بين ما يجوز روايته وما لا يجوز ، فإذا سمع كلاماً لا يجوز إجراؤه على الظاهر لا يجترئ على روايته في أول النظر بل يفحص عن معناه ويسأل عن سبب وروده ، فيطَّلِعُ على ما يزيل إشكاله ثم ينقله ، بخلاف غير الفقيه فإنه لا يقدر على ذلك فينقل القدر المسموع ، وهذا بعينه يقتضي ترجيح الأَفْقَه على من هو أدنى منه في الفقاهة ، فيرجَّح رواية من هو أكثر فقهاً على رواية من ليس بتلك المرتبة . انتهى .

وقال أيضاً : اعلم أن الترجيح بالفقاهة يقع^(٤) مطلقاً لما عرفت ، فما قيل إن هذا الترجيح يُعتبر في خبرين مرويين بالمعنى لا في

(١) : للسيوطي (ص ٣٨٩) .

(٢) وقع في الأصل : (بخلاف العابد) . وهو تحريف . والتصويب عن «التدريب» .

(٣) : (٢٠٦/٢) . (٤) وقع في الأصل : (تقع) . وهو سبق قلم .

المرويين في اللفظ تحكم. انتهى .
 وفي «أصول البرزذوي»^(١): قُصِرَتْ رِوَايَةٌ مِنْ لَمْ يُعْرَفَ
 بالفقه عند مُعَارَضَةٍ مِنْ عُرِفَ بالفقه في باب الترجيح ، وهذا مذهبنا
 في الترجيح . انتهى .

وفي «حاشيته» : قياس مذهب أهل الحديث عدم الترجيح
 بفقه الراوي لأنَّ نقل الحديث بالمعنى لا يصحُّ عندهم أصلاً فيستوي
 في النقل الفقيه وغير الفقيه . وقال قوم هذا الترجيح إنما يُعتبر في
 خبرين مرويين بالمعنى . أما باللفظ فلا ، والحق أنه يقع به الترجيح
 مطلقاً . انتهى .

وفي «نوير المنار» لبحر العلوم اللكنوي: الحديث الذي رواه أئمة
 مُقَدَّمٌ فِي الْعَمَلِ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي لَيْسَتْ رُؤَاؤُهُ كَذَلِكَ أَنْتَهَى ، لِمَخْصَاصٍ مُعَرَّبَةٍ .
 وفي «فتح القدير»^(٢) بعد ذكر مناظرة أبي حنيفة مع الأوزاعي:
 فرجَّح بفقه الرواة كمارجَّح الأوزاعي بعلوم الإسناد ، وهو^(٣) المذهب
 المنصورُ عندنا ، انتهى . ومثله في «حُلَّة المجلِّي شرح مُنِيَّة
 المُصَلِّي»^(٤) لابن أمير حاج الحلبي .

والمناظرة التي جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي المشهورة بين الفقهاء

(١) : (٣٩٧/٢) .

(٢) : (٢١٩/١) .

(٣) أي الترجيح بفقه الراوي .

(٤) وقع في الأصل : (حلية المجلِّي) . وهو تحريف . صوابه ما أثبتته كما سبق

التنبية عليه في (ص ١٩٧ - ٢٠١) .

هي : أنه اجتمع هو والأوزاعي في دار الحنّاطين بمكة ، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله فيه شيء ، فقال : كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود شيء من ذلك ، فقال الأوزاعي : أحديثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول : حدثنا حماد عن إبراهيم ؟ ! فقال أبو حنيفة : كان حماد أفقه من الزهري ، وكان إبراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه ، وإن كانت لابن عمر صحبة وله فضل صحبة . فالأسود^(١) له فضل كبير ، وعبد الله : عبد الله ، فسكت الأوزاعي .

قلت : قد اشتهر بين العوام أن هذه المناظرة مما لا سند لها لا صحيحاً ولا ضعيفاً حتى إن صاحب « الدراسات » قال^(٢) : إن هذه

(١) جاء في الأصل : (والأسود) . وجاء في « فتح القدير » : (٢١٩/١) و « الجواهر المنيفة » : (٦١/١) : (فالأسود) . فأثبتها .

(٢) في « دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب » . (ص ٢٠٥) منها .

الحكاية عن سفيان بن عيينة معائمة ، ولم أر من أسندها ، ومن عنده السند فليات به . انتهى .

وليس كذلك ، فقد أسندها أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري المعروف بالأستاذ ، تلميذ أبي حفص الصغير ، ابن أبي حفص الكبير ، تلميذ الإمام محمد بن الحسن في « مسنده » بقوله : حدثنا محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي ، حدثنا سليمان بن الشاذ كوني ، قال سمعت سفيان بن عيينة يقول : اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الخنّاطين بمكة ... إلى آخر ما مر ذكره^(١) . كذا نقله السيد مرتضى الحسيني^(٢) في كتابه : « عقود الجواهر المنيفة في أدلة الإمام أبي حنيفة »^(٣) .

(١) وقد أسندها عن الحارثي الإمام موفق المكي في « مناقب الإمام الأعظم » : (١٣٠ / ١) . والحارثي إمام حافظ مشهور من كبار فقهاء الحنفية . ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ، في ترجمة القاسم بن أصبغ (ص ٨٥٤) . فقال : « وفي سنة أربعين وثلاثمائة : مات عالم ماوراء النهر ومحدثه الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري ، الملقب بالأستاذ ، جامع « مسند أبي حنيفة الإمام » ، وله اثنتان وثمانون سنة . أفاده المحقق محمد عبد الرشيد النعماني في تعليقه على « دراسات اليب » : (ص ٢٠٥) .

(٢) وقع في الأصل : (الحسيني) . وهو تحريف .

(٣) : (١ / ٦٠ - ٦١) . وقال المرتضى بعدها : « والشاذ كوني » : واهم مع حفظه ، إلا أن القصة مشهورة .

وفي « شرح شرح النخبة » لعلّ القاري^(١) : المذهب المنصور
عند علمائنا الحنفية : الأقضية دون الأكثرية . انتهى .

فهذه عبارات العلماء قد دلّت على اعتبار الترجيح بالفقه ،
وأنّ فيه ثلاثة مذاهب^(٢) : عدم اعتباره مطلقاً ، واعتباره مطلقاً ،
واعتباره فيما كان مروياً بالمعنى دون ما إذا كان مروياً باللفظ ،
وأنّ مختار الحنفية وبعض المحدثين هو المذهب الأخير .

وقد أتى صاحب « دراسات اللبيب » ههنا بكلام ينفي اعتبار
الترجيح بالفقه عند الحنفية حيث قال^(٣) - عند ذكر وجوه الإغراب
في المعارضة المشهورة بين أبي حنيفة والأوزاعي في بحث رفع اليدين
مانصّه : الثالث : فقّه الرواة لا أثر له في صحة المروي ، وإنعام دارها
على العدالة والضبط وكلّ ما اشترط في صحة الحديث . إذ قلّة
الفقه لا تؤجّب^(٤) الوهن في شرائط التحمل وما يلزمه الوثوق
بالرواية ، وإذا انتفى ذلك بقي العلو لسند ابن عمر مع ماله من

(١) : (ص ١٠٤) .

(٢) وقع في الأصل : (ثلاث مذاهب) . وهو يتمشى على رأي الكوفيين
دون الجمهور .

(٣) في (ص ٢٠٦) منها .

(٤) جاء في الأصل : (يوجب) . ومثله في « دراسات اللبيب » : (ص ٢٠٧) .

الصحة ، والحنفية لا يعتقدون أيضاً أن فلة فقه الراوي مما يتطرق به الوهن إلى مرويه ، بل يرون أن رواية قليل الفقه من الصحابة إذا خالفها القياس من كل وجه يُقدّم القياس عليها من غير أن يتطرق عندهم وهن بعدم فقه الراوي في صحة مرويه ، أو يحصل زيادة وثوق بفقه الراوي لصحة مرويه من مرويه من دونه في الفقه .

وما ذهبوا إليه من تقديم القياس على رواية مثل أبي هريرة ، وأنس ، وجابر ، وهم عندهم ممن يقل فقيهم من الصحابة ، قد وقع عليهم بذلك الطعن الشديد ، لاسيما في حكمهم على أبي هريرة بقلّة الفقه . انتهى .

ثم قال ^(١) بعد كلام طويل : وإذ قد تبين أنه لا أثر لفقه الراوي في صحة الحديث وقوّته على حديث غير الفقيه ، وأن أصحاب أبي حنيفة إنما يرون الأثر لكثرة الفقه وقلته من جهة أخرى غير ترجيح المروي وهي تقديم القياس ، فنسبة القول بترجيح رواية الفقيه على غير الفقيه إلى أبي حنيفة في هذه الحكاية من أمارات الاختلاق ^(٢) عليها . انتهى .

(١) في (ص ٢١٢) .

(٢) وقع في الأصل : (الاختلاف) . وهو تحريف .

وهذا الكلام فيه نظرٌ لا يخفى ، فانه - وان أُصاب في أنه لا أثر للفقهِ في صحّة المرويِّ ، إنّما مدارُها على العدالة وغيرها من الشروط المذكورة في موضعها ، وفي أنّ قلّة الفقهِ لا توجب الوَهْن في شرائط التحمّل ، وفي أنّه قد وقع الطعنُ على الذين قالوا بعدم قبول رواية غير الفقيه المخالفة للناس وهم جمعٌ من الحنفية لا كلّهم كما هو مبسوط في « الكشف »^(١) و « التحقيق » و « التلويح »^(٢) و « التحرير »^(٣) وغيرها - لكنه لم يُصب في أنه لا أثر لفقهِ الراوي في قوّة الحديث على حديث غير الفقيه عند الحنفية ، وأنهم إنّما يروون الترجيح بالفقهِ من جهة أخرى لا من هذه الجهة . فإنّ كُتِبَ أصول الحنفية متواردة على اعتبار ترجيح مرويِّ الفقهاء على مرويِّ غير الفقهاء ، وليس ابنُ الهُمام متفرّداً بنسبته إلى أبي حنيفة ، بل قد صرّح به جمعٌ ممن قبله ومن بعده ، كما لا يخفى على من وسّع نظره وفتّح بصره .

وقد يتراءى في هذا المقام أنّه لا أثر للفقهِ في المروي أصلاً ، إنّما المؤثر في ضعفه وقوّته تفاوتُ درجات الراوي في شروط الصحة

(١) للعلامة عبد العزيز البخاري : (٣٨٣/٢) .

٢) للسعد التفتازاني (٥/٢) .

(٣) للكمال بن الهمام (٢٥٠/٢) بشرح تلميذه ابن أمير الحاج الحلبي .

نقصاناً وكلاً ، وإنما الفقهُ أمرٌ يتفاضلُ به الفقيه في نفسه على غير
 الفقيه ، فينبغي أن لا يقع ترجيحُ مروى الفقيه على مروى غير الفقيه .
والجوابُ عنه : أن بالتفاوت في الفقه يقع التفاوت في المروى أيضاً ، لأنه
 لا يقع به فيه أمرٌ أصلاً ، وذلك لأن الرواية بالمعنى قد شاعتُ بينهم وقلٌ من
 لم يُجَوِّزها منهم ، فإذا كان الراوي فقيهاً يجتهدُ في فهم معاني اللفظ
 المروى ، ويتأملُ في المعنى الظاهر والخفي ، بخلاف غير الفقيه ، فانه
 يأخذ ظواهر المعاني ولا يصلُ إلى بواطن المباني ، فمن هذه الجهة
 يرجحُ الأولُ على الثاني ، ولا يكون عند التعارض ترجيحٌ للثاني
فان قلت : إن الصحابة كانوا أكثر اعتناءً بحفظ ألفاظ الحديث
 بعينها وتبليغ الأحاديث بهيئتها ، ولذا يُنقلُ عنهم كثيراً : الشكُّ بين
 اللفظين والترددُ بين الجملتين ، وكانوا أشدَّ نكيراً على من بدّل لفظاً
 الخبر بلفظ آخر وإن لم يحصل فسادُ المعنى ولم يتغير ، كما لا يخفى
 على من طالع كتب الفن ، وتأملَ روايات « السنن » ، فع هذا
 يُستبعدُ عنهم وإن كانوا غير فقهاء أن يُبدّلوا الألفاظ ولا يتأملوا
 مواقع الألفاظ .

قلت : مع ذلك كان كثيرٌ من الصحابة مكثفين برواية المعنى
 غير ملتزمين للمبنى ، فيظهر التفاوتُ بالفقه عند ذلك وإن لم يظهر

هنالك، مع أن الاعتناء بالألفاظ وإن كان موجوداً في الصحابة لكنه منقودٌ فيمن^(١) بعدهم من الرواة والأئمة فإنهم جاوزوا الرواية بالمعنى من دون الاعتناء بالمبنى، وهو مذهب أكثر الفقهاء والمحدثين خلافاً لطائفة من الفقهاء والمحدثين، فلا بد أن يُعتبر الترجيحُ بنقاداتهم^(٢) في الفقه ومقدار تأملهم وأفهامهم.

على أن ههنا وجهاً آخرَ لاعتبار الترجيح بالفقاهة يشمل ملزماً الألفاظ وغيرهم من الأئمة والصحابة، وهو أنه قد يكون للحديث موردٌ يختص به ولا يتجاوز إلى غيره، وقد يكون له متعلقٌ ينكشف بضمه المقصود، أو متعلقٌ ينحل به المعقود، فالفقيه إذا رواه رواه بعد إحاطة الأطراف، وغير الفقيه يقتصر على رواية الأطراف، فتترجح عند التعارض من هذه الحيثية رواية الفقيه على غير الفقيه وإن تساوى في الصبغ والعدالة وسائر شروط الصحة.

(١) وقع في الأصل : (فيما) .

(٢) يريد بنقاداتهم . ولفظ (نقادة) غير وارد في معاجم اللغة .

السؤال الثامن

هل 'يقبل' الجمع 'بالرأي' أم لا ؟

هل يُقبَلُ الجمعُ والتطبيق بمجرّد الرأي من غير دلالة النصّ عليه على وجه من الوجوه ؟

الجواب

لا يُقبَلُ الجمعُ ما لم يشهد به نصٌّ شرعيٌّ شهادة ظاهرة أو خفية، أو ضابطٌ^(١) شرعيٌّ ثبتَ دليل شرعيٌّ، وأما بالرأي المحض بدون دلالة الشرع فيه من وجه من الوجوه فغير مقبول عند نقّاد الفحول، ومن ثمّ صرّحوا بأنه لا يكمل للقيام بالجمع إلا الجامعون بين صنّعتي الحديث والفقه، الفوّاصون على المعاني الدقيقة كما في «مقدمة ابن الصلاح»^(٢) وغيره .

(١) وقع في الأصل : (أو ضبط شرعي) . وهو تحريف .

(٢) : (ص ٢٤٤) في نوع « معرفة مختلف الحديث » . وعبارة النووي في « التقريب » : (ص ٣٧٨) أتمّ بما هنا ، ونصّها : « وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والاصوليون الفوّاصون على المعاني » .

وقال الحافظ العراقي في « شرح الألفية » : (٣٠٢/٢) : « صنّف في =

.

= (مختلّف الحديث) : أبو محمد بن قتيبة ، فأتى بأشياء حسنة ، وقصّر بآءه في أشياء قصّر فيها . وصنّف في ذلك محمد بن جرير الطبري ، وأبو جعفر الطحاوي كتابه : « مشكل الآثار » ، وهو من أجل كتبه . وقال الحافظ السخاوي في « فتح المغني » : (ص ٣٦٣) : « ومن صنّف فيه أيضاً : أبو بكر بن قورّك ، وأبو محمد القصّري - الأندلسي - . »

قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في المقدمة الحافلة التي كتبها لكتاب « الأسماء والصفات » للسبقي (ص : ي) : « وكتاب الإمام أبي بكر محمد بن الحسن ابن قورّك في تأويل أحاديث الصفات : معروف ، لكن لو اقتصر على الأحاديث الثابتة بدون تعرض الواهيات لما أبعد في التأويل » . وقال أيضاً في تعليقه له على (ص ٤١١) من الكتاب المذكور : « وأبو بكر بن قورّك على جلالة قدره في علم الكلام ، كثيراً ما يطيش مهمته في باب التأويل » . وقال رحمه الله تعالى في كتابه « الامتاع بسيرة الامامين : الحسن بن زياد ، ومحمد بن شجاع » : (ص ٦٤) : « وتأويل بعضهم لبعض الأخبار الموضوعة ممّالا داعي إليه عند من اعترف بوضعها ، ولا حاجة في افتراض دحيّتها والاسترسال في تأويلها ، كما فعل ابن قورّك وغيره » يعني لأن التفسير فرع الصحة والثبوت . ولا حجة ولا ثبوت لها ، فأغنى ذلك عن تفسيرها .

السؤال التاسع

ترك الراوي العمل بظاهر الرواية ، هل يصلح حجة لترك الراوية ؟

ترك الراوي العمل بظاهر الرواية ، هل يصلح حجة لترك الرواية أم لا ؟

الجواب

فيه خلاف بين الأئمة وفقهاء الأمة ، فانه إذا روى الصحابي حديثاً فلا يخلو إما أن يكون محتملاً للمعاني ولم يكن واحداً منها ظاهراً ، كالمشترك والمُجْمَل ونحو ذلك ، فحمل على أحد محمليه ، فالمتعين ذلك المحمل عند الجمهور ، منهم الشافعية وبعض الحنفية ، لأن الظاهر من حاله عدم حمل عليه إلا بقريضة ظهرت له ، والصحابي العارف بأحوال النبي ﷺ ، الواقف على أسرارِه أعرف بذلك من غيره ، فكان حملُه بياناً منه أن النبي ﷺ أراد ذلك ، فلا يُترك تأويلُه إلا بالأقوى منه ، وخالف فيه أكثر الحنفية حيث قالوا : لا يجب تقليد تأويل الصحابي بجواز أن يكون حملُه عليه برأيه فلا يبطل به احتمال آخر شمله النص .

وإذا روى الصحابي حديثاً ظاهراً في معنى فحملة على غيره،
 فالأكثر منهم الشافعية والمالكية والكرخي من الحنفية - يحملونه على
 الظاهر، ولا يعتبرون قول الصحابي، وأكثر الحنفية والحنابلة يحملونه على
 ما حمل عليه الصحابي من خلاف الظاهر، ويتركون العمل بالظاهر
 بناءً على أن ترك الظاهر بلا وجه حرام، فلا يتركه إلا بدليل
 مرجح لما ليس بظاهر، كذا في شروح «التحرير»^(١) وشرح
 «المسلم»^(٢) وغيرها.

والظاهر في هذا المقام: هو عدم ترك ظاهر النص بما حملة
 الصحابي من خلاف الظاهر، لأن قول الرسول ﷺ لا يبطل
 بقول غيره، فما أفاد بظاهره لا يبطل الاحتجاج به بترك غيره،
 غاية الأمر أن الصحابي ظهرت له قرائن رجحت حملة على
 ما حملة عليه ولم تظهر تلك القرائن لغيره، فلا يخرج الظاهر عن
 حيز الاحتجاج في حقه.

(١): (٢٦٥/٢) شرح الشيخ ابن أمير الحاج، و (٧١/٣) شرح أمير
 بادشاه الحسيني.

(٢): (١٦٢/٢) شرح الشيخ محب الله بن عبد الشكور.

السؤال العاشر

في معارضة الصحابي بالمرفوع

إذا وجد معارضة حديث مُسْنَدٍ صحيحٍ قولُ صحابيٍّ
أو فعله، فهل يُتوقَّفُ في قبول ذلك الحديث؟ أم يُتوقَّفُ عن
قبول ذلك؟

الجواب

قولُ الصحابي وفعله المعارضُ لحديثٍ مُسْنَدٍ صحيحٍ
لا يخلو: إما أن يثبتَ بسندٍ صحيحٍ كسندٍ مُسْنَدٍ صحيحٍ، أو
لا، فعلى التقدير الثاني يرجحُ الحديثُ على ذلك الأثر بالضرورة
لترجحِ الثابتِ الصحيحِ على غيره بالقوة، وعلى التقدير الأولِ ففيه
تفصيلٌ للحنفية بين ما إذا كان الصحابيُّ راوياً للحديث، وبين ما إذا
كان غيرَ راوٍ له، وبين ما هو جرحٌ وخلافٌ بيقين، وبين ما ليس
كذلك، وهو مبسوطٌ في «الكشف»^(١)، و«التحقيق»^(٢)، و«التوضيح»^(٣).

(١): «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري (٥٩/٣ - ٦٧).

(٢): «التوضيح» لصدر الشريعة: (١٣/٢).

وشروح «التحرير»^(١) وغيرها .

والحق في هذا المقام أن قول النبي ﷺ وفعله أحق بالاتباع ، وقول غيره أو فعله لا يساويه في الاتباع ، فإذا وجد من الصحابي ما يخالف الحديث النبوي يؤخذ بخبر الرسول ويجمع بينه وبين أثر الصحابي ليخرج من حيز الخلاف إلى التوافق والقبول ، وذلك لحسن الظن بهم والترغيب من النبي ﷺ إلى الاهتداء بهديهم ، وطرق الجمع كثيرة أدناها الحمل على العزيمة والرخصة . ونظيره ماروي عن ابن مسعود من التطبيق^(٢) مع ثبوت وضع الأيدي بالتحقيق ، فانه حمل الوضع^(٣) على الرخصة وأخذ بالتطبيق ظناً منه أنه العزيمة . ذكره فخر الإسلام في «أصوله»^(٤) .

وقد يكون خلاف الصحابي لأنه لم يكن بلغه ذلك الحديث الصحيح ، ومثله كثير شهير . أو بلغه وحمله على خلاف الظاهر

(١) : «التحرير» للكمال بن الهمام (٢٦٥/٢) .

(٢) قال الشيخ عبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» : (٦٧/٣) : «التطبيق أن يضم المصلي إحدى الكفين إلى الأخرى ويرسلها بين فخذه في الركوع» .

(٣) أي وضع اليدين على الركبتين والأخذ بهما في أثناء الركوع .

(٤) : (٦٧/٣) .

بقريئة ظهرت له ^(١)، وهي لا تُوجب بطلان الظاهر. أو حمّله على ظاهره، لكن تركه لحديث آخر معارض له مساوٍ له أو أرجح منه عنده، ونحو ذلك من الاحتمالات الممكنة. فمع هذه الاحتمالات لا يُترك الحديث الصحيح بأثر الصحابي، وإليه أشار ابن الهمام حيث قال في «فتح القدير» في بحث الجمعة ^(٢): قول الصحابي: حجة عندنا، فيجب تقليده ما لم ينفه شيء من السنة. انتهى.

وقد ذكر صاحب «الدراسات» في هذا البحث تفصيلاً حسناً فأغنانني عن التفصيل ^(٣).

(١) وقع في الأصل: (لها). وهو تحريف ظاهر.

(٢) : (٤٢١/١).

(٣) قال صاحب «دراسات اللبيب» فيها: (ص ٣٩٣): «التمسك بأثر الصحابة عند وجدان المرفوع الصحيح على خلافه: تمسك ضعيف» قام الدليل الحق على وجوب تركه. فإن قول المعصوم الواجب علينا اتّباعه بمجرّد ثبوت صحته عندنا: لا يُعارضه قول غيره كائناً من كان.

فيحمل قول الصحابي أنه لم يبلغه قول المعصوم، وهو كثير في الصحابة، أو بلغه لكن تركه لمعارض اجتهادي لا يكون فهمه فيه حجة على غيره، ولا ينحصر ذلك في علم نسخه لاحتمال وجوه آخر، كبلوغ حديث آخر إليه فهمه معارضاً لهذا الحديث مع ثبوت تأخر ذلك عنده، فتميل بما هو الآخر عملاً. وسواء في هذا أن يكون الحديث المتروك من روايته أو من رواية غيره، وليس الحديث الآخر معارضاً بالأول كما فيهم.

وليكن هذا آخر الكلام في هذا المقام ، وكان ذلك في ليلة
الاثنين الثاني من ذي الحجة من شهور السنة الحادية والتسعين بعد
الألف والمائتين من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل صلاة وتحية .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله
محمد وآله وصحبه أجمعين .

= وكان جائزاً عليهم الرجوع إلى فهمهم ، وترك فهمهم . وكيف
لا نقول بجواز هذا مع أنه ثبت اعتمادهم على قول بعض التابعين أزيد من الاعتماد
على أنفسهم ؟

فمع هذه الاحتمالات فيما ذهب إليه الصحابي كيف يترك بقوله قول
المعصوم الحق الذي انسده دونه باب المزاحمة رأساً صلى الله عليه وسلم ؟ وكيف يحيل ذلك
للمسلم ؟ أو ليس ذلك من قبيل ترك اليقين بالشك ؟ . انتهى ملخصاً .

وهنا تمت التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة فرغ منها العبد
الضعيف الفقير إليه تعالى عبد الفتاح بن محمد بن بشير أبو غدة ، خادم العلم
في مدينة حلب يوم السبت ١٩ من شعبان المكرم سنة ١٣٨٣ والحمد لله رب العالمين .
ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولذوينا ولسائر المسلمين ، ربنا ولا تجعل في قلوبنا
غلاً للذين آمنوا ربنا إنك غفور رحيم .

وجوب العمل بالحديث الضعيف إذا تلقاه الناس بالقبول
وهملوا بدلوله ، ويكون ذلك تصحيحاً له .

تقدمت الاحالة إلى هذا البحث في التعليق (ص ٥٢) عند قول السخاوي رحمه الله تعالى في مبحث العمل بالحديث الضعيف : « وكذا إذا تلقى الأئمة الضعيف بالقبول يُعمَلُ به على الصحيح » . وها أنا ذا أوردُ هنا ما أحلت إليه هناك استكمالاً لمقاصد هذا الكتاب فأقول :

سُئِلَ العلامةُ المحدثُ الفقيه الشيخ حُسَيْن بنُ محسن الأنصاري الباني المتوفى ببلدة بهوبال من الهند سنة ١٣٢٧ رحمه الله تعالى عن قول الامام الترمذي في « جامعه » إذا ذكرَ حديثاً ضعيفاً قال : « والعملُ عليه عند أهل العلم » .

من ذلك قوله في باب الجمع بين الصلاتين (٣٠٣/١) من حديث حَنْشٍ عن عكرمة عن ابن عباسٍ عن النبي ﷺ قال : « مَنْ جَمَعَ بين الصلاتين من غيرِ عُدْرَةٍ فقد أتى باباً من أبواب الكِبَارِ » .

قال أبو عيسى : حَنْشٌ هذا هو أبو علي الرُّحَبي ، وهو حُسَيْن بنُ قيس ، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعفه أحمدٌ وغيره ، والعملُ على هذا عند أهل العلم : أن لا يُجمع بين الصلاتين إلا في السَّفَر أو بعَرَفَةٍ .

والمستولُ عنه : أن القاعدة المقررة التي اتفقَ عليها المحدثون أنه لا يُقبلُ في الأحكام إلا الحديثُ الصحيحُ أو الحسنُ ، وهذا الحديثُ ضعيفٌ ، فكيف ساغَ لأهل العلم العملُ به ؟ يَبَيِّنُوا لنا ذلك من كلام أئمة الحديث بياناً واضحاً جُزِئتم خيراً .

فقال رحمه الله تعالى في الجواب : اعلم وفقنا الله وإياك أن الحديث الضعيف

هو ما فقدَ شرطاً من شروط القبول الذي هو أعمُّ من الصحيح والحسن ، ومعنى كونه أعمُّ أنه يصحُّ أن يشترك في مفهومه كثيرون . فإنَّ المقبول صادقٌ على الحسن والصحيح وعلى غيرهما أيضاً .

قال السيوطي في شرح «نظم الدرر» المسمى بـ «البحر الذي زخر»:

المقبول :

ما تلقاه العلماء بالقبول وإن لم يكن له إسنادٌ صحيح، فيما ذكره طائفة من العلماء، منهم ابن عبد البر. ومثّلوه بحديث جابر رضي الله عنه: «الدينار أربعة وعشرون قيراطاً».

أو اشتهر عند أئمة الحديث بغير نكيرٍ منهم، فيما ذكره الأستاذ أبو إسحاق الاستفراييني وابن قُورُك، كحديث «في الرِّقّة - الفيضة الخالصة - ربعُ المشر» ، وحديث «لا وصيّة لوارث» .

أو وافق آية من القرآن، أو بعض أصول الشريعة، حيث لم يكن في سنده كذاب، على ما ذكره ابن الحضار.

وقال السيوطي أيضاً في «التعقّبات على الموضوعات» : (ص ١٢) بعد أن ذكر حديث حنّش السابق: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَقَدْ أَتَى بَاباً مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَاثِ» : «أخرجه الترمذي» وقال: العمل على هذا عند أهل العلم. فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم. وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله» .

وقال السيوطي أيضاً رحمه الله تعالى في «تدريب الراوي» : (ص ٢٤): «قال بعضهم: يحكم بالحديث بالصحّة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح» .

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحّح حديث البحر: «هو الطهور مأوه» : وأهل الحديث لا يُصحّحون مثل إسناده (١)، لكن الحديث عندي صحيح، لأن العلماء تلقّوه بالقبول.

(١) قلت: بل قد صحّحوا إسنادَه ومثّنه، قال الحافظ الزيلعي في =

وقال في « التمهيد » : رَوَى جابرٌ عن النبي ﷺ « الدينارُ أربعةٌ وعشرون قيراطاً » . قال : وفي قول جماعة العلماء واجماع الناس على معناه : غنى عن الاسناد فيه .

= « نصب الراية » عند كلامه على هذا الحديث (٩٧/١ - ٩٨) : « قال البيهقي في « كتاب المعرفة » : هذا حديثٌ أودعته مالك بن أنس « الموطأ » ، ورواه أبو داود وأصحاب « السنن » وجماعةٌ من أئمة الحديث في كتبهم 'محتجّين به، وصحّحه البخاري فيما رواه الترمذي عنه .

ولمّا لم يُخرجه البخاري ومسلمٌ في « صحيحهما » لاختلاف وقع في اسم (سعيد بن سلمة) ، و (المغيرة بن أبي بردة) ، ولا يضرُّ اختلاف من اختلف عليه فيه ، فإنّ مالكا قد أقام إسناده عن صفوان بن سليم ، وتابعه الليث بن سعد ، عن يزيد ، عن الجلاح ، كلاهما عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . فصار الحديث بذلك صحيحاً ، والله أعلم . ثم حَقَّقَ الزيلعي نفي جهالة العيين والحال عن (سعيد بن سلمة) و (المغيرة بن أبي بردة) ونقل توثيقها وقال أيضاً : « ولهذا صحّحه الترمذي ، وحكى عن البخاري تصحيحه » .

وكذلك حَقَّقَ شيخُ الزيلعي قبله : الحافظ علاء الدين المارديني في « الجوهر النقي » : (٤/١) نفي الجهالة عنهما ، وتوثيقهما ثم قال : « ولهذا صحّح الترمذي هذا الحديث ، وحكى عن البخاري تصحيحه ، وصحّحه ابن خزيمة وغيره » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة (سعيد بن سلمة) : (٤٢/٤) « وصحّح البخاري - فيما حكاه عنه - الترمذي في « العيلل » المفرد - حديثه في البحر : « هو الطهور مأوّه ، الحيل مَيِّتته » ، وكذا صحّحه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد » .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني : تعرف صحة الحديث إذا
اشتهر عند أئمة الحديث بغير ذكر منهم . وقال نحوه ابن فورك ، وزاد بأن
 مثل ذلك بحديث : « في الرقعة - الفضة الخالصة - ربع العشر ، وفي مائتي
 درهم خمسة دراهم » .

وقال أبو الحسن بن الحضار المالكي في «تقريب المدارك على موطأ مالك» :
 قد بعلم الفقيه صحة الحديث - إذا لم يكن في سنده كذاب - بموافقة آية من
 كتاب الله أو بعض أصول الشريعة ، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به .

وقال الحافظ ابن حجر في «الافصاح على نكت ابن الصلاح» :
 « ومن جملة صفات القبول - التي لم يتعرض لها شيخنا - يعني الحافظ العراقي -
 أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فانه يُقبل حتى يجب العمل به .
 وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول . ومن أمثلته : قول الشافعي : وما قلت
 - يعني في تنجيس الماء بحلول النجاسة فيه - من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو
 لونه ، يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله ، لكنه
 قول العامة لا أعلم بينهم اختلافاً » .

وقال العلامة ابن القيم الحنبلي رحمه الله تعالى في كتاب «الروح» : (ص ١٤) :
 « ويدل على هذا - أي على أن الميت يعلم من حال الأحياء وزيارتهم له وسلامهم
 عليه - ما جرى عليه عمل الناس قديماً وإلى الآن : من تلقين الميت في قبره ، وقد
 سئل عنه الامام أحمد رحمه الله تعالى فاستحسنه واحتج عليه بالعمل .

ويروى فيه حديث ضعيف ذكره الطبراني في «معجمه» من حديث
 أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا مات أحدكم فسوِّت عليه التراب
 فليَقِّم أحدكم على رأس قبره ثم يقول : يا فلان بن فلانة ، فانه يسمع ولا يجيب ،
 ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ، الثانية ، فانه يستوي قاعداً ، ثم ليقل : يا فلان بن فلانة ،

يقول : أرشدنا ربك الله ، ولكنكم لا تسمعون . فيقول : اذكروا ما خرّجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأنت رضى بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وبالقرآن إماماً ، فإن منكرأ وتكيراً يتأخر كل واحد منها ويقول : انطلق بنا ، ما يقعدنا عند هذا وقد لقيت حجته ؟ ويكون الله ورسوله حجيجه دونها . فقال رجل : يا رسول الله فإن لم يعرف أمه ؟ قال : ينسبها إلى أمه حواء : يافلان بن حواء .

فهذا الحديث وإن لم يثبت فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأهصار

من غير انكار : كاف في العمل به .

وقال محقق الحنفية الإمام الكمال بن الهمام في « فتح القدير » في آخر الفصل الأول من فصول كتاب الطلاق (١٤٣/٣) عند قوله ﷺ : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حينضتان » ، الذي رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة مرفوعاً . قال رحمه الله تعالى بعد أن ذكر عن بعضهم تضعيفه ثم ردّه : « وما يصح الحديث أيضاً عمل العلماء على وفقه . وقال الترمذي عقيب روايته : حديث غريب » ، والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم . وفي « سنن الدارقطني » : (٤٤١/٢) : « قال القاسم وسلم : عميل به المسلمون » . وقال مالك : شهرة الحديث بالمدينة تفني عن صحة سنده .

وقال الحافظ السخاوي في « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » : (ص ١٢٠-١٢١) : « وكذا إذا تلت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح ، حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ الملقوع به ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى في حديث « لا وصية لوارث » : إنه لا يثبت أهل الحديث ، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية » .

وقال العلامة صالح بن مهيدي المقييلي اليماني في بعض مؤلفاته : إن الحديث

الصحيح بالمعنى الأخص عند المتأخرين من حوالى زمن البخاري ومسلم هو :
 مارواه العدل الحافظ عن مثله من غير شذوذ ولا علة ، وبالمعنى الأعم عند
 المتقدمين من الحديثين وجميع الفقهاء والأصوليين هو : المعمول به .

فاذا قال الحديث من المتأخرين : هذا حديث غير صحيح ، فانما نفي معناه
 الأخص باصطلاحه ، فلا ينفي الأعم ، وحينئذ فيحتمل أن الحديث حسن ،
 أو ضعيف ، أو غير معمول به . فيجب لأجل هذا الاحتمال البحث عن الحديث
 فان كان حسناً أو ضعيفاً معمولاً به كان مقولاً ، وإن كان ضعيفاً غير معمول به
 كان غير مقبول . ولا تردد أحاديث رسول الله ﷺ بمجرّد القول المحتمل .

وقال الشيخ إبراهيم الشبرخيتي المالكي في « شرح الأربعين النووية » :
 (ص ٣٩) : « ومحل كونه لا يعمل بالضعيف في الأحكام ما لم يكن تلقاء الناس
 بالقبول ، فان كان كذلك تعين وصار حجة يعمل به في الأحكام وغيرها كما

قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى .

قلت : حديث « لا وصية لوارث » روي بالفاظ مختلفة ، وقد صحح
 الترمذي بعض طرقه ، وحسن بعضها . قال الحافظ ابن حجر في « فتح
 الباري » : (٢٨٧/٥) : ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضي
 أن للحديث أصلاً ، بل جنح الشافعي في « الأم » إلى أن هذا المتن متواتر
 فقال : وجدنا أهل الفتيا ومن حفيظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش
 لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح : « لا وصية لوارث » ويأثرونه عن
 حفيظوه فيه ممن لقوه من أهل العلم ، فكان نقل كافة عن كافة ، فهو أقوى
 من نقل واحد .

وقد نازع الفخر الرازي في كون الحديث متواتراً ، قال : وعلى تسليم
 ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة .

قال الحافظ : لكن الحجة في هذا إجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به

الشافعي وغيره . انتهى .

فتصحيح الترمذي لبعض طرقه ، وتحسينه لبعضها : لما اعتضد عنده من التلقي والاجماع ، وإلا فقد علمت - كما قاله الحافظ - أنه لا يخلو إسناد كل منها عن مقال (١) .

فعلى هذا : فتمثيل أئمة الحديث للضعيف بحديث « لا وصية لوارث » بأنه ليس له إسناد ثابت : باعتبار أن كل إسناد منه لا يخلو عن مقال ، لا باعتبار التلقي والاجماع على العمل به ، والله أعلم .

ومن هذا الباب أي من باب الضعيف المتلقى بالقبول :

١ - حديث « من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء ، وإن استقاء فليقض » .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » في كتاب الصيام في باب الحجامة والقيء للصائم (١٥٢/٤) : « روى البخاري في التاريخ الكبير » قال : قال مسدد عن عيسى بن يونس ، حدثنا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة رفعه : « من ذرعه القيء ... » . قال البخاري : لم يصح .

ورواه أصحاب « الشئ الأربعة » والحاكم من طريق عيسى بن يونس ، وقال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام ، وسألت محمداً - يعني البخاري - عنه فقال : لا أراه محفوظاً .

وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضاً عن هشام . قال الترمذي : وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ، ولا يتصح إسنادُه وعليه العمل عند أهل العلم .

(١) قلت : سبقت الإشارة تعليقاً في (ص ٥٢) إلى أن شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى حقق في كتابه « المقالات » : (ص ٦٥-٦٧) : أنه حديث صحيح سنداً ، كما نقل إجماع العلماء على العمل به ، فانظره .

٢ - ومن هذا الباب أيضاً : ما أخرجه الترمذي في « جامعہ » في باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر (٢٠٣/٢) من حديث عمر بن الرماح ، عن كثير بن زياد ، عن عمرو بن عثمان بن يعلى بن مروة ، عن أبيه ، عن جده أنهم كانوا مع النبي ﷺ في سفر ، فاتموا إلى مضيق فحضرت الصلاة ، فمطّروا ، السماء من فوقهم ، والبلية من أسفل منهم ، فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام ، وتقدم على راحلته فصلّى بهم يومئذ إيماء ، يجعل السجود أخفض من الركوع .

قال أبو عيسى : هذا حديث تفرّد به عمر بن الرماح البلخي ، لا يعرف إلا من حديثه ، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم ، وكذا روى عن أنس بن مالك أنه صلى في ماء وطين على دابته ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

قال الحافظ ابن حجر في « التلخيص الحبير » آخر باب الأذان (٧٩/١) : « وقد رواه الترمذي وأحمد والدارقطني من حديث يعلى بن مروة ، إلى أن قال : وقال الترمذي : تفرّد به عمر بن الرماح ، وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان ، وقال عبد الحق : إسناده صحيح ، والنووي : إسناده حسن ، وقد رواه الدارقطني من هذا الوجه بلفظ « فأمر المؤذن فأذن وأقام ، أو أقام بغير أذان ، ثم تقدم فصلّى » . ورجّح الشهابي هذه الرواية لأنها يثبت ما أجمل في رواية الترمذي وإن كان الراوي له عن عمر بن الرماح - وهو شبابة بن سوار - عنده شديدة الضعف » .

فعلى كون عمر بن الرماح ضعيفاً عند الترمذي والبيهقي وابن العربي وابن القطان : يصح قول الترمذي : وعليه العمل عند أهل العلم ، لتلقيهم له بالقبول . وأما على تصحيح الحافظ عبد الحق له وتحسين النووي فمرد حجة بنفسه ، فلا إشكال .

٣ - وما أخرجه الترمذي أيضاً في باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه ،

أيُقَادُ منه أم لا؟ من حديث إسماعيل بن عيَّاش ، عن المثني بن الصباح ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه عن جده ، عن سُراقَة بن مالك قال : حضرتُ رسولَ الله ﷺ يُقيدُ الأب من ابنه ، ولا يُقيدُ الابن من أبيه .

قال الترمذي : هذا حديثٌ لا نَعْرِفُهُ من حديث سُراقَة إلا من هذا الوجه ، وليس إسنادهُ بصحيح ، رواه إسماعيل بن عيَّاش عن المثني بن الصباح ، والمثني بن الصباح : يُضعِفُ في الحديث .

وقد رَوَى هذا الحديث أبو خالد الأحمر عن الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر عن النبي ﷺ .

وقد رَوَى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب مُرسِلاً ، وهذا حديثٌ فيه اضطراب ، والعملُ على هذا عند أهل العلم : أن الأب إذا قتل ابنه لا يُقَادُ ، وإذا قذَفَهُ لا يُحَدُّ .

٤ - وحديثُ «القاتلُ لا يرثُ» . أخرجه الترمذي أيضاً في باب إبطالِ

ميراث القاتل (٢٥٩/٨) من حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «القاتلُ لا يرثُ» .

قال الترمذي : «هذا حديثٌ لا يصحُّ ، ولا يُعرفُ هذا إلا من هذا الوجه ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعضُ أهل العلم ، منهم أحمد بن حنبل ، والعملُ على هذا عند أهل العلم : أن القاتلَ لا يرثُ ، سواء أكان القتل خطأ أو عمداً ، وقال بعضهم إذا كان القتلُ خطأً فإنه يرثُ ، وهو قول مالك .»

وبهذا يتضح لك أن تصحيحَ بعضِ الحديثين للحديث إذا صرَّح أكثرهم بضعفه كحديث «لا وصية لوارث» أو غيره مثلاً لا يُقدِّحُ في تضعيف من ضعفه ، لأنَّ تضعيف من ضعفه باعتبار أن كلَّ طريق من طرقِهِ لا يخلو إسنادهَا عن

مقال ، وتصحيح بعضهم باعتبار التلقي وبالنظر إلى مجموع طُرُقِهِ ، والله أعلم .
 وقال إمامُ العصر الشيخُ محمدُ أنور شاه الكشميري نورُ اللهُ مرقدَه في
 « فيض الباري على صحيح البخاري » عند قول البخاري : بابُ لا وصية لوارث :
 (٤٠٩/٣) : « وهذا الحديثُ ضعيفٌ بالاتفاق ، مع ثبوت حكمه بالاجماع ، ولذا
 أخرجه المصنّفُ في ترجمته ، وإلا فانه لا يأتي بالأحاديثِ الضعافِ مثله .
 وبمَحَثَ فيه ابنُ القطان أن الحديثَ الضعيفَ إذا انعقدَ عليه الاجماعُ
 هل يَنقَلِبُ صحيحاً أو لا ؟

والمشهورُ الآن عندَ الحديثين أنه يبقى على حاله ، والعمدةُ عندهم في هذا
 الباب هو حالُ الاسناد فقط ، فلا يحكمون بالصحةِ على حديثٍ في إسناده راوٍ
 ضعيف .

وذهب بعضهم إلى أن الحديث إذا تأيد بالعمل ارتقى من حال الضعف

إلى مرتبة القبول ، وهو الأوجه عندي ، وإن كَبُرَ على المشغوفين بالاسناد :

فاني قد بَلَوْتُ حالهم في تجارُفِهِمْ ، وتسامُحِهِمْ ، وتماكُسيهم بهذا الباب أيضاً .
 واعتبارُ الواقعِ عندي أُولَى من المشي على القواعد ، وإنما القواعدُ للفَصْلِ فيما
 لم ينكشف أمرُهُ من الخارجِ على وجهه . فاتباعُ الواقعِ أُولَى ، ولتَمَسِّكْ بِهِ
أُخْرَى .

قال تلميذُهُ الأَرشدُ أستاذُنا العلامة الشيخ محمد بَدْرُ عالم حفظه الله في التعليق على
 كلام إمام العصر : « قلت : ولا تكن كما قيل : حَفِظْتَ شيئاً وغابتْ عنك أشياء .
 فانَّ الشيخَ قرَّرَ مُرادَه من تلك الكلمات فيما مرَّ ، فلا يُريدُ به هَدْرَ بابِ
 الاسناد ، كيفَ ولولاه لقالَ مَنْ شاء : ماشاء ؟ ! ولكنه يُريدُ أن الحديثَ إذا
 صحَّ من انقِرائن ، وظهرَ به العملُ ، فترَكُهُ وقَطَعَ النظرَ عنه بمجردِ راوٍ
 ضعيفٍ : ليس بسديد ، كيفَ وتسلسلَ العملُ به أقوى شاهد على ثبوته عندهم ؟
 وقد قرَّرناه وحَقَّقناه وشيَّدناه في مواضع ، فلا نُطِيلُ الكلامَ بذكره وإنما

أردنا التنبيه فقط .

وسمعتُ من أستاذنا العلامة مجمع العلوم والفضائل الشيخ محمد يوسف
البنوري أنهض تلامذة إمام العصر بتبسيط كلامه وفهم مرامه حفظه الله تعالى :
أن الشيخ الأنور كان يقول : « كان الاسنادُ لئلا يُدخَلَ في الدين ما ليس منه ،
لا ليُخرج من الدين ما ثبتَ منه من عملِ أهلِ الاسناد » .

اتهى ملخصاً من كلام العلامة حسين بن محسن الأنصاري في رسالته :
« التحفة المرضية في حلِّ بعض المشكلات الحديثية » المطبوعة في آخر « المعجم
الصغير » للطبراني (ص ٢٦٣ - ٢٦٩) ، ومُضافاً إليه من تعليقات الصديق الأخ
العلامة محمد عبد الرشيد النعماني الهندي حفظه الله تعالى على « دراسات اللبيب » :
(ص ٢٦٨) ، ومزیداً عليها مني أيضاً طائفة من النقول ، مع التصحيح لما وقع في
كلامها من تحريف . والحمد لله رب العالمين .



المحتوى

١ - الأحاديث

٢ - الأعلام

٣ - المصادر

٤ - الأبحاث

١ - الأحاديث^(١)

الصفحة	
١٢٧	آخر رجل يدخل الجنة رجل يقال له جُهينة ... ت
١٢٥	آفة الدين ثلاثة : فقيه فاجر وإمام جائر ومعتد جاهل . ت
٧٩	آفة الظُّرْف الصُّلْف . ت
١٥٤	ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها . ت
١٥٤	اتقوا دعوة المظلوم فإنها تتحمل على الغمام . ت
١٩١	احتجم وهو صائم . ت
١٩١	احتجم وهو مُحْرِم . ت
١٣٨	أحمدُ إليكم غَسْلَ الأَحْلِيل . ت
١٨٠	(حديث) الأحياء - إحياء أبويه عليه السلام .
١٤٥	إذا تَوَضَّأ أحدكم ثم خرج إلى المسجد فلا يُشِيْكَن ... ت
١٩١ و ١٩١ و ١٩١	إذا شَرِبَ الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه .
٢٣١	إذا مات أحدكم فسوِّئْتم عليه التراب فليقم أحدكم ... ت
١٥٤	أربع أنزلن من كنز تحت العرش : أم الكتاب ... ت
١٩١	أفطرَ الحاجم والمحجوم . ت
١١٣	(أحاديث) أكلُ الطين . ت
١٣٦	إن استقرضك أقرضته ... ت
١٤٦	أنزلت في زكاة الفطر - آية قد أفلح من تركى - ت
١٣٦	إن الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية . ت
١٢٩	أول ما خلق الله نورُ نبيِّك يا جابر . ت

(١) حرف التاء: (ت) هنا وفيما سيأتي يشير إلى أن ما ذكر قبله واردة في التعليقات .
وحرف (ق) يشير إلى أن ما قبله واردة في الملحق : (ص ٢٢٨ - ٢٣٨) .

الصفحة	
١٦٥	ثلاث يزدن في قوة البصر النظر إلى الخضره . . .
٦٩	جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والمشاء . . . ت
٧٨	أحاديث (الجهر بالبسملة .
٢٣٦	حضرت رسول الله يُقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن ... ق
١١٩	حضور مجلس علم أفضل من صلاة ألف ركعة . ت
٧٩	الدنيا سعة آلاف أنا في آخرها ألفا . ت
٢٣٠، ٢٢٩	الدينار أربعة وعشرون قراطاً . ق
١٥٤	ركعتان من متأهّل خير من ثنتين وثمانين ركعة من العزّاب . ت
١٤٣	سيكذب عليّ بعدي . ت
٤٩	حديث (شرّ طية الميصر للجمعة . ت
٢٣٥	(حديث) صلّاته على راحلته في الطين والمطر . ق
١٤٦	الصلح جائز بين المسلمين . ت
٢٣٢	طلاق الأمة ثنتان وعدّها ثلثاً حيضتان . ق
١٥٧	طلب العلم فريضة على كل مسلم .
١٣١	(حديث) طوّاف الله في الأرض - بعد الصّبيحة - .
١٥٦، ٨٤	(حديث) الطير . ت
٧٩	العرب للعرب أكفاء والموالي للموالي إلا . . . ت
١٢٥	(حكاية) علقمة وسخط أمّه عليه وشكواها إياها للنبي ... ت
١٥٥	علي أصلي ، وجعفر فرعي . ت
١٥٥	(حديث) غفران ما تقدّم من ذنب العبد وما تأخر
١٣٥	(أحاديث) فضائل الشّور . ت
٢٢٩	في الرّقعة - الفيضة - ربع العشر . ق
٢٣٦	القاتل لا يرث . ق
٨١	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي . . . ت
٤٩	(حديث) القهقهة . ت
١٩٠	كان آخر الأمرين منه عليه السلام ترك الوضوء مماسّت النار . ت

الصفحة

١٥٣	كان أصحابه ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم ...
١٥٣	كان يتوضأ ورجلاه في نعليه .
٢١٣	كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع ...
٢١٣	كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود ...
١٩٠	كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . ت
١٩٣	كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فادخروا وكنت ...
١٢٣	الكيس من دان نفسه ... ت
١٢٣	لا تشربوا واحداً كشرب البعير ... ت
٤٩	لا قطع في أقل من عشرة دراهم . ت
٢٣٤-٢٣٢، ٢٢٩	لا وصية لو ارث . ق
١٧٥	لما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل ثم ...
١٢٤	لو علم الله شيئاً أدنى من الألف لنهاه عنه . ت
١٢٣	ما أكرم شاب شيخاً لسنه إلا قيض الله من ... ت
١٥٥	ماء زمزم لما شرب له .
١٣٧	المعدة بيت الأدواء والحمية رأس كل دواء وأعط ... ت
٢٢٩، ٢٢٨	من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً ... ق
٣٤	من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء ... ت
١٥٥	من زار قبري وجبت له شفاعتي .
١٤٧	من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن ... ت
١٥٦، ٨٤	من كنت مولاه فعلي مولاه . ت
٢٣٠، ٢٢٩	هو الطهور ماؤه الحيل ميتته . ق
١٣٨	هي شفاعتي توسلون بي إلى ربكم - في تفسير « قدم صدق » - . ت
١٨١	وإذا قرأ فأنصتوا ...
٤٩	الوضوء بنبيذ التمر . ت
١٣٧، ١٠٧	ويحك يا ثعلبة قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه . ت
١٤٣	يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث .. ت

الاعلام^(١)

- | | |
|---|--------------------------------------|
| الأزدي (أبو الفتح) : ١٧٨ . | سيدنا آدم عليه السلام : ٢٣ ، ٢٤ . |
| إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة : ٢٣٦ ق م . | الآلوسي (المفسر) : ٨٧ ت ، ١٣٧ ت . |
| أسد بن موسى : ٨٨ ت . | أبان بن إسحاق المدني : ١٧٨ . |
| الاسفر ايني (أبو إسحاق) : ٦٢ ، ٢٢٩ ق ، | أبان بن يزيد العطار : ١٧٣ . |
| ٢٣١ ق . | إبراهيم النخعي : ٢١٠ م ، ٢١٣ م . |
| إسماعيل حقي : ١٣٢ ت ، ١٣٤ ت ، | إبراهيم بن هذبة : ١٧٣ . |
| ١٣٥ ت . | إبراهيم الهجري : ٤٧ ت . |
| إسماعيل بن عياش : ٢٣٦ ق م . | ابن الأثير : ٤٨ ت ، ١٩١ ، ٢١٠ ت . |
| الأسود : ٢١٣ م . | الأحسائي (أبو بكر) : ١٢٠ ت . |
| الأشج (أبو الدنيا) : ١٧٣ . | أحمد بن حنبل ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٥ ت ، |
| الأشعري (أبو موسى) : ١٨١ . | ٤٦ ت ، ٤٧ ت ، ٤٨ ت ، ٤٩ ت م ، |
| أصرم بن حوشب : ١٢٤ ت . | ٥٠ ، ٥١ ، ٨٩ ت ، ٩٢ ت ، ٩٣ ، |
| الآصفهاني (أبو القاسم) : ١٢٢ ت | ٩٦ ت م ، ٩٧ ت ، ٩٨ ت م ، ٩٩ م ، |
| الأعمش : ٢١٠ . | ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١١٢ ت ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، |
| أفلح بن سعيد المدني : ١٧٩ . | ٢٢٨ ق ، ٢٣١ ق ، ٢٣٥ ق م ، ٢٣٦ ق . |
| الاقليشي : ١٧٣ . | أحمد محمد شاكر : ٧٠ ت ، ١٤٣ ت ، |
| الألباني : ١٥٦ ت . | ١٨٤ ت ، ١٩١ ت . |
| إمام الحرمين : ٦٣ . | الأحمر (أبو خالد) : ٢٣٦ ق . |
| أبو أمامة الباهلي : ٣٨ ت ، ١٣٧ ت ، | الأدهمي (كمال الدين) : ١٣٥ ت . |
| ١٥٤ ت ، ٢٣١ ق . | الأرموي (أبو إسحاق) : ٨٣ ت . |

(١) حرف التاء : (ت) يشير إلى أن ما ذكره قبله وارد في التعليقات .
وحرف الميم بعد الرقم يشير إلى أن الاسم مكرر في تلك الصفحة ، وحرف القاف
يشير إلى أن الاسم مذكور في الملاحق : (٢٢٨ - ٢٣٨) .

أمير بادشاه الحسيني : ٢٢٣ ت .
 ابن أمير الحاج : ١٩٧ ت م ، ١٩٨ ت م ،
 ١٩٩ ت م ، ٢٠٣ ت م ، ٢٠٤ ت م ،
 ٢١٢ ت ، ٢١٧ ت ، ٢٢٣ ت .
 أنس بن مالك : ٢٥ ، ٤٢ ت ، ١٥٣ ،
 ١٥٤ ت ، ١٥٨ ت ، ١٧٣ ، ٢١٦ ،
 ٢٣٥ ق .
 الأهوازي (أبو علي) : (١١٣ ترجمته) .
 الأوزاعي : ١٩٧ ت ، ٢١٢ م ، ٢١٣ م ،
 ٢١٤ ، ٢١٥ .
 أبو أويس : ٨١ ت .
 الأيجي (المضد) : ٢٠٥ .
ب
 الباوردي (محمد بن سعد) : ٧٤ ، ١٦٢ .
 البخاري (عبد العزيز) : ٢٠٦ ت ،
 ٢١٧ ت ، ٢٢٤ ت ، ٢٢٥ ت .
 البخاري (محمد بن إسماعيل) : ٢٥ ت ،
 ٢٧ ت م ، ٧٤ م ، ٧٧ ، ٨١ ت م ،
 ٨٢ ت م ، ٨٣ ت ، ٨٩ ت ، ١٠٨ ت ،
 ١٢١ ت ، ١٣٧ ت ، ١٣٨ ت ، ١٤٧ ت م ،
 ١٤٨ ت ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،
 ١٨٤ ت م ، ٢٠٢ م ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ م ،
 ٢٠٧ ، ٢٢٩ ق ، ٢٣٠ ت م ، ٢٣٣ ق ،
 ٢٣٤ ق م ، ٢٣٧ ق .
 ابن بدر الموصلي (عمر) : (١٧١ : ترجمته)
 ١٧٢ ت .
 البرذعي : ١٤٧ .
 البرزنجي (محمد بن عبد الرسول) : ١٩٦ .
 البرقاني : ١٠٩ ت ، ١١٥ ت ، ١٤٩ ت .
 ابن برهان : (٦١ : ترجمته) .
 بريدة : ١٩٠ ت ، ١٩٤ ت .
 البزار : ٩٣ ، ١٥٣ .
 البزدوي : ٢١٢ ، ٢٢٥ .
 البغوي (المفسر) : ١٠٢ ت ، ١٠٣ ت ،
 ١٠٤ ت .
 بقية بن الوليد : (٢٣ : ترجمته) .
 البكري (مسعود بن عمرو) : ١٥٥ ت .
 بلال : ٤٤ ت .
 البلخي (محمد بن سرور) : ١٧٣ .
 البنوري (محمد يوسف) : ٢٣٨ ق .
 بولص : ٢٦ ت .
 البضاوي : ١٣٢ ت م ، ١٣٣ ت م ،
 ١٣٥ ت م .
 البيهقي : ٤٨ ت ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٧٨ ت ،
 ٧٩ ت م ، ٨٨ ، ٩٠ ت ، ١٤٩ ت ،
 ١٥٠ ت م ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ت ،
 ١٨١ ، ٢٢١ ت ، ٢٣٠ ت ق ، ٢٣٥ ق م .
ت
 التبريزي : ١٥٦ ت .

الترمذي: ٢١ ت، ٢٢ ت، ٤٤ ت، ٤٥ ت،
 ٤٧ ت م، ٦٨ ت، ٦٩ ت م، ٧٠ ت م
 ٧١ ت م، ٨٧، ٩٧ ت، ١١٢، ١٢٣ ت،
 ١٢٤ ت م، ١٣٨ ت، ١٤٤، ١٤٥ ت،
 ١٤٦ ت، ١٤٧ ت، ١٤٨ ت م، ١٥١،
 ١٦٠ ت م، ١٦٥، ٢٢٨ ق م، ٢٢٩ ق م،
 ٢٣٠ ت م، ٢٣٢ ق م، ٢٣٣ ق م،
 ٢٣٤ ق م، ٢٣٥ ق م، ٢٣٦ ق م .
 ابن تغري بردي: ٦٨ ت، ١٧٢ ت.
 التفتازاني (السعد): ١٨٣ ت، ٢١٧ ت.
 تمام: ١٥٤ ت .

ابن تيمية (أحمد): ٢١ ت، ٤٧ ت،
 ٧٨ ت، ٨٠ ت، ٩٢ ت، ٩٦ ت م،
 ٩٧ ت م، ٩٨ ت م، ٩٩، ١٠٠ ت،
 ١٠١ ت م، ١٠٢ ت م، ١٠٣ ت م،
 ١٠٤ ت، ١٠٩ ت، ١١١ ت م، ١١٣ ت م،
 ١١٨ ت، ١٢٠ ت، ١٤٢، ١٧٤ ت م،
 ١٧٥ ت م، ١٧٦ ت م .

ث

ثعلبة بن حاطب: ١٠٧ ت، ١٠٨ ت،
 ١٣٧ ت .

الثعلبي (المفسر): (١٠١: ترجمته)
 ١٠٢ ت م، ١٠٣ ت م، ١٠٤ ت،
 ١٠٩ ت م، ١١١، ١١٤ ت م، ١٣٥ ت.
 الثوري (سفيان): ٢٢، ١٦٢، ٢١٠ م.

ج

جابر بن عبد الله: ٤٢ ت، ٤٤ ت،
 ١٤٩ ت، ١٥٥، ١٨٤ ت م، ١٩٠ ت،
 ٢١٦، ٢٢٩ ق، ٢٣٠ ق .
 جامع بن سوار: ١٢٧ ت .
 الجرجاني (أبو عبد الله): ٢٠٧ .
 ابن الجزري: ٩٧ ت .
 جعفر ابن أبي طالب: ١٠٩ ت، ١٥٥ ت.
 الجلاح: ٢٣ ت م .
 ابن جماعة (البدر): ٨٥، ١٥٢، ١٥٧،
 ١٩٠ .

جهينة: ١٢٧ ت م .
 الجوزقاني: ١١٥ ت، (١٧٦: ترجمته)
 ١٧٧، ١٨٠ .

ابن الجوزي: ٤٢ ت، ٧١ ت م، ٧٢ ت،
 ٨٠ ت، ٨٢ ت، ٩٥ ت، ١٠٠ م،
 ١١٥ ت، ١١٧ ت، ١١٨ ت، ١١٩ ت،
 ١٢٠ ت م، ١٢٤ ت، ١٢٨ ت،
 ١٤٥ ت م، ١٦٣ م، ١٦٤، ١٦٦ م،
 ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩ ت م، ١٧٠ ت م،
 ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠ .

ح

أبو حاتم الرازي: ٢٣، ٢٤، ١٥٤ ت،
 ١٦٣، ١٨١ .

ابن أبي حاتم: ٧٢ ت، ١٠٣، ١٠٤ ت،
 ١٠٥ ت، ١٠٦ ت م، ١٠٧ ت م .

١٤٦ ت م ، ١٤٧ ت م ، ١٤٩ ت ،
 ١٥٠ ت ، ١٥٤ ت ، ١٥٦ ت ، ١٥٧ ت ،
 ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ت م ،
 ١٧٠ ت ، ١٧٢ ، ١٧٤ ت م ، ١٧٥ ،
 ١٧٦ ت م ، ١٧٧ ت ، ١٨١ ، ١٨٥ ،
 ٢٠٦ ، ٢٣٠ ت ق ، ٢٣١ ق ، ٢٣٣ ق ،
 ٢٣٤ ق ٢٣٥ ق .

ابن حجر الهيثمي : ٤٢ م ١٤٨ ت ،
 ١٨٠ ت .

ابن حزم : ٢٦ ت ، ٤٧ ت ، ٤٩ م ،
 ٥٠ ت ، ٩٣ ، ٩٤ ت ، ٩٥ ت م .

الحسن البصري : ٤٤ ت .

الحسن بن سفيان : ٩٤ .

الحسين بن علي : ١٢٤ ت .

حسين بن محسن الأنصاري : ٢٢٨ ق ،
 ٢٣٨ ق .

الحسيني (أبو بكر) : ٦٣ ت .

الحسيني (شمس الدين) : ٧٢ ت .

ابن الحصّار : ١٩٥ ت ، ٢٢٩ ق ،
 ٢٣١ ق .

ابن الحصين : ٩٧ ت .

أبو حفص الصغير : ٢١٤ .

حفص بن غياث : ٤٥ ت ٢٣٤ ق .

حماد بن زيد : ٢٣ .

حماد بن أبي سليمان : ٢١٣ م .

حماد بن شاكر : ١٧٠ .

ابن الحاجب : ١٩١ .

الحارث بن كلدة : ١٣٧ ت .

الحارثي (عبد الله بن محمد) : ٢١٤ ت م .

الحازمي : ٧٢ ت ، ٨٦ ، ١٨٦ ، ١٩١ ،

٢٠٣ ت ، ٢٠٨ ، ٢١٠ .

الحاكم : ٢٢ ت ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٥ ت ،

٥٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٠ ت م ، ٨١ ت م ،

٨٢ ت م ، ٨٣ ت م ، ٨٤ ت م ، ٨٥ ، ٨٦ ،

٨٧ ، ٨٨ ، ١١٦ ت ، ١٣٣ ت ، ١٤٤ ت ،

١٤٨ ت ، ١٥١ ، ١٥٦ ت م ، ١٦١ ،

١٦٢ م ، ١٦٦ ، ١٧٩ ، ٢١٠ ت ، ٢٣٤ ق م .

ابن حبان : ٨٦ ، ٨٧ ، ١١٥ ت ، ١٢٤ ت ،

١٤٥ ت م ، ١٤٦ ت م ، ١٤٧ ت م ،

١٤٨ ت م ، ١٥٠ ت ، ١٥٤ ت م ،

٢٣٠ ت ق .

حبيب بن أبي حبيب : ٧٦ ت .

الحجاج : ٢٣١ ق

ابن حجر العسقلاني : ٢٧ ت ، ٣٠ ،

٣٣ ت ، ٤٠ ت ، ٤٣ ، ٤٤ ت ، ٥٢ ت ،

٥٥ ، ٧٠ ت ، ٧١ ت م ، ٧٦ ت ،

٨٢ ت م ، ٨٤ ت ، ٨٨ ت ، ٩٢ ت ،

٩٥ ت ، ٩٩ ت ، ١٠٠ ، ١٠٤ ت ،

١٠٨ ت ، ١١٢ ت ، ١١٦ ت ، ١١٧ ت ،

١١٩ ت ، ١٢٣ ت م ، ١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ،

١٣١ ت م ، ١٣٢ ت ، ١٣٥ ت ،

١٣٨ ت ، ١٣٩ ت ، ١٤١ ت م ، ١٤٥ ت م ،

٨٠، ٨٣، ١١٥، ١٢٧، ت
١٦٨، ١٨٠.
الخفاجي : ٥٣.
ابن خلكان : ٦١، ١٠٩، ت.
خليل بن أحمد الأنصاري : ١٤٦، ت.

و

الدارقطني : ٤٢، ٦٦، ٧٧، تم،
١٢٧، تم، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ت،
١٥١، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠،
١٨١، ٢٣٢، ق، ٢٣٥، قم.
الدارمي (عبد الرحمن) : ٤٦، ٧٧، ت.
داود بن المحبّر : ٧٦، ت.
أبو داود : ٣٥، ٤٥، ٤٦، ٥١، ت،
٦٨، ٧٣، ٩٧، ١٣٨، تم،
١٤٤، ١٤٥، ١٥١، ١٦٠، ١٦٥،
١٧٠، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ت،
٢٣٠، ٢٣٢، ق.
ابن دحية : ١٨٠.
الدغولي (أبو العباس) : ٢٥.
ابن دقيق العيد : ٤١، ٤٤.
الدمشقي (علاء الدين) : ٩٩.
الدمياطي : ١٥٥.
الدهلوي (عبد الحق) : ١٧٧، ٢٠٤، ت
الدهلوي (عبد العزيز) : ٩٢، ٩٦، تم، ت

حميد بن عبد الرحمن : ٢٣٦، ق.
الحناط (أبو ثمامة) : ١٤٥، ت،
١٤٦، تم.
حنبل : ٩٧، ت.
حنش (أبو علي الرحي) : ٢٢٨، قم،
٢٢٩، ق.
أبو حنيفة : ٤٧، ٤٨، ٤٩، م،
٥١، ٧٧، ٩١، ١٥٨، ١٦٨، ت،
١٩٧، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣، م،
٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.
ابن حيان (أبو الشيخ) : ٤٢، ١١٦، ت
١٥٤، ت.

خ

ابن الخاضبة : (٢٥ : ترجمته) .
خالد بن محمد الأنصاري (أبو الرجال) :
١٢٣، ت.
خالد بن مخلد القطواني : ٨١، ٨٢، ت.
الخديري (أبو سعيد) : ١٢٥، ت
خزيمة بن ثابت : ١٥٤، ت.
ابن خزيمة : ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، تم،
١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٠، ت،
١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ٢٣٠، قم،
الخطابي : ٣٥، ٧٠، ١٥١، ت.
الخطيب البغدادي : ٢٢، ٧٧، تم،

الرازي (عبدالله بن الخطيب): ١١٤ ت
 الرازي (محمد بن إبراهيم): ٢١٤ .
 الرافعي (الفقيه): ٢٩ ، ٤٨ ت .
 ابن راهويه: ٢٢ م ، ٨٩ ت ، ٩٣ ،
 ٩٦ ت ، (١٠٠ : ترجمته) ، ١٠١ ت ،
 ١٠٨ ، ١٦٥ ، ٢٣٥ ق .
 ابن رجب: ٨٧ ت ، ٩٧ ت ، ١٦٦ ت .
 ابن رشيد: ٧٤ .
 رضوان محمد رضوان: ١٣٦ ت .
 الرماني (علي بن عيسى): ١١٤ ت .
 الرومي (ابن فخر الدين): ١٣٣ ت .

ز

الزبير: ١٣٦ ت .
 أبو زرعة الرازي: ٧٦ ، ١٠١ ،
 ١٤٧ ت ، ١٥٤ .
 الزرقاني: ٢٢ ، ٢٣ تم ، ٢٥ ت ، ٢٦ ،
 ٩٥ ، ١٨٧ ت .
 الزركشي: ٤٧ ، ٧٦ ، ٨٧ ، ١٧٥ تم ،
 ٢٠٥ .
 زكريا الأنصاري: ٨٦ ، ١٤١ تم ،
 ١٦٩ .
 الزمخشري: ١٠٢ ت ، ١١٤ ت ،
 ١٣٢ ت ، ١٣٣ ت ، ١٣٥ ت ، ٢٠٤ .
 الزهري: ١٠٩ ت ، ١٥٥ ، ٢١٣ م ،
 ٢٣٦ ق .

١٠٧ ت ، ١١٥ ت ، ١١٦ ت ، ١٣٠ ت
 الدهلوي (ولي الله): ٨٩ ت ، ١١٤ ت ،
 ١١٦ ت .
 الدواني (جلال الدين): ٥٥ .
 الدوري (عباس): ٥١ .
 الديلمي: ٤٦ ت ، (١١١ : ترجمته)
 ١١٥ ت ، ١١٦ ت ، ١٢٥ ت .
 دينار الحبشي: ١٧٣ .

ذ

الذهبي (الشمس): ٢١ ت ، ٢٥ ت ،
 ٢٦ ت ، ٤٩ ت ، ٦٧ ، ٦٨ ت ، ٦٩ ت ،
 ٧٢ تم ، ٧٤ ت ، ٨٠ ت ، ٨٣ تم ،
 ٨٤ تم ، ٩٤ ت ، ٩٥ م ، ١٠٨ ت ،
 ١٠٩ تم ، ١١٣ ت ، ١١٦ ت ، ١١٧ ت ،
 ١٢٤ ت م ، ١٣٨ ت ، ١٤٦ ت ،
 ١٤٧ تم ، ١٥٤ تم ، ١٥٥ ت ، ١٥٦ تم ،
 ١٦٠ ت ، ١٦١ ، ١٦٢ م ، ١٦٣ ،
 ١٦٦ ت م ، ١٦٧ ت م ، ١٧٦ ت ،
 ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢١٤ .
 الذهبي (محمد بن حسين): ١٣٥ ت .

ر

الرازي (الجصاص): ٦٢ .
 الرازي (الفخر): ٢٣٣ ق .

الزيلي (جمال الدين) : ٢٩ ، ٣٣ ت ،
 ٤٦ ت ، ٧٧ ت ، ٧٨ ت ، ٨٠ ت م ،
 ١٠٠ ، ١٣٢ ت ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ،
 ٢٢٩ ت ق ، ٢٣٠ ت ق .

س

سالم بن عبد الله : ٢١٣ م ، ٢٣٢ ق .
 سبط ابن الجوزي : ١١٩ ت .
 السبكي (تاج الدين) : ٢٢ ت م ، ١١٨ ت ،
 ١٢٠ ت .
 السبكي (تقي الدين) : ١٥٥ ، ١٥٦ ت ،
 ١٧٤ .
 السخاوي : ٢٢ ت م ، ٢٤ ت ، ٣٣ ت ،
 ٤٢ ت ، ٤٣ ، ٥٠ م ، ٥٢ ت ، ٧٣ ت ،
 ٧٤ ت ، ٨٢ ت ، ٨٦ ، ٨٧ ت ، ٩٣ ت ،
 ١٠٥ ت ، ١٢٠ ت ، ١٤٦ ت ، ١٥٦ ت ،
 ١٦٤ ت م ، ١٧١ ت م ، ١٧٢ ، ١٧٣ ت م ،
 ٢٢١ ت ، ٢٢٨ ق ، ٢٣٢ ق .
 سراقه بن مالك : ٢٣٦ ق م .
 سعد بن إسحاق : ١٤٥ ت .
 سعد بن عبد الحميد : ١٥٤ ت .
 أبو السعود (المفسر) : ١٣٢ ت م ،
 ١٣٣ ت م ، ١٣٥ ت .
 سعيد بن مسعدة : ١٥٥ ، ٢٣٠ ق م .
 سفيان بن عيينة : ٨١ ت ، ٢١٤ م .

ابن السكن (أبو علي) : ٤٥ ت .
 السكوني (إسماعيل) : ٧٦ ت .
 السلامي : ١٧١ ت .
 السلفي (أبو طاهر) : ٦٧ .
 أبو سلمة : ١٤٧ ت ، ١٥٥ .
 السلمي (أبو عبد الرحمن) : ١٠٩ ت ،
 ١١٤ ت ، ١٣٦ ت ،
 سليمان بن بلال : ٨١ ت .
 السمرقندي (أبو الليث) : ١٠٩ ت ،
 ١١٤ .
 سمعان : ١٧٣ .
 السنبهلي (محمد حسن) : ٩١ ت ، ١١٦ ت ،
 ابن منجر : ٩٤ .
 السندي (أكرم) : ٢٠٤ ت .
 السندي (عبد اللطيف) : ١٦٧ ت ،
 ١٦٨ ت ، ١٩٠ ت ، ٢٠٤ ت .
 السندي (محمد معين) : ١٤٦ ت ،
 ١٦٧ ت م .
 السهيلي : ١٨٠ ، ٢٣٥ ق .
 ابن سيد الناس : ١٨٠ .
 ابن سيرين : ٧٠ ت ، ٢٣٤ ق .
 السيوطي : ٢٢ ت م ، ٢٦ ت ، ٣٣ ت ،
 ٣٥ ت ، ٣٨ ت ، ٣٩ ت ، ٤٠ م ، ٤٢ ت ،
 ٧٤ ت ، ٧٥ ت م ، ٧٩ ت م ، ٨٢ ت ،
 ٨٣ ت ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ت م ، ٨٨ ت ،
 ٩٤ ت ، ٩٥ م ، ١٠١ ت ، ١١٦ ت ،

ابن أبي شيبه (أبو بكر) : ٨٩، ٦٦، ٩٣، ١٤١ ت .
 ابن أبي شيبه (عثمان) : ٨٨، ٨٩، ٩٣ .
 الشيرازي (أبو إسحاق) : ٤٢ ت .

ص

صدر الشريعة : ٢٢٤ ت .
 الصديق (أبو بكر) : ٩٦ .
 صديق حسق خان : ٩٠، ١١٥ ت .
 الصغاني (الصاغاني) : ١٣٣ ت .
 صفوان بن سليم : ٢٣٠ ت ق .
 الصفوري (عبد الرحمن) : ١٣٩ ت .
 ابن الصلاح : ٢٢، ٣٨، ٤٠، ٦١، ٦٦، ٧٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٣، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ ت .
 الصنعاني (الأمير) : ٧٢، ١٤٢ ت م .

ض

ضمام بن ثعلبة : ٢٥ ت .
 الضياء المقدسي : ٨٧، ١٥٢، ١٥٣ ت م .
 ١٥٤ ت م ، ١٥٥ .

١١٧ ت ، ١٢١ ت ، ١٢٦ ت م ،
 ١٢٧ ت م ، ١٢٨ ت م ، ١٢٩ ت ،
 ١٣٠ ت م ، ١٣٥ ت ، ١٣٩ ت م ، ١٤٥ ت م ،
 ١٤٦ ت ، ١٤٧ ت م ، ١٥٠ ت ، ١٥٢ ،
 ١٥٤ ت م ، ١٥٥ ت ، ١٥٦ ت م ،
 ١٥٧ ت م ، ١٥٨ ت م ، ١٦٥ ، ١٦٦ ت م ،
 ١٦٧ ت م ، ١٧٠ ت م ، ١٧٥ ، ١٨٠ ،
 ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ت ،
 ٢٢٩ ق م .

ش

الشاذكوني (سليمان) : ٢١٤ ت م .
 الشافعي : ٢٢ ، ٤٨ ت ، ٤٩ ت ، ٥١ ،
 ٥٢ ، ٢٣١ ق ، ٢٣٢ ق ، ٢٣٣ ق ،
 ٢٣٤ ق .
 ابن شاهين : ١١٦ ت ، ١٨٠ .
 شبابة بن سوار : ٢٣٥ ق .
 الشبرخيتي : ٢٣٣ ق .
 شداد بن أوس : ١٩١ ت .
 شعبة بن الحجاج : ٨١ ت ، ١٦٢ ،
 ١٦٥ .
 الشعراني : ١٣٨ ت ، ١٩٣ ، ١٩٤ ت ،
 ١٩٥ ت .
 شمعون : ٢٦ ت .
 ابن شهاب : ٨٣ .
 الشوكاني : ١٣٦ ت ، ١٤٥ ت ، ١٦٠ ت .

ط

- طاشكبري (أبو الخير) : ١١٩ ت .
 ابن طاهر المقدسي : ٦٩ ت م ، ٧١ ت م ،
 ٧٤ ت ، ٧٥ ، ٨٤ ت ، ١٧٤ ت .
 الطبّاخ (محمد راغب) : ١٣٥ ت ،
 ١٨٤ ت م .
 الطبراني : ٣٨ ت ، ٩٠ ت ، ٩٢ ت ،
 ١٠٤ ت ، ١٥٤ ت م ، ١٥٥ ت ، ٢٣١ ق ،
 ٢٣٨ ق .
 الطبري (إلكيا الهراسي) (٦٣ : ترجمته)
 الطبري (ابن جرير) : ٩١ ت ، ٩٢ ت ،
 ٩٣ ت ، ١٠٣ ، ١٠٤ ت ، ١٠٥ ت ،
 ١٠٦ ت م ، ١٠٧ ت ، ١١٦ ت ، ٢٢١ ت .
 الطبري (الحب) : ١٨٠ .
 الطحاوي : ٤٥ ت ، ٩٠ ت ، ١٨٧ ،
 ٢٢١ ت .
 طلحة بن مصرف : ٤٥ ت م ، ٤٦ ت
 الطيالسي : ٩٤ .
 الطبي : ١٨٧ .

ع

- عائشة (أم المؤمنين) : ٤٦ ت ، ٢٣٢ ت .
 عابدين (أبو اليسر) : ٢٠١ ت .
 ابن عابدين : ٤٦ ت ، ٢٠٠ ت م ،

- ٢٠١ ت م .
 عارف حكمت : ١٨٥ ت .
 عاصم ابن المتفق العقيلي : ١٣١ ت .
 عامر بن صالح : ٩٧ ت .
 عبد بن حميد : ١٠٨ .
 ابن عبد البر : ٤٢ ت ، ٢٢٩ ق ،
 عبد الجبار بن أحمد : ١١٤ ت .
 عبد الحق الاشيلي : ٢٣٥ ق م .
 عبد الرحمن بن الحسن : ١٥٤ ت .
 عبد الرحمن بن المغيرة : ١٣١ ت .
 عبد الرحمن بن مهدي : ٤٠ ، ٤٦ ت ،
 ٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ .
 عبد الرحيم بن عبد الخالق : (٦٨ :
 ترجمته) ، ٦٩ .
 عبد الرزاق الصنعاني : ١٠٨ ، ١٤١ ت .
 عبد السلام بن أبي الجنوب : ٧٦ .
 عبد الصمد بن عبد الوارث : ٤٥ ت .
 عبد الفتاح أبو غدة : ٣٤ ت ، ٧٠ ت ،
 ٧٢ ت ، ٨٤ ت ، ٩٠ ت م ، ٩٢ ت ،
 ١١٦ ت ، ١١٩ ت ، ١٢٠ ت ، ١٢١ ت ،
 ١٢٨ ت م ، ١٣٤ ت ، ١٥٣ ت ،
 ١٥٨ ت ، ٢٢٧ ت .
 عبد القادر القرشي : ١٧١ ت ، ١٧٢ ت .
 عبد الله بن الامام أحمد : ٩٨ ، ١٧٥ .
 عبد الله بن جعفر : ١٥٥ ت .
 عبد الله بن الحكم : ١٢٧ ت .
 عبد الله بن عباس : ٦٩ ت ، ١١٦ ، ١١٧ ت ،
 ١٢٥ ت ، ١٣٨ ت ، ١٩١ ت م ، ١٩٤ ،

٢٢٨ ق .
 عبد الله بن عمر : ٤٦ ت ، ١٢٥ ت ،
 ١٢٧ ت ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ٢٠٦ ،
 ٢١٣ م ، ٢١٥ .
 عبد الله بن عمرو : ٢٨ .
 عبد الله بن المبارك : ٢٠ ، ٢١ م ، ٤٠ .
 عبد الله بن المثنى : ٨٢ ت .
 عبد الله بن مسعود : ٢٧ ت ، ٢٨ م ،
 ٢١٠ ت م ، ٢١٣ م ، ٢٢٥ .
 عبد المنعم بن نعيم : ٤٤ ت ، ٤٥ ت .
 عبد الوهاب بن الضحاك : ٧٦ ت .
 عبيد الله بن موسى : ٨٨ ت .
 عثمان بن عفان : ٩٦ .
 عثمان بن مطر الشيباني : ١٣٦ ت .
 العجلوني : ١٤٣ ت ، ١٥٧ ت .
 العجلي (أحمد) : ١٧٨ .
 العدوي (عبد الله خاطر) : ١٨٦ ت .
 ابن عدي : ١١٥ ت ، ١٣٦ ت ، ١٤٧ ت .
 ابن عراق : ٤٢ ت ، ١٣٦ ت .
 العراقي (زين الدين) : ٣٣ ت ، ٣٩ ،
 ٤٦ ت ، ٦٦ ، ٦٧ ت م ، ٧٧ ، ٨٦ ،
 ٩٥ ت ، ٩٩ ت م ، ١٠٠ ، ١٠١ م ،
 ١١٨ ت ، ١١٩ ت م ، ١٢٦ ت ، ١٣٥ ت ،
 ١٥٠ ، ١٥٢ ت م ، ١٥٤ ت ، ١٥٥ ت ،
 ١٥٦ ت ، ١٥٧ ، ١٧١ ت ، ١٧٣ ت م ،
 ٢٢١ ت ، ٢٢٨ ق ، ٢٣٢ ق .
 ابن العربي (المالكي) . ٤٧ ت ، ٥٢ ،

٦٩ ت ، ٧٠ ت م ، ٢٣٥ ق م .
 عز الدين بن عبد السلام : ٣٨ ، ٤١ ،
 ٤٤ ، ٦٣ ، ١٣٤ ت م .
 ابن عساكر : ٢٤ ، ٢٦ ، ٨٠ ت ،
 ١١٣ ت م ، ١١٥ ت ، ١٢٠ ت ، ١٥٠ ت ،
 ١٨٠ ت .
 عطاء : ٤٤ ت .
 العقيلي ١١٦ ت ، ١٦٦ .
 عكرمة : ٨١ ت ، ٢٢٨ ق .
 العلاء بن زيد : ٧٦ ت .
 العلائي : ٤٤ ، ١٢٧ ت ، ١٦٦ .
 علقمة : ٢١٠ م ، ٢١٣ م .
 علقمة (قصته مع أمه) : ١٢٥ ت .
 ابن علان : ٤١ ت ، ٤٦ ت ، ٤٧ ت ،
 ١٢٤ ت .
 علوي المالكي : ١٣٩ ت .
 علي بن الحسين : ١٣٧ ت .
 علي الحلبي (صاحب السيرة) : ١٣٣ ت .
 علي بن خشرم : ٢١٠ .
 علي بن أبي طالب : ٢٦ ، ٣١ ت ، ٩٦ ،
 ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٥٥ ت ،
 ١٧٣ .
 علي القاري : ٢٤ م ، ٣٠ م ، ٣٢ م ،
 ٣٣ ت ، ٣٤ م ، ٦٠ ، ٨٩ ت ، ١٤١ ت ،
 ١٥٦ ت ، ١٨٤ ت ، ٢٠٤ ت ، ٢١٥ .
 علي ابن المديني : ٤٦ ت ، ٩٤ ، ١٦٥ .
 علي بن يزيد : ١٣٧ ت م .

ابن العماد : ٦٨ ت .

عمران بن الحصين : ١٣٦ ت .

عمر بن أبي خثعم (عمر بن راشد) :

١٤٧ ت م ، ١٤٨ ت .

عمر بن الخطاب : ٩٦ ، ٢٣٦ ق .

عمر بن الرمثاح : ٢٣٥ ق م .

عمرو بن عثمان : ٢٣٥ ق .

عمرو بن شعيب : ٤٧ ت ، ٢٣٦ ق م .

عمرو بن فائد الأسواري : ٤٥ ت .

عمرو بن كعب : ٤٥ ت .

عمرو بن مرزوق : ٤٥ ت .

العنبري (أبو زكريا) : ٥٠ .

عيسى بن أبي يونس : ٢٣٤ ق م .

العيني (بدر الدين) : ٧٧ ت م ، ٧٩ ت ،

٨٠ ت م ، ٢١٠ .

العيني (محمود بن إسماعيل) : ١٩٧ ت م ،

١٩٩ ت م ، ٢٠٠ ت م ، ٢٠١ ت .

غ

الغزالي : ٣٥ ت ، ١١٧ ت ، ١١٨ ت م ،

١٢٠ ت م ، ١٣٧ ت .

الغفاري (أحمد) : ٩ ت ، ١٢٥ ت ،

١٢٨ ت ، ١٣٧ ت ، ١٣٨ ت ، ١٥٥ ت ،

١٥٦ ت م ، ١٥٨ ت .

الغفاري (عبد العزيز) : ١٥٨ ت ، ١٧٣ ت .

الغفاري (عبد الله) : ١٤٩ ت ، ١٥٦ ت ،

١٧٣ ت ، ١٨٤ ت .

ف

الفتنسي (محمد طاهر) : ١١٦ ت .

ابن فهد المكي : ١٤٦ ت .

ابن أبي الفوارس : ٢١ ت ، (١١٣ :

ترجمته) .

ابن فورك : ٢٢١ ت م ، ٢٢٩ ق ،

٢٣١ ق .

الفيروز ابادي : ١٧٣ ت ، (١٧٧ :

ترجمته) ، ١٧٨ ت ،

الفيومي : ١٨٤ ت .

ق

قاسم بن أصبغ : ٩٣ ، ١٥٣ ، ٢١٤ ت .

القاسم بن قطلوبغا ، ١١٩ ت .

القاسم بن محمد : ١٣٧ ت ، ١٥٤ ت ،

٢٣٢ ق .

القاوقجي (أبو الحسن) ، ١٧٣ ت .

ابن قتيبة : ١٢١ ت .

القدسسي (حسام الدين) : ٦٩ ت ،

١٧٢ ت .

أبو قرصافة : ١٥٤ ت .

القرطي (المفسر) : ٧٣ ت ، ١٣٥ ت ،

١٣٦ ت ، ١٣٧ ت ، ١٣٨ ت ، ١٣٩ ت ،

١٨٠ .

٢٣٧ ق م ، ٢٣٨ ق .
 كعب بن عجرة : ١٤٥ ت م ، ١٤٦ ت .
 الكلبي (محمد بن السائب) : ٩٧ ت ،
 ١١٢ ت ، ١٣٩ ت .
 الكواشي الموصلي : ١١٤ ت .
 الكوثري : ٥٢ ت ، ٥٤ ت ، ٦٩ ت ،
 ٧١ ت ، ٧٢ ت ، ٨٣ ت ، ٩٢ ت ،
 ٩٥ ت ، ٩٧ ت م ، ١٠٠ ت ، ١٠٤ ت ،
 ١٠٥ ت ، ١٠٧ ت ، ١٣٢ ت ، ١٣٨ ت ،
 ١٤٨ ت ، ١٧٢ ت ، ١٧٦ ت ، ١٨٤ ت ،
 ٢٠٣ ت ، ٢٢١ ت ، ٢٣٤ ت ق .

ل

اللالكائي (أبو القاسم) : ١٠٩ ت .
 اللكنوي (بحر العلوم) : ٢١٢ .
 اللكنوي (شارح المسلم) : ٢٠٧ ، ٢٢٣ .
 اللكنوي (المؤلف) : ٣٠ ت ، ٣٢ ت ،
 ٣٤ ت ، ٤٤ ت ، ٥٥ ت ، ٨٨ ت ،
 ١٠٨ ت ، ١١٧ ت ، ١٢٣ ت ، ١٣٨ ت ،
 ١٥٨ ت ، ١٦٤ ت ، ١٧٠ ت ، ١٧١ ت ،
 ١٧٢ ت ، ١٧٧ ت ، ٢٠٦ ت .
 الليث بن سعد : ٤٥ ت ، ٢٣٠ ت ق .

م

ابن ماجه : ٧١ ت م ، ٧٢ ت م ، ٧٣ ت م ،

القسطلاني (الشهاب) : ٢٤ ، ١٢٩ ت ،
 ١٨٧ ت ، ٢٠٤ ت .
 القشيري (أبو القاسم) : ١٠٩ ت .
 القشيري (أبو نصر) : ١١٤ ت .
 القصري (أبو محمد) : ٢٢١ ت .
 القضاعي : ١١١ ت ، ١٧٣ .
 ابن القطان (أبو الحسن) : ٤٥ ت ،
 ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٢٣٥ ق م ، ٢٣٧ ق .
 ابن القطان (صاحب ابن ماجه) : ٧٢ ت .
 القُطَيْبِيُّ : ٩٧ ت ، ٩٨ ت م ، ٩٩ .
 ابن القيم : ٣٥ ت ، ٤٧ ت ، ٤٩ ت ،
 ١١٧ ت ، ١١٨ ت ، ١٣٠ ت ، ١٣١ ت ،
 ١٣٢ ت ، ٢٣١ ق .

ك

الكتاني (عبد الحي) : ١٢٠ ت ، ١٢٢ ت .
 الكتاني (محمد بن جعفر) : ٧٨ ت ،
 ١٠٢ ت ، ١٥٣ ت ، ١٥٨ ت .
 ابن كثير : ١٠٥ ت ، ١٠٧ ت ، ١٠٨ ت م ،
 ١٣١ ت م ، ١٤٣ ت ، ١٤٥ ت ، ١٤٨ ت ،
 ١٥٣ ت ، ١٦٥ ت ، ٢٠٤ ت .
 كثير بن زياد : ٢٣٥ ق .
 كثير بن عبد الله المزني : ١٤٦ ت م ،
 ١٦٠ ت .
 الكرخي (أبو الحسن) : ٢٠٧ ، ٢٢٣ .
 الكشميري (محمد أنور) : ٨٤ ت م ،

المرتضى الزبيدي : ١١٨ ت م ، ١١٩ ت م ،
 ١٢٠ ت ، ١٣٧ ت ، ١٧١ ت ، ١٨٤ ت ،
 ٢١٤ ت م .
 ابن سردويه : ١١٦ ت .
 ابن أبي مريم (أبو بكر) : ٢١٣ ت .
 المزني : ٧٢ ت م ، ١٠٦ ت ، ١٥٧ ،
 ١٥٨ ت .
 مسدد بن مسرهد : ٨٨ ت ، ٢٣٤ ق .
 مسلم بن الحجاج : ٢١ ت ، ٢٥ ت ، ٢٧ ت م ،
 ٢٨ م ، ٧٤ م ، ٨١ ت م ، ٨٢ ت م ، ٨٣ ت ،
 ١٢١ ت ، ١٣٨ ت ، ١٦٥ ، ١٨١ ،
 ١٩١ ت ، ١٩٤ ت ، ٢٠٢ م ، ٢٠٥ م ،
 ٢٠٦ ، ٢٣٠ ت ق ، ٢٣٣ ق .
 المسندي : ٩٤ .
 مصري بن عمرو : ٤٥ ت .
 مطر الوراق : ٢٣ ت .
 المطرزي : ١٨٤ ت .
 ابن المطهر الحلي (الحسين) : ١٧٤ ت م ،
 ١٧٥ .
 ابن المطهر الحلي (يوسف) : ١٧٤ ت .
 معاذ بن جبل : ١٣٦ ت .
 معان بن رفاعه : ١٠٨ ت .
 معاوية : ١١٢ ت .
 المغيرة بن أبي بردة : ٢٣٠ ت ق م .
 مقاتل : ١١٢ ت .
 المقبلي (صالح بن مهدي) : ٢٣٢ ق .

١٣٨ ت ، ١٤١ ت ، ١٤٨ ت ، ١٧٠ ،
 ٩١ ت ، ٢٣٢ ق ، ٢٣٤ ق .
 المارديني : ٢٣٠ ت ق .
 مالك بن أنس : ٤٩ ت ، ٨١ ت ، ٩٥ م ،
 ١٠٩ ت ، ٢٠٦ ، ٢٣٠ ت ق م ،
 ٢٣٢ ق ، ٢٣٦ ق .
 المباركفوري : ٢١ ت ، ٦٩ ت ، ٧٠ ت م ،
 ١٢٣ ت ، ١٤٨ ت ، ١٥٦ ت .
 المثنى بن الصباح : ٢٣٦ ق م .
 ابن أبي المجد : ١٦٦ .
 محب الدين الخطيب : ٩١ ت .
 محب الله بن عبد الشكور : ٢٢٣ ت .
 المحلي (جلال الدين) : ١٤٣ ت .
 محمد ابن إسحاق : ٥١ .
 محمد بدر عالم : ٢٣٧ ق .
 محمد بن حاتم بن المظفر : ٢٥ .
 محمد بن الحسن : ٤٩ ت ، ٦٢ م ، ٢٠٧ ،
 ٢١٤ .
 محمد حسين اللاهوري : ١٩ ت .
 محمد الخضر حسين : ١٧١ ت .
 محمد بن سعيد المصلوب : ٩٧ ت م .
 أبو محمد بن عبد الحميد : ٦٣ .
 محمد بن علي العطار : ١٢٤ ت .
 محمد عوامة : ١٧٤ ت .
 المدابغي : ٤٢ ت .
 ابن المذهب : ٩٧ ت .

المكي (أبو طالب) : ١١٨ ت .
 ابن الملقن : ١٤٣ ت .
 المناوي : ٢٢ ت ، ٢٣ ت ، ٢٦ ت ، ٤٢ ت ،
 ١٢٣ ت ، ١٢٦ ت م ، ١٢٧ ت م ،
 ١٢٨ ت ، ١٣٠ ت ، ١٤٦ ت ، ١٤٨ ت م ،
 ١٥٤ ت م ، ١٥٥ ت م ، ١٥٦ ت م .
 ابن منده (عبد الرحمن) : ١١٣ ت ،
 ١٤٩ ت ، ١٦٢ .
 ابن منده (أبو عبد الله) : ٧٤ ت م .
 المنذري : ٣٥ ت ، ١١٧ ت ، ١٢٠ ت ،
 ١٢١ ت م ، ١٣٧ ت ، ١٤٦ ت ،
 ١٥٢ ، ١٥٤ ت م ، ١٥٥ .
 منصور : ٢١٠ م .
 ابن منظور : ١٨٤ ت .
 المهدي : ١١٤ ت .
 المهدي (عليه السلام) : ١٩٦ .
 سيدنا موسى : ٢٦ ت .
 أبو موسى المدني : ٩٥ ت .
 ميرك : ١٤٧ ت .
 الميموني : ٥١ .

النسائي : ٦٧ ت ، ٦٨ ، ٩٧ ت ،
 ١١٢ ، ١١٣ ت ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٢ ،
 ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ت .
 نسطور : ١٧٣ .
 النعمان بن شبل : ١٧٩ ت .
 النعماني (محمد عبد الرشيد) : ٧١ ت ،
 ١٤٦ ت ، ١٤٧ ت ، ١٦٨ ت م ، ٢٠٤ ت م ،
 ٢١٠ ت ، ٢١٤ ت ، ٢٣٨ ق .
 أبو نعيم الأصفهاني : ٢٦ ، ٨٠ ت ،
 ١١٠ م ، ١١١ ت م ، ١١٢ م ، ١١٥ ت ،
 ١٢٠ ت ، ١٤٧ ت ، ١٤٩ ت .
 نعيم بن حماد الخزازي : ٨٨ ت .
 نعيم بن سالم : ١٧٣ .
 النقاش (المفسر) : (١٠٩ : ترجمته) .
 نهشل بن سعيد : ١٢٦ ت .
 النووي : ٢٥ ت ، ٢٧ ت ، ٣٨ ، ٤٠ ،
 ٤١ ، ٤٥ ت ، ٤٦ ت ، ٤٨ ت ، ٥٢ ،
 ٥٤ ، ٥٦ م ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٥ ،
 ٨٨ ، ١١٧ ت ، ١٢٢ ت م ، ١٢٣ ت م ،
 ١٣٣ ت ، ١٣٥ ت ، ١٥٢ ، ١٦٩ ،
 ١٨٧ ، ٢٢٠ ت ، ٢٣٥ ق م .
 نووي الجاوي : ١٠٢ ت .



أبو هريرة : ١٤٣ ت ، ١٤٧ ت ، ١٥٥ ،



ابن ناصر : ٨٠ ت ، ١٢٠ ت ، ١٨٠ .
 نافع (مولي ابن عمر) : ٢٠٦ .
 ابن النجار : ١١٥ ت .

١٨١ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ق .

هشام بن حسان : ٢٣٤ ق م .

ابن الهمام ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ت ، ٢١٧ تم ، ٢٢٥ ت ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ق .

الهيثمي (نور الدين) ، ١٥٤ ت م ، ١٥٥ ت .

و

أبو وائل ، ٢١٠ م .

الواحدي ، (١٠٢ ، ترجمته) ، ١٠٣ ت م ، ١٠٤ ت ، ١٠٩ ت ، ١١٤ ت ، ١٣٥ ت ، ١٣٩ ت .

الواقدي ، ١١٢ ت ، ١٣٩ ت .

ابن وديان ، ١٧٣ .

وكيع ، ٢١٠ .

الوليد بن جميل ، ١٥٤ ت .

ي

يحيى القطان ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ .

يحيى بن أبي كثير ، ١٤٧ ت م .

يحيى بن مسلم ، ٤٤ ت ، ٤٥ ت .

يحيى بن معين : ٩٧ ت ، ١٢٤ ت ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٨١ .

يزيد ، ٢٣٠ ت ق .

يزيد بن بيان العقيلي ، ١٢٣ ت .

يزيد بن سنان الجزري ، ١٢٣ ت ،

يعلى بن مرة ، ٢٣٥ ق .

أبو يوسف ، ٤٩ ت ، ٦١ ، ٢٠٧ .

يونس ، ١٥٥ .

٣ - المصادر

وهو ثبتت مراجع التحقيق والتعليق الواردة في الكتاب ، وبيان طبعاتها .
وفيه مصادر المؤلف التي نقل منها وخرّجت نصوصها . وما طُبع منها بمصر
ذكرت تاريخ طبعه دون مكانه .

١

- ١ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للمرتضى الزبيدي : ط اليمينية ١٣١١ .
- ٢ - إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة ط دار التأليف دون تاريخ .
- ٣ - الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : الطبعة الثانية ١٣٥٤
- ٤ - أجوبة ابن حجر عن أحاديث من مصابيح السنة : طبع بآخر المشكاة ط المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٢ .
- ٥ - إحياء علوم الدين للغزالي : ط لجنة نشر الثقافة الاسلامية ١٣٥٦ .
- ٦ - اختصار علوم الحديث لابن كثير : ط صبيح الثالثة ١٣٧٧ .
- ٧ - الأذكار للنووي : ط مصطفى الثالثة ١٣٧١ .
- ٨ - الأسماء والصفات للسيوطي : ط السعادة ١٣٥٨ .
- ٩ - الاشاعة في أشراط الساعة للبرزنجي : ط السعادة ١٣٢٥
- ١٠ - أصول الفقه للبزدوي : ط إصطنبول ١٣٠٨ .
- ١١ - الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار للحازمي ط العلمية بحلب ١٣٤٦ .
- ١٢ - إعلام الموقعين لابن القيم ط : السعادة ١٣٧٤ .
- ١٣ - الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي : ط الترقى بدمشق ١٣٤٩ .
- ١٤ - أقضية الرسول للقرطبي ط عيسى البابي ١٣٤٦ .
- ١٥ - الامتاع بسيرة الحسن بن زياد ومحمد بن شجاع للكوثري ط الأنوار ١٣٦٨ .

١٦ - أنفوذ العلوم للدّراني : ط المطبع المصطفائي بالهند ١٣٢٢ .

ب

- ١٧ - البداية والنهاية لابن كثير : ط السعادة ١٣٥١ .
 ١٨ - بذل المجهود في حل أبي داود ط المطبع النامي بالهند دون تاريخ .
 ١٩ - البناية شرح الهداية للعيني : ط نولكشور بالهند ١٢٩٣ .

ت

- ٢٠ - تاريخ بغداد للخطيب : ط السعادة ١٣٤٩ .
 ٢١ - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر
 ط التوفيق بدمشق ١٣٤٧ .
 ٢٢ - التحرير لابن الهمام : ط بولاق ١٣١٦ .
 ٢٣ - التحقيق شرح المنتخب الحسامي : مخطوط .
 ٢٤ - تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي للمباركفوري : ط جيد برقي بريس
 في دهلي بالهند ١٣٤٦ .
 ٢٥ - تحفة الكملة على حواشي الطلبة للكنوي : ط اليوسفي في لكنو بالهند ١٣٣٧ .
 ٢٦ - تخريج أحاديث الرافعي للزركشي : مخطوط .
 ٢٧ - التدريب شرح التقريب للسيوطي : ط الخيرية ١٣٠٧ و ط المكتبة العلمية
 والمزولة هذه الطبعة .
 ٢٨ - تذكرة الحفاظ للذهبي : ط الثالثة حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٥ .
 ٢٩ - تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر المقدسي : ط السعادة ١٣٢٣ .
 ٣٠ - الترغيب والترهيب للمنذري : ط مصطفى البابي ١٣٥٢ .
 ٣١ - التعظيم والمنة للسيوطي : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .
 ٣٢ - التعقبات على الموضوعات للسيوطي : ط المطبع العلوي في لكنو بالهند ١٣٠٣ .

- وط المطبع المحمدي في لاهور بالهند ١٣٠٥ .
- ٣٣ - التعقيبات على صاحب الدراسات للنعماني : ط كراتشي ١٣٧٧ .
- ٣٤ - تعليقات على نزهة النظر للأدهمي : ط المحمودية ١٣٥٥ .
- ٣٥ - تفسير ابن كثير : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .
- ٣٦ - تفسير القمّي : ط دار الكتب المصرية ١٣٥٤ .
- ٣٧ - التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي : ط دار الكتب الحديثة ١٣٨١ .
- ٣٨ - تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني : ط نواكشور بالهند ١٣٥٦ .
- و ط دار الكتاب ١٣٨٠ .
- ٣٩ - التقرير والتحرير في شرح التحرير لابن أمير حاج : « التحرير » السابقة : ٢٢ .
- ٤٠ - تلخيص المستدرک للذهبي : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .
- ٤١ - التلخيص الحير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر : ط المطبع الأنصاري بالهند ١٣٠٧ .
- ٤٢ - تنسيق النظام في ترتيب مسند الامام السنهلي : ط نور محمد أصح المطابع كراتشي دون تاريخ .
- ٤٣ - تنوير المنار لبحر العلوم الالكنوي : مخطوط .
- ٤٤ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني : حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥ .
- ٤٥ - التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة : ط دار الكتب العربية الكبرى ١٣٢٧ .
- ٤٦ - توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني : ط السعادة ١٣٦٦ .

ت

- ٤٧ - الثقافة الاسلامية لمحمد راغب الطباخ : ط مكتبة الطباخ بحلب ١٣٦٩ .

ج

- ٤٨ - جامع الأصول لابن الأثير : ط مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨ .
- ٤٩ - الجامع الصغير للسيوطي : ط مصطفى محمد ١٣٥٢ .
- ٥٠ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧١ .

- ٥١ - جزء فيما في مسند أحمد من موضوعات للعراقي : تضمته كتاب القول المسدد لابن حجر الآتي : ١١٤ .
- ٥٢ - الجوهر النقي مع « سنن البيهقي » ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٤ .

ع

- ٥٣ - حاشية المشكاة للطبي : مخطوط .
- ٥٤ - حجة الله البالغة : لولي الله الدهلوي ، ط الخيرية ١٣٢٢ .
- ٥٥ - الحيطّة بذكر الصّباح الستة لصدّيق حسن خان : ط المطبع النظامي بالهند ١٢٨٣ .
- ٥٦ - حليّة المجلّي شرح مئنة المصليّ لابن أمير حاج : مخطوط .

ف

- ٥٧ - خصائص المسند لأبي موسى المدني : ط السعادة ١٣٤٧ .
- ٥٨ - خلاصة علوم الحديث للطبي : مخطوط .

د

- ٥٩ - دراسات اللبيب في الأموة الحسنة بالحبيب محمد معين السندي : ط كراتشي ١٣٧٧ .
- ٦٠ - الدرر الكامنة في تراجم المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ .
- ٦١ - الدرر المنثرة للسيوطي ، ط اليمينية ١٣٠٧ .
- ٦٢ - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان ، ط حجازي ١٣٥٧ .

ذ

- ٦٣ - ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات لعبد اللطيف السندي ، ط كراتشي ١٣٧٩ .

- ٦٤ - ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ، ط مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ .
- ٦٥ - الرحمة الرسالة في شأن حديث البسمة لعبد الحي الكتاني ، ط بولاق ١٣٢٣ .
- ٦٦ - الرد على البكري لان تيمية ، ط السلفية ١٣٤٦ .
- ٦٧ - رد المختار لابن عابدين ، ط بولاق ١٢٧٢ .
- ٦٨ - الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ، ط كراشي ١٣٧٩ .
- ٦٩ - الرفع والتكيل في الجرح والتعديل للكنوي ، ط الأصيل بحلب ١٣٨٣ .
- ٧٠ - الروح لابن القيم ، ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٧ .
- ٧١ - روح البيان في تفسير القرآن لاسماعيل حقي ، ط العثمانية في إصطنبول ١٣٠٦ .
- ٧٢ - روح المعاني للألوسي ط بولاق ١٣٠٣ .
- ٧٣ - رياض الصالحين للنووي ، ط التجارية ١٣٥٧ .

ز

- ٧٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ، ط المطبعة المصرية ١٣٤٧ .
- ٧٥ - زهر الربى على المجتبى للسيوطي ، ط المطبعة المصرية ١٣٤٨ .

س

- ٧٦ - سفر السعادة للفيروزبادي ، ط المنيرية ١٣٤٦ .
- ٧٧ - سنن أبي داود ، ط مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤ .
- ٧٨ - سنن الترمذي ، ط المطبعة المصرية بشرح ابن العربي ١٣٥٠ .
- ٧٩ - سنن النسائي ، ط المطبعة المصرية ١٣٤٨ .
- ٨٠ - سير أعلام النبلاء للذهبي ، مخطوط (حيث نُقِلَ منه)

ش

- ٨١ - شرح الأربعين النووية للشبرخيتي: ط الأزهرية ١٣٢٩ .
- ٨٢ - شرح الأربعين النووية للقاري ، ط الجمالية ١٣٢٨ .
- ٨٣ - شرح ألفية العراقي للعراقي : ط فاس بالمغرب الأقصى ١٣٥٤ وط: مصر ١٣٥٥ والعزو لطبعة فاس ، وبحاشيتها شرح القاضي زكريا .
- ٨٤ - شرح التحرير لابن أمير حاج : ط بولاق ١٣١٦ .
- ٨٥ - شرح التحرير لأمر بادشاه الحسيني : ط مصطفى البابي ١٣٥٠ .
- ٨٦ - شرح جمع الجوامع للمحلي : ط الخيرية ١٣٠٨ .
- ٨٧ - شرح شرح النخبة للقاري : ط إصطنبول ١٣٢٧ .
- ٨٨ - شرح عين الحق للدهلوي : مخطوط .
- ٨٩ - مختصر ابن الحاجب للمضد : ط بولاق ١٣١٦ .
- ٩٠ - شرح مُسلّم الثبوت لمحب الله بن عبد الشكور : ط بولاق ١٣٢٢ .
- ٩١ - شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي : ط العلمية بحلب ١٣٥٧ .
- ٩٢ - شرح المواهب اللدنية للزرقاني . ط بولاق ١٢٩١ .
- ٩٣ شروط الأئمة الستة المقدسي مع شروط الأئمة الخمسة للحازمي . ط مكتبة القدسي ١٣٥٧ .
- ٩٤ - شفاء السقام في زيارة خير الأنام السبكي : ط بولاق ١٣١٨ .

ص

- ٩٥ - الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي : لابن عبد الهادي ط الخيرية ١٣١٩ .
- ٩٦ - صحيح مسلم : ط المنهاج شرح صحيح مسلم ، الآتي : ١٤٧ .

ط

- ٩٧ - طبقات الشافعية للسبكي : ط الحسينية ١٣٢٤ .
 ٩٨ - طبقات الشافعية لابن شعبة : مخطوط .
 ٩٩ - طبقات الشافعية لابي بكر الحسيني : ط مطبعة بغداد فيها ١٣٥٦ .

ظ

- ١٠٠ - ظفر الأمانى بشرح مختصر الجرحاني للكنوي : ط جشمة فيض في لكنو بالهند ١٣٠٤ .

ع

- ١٠١ - عارضة الأحوذى على جامع الترمذى لابن العربى : ط المطبعة المصرية ١٣٥٠ .
 ١٠٢ - العجالة النافعة لعمد العزب الدهلوى : بالأوردية .
 ١٠٣ - عقود الجواهر المنيفة فى أدلة أبى حنيفة للمرتضى الزبيدى : ط المطبعة الوطنية بالاسكندرية ١٢٩٢ .

ف

- ١٠٤ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى : ط بولاق ١٣٠٠ .
 ١٠٥ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للقاضي زكريا : ط فاس ١٣٥٤ .
 ١٠٦ - فتح القدير لابن الهمام : ط بولاق ١٣١٥ .
 ١٠٧ - الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي : ط الميمنية ١٣١٧ .
 ١٠٨ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي : أنوار محمدي فى لكنو بالهند ١٣٠٣ .
 ١٠٩ - فيض البارى على صحيح البخارى للكشميري : ط حجازى ١٣٥٧ .

- ١١٠ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .

ق

- ١١١ - القنية للزاهدي : مخطوط .
 ١١٢ - القول البديع في الصلاة على الشفيع للسخاوي : أنوار أحمد بالهند ١٣٢١
 ١١٣ - القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر العسقلاني : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٠١ .

ك

- ١١٤ - الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني : ط مصطفى محمد ١٣٥٤ .
 ١١٥ - الكبائر الذهبي : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .
 ١١٦ - كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري : ط د أصول الفقه السابقة ١٠ .
 ١١٧ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للمجلوني : ط مكتبة القدسي ١٣٥١ .
 ١١٨ - كشف الغمة عن جميع الأمة للشمراني : ط الكاستلية ١٢٨١ .
 ١١٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٧ .
 ١٢٠ - كلمة الفصل في قتل مدمني الحر لأحمد محمد شاكر : ط دار المعارف ١٣٧٠ .

ل

- ١٢١ - الآلية المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي : ط الحسينية ١٣٥٢ .
 ١٢٢ - لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ ، ط التوفيق بدمشق ١٣٤٧ .
 ١٢٣ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٩ .

١٢٤ - لقط الدرر حاشية شرح متن نخبة الفكر للمدوي : ط ١٣٢٣ .

م

١٢٥ - ماتمس اليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه للنعماني : ط كراتشي دون تاريخ .

١٢٦ - محلة الأزهر : المجلد : ٢٤ ص : ٢١٤ .

١٢٧ - المجموع شرح المهدب للنووي : ط التضامن الأخوي ١٣٤٤ .

١٢٨ - مجموعة تفسير شيخ الاسلام ابن تيمية : ط بمباي بالهند ١٣٧٤ .

١٢٩ - مختصر ابن الحاجب في الأصول : ط بولان ١٣١٦ .

١٣٠ - مختصر أصول الحديث لابن جماعة : مخطوط .

١٣١ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري : ط اليمينية ١٣٠٩ .

١٣٢ - مسلم الثبوت وشرحه لولي الله اللكنوي : مخطوط .

١٣٣ - المصمد الأحمد لابن الجزري : ط السعادة ١٣٤٧ .

١٣٤ - معالم السنن للخطابي : ط العلمية بجلد ١٣٥١ .

١٣٥ - معاني الآثار للطحاوي : ط المصطفائي بالهند ١٣٠٠ .

١٣٦ - معرفة الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة لابن حجر العسقلاني

ط مطبعة بركات بدمشق ١٣٨٣ .

١٣٧ - معرفة علوم الحديث للحاكم : ط دار الكتب ١٣٥٦ .

١٣٨ - المعرفة للبيهقي : الجزء الأول فقط . ط بتنة بالهند دون تاريخ .

١٣٩ - المنير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير ط دار العهد الجديد للطباعة

دون تاريخ .

١٤٠ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي :

ط دار الأدب العربي ١٣٧٥ .

١٤١ - المقالات للكوثري : ط الأنوار ١٣٧٣ .

١٤٢ - مقدمة تحفة الأحوذني للمباركفوري : ط جيد برقي بريس في دهلي بالهند

. ١٣٥٩

- ١٤٣ - مقدمة ابن الصلاح : ط العلمية بحلب ١٣٥٧ .
 ١٤٤ - مناقب أبي حنيفة للذهبي : ط دار الكتاب العربي دون تاريخ .
 ١٤٥ - منهاج السنة لابن تيمية : ط بولاق ١٣٢١ .
 ١٤٦ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج النووي : ط المطبعة المصرية ١٣٤٧
 ١٤٧ - المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف لعلوي المالكي : ط مصطفى محمد ١٣٥٧
 ١٤٨ - المواهب اللدنية للقسطلاني : ط المطبعة الشرفية ١٣٢٦ ومع شرحها
 للزرقاني السابق : ٩٣ .
 ١٤٩ - ميزان الاعتدال للذهبي : ط السعادة ١٣٢٥ .
 ١٥٠ - الميزان للشمراني : ط البهية ١٣٠٢ .

ن

- ١٥١ - نخبة الفكر وشرحها لابن حجر : ط « لقط الدرر » السابقة : ١٢٥ .
 ١٥٢ - نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لعبد الحي الحسني : ط حيدر آباد
 الدكن بالهند ١٣٥٠ والجزء الثامن مخطوط لم يطبع بعد .
 ١٥٣ - نسيم الرياض شرح شفاء لقاضي عياض للخفاجي : ط دار السعادة باصطنبول ١٣١٢
 ١٥٤ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي : ط « المجلس العلمي الهندي » في مصر ١٣٥٧
 ١٥٥ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني : ط المولوية بفاس ١٣٢٨
 ١٥٦ - نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح : مخطوط .
 ١٥٧ - نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح : مخطوط .
 ١٥٨ - نيل الأوطار للشوكاني : ط مصطفى البابي ١٣٤٩ .

هـ

- ١٥٩ - هادي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني : ط المنيرية ١٣٤٧
 ١٦٠ - وقفيات الأعيان لابن خلكان : ط اليمينية ١٣١٠ .



٤ - الأبحاث^(١)

الصفحة	
٧	تقدمة محقق الكتاب .
٩-٧	ذكر العالم السائل للامام اللكنوي صاحب (الأسئلة العشرة) وترجمته .
١٠-٩	كلمة عن أصول الكتاب وعمل محققه فيه .
١٦-١١	ترجمة المؤلف الامام اللكنوي .
١٩	فاتحة المؤلف وسبب تأليفه الكتاب
٢٠	السؤال الأول :

هل الاسناد مطلوب في الدين أم لا ؟ وما معنى قول ابن المبارك :
الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء : ما شاء ؟ وهل الاسناد
ضروري في كل ما بعد من الدين أم مخصوص ببعض ؟ فان كان مخصوصاً
بالبعض فما هي الأمور التي لا تحتاج إلى إسناد ؟ وما الدليل على استثنائه ؟

الجواب

٢١	الاسناد من الدين ، وهو خصيصة هذه الأمة وسنة دينها .
٢١	أقوال الأئمة في ذلك : قول ابن المبارك
	تخرج قول ابن المبارك ، ويان ما وقع فيه من تحريف . ت . وانظر
٢١	الاستدراك : (ص ٢٩٩) .
٢٢	قول سفيان الثوري والشافعي في فضل الاسناد .
٢٣	اهتمام عبد الله بن طاهر بالاسناد وقوله : إنه كرامة هذه الأمة .
٢٣	قوله تعالى : « أو أثارة من علم » : يعني إسناد الحديث .

(١) حرف التاء : ت - كما سبق - يشير إلى أن ما ذكره قبله وارد في التعليقات .

الصفحة

- ٢٣ قول حماد بن زيد وأبي حاتم الرازي في فضل الاسناد .
- ٢٤ قول علي القاري والامام أحمد والحاكم في فضل الاسناد .
- ٢٥ إطلاق (الزعم) على الصدق المحقق كما يطلق على القول الكذب . ت .
- ٢٥ قول أبي بكر بن الخاضبة ومحمد بن حاتم في فضل الاسناد .
- ٢٦ قول العلامة الطيبي في فضل الاسناد .
- ٢٦ الاستشهاد على فضل الاسناد بحديث موضوع !
- ٢٦ قول ابن حزم : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ أمرٌ خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل . ت .
- ٢٧ إفادة ماسبق من أقوال العلماء لزوم الاسناد في كل ماله تعلق بالدين .
- ٢٧ ذكر شواهد من الحديث على لزوم الاسناد في أمور الدين .
- ٢٧-٢٩ تمييز الحديثين بين مارواه مسلم في مقدمة « صحيحه » وما رواه في « صحيحه » . ت . وانظر كلمة ابن القيم بذلك في الاستدراك : (ص ٣٠٠) . ٢٨
- ٢٨-٢٨ ذكر وقوع الوضع للحديث وتفنن الوضعيين فيه .
- ٢٨-٢٩ لزوم التوقف عن اعتماد الأحاديث المنقولة في كتب الفقه وغيرها - وإن جلَّ مقامُ مؤلفها - حتى يظهر سندُها أو تُعلم صحتها من أرباب الحديث . ٢٩
- ٢٩ وقوع التساهل من صاحب « الهداية » الحنفى ومن شارح « الوجيز » الرافعى الشافعى بذكرها أحاديث لا أصل لها عند الحديثين . ٣٠-٢٩
- ٣٠ بطلان حديث « من قضى صلاة من الفرائض في آخر جمعة من رمضان... » ولا عبرة بنقل صاحب « النهاية » وغيره له . ٣٠
- ٣٠ اعتماد الكتب الفقهية في الفروع والمسائل : لا يُوجب الاعتماد على الأحاديث المنقولة فيها اعتماداً كلياً ، فكَم جاء فيها من الحديث الموضوع ؟ ٣٠
- ٣١ ذكر طائفة من الأحاديث الموضوعة جاءت في كتب الفقه . ت . ٣١
- ٣١ اعتماد الحديث الذي يذكره الفقهاء في كتبهم إذا كانوا من الحديثين ، أو إذا أسندوه إلى كتاب حديثي معتبر النقل . ت . ٣١

بيان أن لكل فن رجالاً يؤخذ عنهم ذلك الفن ، فمن المحدثين من ليس لهم حظ إلا الرواية دون التفقه ، ومن الفقهاء من ليس لهم إلا ضبط المسائل الفقهية ، فالواجب إنزال كل منهم منزله .

٣١

ذكر طائفة من الأحاديث الموضوعة جاءت في بعض كتب الرقائق . ت . ٣٢-٣١
قول علي القاري : نقل الأحاديث ومسائل الفقه وتفسير القرآن لا يجوز إلا من الكتب المتداولة ، أما غيرها فقد تكون وضعها الزنادقة أو ألحق فيها الملاحدة . ت .

٣٣

استدلال المؤلف على بطلان أحاديث أوردها من كتب الرقائق . ت . ٣٣
قول ابن خيّر : اتفق العلماء على منع المسلم أن يسند إلى الرسول قولاً حتى يكون عنده مروبياً . وانظر نقض دعوى الاتفاق هذه في الاستدراك : (ص ٣٠٠) .

٣٢

نقض المؤلف اعتماد بعض الأحاديث اكتفاءً بثبوتها ، وبيان أنه أن اعتمادها إنما يكون بثبوت طرقها والبحث عن روايتها ، وذكره نماذج من الأحاديث المشهورة وهي موضوعة . ت .

٣٣

جلالة قدر الناقلين الأحاديث كالغزالي في «الاحياء» وصاحب «الهداية» فيها : لا تستوجب قبول كل ما نقلوه ، فكم أورد الغزالي من أحاديث لا أصل لها ؟ كما أورد صاحب «الهداية» أخباراً غريبة فيها . ت . ٣٣
نقل الأخبار الموضوعة في كتب الثقات المتدينين : لا ينبغي كونها مكذوبة ، اذ العبرة فيها لحكم المحدثين . ت .

٣٤

لكل فن رجاله فلا تقبل الأخبار التي يذكرها الفقهاء غير المحدثين الا بتحقيق المحدثين ، كما لا يقبل الكلام في الفقه من المحدثين غير الفقهاء . ت .

٣٤

إيراد الغزالي في «الاحياء» حديث «كان يُسرحُ لختيه كل يوم مرتين» ، وهو موضوع ، وقول السيوطي : لا يخفى ما في «الاحياء» من الأحاديث التي لا أصل لها .

٣٥

الصفحة

- إيراد الغزالي وأمثاله من أجلة العلماء الأحاديث الموضوعة في كتبهم :
 ٣٥ إنما هو لعدم علمهم بوضعها ، مع إحالتهم أمر نقدها للمحدثين .
- بحث قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال
- بيان تساوي الأحكام وغيرها في حاجتها إلى السند ، سوى أن الأحكام
 ٣٦ لا يقبل فيها الاسناد الضعيف .
- كتب السير تجمع الصحيح والسقيم ... دون الموضوع . وقول الإمام
 أحمد وغيره : إذا روينا في الحلال والحرام شدة دنا ، وإذا روينا في
 ٣٦ الفضائل تساهلنا .
- نقول عن العلماء في العمل بالحديث الضعيف في غير الأحكام ، ونقل
 ٣٦ كلام ابن سيد الناس في ذلك .
- تسوية ابن معين بين الأحكام والفضائل في أنها لا تثبت بالحديث الضعيف
 ٣٧ وانظر الاستدراك : (ص ٣٠٠) .
- نقل كلام علي القاري في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل .
 ٣٧ نقل كلام السيوطي في ذلك أيضاً .
- ٣٧-٣٩ نقل كلام ابن القيم في ذلك ، وذكر حديث تلقين الميت . ت .
- ٣٨ نقل كلام العراقي في ذلك ، وقد سمي القائلين بذلك أيضاً .
- ٣٩ نقل كلام النووي في ذلك .
- ٤٠ ذكر الحافظ ابن حجر الشروط الثلاثة لجواز العمل بالحديث الضعيف .
- ٤٠ قول ابن الهمام : الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف غير الموضوع .
- ٤١ قول النووي أيضاً في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها .
- ٤١ نقل ابن حجر المكي اتفاق العلماء على ذلك .
- ٤٢ ذكر حديث يفيد سواغية العمل بالحديث الضعيف ، وهو حديث موضوع !
- ٤٢ الرد على من اشترط في الفضائل ما يشترط في الأحكام .
- ٤٣ ذكر الشروط الثلاثة للعمل بالحديث الضعيف بأوسع مما سبق .
- ٤٣ ذكر ثلاثة أحاديث كأمثلة لما ينطبق عليه شروط العمل بالحديث الضعيف . ت .
- ٤٤-٤٦

- ٤٦-٤٧ نقل عن الامام أحمد أن ضعيف الحديث أحب عند من رأي الرجال .
الضعيف الذي يفضل له الامام أحمد على الرأي هو الضعيف عند المتقدمين ،
وهو ما يدخل في مرتبة الحسن ، لا الضعيف في اصطلاح المتأخرين . ت . ٤٧
تقول عن ابن العربي والزرکشي وابن تيمية في تأييد ذلك . ت . ٤٧
قول ابن تيمية : الحديث قل الترمذي صحيح أو ضعيف ، والضعيف
نوعان : متروك وليس بمتروك ، والمتقدمون يعنون بالضعيف ما ليس بمتروك . ٤٧
قول ابن القيم : إن الامام أحمد بنى فتاويه على الأخذ بالمرسل والضعيف
إذا لم يكن في الباب ما يدفعه ، وإن الضعيف الذي يعنيه قسيم
الصحيح . ت . ٤٨
اتفاق الأئمة على ما اختطه الامام أحمد للعمل بالحديث الضعيف . ت . ٤٨
ذكر طائفة من الأحاديث الضعيفة قدّم الامام أبو حنيفة العمل بها
على القياس . ت . ٤٨
ذكر طائفة من الأحاديث الضعيفة قدّم الامام الشافعي العمل بها على
القياس . ت . ٤٨
تقديم الامام مالك المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على
القياس . ت . ٤٩
نقل ابن حزم الاجماع على أن مذهب أبي حنيفة : ضعيف الحديث
أولى عنده من الرأي والقياس إذا لم يجد في الباب غيره . ٤٩
نقل ابن القيم إجماع أصحاب أبي حنيفة على أن مذهبه : ضعيف الحديث
أولى عنده من القياس مع ذكر شواهد على ذلك . ت . ٤٩
العمل بالحديث الضعيف فيه ثلاثة مذاهب : لا يعمل به مطلقاً ، يعمل
به مطلقاً ، يعمل به في الفضائل بشروطه . ٥٠
قول ابن عبد البر في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل . ٥٠
قول أبي زكريا العنبري وابن مهدي بذلك أيضاً . ٥٠

الصفحة

- ٥١ قول الامام أحمد بذلك أيضاً .
- ٥٢ تلقي الأمة للحديث الضعيف بالقبول يُسوّغُ العمل به بل قد يُنزّل به منزلة المتواتر .
- ٥٢-٥٣ منع ابن العربي العمل بالضعيف مطلقاً ، وحكاية النووي الاجماع على العمل به في الفضائل ونحوها .
- ٥٢ وجوب العمل بالحديث الضعيف عند تلقيه بالقبول . ت وانظر استيفاء هذا البحث مطوئلاً في آخر الكتاب (ص ٢٢٨ - ٢٣٨) .
- ٥٢ حديث « لا وصية لوارث » صحيح سنداً كما حققه شيخنا الكوثري . ت .
- إفادة ماسبق من النقول أن في العمل بالحديث الضعيف ثلاثة مذاهب ، وترجيح المؤلف لما عليه الجمهور .
- ٥٣ إيراد على صنيع كثير من الفقهاء إذ يثبتون الاستحباب بالحديث الضعيف ، والاستحباب حكم شرعي ، فكيف يوفق بين هذا وقولهم : الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام ؟
- ٥٣ جواب العلامة الخفاجي عن ذلك ومناقشة المؤلف له من وجوه .
- ٥٥ تحقيق المؤلف وجوابه عن الإيراد .
- ٥٥ نقل المؤلف لجواب المحقق الدوّاني عن الإيراد واستحسانه له .
- عودة المؤلف إلى الجواب عن لزوم الاسناد في كل أمر من أمور الدين ، وقوله : « ننقل العلماء المعتمدين يقوم مقام الاسناد لفوات الاهتمام به في الأعصار المتأخرة ، مع الاستدلال على ذلك .
- ٥٩ قول علي القاري بجواز نقل الحديث من الكتب المعتمدة المشتهرة نسبتها لمؤلفيها دون التوقف على وجود سند من الناقل إلى مؤلفيها .
- ٧٠ قول ابن الهمام : طريق نقل المفتي عن المجتهد السند إليه أو أخذه من ب متداول مشهور عنه ، فانه بمنزلة الخبر المتواتر ، وأما الكتب غير

الصفحة

- المتداولة فلا يحمل عزوما فيها إلى المجتهد إلا إذا وجد النقل في كتاب مشهور... ٦١-٦٢
- نقل عن « القنية » يعزز مآقاله ابن الهمام . ٦٢
- حكاية أبي إسحاق الاسفراييني الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة دون اشتراط السند إلى مصنفها ، وذلك شامل للحديث والفقه . ٦٢
- نقل عن الطبرسي الهراسي يعزز مآقاله الاسفراييني . ٦٣
- قول العز بن عبد السلام بجواز الاعتماد على الكتب الموثوقة من كتب الفقه والحديث والنحو وغيرها لحصول الثقة بها كحصولها بالرواية لها عن مؤلفيها ، وبأنه إجماع . ٦٣-٦٤
- خلاصة الجواب : أن الأمور الدينية كلها محتاجة إلى السند أو ما يقوم مقامه ، غير أن منها ما يحتاج في طريق ثبوتها ، ومنها ما يتساهل فيه أدنى تساهل . ٦٤-٦٤

السؤال الثاني

هل كل الأحاديث التي في السنن الأربعة وتصانيف البيهقي والدارقطني والحاكم وابن أبي شيبة وغيرها من الكتب المشتهرة : صحيح لذاته أم لغيره ؟ أو حسن لذاته أم لغيره ؟ أم لا ؟

٦٦

الجواب

الكتب المذكورة وأمثالها مشتملة على الصحيح والحسن والضعيف والموضوع . ٦٦

نقول عن ابن الصلاح والمراقي والنووي أن في « السنن » الصحيح والحسن والضعيف والمنكر . ٦٦

اتحاد العلماء لصاحب « المصاييح » لتسميته أحاديث « السنن » بالحسان . ٦٧

الصفحة

- انتقاد العلماء للحافظ السيستاني والحاكم والخطيب إذ أطلقوا اسم الصحيح
على « السنن » . ٦٧
- تقسيم مافي « سنن أبي داود » من حيث الصحة والضعف إلى ستة أقسام . ٦٧
- تقسيم مافي « جامع الترمذي » من حيث الصحة والضعف إلى أربعة أقسام . ٦٨
- قول الترمذي : جميع مافي كتابه من الحديث معمول* به خلا حديثين :
حديث الجمع في الحضر وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة . ت . ٦٩
- حديث الجمع في الحضر عميل* به ابن سيرين فخالف الجمهور ، وحديث إن
شرب الرابعة فاقتلوه بحث فيه الشيخ شاكر و انتهى إلى أنه غير منسوخ . ت . ٧٠
- وجود المناكير وقليل من الموضوعات في « سنن ابن ماجه » غض* من
رتبة الكتاب . ٧١
- قول الكوثري : الذي نظمه ابن الجوزي في سلك الموضوعات من « سنن
ابن ماجه » نحو ثلاثين حديثاً ، وإبلاغ الشيخ النعماني لها إلى إحدى
وأربعين حديثاً . ت . ٧١
- قول الذهبي : الأحاديث التي لا تقوم بها حجة في « سنن ابن ماجه » لعلها
نحو الألف ؟ ت . ٧٢
- ما انفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة غالبه في رواته ضعف* لا في
أحاديثه إذ فيها الصحاح والحسان . ت . ٧٢
- لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به ابن ماجه إلا من عالم بهذا الشأن . ت . ٧٣
- كتاب الترمذي أصل* في معرفة الحسن ، و « سنن أبي داود » من مظانه . ٧٣
- بيان أبي داود لخطئته في « السنن » وطريق استخلاص الحديث الحسن عنده . ٧٣
- مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . ٧٤
- أبو داود يأخذ مأخذ النسائي ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في
الباب غيره . ٧٤

الصفحة

- ٧٤ تقسيم ابن طاهر المقدسي أحاديث «سنن أبي داود» ثلاثة أقسام .
- كتاب النسائي أبدع كتب السنن تصنيفاً ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله من حيث التساهل كتاب ابن ماجه إذ تفرّد بأحاديث فيها متهمون بالكذب وسرقة الحديث .
- ٧٥ بيان سرقة الحديث والأجزاء والكتب . ت .
- ٧٥ قول أبي زرعة : لا يكون في «سنن ابن ماجه» تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف : حكاية لا تصح ...
- ٧٦ تسمية «سنن النسائي الصغرى» بـ «المجتبى» و «المجتبى» وسبب تصنيفه .
- «مسند الدارمي» ليس دون «السنن الأربعة» بل لو ضم إليها لكان أولى إذ هو أمثل من «سنن ابن ماجه» بكثير .
- ٧٦ كلام العراقي حول تسمية الدارمي كتابه : «المسند» .
- ٧٧ «سنن الدارقطني» فيها الأحاديث السقيمة والمعلولة والمنكرة والغريبة والشاذة والموضوعة .
- ٧٧ قول الزيلعي : «سنن الدارقطني» يجمع الأحاديث المعلولة ومنبع الأحاديث الغريبة . ت .
- ٧٨ تصنيف الدارقطني جزءاً في الجهر بالبسملة لما دخل مصر وسؤال بعض المالكية له عن صحته وإخباره عن واقعه .
- ٧٨ تصانيف البيهقي تشمل على الأحاديث الضعيفة .
- ٧٨ قول الشيخ ابن تيمية: البيهقي من أقلهم استدلالاً بالموضوع ، وفي الفضائل يروي أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة ، وينحاز للجهة التي ينصرها ويترك ما هو أقوى إسناداً . ت .
- ٧٨ نقد الشيخ الفهاري لصنيع السيوطي إذ يعتمد على قول البيهقي : إنه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع ، وليس كذلك بل يخرج

الصفحة

- الموضوعات بكثرة، وذكرنا نماذج من الموضوعات أخرجهما البيهقي في كتبه. ت. ٧٩
- الإشارة إلى تحامل الخطيب البغدادي ونمطه وذكر احتجاجه بالموضوعات مع علمه بها. ٧٩
- قول الحافظ الذهبي: لا أعلم للخطيب وأبي نعيم ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عليها، وهذا إثم وجناية على السنن. ت. ٨٠
- قول الشيخ ابن تيمية: الخطيب وأبو نعيم وابن عساكر وابن ناصر وأمثالهم يروون في الفضائل أحاديث يعلمون أنها موضوعة. ت. ٨٠
- وجوب التحفظ من قول الحاكم في التصحيح فإنه كثير الغلط ظاهر السقط، ونقده من جاء بعده وقلده. ٨٠
- نص العيني على تساهل الحاكم وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة. ٨٠
- كشف الحافظ الزيلعي لوجوه تساهل الحاكم باستيفاء وتحقيق لا تجده عند سواه، وبيان وقوع كثير من العلماء في مثل خطأ الحاكم. ت. ٨٠-٨٢
- قول الحافظ ابن حجر والسخاوي: تساهل الحاكم وابن الجوزي أعدم النفع بكتابتها لغير العالم بالصناعة. ٨٢
- نص الحافظ ابن حجر على تساهل الحاكم بالتصحيح وعلى تساهل ابن الجوزي بدعوى الوضع. ت. ٨٢
- بيان الحافظ الذهبي لحال أحاديث «المستدرک» من حيث الصحة والضعف. ٨٣
- قول الذهبي: في «المستدرک» أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شأنه بها وليته لم يصنفه! ... ت. ٨٣
- قول السيوطي: جمع الذهبي الأحاديث الموضوعة في «المستدرک» نحو مئة حديث. ت. ٨٣
- قول الكوثري: أكثر الحاكم من تصحيح أحاديث ساقطة فهل خفيت عليه؟ وما هو ممن يجهل ذلك، وإن علمها فهو خيانة، وحتم ذلك ابن حجر على حصول تغير أو غفلة له آخر عمره أثناء تأليفه «المستدرک». ت. ٨٣

- ٨٣ ذكر الخطيب لتشيع الحاكم ولتصحيح حديث الطبر ونحوه . ت .
- ٨٤ ذكر ابن طاهر المقدسي والحافظ ابن حجر لتشيع الحاكم أيضاً . ت .
- إنكارُ الحافظ الذهبي لتصحيح الحاكم حديث الطبر ، وقوله : « لما علقت » تلخيص المستدرک ، رأيتُ الهولَ من الموضوعات التي فيه . ت .
- ٨٤ دفاع الامام الكشميري عن « المستدرک » وبيان له كمية أحاديثه الصحيحة والضعيفة والموضوعة . ت .
- استنكار الكشميري لذكر الحاكم الموضوعات في كتابه ، ثم كشفه عن مدرجة الخطأ التي تورط فيها الحاكم كشفاً حسناً . ت .
- ٨٤ الإشارة إلى غَضَبَات الحافظ الذهبي على صنع الحاكم التي اضطرت له أن يُغلظ الالهجة مع الحاكم ويقسم الأيمان التعمدة على وضع الموضوعات التي صححها الحاكم مع التقريع الشديد .
- ٨٤ قول ابن الصلاح : الحاكم واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به ، ثم بيان رأيه فيما صححه .
- ٨٥ قول النووي والسيوطي في حكم ما صححه الحاكم أيضاً .
- ٨٥ نقض ابن جماعة والعراقي والأنصاري والسخاوي لحكم ابن الصلاح .
- « صحيح ابن حبان » يقارب « مستدرک الحاكم » في التساهل ، وابن حبان أمكن من الحاكم في الحديث .
- ٨٦ دفاع السيوطي عما قيل في تساهل ابن حبان وبيان شروط « صحيحه » .
- ٨٦ تفضيل الزركشي تصحيح ابن حبان على تصحيح الضياء المقدسي في « المختارة » ، وتفضيل تصحيح صاحب « المختارة » على تصحيح الحاكم .
- ٨٦ كلمات ثناء على « المختارة » . ت . وانظر أيضاً (ص ١٥٣ ت) .
- ٨٧ نقل النووي اتفاق الحفاظ على أن البيهقي أشد تحريماً من الحاكم .
- ٨٨ كتب المسانيد غير ملتزمة بالكتب الخمسة من حيث الاحتجاج بها .
- ٨٨ تسمية طائفة من المسانيد والمصنفات تشتمل على الصحيح والضعيف . ت .
- ٨٨

- بيان سبيل الاحتجاج بحديث من « السنن » وخاصة « سنن ابن ماجه »
 والمسائيد و « مصنف » ابن أبي شيبة وعبد الرزاق . ت . وانظر
 الاستدراك (ص ٣٠٠) . ٨٩
- تقسيم الولي الدهلوي كتب الحديث إلى خمس طبقات ، وعدّه المسائيد
 والجوامع والمصنفات في الطبقة الثالثة ، وهي التي جمعت بين الصحيح
 والضعيف والغريب والشاذ والمنكر ... ت . ٨٩
- بيانه وجه أصحاب الطبقة الثالثة فيما ألفوه من كتب الحديث . ت . ٩٠
- استدراك على الولي الدهلوي إذ عدّ كتب البيهقي والطحاوي من
 الطبقة الثالثة . ت . ٩٠
- إلماح نجله عبد العزيز الدهلوي إلى حال رجال الطبقة الثالثة ، ومناقشته
 في بعض مآقله . ت . ٩٠
- عادة أصحاب المسائيد أن يخرجوا حديث كل صحابي غير متقيد بصحته . ٩١
- خطّة المتقدمين من المحدثين والمؤرخين في تأليفهم : إيراد
 كل ما في الباب صحيحاً أو باطلاً انكلاً على ذكر سنده . ت . ٩١
- كلمة حسنة لمح الدين الخطيب في توجيه خطّة المتقدمين . ت . ٩١
- كلمة طيبة للكوثري في تبرئة خطّة المتقدمين من المؤاخذه . ت . ٩٢
- كتاب « الموطأ » مقدّم على الجوامع والمسائيد . ٩٣
- تصنيف ابن حزم للكتب المؤلفة في الحديث على خمس مراتب . ٩٣
- قول ابن حزم : في « الموطأ » نيف وسبعون حديثاً ترك مالك العمل
 بها ، وفيه أحاديث ضعيفة . ٩٥
- نقد الذهبي لابن حزم إذ عدّ « الموطأ » في المرتبة الخامسة . ٩٥
- إغفال ابن حزم ذكر « سنن ابن ماجه » و « جامع الترمذي » لانه مارآهما
 ولا دخلا الأندلس إلا بعد موته . ٩٥
- قول السيوطي : إن « الموطأ » صحيح كله على شرط مالك . ٩٥

- قول الذهبي : مسند أحمد فيه جملة من الأحاديث الضعيفة ، وأحاديث معدودة شبه موضوعة . ٩٥
- قول الكوثري : ما نظمه ابن الجوزي من أحاديث « المسند » في سلك الموضوعات ثمانية وثلاثون حديثاً ، وأما الضعاف فكثيرة ولا كلام . ت ٩٥
- قول ابن تيمية : روى أحمد في كتاب فضائل الصحابة ما ليس في « مسنده » ، وليس كل ما رواه في كتبه حجة عنده ... ٩٥
- قول ابن تيمية : شرط أحمد في « المسند » أن لا يروي عن المعروف بالكذب عنده ، وشرطه أمثل من شرط أبي داود في « سننه » . ٩٦
- قول ابن تيمية : يروي أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث ضعيفة للاعتبار بها . ت ٩٦
- تمثيل ابن تيمية لأمثلية « المسند » على « سنن أبي داود » ومناقشة الكوثري له وإثباته أمثلية « السنن » على « المسند » . ت ٩٧
- قول ابن تيمية : زاد على « مسند أحمد » ابنه عبد الله والقطيبي ، وفي زيادات القطيبي أحاديث كثيرة موضوعة ظن بعضهم أنها من رواية أحمد . ٩٨
- قول ابن تيمية : ليس كل حديث رواه أحمد في « الفضائل » أو في « مسنده » يقول : إنه صحيح ، بل أحاديث « مسنده » في بعضها ما هو باطل ، وجمهورها جيدة ، ويروي في « الفضائل » أحاديث لا يرويها في « المسند » لكونها مراسيل وضعافا . ت ٩٨
- تأليف الحافظ العراقي موضوعات « مسند أحمد » في جزء ، وإثباته أنها من رواية أحمد . ٩٩
- مدافعة الحافظ ابن حجر عن « المسند » ونفيه « الموضوعات » عنه . ١٠٠
- إسحاق بن راهويه يورد في « مسنده » أمثل ما جاء عن ذلك الصحابي ولا يلزم أن يكون جميع ما فيه صحيحاً . ١٠٠
- « مسند » البزار وخطته فيه . ١٠١

- « تفسير الثملي » فيه الموضوعات وأنه كحاطب ليل . وانظر (ص ١١١) . ١٠١
- كتابه « المرائس » في قصص الأنبياء فيه بلایا ورزايا . ١٠١
- « تفسير الواحدی » فيه الصحيح والضعيف والموضوع . ١٠٢
- « تفسير البغوي » خال من الموضوعات ولكن فيه الضعاف . ١٠٣
- قول ابن تيمية : أصحاب التفسير الكبار كان جرير وبقي بن مخلد وابن أبي حاتم وابن المنذر وأمثالهم : لم يذكروا في تفاسيرهم الموضوعات . ١٠٣
- بيان أن تفاسير هؤلاء الأئمة فيها الأحاديث الضعيفة والثالثة والغرائب والمناكير والاسرائيليات ، وقد يقع فيها الموضوع . ت . ١٠٤
- جيه الكوثري اصنيع أولئك المفسرين في إيرادهم تلك الأخبار . ت . ١٠٤
- ثناء على صنيع الحافظ ابن كثير إذ تعرض لكثير من تلك التفاسير بالنقد والبيان ، وذكر نماذج كثيرة من ذلك . ت . ١٠٥
- تنبيه الحافظ ابن كثير وشيخه المزي على حديث موضوع وقع في « تفسير ابن جرير » . ت . ١٠٦
- قول الكوثري : قيمة ما يرويه ابن جرير قيمة سنده . وهي قاعدة تنطبق على جميع التفاسير المسندة . ت . ١٠٧
- فضل « تفسير ابن كثير » إذ يبين فيه علل الأحاديث التي يوردها ومغامزها وإن ندد منه بعض الأحاديث كحديث قصة ثعلبة . ت . ١٠٨
- قول ابن تيمية : تفاسير الامام أحمد وابن راهويه وابن حميد وعبد الرزاق : لا يذكر فيها الموضوعات . ١٠٨
- بيان أن « تفسير عبد بن حميد » فيه غرائب وإسرائيليات . ت . ١٠٨
- قول ابن تيمية : أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرده خبر يرويه الثملي والنقاش والواحدي وأمثالهم لكثرة ما يروونه من الحديث الضعيف والموضوع . ١٠٨
- كلمة نقد وجرح في المفسر النقاش وتفسيره : « شفاء الصدور » . ت . ١٠٩

- كلمة ابن تيمية في التفاسير التي لا يجوز الاعتماد عليها وحدها لما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير كتفسير الثعلبي والواحدي والقشيري والسمرقندي والسلمي مع أنهم أهل صلاح ودين ... ت . ١٠٩
- قول ابن تيمية : أبو نعيم يروي في « الحلية » أحاديث صحيحة وأحاديث ضعيفة ومنكرة بل موضوعة باتفاق المحدثين ، وتوجيه صنيعه هذا . ١١٠
- قول ابن تيمية : كتاب الفردوس للدبلي في موضوعات كثيرة . ١١١
- النسائي أورد في « خصائص علي » أحاديث ضعيفة ، وكذلك أبو نعيم في « الفضائل » والترمذي في « جامعه » في فضائل علي . ١١٢
- قول الحافظ ابن حجر : أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة : المغازي والتفسير والملاحم والفضائل . ت . ١١٢
- ابن أبي الفوارس والأهوازي وابن عساكر يروون الضعاف في الفضائل . ١١٢
- نقد الذهبي وابن تيمية لأبي علي الأهوازي وكتابه : « البيان » . ت . ١١٣
- نقد ابن تيمية لابن منده في روايته الضعاف والموضوعات . ت . ١١٣
- نقد ابن تيمية لجمهور مؤلفي السيرة والأخبار وقصص الأنبياء والتفسير إذ يجمعون فيها الفث والسمين ، وتسميته لأكثر من عشرة منهم . ت . ١١٣
- كلمة جامعة نافعة للولي الدهلوي في الطبقة الرابعة من طبقات كتب الحديث ، وفيها بيان مظان الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأسماء مؤلفيها . ت . ١١٤
- كلمة جامعة أيضاً لعبد العزيز الدهلوي في حال أحاديث الطبقة الرابعة وأثرها مع ذكر طائفة من الكتب التي تحويها وبيان أودية تلك الأحاديث . ت . ١١٥
- مصادر السيوطي فيما يذكره من الأحاديث الضعيفة ... ت . ١١٦
- ذكر الطبقة الخامسة عند الدهلوي وهي جمع الأحاديث الموضوعة . ت . ١١٦

تمة مهمة تتعلق بجواب السؤال الثاني

- استدراك على المؤلف اللكنوي بذكر حال الكتب الجامعة للحديث جمعاً
دون ذكر إسناده ، وبيان أنها أحوج إلى التنبيه على حالها من الكتب
ذات السند ، مع ذكر أم تلك الكتب الجامعة ومؤلفيها . ت . ١١٧
- الامام الغزالي وقوله عن حاله في علم الحديث ، وكتابه : « الاحياء وما
فيه من موضوعات ، وجهود العلماء في تخرجها . ت . ١١٨-١٢٠
- الامام ابن الجوزي وتناقضه بين متشدد في كتابه : « الموضوعات »
ومتساهل جداً في كتبه الوعظية ! ت . ١٢٠
- الحافظ المنذري وصيانة كتبه عن الحديث الموضوع ، وبيان اصطلاحه
في كتابه : « الترغيب والترهيب » ، وغفلة الوعاظ عن اصطلاحه . ت . ١٢٠-١٢٢
- الامام النووي وسلامة كتبه من الحديث الموضوع ، وإكثاره من رواية
الضعيف في كتابه : « الأذكار » ، والتزامه في كتابه النافع المطار
المشتر باسم « رياض الصالحين » أن لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً ،
وذكر ثلاثة أحاديث أخل فيها بما التزمه والتتم قديكشاف عن غيرها . ت . ١٢٢-١٢٤
- الحافظ الذهبي وتساهله في كتابه : « الكبار » ، وذكر نماذج من
الأحاديث الموضوعات التي ساقها فيه . ت . ١٢٤-١٢٥
- الحافظ ابن حجر وسلامة كتبه من الحديث الموضوع ، وذكر شرطه في
كتابته : « فتح الباري » أن لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً .
وفتورته وفتور شيخه الحافظ العراقي في الحكم على الحديث الموضوع
بالوضع . ت . وانظر الاستدراك (ص ٣٠١) . ١٢٥-١٢٦
- الحافظ السيوطي وتوسُّعه في إيراد الحديث الضعيف والتالف والموضوع ،
وإخلاله بما قاله من صونه « الجامع الصغير » عن الموضوع ، وبيان
أن في « الجامع الصغير » موضوعات كثيرة جداً ، أما الضعاف فطافح
بها . لزوم التوقف في رموزه إلى صحة الحديث أو حسنه . . . قيام

الشيخ أحمد الفهاري بخدمة « الجامع الصغير » وتأليفه جزءاً في أحاديثه الموضوعية ، وكشفه لتساهلات السيوطي في « الجامع الصغير » وبلوغ أحاديثه الموضوعية ٥٦ حديثاً ، لزوم الرجوع إلى ما قاله العلماء فيما يورده السيوطي من الأحاديث المشعرة بمصادرها بضعفها . ت .

١٣٠-١٢٦

الشيخ ابن قيم الجوزية وتساهله في رواية الحديث الضعيف وتقويته له إذا وافق مشربه ، وذكر حديث واحد نموذج لتساهله المذكور ، ولزوم البحث في الأحاديث التي يرويها من هذا النوع . وانظر الاستدراك (ص ٣٠١) .

١٣٢-١٣٠ . دخول بعض كتب التفسير التي تورد الأحاديث من غير سند في هذه التهمة ، كتفسير الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود ، وأن فيها الصحيح والضعيف والموضوع ، نهوض العلماء بتخريج أحاديثها ، التحاق تفسير «روح البيان» لاسماعيل حقي بها مع بيان حال هذا التفسير ، غلطة فادحة لاسماعيل حقي في « تفسيره » والرد على تلك الغلطة ، لزوم الرجوع إلى كتب التخريج عند اعتماد حديث من كتب التفسير هذه ، إيراد هذه التفاسير الأربعة الأحاديث الواردة في فضائل الشور وبيان أنها أحاديث موضوعية مع ذكر من نص على كذبها من العلماء والثناء على من ألفت فيها خلاصة من شوائب الوضع . ت .

١٣٦-١٣٢

المفسر القرطبي وتساهله في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » بإيراده بعض الأحاديث المنكرة والموضوعية ، وذكر نماذج كثيرة من ذلك ، كلمة الشيخ الكوثري في صنيع القرطبي ، بيان عاداته في ذكر الأخبار غير الصحيحة ، وذكر كتابيه : « التذكار » و « التذكرة » وإيراده فيها الصحيح والموضوع ، ولزوم الكشف عن أحاديث تفسيره غير المخرجة من مظانها الموثوقة .

١٣٩-١٣٦

خاتمة في ذكر طائفة من الكتب التي حُشيت بالحديث المكذوب ، فلا يُنقل حديث منها إلا بعد التوثيق من ثبوته ، وتلك الكتب : شمس المعارف ، نزهة المجالس ، ميرة البكري ، فتوح مكة ، فتوح الشام ، قصص الأنبياء ، بدائع الزهور ، مؤلفات الكلبي والواحدي . ت .

١٣٧

السؤال الثالث

هل يجوز الاحتجاج في الأحكام بجميع ما في كتب الحديث دون وقفة ونظر أم لا؟ وإذا كان لا بد من النظر فما وجه تمييز ما يجوز الاحتجاج به من سواه؟

١٤٠

الجواب

توقف الاحتجاج بما فيها على تمييز المحتج بين الصحاح والحسان وبين الضعاف إن كان أهلاً لذلك، وإلا فيرجع لأقوال الثقات المعتمدين، فإن لم يوجد شيء من ذلك توقف الاحتجاج.

١٤١-١٤٠

قول القاضي زكريا في طريق الاحتجاج بحديث من كتب السنن أو المسانيد. ١٤١
قول الحافظ ابن حجر أيضاً في طريق الاحتجاج بحديث منها أيضاً. ت. ١٤١
قول ابن تيمية: المرجع في التمييز بين المنقولات الصحيحة والمكذوبة هم أهل الحديث... ولا تقوم الحجة لأحد إلا بحديث يعلم ثبوته لدى أئمة النقل والصناعة. ١٤٢

تقسيم الطيبي الخبر من حيث حكمه إلى ثلاثة أقسام: لزوم تصديقه، لزوم تكذيبه، لزوم التوقف فيه.

١٤٣-١٤٢

الاستدلال على وقوع الكذب على الرسول بحديث مكذوب! ت. ١٤٣
قول ابن الصلاح في طريق معرفته الحديث الصحيح في غير «الصحيحين». ١٤٤
قوله أيضاً: يكفي - للحكم بصحة الحديث - مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط الصحيح فيما جمعه كابن خزيمة في «صحيحه». ١٤٤

نقد إطلاق قول ابن الصلاح هذا وبيان أن في «صحيح ابن حبان»

و «صحيح ابن خزيمة» أحاديث ضعيفة ومنكرة مع سياقة غاذج منها. ت. ١٤٤-١٤٨

تمت العلامة الصنعاني قول الشيخ ابن الصلاح أيضاً وبيانه أن في

«صحيح ابن خزيمة» أحاديث كثيرة لا ترتقي عن رتبة الحسن. ت. ١٤٨

- « صحيح ابن خزيمة » أكثره مفقود ، و « كتاب التوحيد » قطعة منه ،
 ١٤٨ وقول المباركفوري بوجود نسخة منه في خزائن برلين موضع تثبت . ت .
 قول ابن الصلاح : لا تتجاسر على الحكم بصحة حديث صحيح مالم يكن
 منصوباً على صحته من الأئمة المتقدمين ، تمشياً مع رأيه بمنع المتأخرين
 ١٤٩ من (تصحيح) الأحاديث .
 أمر (التصحيح والتحسين) على رأي ابن الصلاح ينتهي في منتصف
 القرن الخامس . وجود (التخريج) بعد القرن الخامس . ت . ١٤٩
 جمع من المحدثين خالفوا ابن الصلاح فقالوا بسوافية (التصحيح) من المتأخرين . ١٥٠
 نقض الحافظ ابن حجر لقول ابن الصلاح بمنع (التصحيح) للمتأخرين . ت . ١٥٠
 ذكر المصنفات التي يؤخذ منها الصحيح - غير « الصحيحين » - . ١٥٠
 قول العراقي بجواز (التصحيح) من المتأخرين ونقله ذلك عن النووي
 أيضا ، وذكره طائفة ممن (صحح) كابن القطان والضياء والمنذري . ١٥٢
 قول ابن جماعة والنووي أيضا بجواز (التصحيح) . ١٥٢
 ذكر طائفة من المتأخرين (صححوا) أحاديث مع ذكر تلك الأحاديث . ١٥٢
 حديثان مما (صححه) ابن القطان ، وتصحيح الضياء المقدسي في « المختارة » . ١٥٣
 تمقش لتصحيح الضياء أحاديث في « المختارة » وهي أحاديث ضيفة
 ومنكرة ، مع ذكر خمسة أحاديث منها وبيان عللها . ت . ١٥٥-١٥٣
 تصحيح المنذري لحديث (غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر) . ١٥٥
 تصحيح الدمياطي حديث « ماء زمزم لما شرب له » . ١٥٥
 تصحيح التقي السبكي حديث « من زار قبري وجبت له شفاعتي » . ١٥٥
 تصحيح الذهبي حديث الطير ، ووجود (التصحيح) من الحفاظ :
 العراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والشيخ المناوي . ت . ١٥٦
 إشارة إلى من صحح حديث الطير أو ضعفه . ت . ١٥٦
 تصحيح شيخنا الفهاري وذكر حديثين مما صححه أو حسنه . ت . ١٥٦
 قول ابن حجر : الكتب المشهورة المتناقلة من « السنن » والمسانيد ، إذا

- جاء فيها حديث مستوف لشروط الصحة لم يمتنع الحكم بصحته من التأخيرين
ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين . ١٥٧-١٥٦
- قول السيوطي : القائلون بجواز (التصحيح) قائلون بجواز (التحسين)
بالأولى ، وذكره (تحسين) الميزي حديث « طلب العلم فريضة » . ١٥٧
- تصحيح السيوطي لحديث « طلب العلم فريضة » . ت . ١٥٧
- تصحيح شيخنا الفهاري لحديث « طلب العلم فريضة » وتأليفه جزء آفيه . ت . ١٥٨
- استظهار السيوطي من منع ابن الصلاح (التصحيح) المنع من الحكم
بالوضع بالأولى إلا حيث لا يخفى أمر الوضع . ١٥٨

السؤال الرابع

- كيف يدفع تعارض أقوال المحدثين ؟ هل يرجع فيه إلى الترجيح
أو إلى سبق الزمان أو الرتبة أو إلى كثرة المدد أو يُقدّم أحد القولين
على الإطلاق ؟ ١٦١-١٦٠

الجواب

- التعارض بين أقوال المحدثين يُدفع بالترجيح في صور ثلاث : أحدها :
كون أحدهما متساهلاً في التصحيح والآخر محققاً معتدلاً كالحاكم مع
الذهبي فيرجح فيه قول الذهبي . ١٦١
- « مستدرك الحاكم » لا يعتمد عليه إلا بعد النظر في « مختصر المستدرك »
للذهبي . ١٦٢
- ثانيها : كون أحدهما متساهلاً في الحكم بالتضعيف والوضع والآخر معتدلاً
فيه فيرجح حينئذ قول المعتدل على المتشدد ، وانظر آخر (ص ١٧٩) . ١٦٢
- مذهب النسائي أنه يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه ، يريد به إجماعاً
خاصاً . ١٦٢
- كل طبقة من طبقات الشُّعْاد لا تخلو من متشدد ومتوسط ، وذكر أربع
طبقات منهم . ١٦٢

١٦٢ قول النسائي : لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه ...

المشددون في باب الجرح والوضع

المشددون في باب الوضع جماعة منهم : ابن الجوزي فكم حكم بوضع حديث

١٦٣ صحيح ؟ وكم ضعف ثقة مقبولا ؟

نقد الذهبي لابن الجوزي إذ يذكر في كتابه : « الضعفاء » أقوال الجارحين دون الموثقين .

١٦٣

نقد ابن الصلاح لصنيع ابن الجوزي في « الموضوعات » إذ أورد فيها كثيراً من الضعاف وحكم بوضعها .

١٦٤

نقد السخاوي لصنيع ابن الجوزي في « الموضوعات » فقد أدرج فيها بعض الحسن والصحيح ، وبيان ما ينشأ عن ذلك من أضرار مع بيان منشأ غلظه في ذلك .

١٦٤

تناقض ابن الجوزي بين كتابيه : « الملل المتناهية » و « الموضوعات » إذ أورد من حديث كل منها في الآخر مع تساهله في إيراد الأحاديث الموضوعية وشبهها في كتبه الوعظية .

١٦٥

نقد السيوطي لصنيع ابن الجوزي إذ يحكم على الحديث بالوضع دون استيفاء لطرقه .

١٦٥

ثناء السيف ابن أبي المجد على ابن الجوزي ثم نقده له لاطلاقه الحكم بالوضع على أحاديث في روايتها ضعيف أو لين ولا حجة بأنها موضوعة .

١٦٦

نقد ابن حجر لابن الجوزي وبيان أثر تشدده وأثر تساهل الحاكم . الجرح لا يقبل من كل جارح كجرح ابن الجوزي الأحاديث الحسان وبعض الصحاح ، وكجرح الدارقطني والبغدادى للامام أبي حنيفة فلم يُعْبَأَ بها .

١٦٧

ذكر جماعة صرحوا بافراط ابن الجوزي ، وهم النسوي والعراقي والأنصاري وابن تيمية وابن حجر والسيوطي والسخاوي .

١٧١-١٦٩

- تعداد السيوطي للأحاديث المتعقبة على ابن الجوزي ، وهي نحو ثلاثمائة
 ١٧٠ حديث مع بيان عدد ما جرحه منها في كل كتاب من كتب السنة . ت .
 ومنهم : عمرو بن بدر الموصلي أورد في كتابه « الموضوعات » ما ليس
 منها ، قال ابن حجر : لم يكن من النقاد . ١٧٢-١٧١
 التنبيه على وهم وقع في تسمية كتابه ، وتقول في تقدمه . ت . ١٧١
 ومنهم : الصفاني أفرد رسالة في « الموضوعات » فيها الكثير من الصحيح
 والحسن والضعيف . ١٧٣-١٧٢
 طرّف من تعقب الحافظ العراقي للصفاني ، وتأليف شيخنا عبد العزيز
 الفهري رسالة في التعقيب عليه . ت . ١٧٣
 ومنهم : ابن تيمية فقد جمل بمض الأحاديث الحسنة وكثيراً من الأخبار
 الضعيفة مكذوبة ، وادّعى الاتفاق على وضع أحاديث الاتفاق على أنها
 ضعيفة ، وادّعى الاتفاق على وضع أحاديث مختلف في وضعها . ١٧٤
 تحامل ابن تيمية في كتابه : « منهاج السنة » إذ ردّ فيه الأحاديث الجياد . ١٧٤
 حديث مما ادّعى فيه ابن تيمية الاتفاق على وضعه وله أصل . ١٧٥
 نصّ ابن حجر على حكم ابن تيمية على أحاديث ضعاف بأنها مختلفة . ١٧٦
 تأليف شيخنا الكوثري رسالة في تعقب ما نقاه ابن تيمية من الحديث . ت . ١٧٦
 ومنهم : الجوزقاني أكثر في كتابه : « الأباطيل » من الحكم بالوضع
 لجرّد مخالفة السنة . ١٧٦
 تقد ابن حجر والذهبي لصنيع الجوزقاني في كتابه « الأباطيل » . ت . ١٧٦
 ومنهم : الفيروز آبادي بالغ في كتابه « سفر السعادة » فحكم على أحاديث
 بالوضع وهي أحاديث مقبولة عند كبار الثقات . ١٧٧
 نماذج من عناوين كتابه « سفر السعادة » وتقد المؤلف الكنوي له ولمن
 اغترّ به من جهة عصر الامام الكنوي . ت . ١٧٧

المشدّدون في باب الجرح

منهم: أبو الفتح الأزدي ألّف كتاباً في الجرح حين فأسرف في الجرح

١٧٨ وجرح خلقاً لم يتكلم فيهم أحد قبله وهو متكلم فيه .

ومنهم: ابن حبان له مبالغة في الجرح، قال الذهبي: حتى كأنه لا يدري

١٧٩ ما يخرج من رأسه ؟ !

هناك خلق كثير من الحديث لهم تشدّد، فإذا جاء جرحُ الراوي من متشدّد

أو الحكمُ بضعف الحديث أو وضعيه من متساهل وجاء الحكم بحسنه أو

١٧٩ صحته من متوسط معتدل: يرجح قول المعتدل المتوسط .

قالها أي ثالثٌ وجوه دفع التعارض بالترجيح: النظرُ في مأخذ القولين

١٨٠ وأدلة الطرفين ، فيرجح الأقوى على الأضعف ، وذكرُ مثال لذلك .

ردّه (دفع التعارض) بالسبق الزماني أو كثرة العدد أو السبق الرّثبي،

١٨١ مع توجيه ذلك وبيان أن هذه الثلاثة قد تكون مؤيِّدة لوجوه الترجيح .

السؤال الخامس

كيف يُدفع التعارض بين الحديثين الصحيحين ؟ هل يُدفع بطلب تاريخ

أحدهما ليُعلم النسخ منها مع إمكان الجمع كما هو مذهب الحنفية ؟ أم يُطلب

الجمع أولاً كما هو مذهب الشافعية ؟ مع ملاحظة أن كلاً من المذهبين

تخالف عن قاعدته في أحاديث ، فما على من أشكل عليه التعارضان إلا

١٨٢ ينتظر الفتوح من الله بوجوه الجمع .

الجواب

النسخ مقدم على الجمع عند جمع من الحنفية إن علّم التأخير من الحديثين،

١٨٣ وإلا فيُجمع بينهما ، وإلا فيترك الممل بهما .

- ١٨٣ استدراك المؤلف على رأي الحنفية وترجيحه تقديم الجمع على النسخ .
قول ابن الصلاح بتقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح عند تعذر
معرفة النسخ .
- ١٨٤ ضبط قولهم في أول السند : (روينّا عن فلان) وهو ليس شيخاً
للراوي عنه مع استيفاء النقول في ذلك . ت .
- ١٨٥-١٨٤ قول متعده في تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح ...
- ١٨٨-١٨٦ تشنيع صاحب « دراسات اللبيب » لقول بالنسخ عند التعارض مع بيانه
إمكان الجمع بين المتعارضين .
- ١٩٠-١٨٨ ذكر طائفة من الأمور التي يُعرف بها النسخ .
- ١٩٢-١٩٠ تحقيق المؤلف أن تأخر الدليل لا يوجب كونه ناسخاً إلا إذا
تعذر الجمع ، كما أن قول الصحابي : (آخِرُ الأمرين) لا يلزم منه
النسخ .
- ١٩٢ تحقيقه أن النسخ لا يتحقق إلا بنص أو ما يدل عليه أو يقوم
مقامه .
- ١٩٣ ذكر أحاديث نصّ الشارع فيها على نسخها غيرها .
- ١٩٣ استغراب الشعراني ادّعاء النسخ دون نصّ من الشارع على ذلك ، مع
ذكر ما يترتب على ذلك الادّعاء وبيان أن قولهم : (آخِرُ الأمرين)
أكثرى لا كلي .
- ١٩٤ قول ابن الحصّار : يُرجع في النسخ إلى نقل صريح عن الرسول أو عن
الصحابي ، لا إلى قول عوامّ المفسرين واجتهاد المجتهدين .
- ١٩٥

السؤال السادس

هل الجمع مقدّم على الترجيح كما عليه المحدثون والشافعية ؟ أم
الترجيح مقدّم على الجمع كما عليه الحنفية ؟

الجواب

الجمع مقدم على الترجيح إلا إذا تمذّر فيصار إلى الترجيح والنسخ . ١٩٦
تقول في ذلك عن البرزنجي وابن أمير حاج من كتابه : (حلبة
المُجلّي) . ١٨٩

استيفاء مطوّل جدّافي بيان التحريف المتكرّر الوقوع في حاشية ابن
عابدين « ردّ المختار » وغيرها في اسم كتاب ابن أمير حاج : « حلبة
المُجلّي » إلى (حلية) بالياء ، ونقل تسميته على الصحة « حلبة
المُجلّي » من نسخة مقروءة على المؤلف وعليها خطّه في مواضع
كثيرة . ٢٠١-١٩٧

السؤال السابع

هل من وجوه الترجيح تخريج الشيخين وكثرة الطرق
وفقّه الراوي أم لا ؟

الجواب

لكلّ مما ذكر في السؤال دخل في الترجيح على الصحيح . ٢٠٢
الترجيح بتخريج الشيخين وبيان أعلى مراتب أقسام الصحيح . ٢٠٢
قول المؤلف : لم يخالف في الترتيب المشهور لأقسام الصحيح إلا ابن
الهمام وتلميذه ابن أمير حاج ومن تبعها . ٢٠٣

- بسط رأي ابن الهمام في بيان أعلى الصحيح بنقل كلامه وكلام تلميذه
ابن أمير حاج . ت . ٢٠٣
- تعزيز الكوثري لما ذهب إليه ابن الهمام وتوجيهه أيضا . ت . ٢٠٣
- تقص قول المؤلف : لم يخالف في الترتيب المشهور إلا ابن الهمام
وتلميذه . ت . ٢٠٤
- الإشارة إلى من وافق ابن الهمام على رأيه في أعلى الصحيح . ت . ٢٠٤
- يرجع حديث « الصحيحين » على حديث آخر مثله في الصحة إذا
تعارض ، ونقل ذلك عن المصنف . ٢٠٥-٢٠٤
- ذكر وجوه توجب ترجيح حديث غير « الصحيحين » على حديثها ،
ونقل ذلك عن الزركشي والسيوطي وابن حجر . ٢٠٥
- الترجيح بكثرة الطرق فيه قولان : عامة الحنفية وبعض الشافعية
على نفيه ، وأكثر الشافعية وبعض الحنفية على إثباته ، وتوجيه كل
من القولين . ٢٠٦-٢٠٨
- اختيار المؤلف صحة الترجيح بكثرة الطرق ونقله ذلك عن
الزيلعي والحازمي . ٢٠٨
- ذكر بعض وجوه المفارقة بين الرواية والشهادة ، وبيان أن اعتماد كثرة
الرواة وتعدد الطرق والترجيح بها إنما يكون بعد صحة الدليلين . ٢٠٩
- الترجيح بفقہ الراوي ، وحكاية وكيع مع أصحابه في ذلك . ٢١٠
- نقول عن طائفة من كتب المصطلح والأصول في الترجيح بفقہ
الراوي . ٢١١-٢١٢
- ذكر المناظرة التي جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي في مسألة رفع اليدين
وإنعان الأوزاعي لترجيح أبي حنيفة بأقضية الرواة . ٢١٢-٢١٣
- بيان من روى هذه المناظرة بسندها ، ورد قول صاحب « الدراسات » :
ليس لها سند . ٢١٣-٢١٤

- الترجيح بفقهِ الرواة فيه ثلاثة مذاهب وبيان تلك المذاهب . ٢١٥
- نقي صاحب « الدراسات » الترجيح بالفقهِ عند الحنفية ، وقولُه :
إنَّ الحنفية يرون تقديمَ القياس على رواية قليل الفقهِ لا الترجيحَ
بالأفقية ، وزعمُه اختلاق « المناظرة » بين أبي حنيفة والأوزاعي . ٢١٦-٢١٥
- تقدُّ المؤلف لقول صاحب « الدراسات » : لا أثر لفقهِ الراوي في
قوَّة الحديث . ٢١٧
- إيراد على اعتبار الرجحان بقوة الفقهِ ، وبيان أنَّ الاعتبار في القوة
والضعف درجات شروط الصحة ، والجواب عن هذا الإيراد . ٢١٨-٢١٧
- إيراد أنَّ الصحابة كانوا معتنين بحفظ اللفظ النبوي وإن كانوا غير
فقهاء ، فلا يبقى للفقهِ مزية على غيره . ٢١٧
- جواب الإيراد : أنَّ الرواية بالمعنى شائعة بين الصحابة ومن بعدهم فتبقى
للفقهِ مزيته ، على أنَّ له مزايا من وجوه آخر ... ٢١٩-٢١٨

السؤال الثامن

هل يقبل الجمع بمجرد الرأي أم لا بد من وجود النص عليه ؟

الجواب

- لا يُقبل الجمع ما لم يشهد به نص شرعي أو ما يقوم مقامه ، وأما الجمع
بالرأي المحض فغير مقبول . ٢٢٠
- لا ينهض للجمع بين الأحاديث إلا الجامعون بين صناعاتي الفقهِ والحديث
الغواصون على المعاني الدقيقة . ٢٢٠
- تأليف جماعة من العلماء في الجمع بين مختلف الحديث كابن قتيبة
والطبري والطحاوي وابن قُورْك والقصري مع ذكر تقصير
ابن قتيبة في كتابه . ت . ٢٢١

نقد الكوثري لصنيع ابن فورك ومن شابهه بذكرهم أحاديث واهية أو
موضوعة ثم تكلفهم تأويلها . ت.

٢٢١

السؤال التاسع

هل ترك الراوي العمل بظاهر روايته يصلح حجة لترك
الرواية أم لا؟

٢٢٢

الجواب

في هذه المسألة خلاف بين الأئمة ، وإليك تفصيل مذاهبهم ...

٢٢٣-٢٢٢

السؤال العاشر

إذا عارض قول الصحابي أو فعله حديثاً صحيحاً فهل يتوقف في قبول
ذلك الحديث أم يتوقف في قبول قول الصحابي أو فعله ؟

٢٢٤

الجواب

للحنفية تفصيل في هذا المقام بين ما إذا كان الصحابي راوياً للحديث
أو غير راوٍ له ...

٢٢٤

الحق أن قول النبي وفعله أحق بالاتباع ، وما جاء عن الصحابي إذا لم
يمكن فيه الجمع ففيه احتمالات ...

٢٢٥

قول ابن الهمام : قول الصحابة حجة عندنا يجب تقليده ما لم ينفع شيء
من السنة .

٢٢٦

قول صاحب « الدرامات » : التمسك بآثار الصحابة مع وجود الخبر
المرفوع الصحيح على خلافه : تمسك ضعيف ، وبيان الماهل التي يمكن
حمل كلام الصحابي عليها . ت.

٢٢٦

٢٢٧

خاتمة الكتاب وتاريخ الفراغ من تأليفه .



مبحث وجوب العمل بالحديث الضعيف إذا تلقاه
الناس بالقبول وعملوا بدلوله ويكون ذلك تصحيحاً له

سؤال بعضهم للشيخ حسين الأنصاري عن القاعدة المقررة : لا يُقبل
في الأحكام إلا الحديث الصحيح أو الحسن، والترمذي يورد في «جامعه»
بعض الأحاديث الضعيفة ثم يقول : «والعمل عليه عند أهل العلم» ،
فكيف ساء لأهل العلم العمل به وهو حديث ضعيف ؟

٢٢٨

الجواب

الحديث الضعيف ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول ، وتعريف
السيوطي الحديث المقبول وذكر أمثلة منه .

٢٢٩-٢٢٨

تصريح العلماء بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم
يكن له إسناد يُعتمدُ على مثله .

٢٢٩

٢٣٠-٢٢٩

قول ابن عبد البر في ذلك .

تصحيح غير واحد من العلماء لحديث « هو الطهور ماؤه ... » ت .

٢٣٠-٢٢٩

٢٣١

قول الاسفراييني وابن فورك والحصار في ذلك أيضاً .

٢٣١

احتجاج الامام أحمد لقبول حديث تلقين الميت بأن عليه العمل .

تصحيح ابن الهمام لحديث « طلاق الأمة ثنتان ... » وقولته : ومما
يصححه أيضاً عمل العلماء على وفقه .

٢٣٢

٢٣٢

قول الامام مالك : شهرة الحديث بالمدينة تُغني عن صحة سنده .

قول الحافظ السخاوي : إذا تلقّت الأمة الحديث الضعيف بالقبول
يُعمل به حتى إنه ينزل منزلة المتواتر .

٢٣٢

٢٣٢

تعريف المتقبلي للحديث الصحيح عند المتقدمين وعند التأخرين .

قول الشبرخيتي : تلقي الناس للحديث الضعيف بالقبول يجعله حجة

٢٣٣ ويُعمل به في الأحكام وغيرها .

نقل الحافظ ابن حجر لكلام الامام الشافعي أن حديث « لا وصية لوارث »

٢٣٣ نقل كافة عن كافة .

ذكر أربعة أحاديث قيل فيها : ضعيفة ، وقال الترمذي بعد تصريحه

٢٣٤ بضعف كل حديث منها : « وعليه العمل عند أهل العلم » .

وتلك الأحاديث :

١ - حديث « من ذرعه القمي وهو صائم فليس عليه القضاء ... » ، مع

٢٣٤ بيان ما في سنده من مقال

٢ - حديث الصلاة على الدابة في الطين والمطر ، مع بيان ما في سنده

٢٣٥ من مقال .

٣ - حديث إقادة الأب من ابنه لا الابن من أبيه ، مع ما في سنده

٢٣٦ من مقال .

٤ - حديث « القاتل لا يرث » ، مع بيان ما في سنده من مقال .

قول إمام العصر الكشميري : الحديث الضعيف إذا تأيد بالعمل ارتقى

٢٣٧ إلى مرتبة القبول .

قول الكشميري أيضاً في المشغوفين بالاسناد وإن اعتبر الواقع أولى

٢٣٧ من المشي على القواعد .

توضيح شيخنا محمد بدر عالم لكلام شيخه إمام العصر الكشميري .

٢٣٧ حكاية شيخنا البنوري عن شيخه إمام العصر : كان الاسناد لئلا يدخل

٢٣٨ في الدين ما ليس منه ، لا ليخرج ما ثبت من عمل أهل الاسناد .



استدراك

الصفحة

رأيت أن أستدرك هنا ما تيسر لي استكمال تحقيقه أثناء طبع الكتاب وفاتني أن ألحقه بموضعه ، كما أذكر ما ندت من فترطات مطبعية وإن كانت خفيفة طفيفة . إتماماً للفائدة وأداءً للأمانة ، والله ولي التوفيق .

٢١ زيادة في تحقّق قول الإمام ابن المبارك : « فاذا قيل له : من حدّثك بقي » راجعت غير نسخة من مخطوطات « سنن الترمذي » لعلّي أجد في بعضها تعلية أو إشارة إلى ضبط الجملة الأخيرة أو معناها على عادة العلماء الحديثين إذ يعلّقون على بعض الجُمَل الغامضة أو المشكلة ما يُنيرها ويُوضحها ، فنظرت ثلاث نسخ من « سنن الترمذي » في ظاهرة دمشق :

- ١ - نسخة مخطوطة سنة ٥٤٠ هـ ، وفي آخرها سماعات كثيرة جداً ، وهي مقروءة على الحافظ الميزّني رحمه الله تعالى . ورقمها : (ح : ٥٢٨) .
- ٢ - نسخة كتبت سنة ١٠٩٩ هـ ، ورقمها : (ح : ٧٩٤) .
- ٣ - نسخة كتبت سنة ١٢٠٢ هـ ، ورقمها عام : (٦٣٤٢) .

وقد جاءت الكلمة في النسخ الثلاث : (بَقِي) واضحة جليّة مرسومة بقاعدة الرسم القديم المفيد تشخيصها (بَقِي) فعلاً ماضياً دون اشتباه .

- ٤ - وكذلك رأيتها مرسومة في نسخة المكتبة الحمودية في المدينة المنورة التي عليها شرح أبي الطيب السندي رحمه الله تعالى .

ثم رأيت - للتوفيق - نصّاً يفيد أن هذا أسلوب معروف ، معلوم المحذوف منه في مناطق الناس في ذلك العصر : القرن الثاني وما بعده ، فقد جاء في « تاريخ بغداد » للخطيب البغدادي في ترجمة الحافظ أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الشيعي ، وقد كان أحفظ من في عصره من الحفاظ ، قال الخطيب : (١٦/٥) : « حدّثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق

الحافظ النيسابوري قال : قال لي أبو العباس بن عَقْدَةَ : دَخَلَ الْبَرْدُ دِيحِي *
الكوفة ، فزَعَمَ أَنَّهُ أَحْفَظُ مِنِّي ، فَقُلْتُ : لَا تُطَوِّلْ ، نَتَقَدَّمُ إِلَى دُكَّانِ
وَرِثَاقٍ ، وَنَضَعُ الْقَبَّانَ ، وَتَرْنُ مِنْ الْكُتُبِ مَا شِئْتُ ، ثُمَّ تُلْقَى عَلَيْنَا
فَنَذْكُرُهُ ؟ فَبَقِيَ ! . انتهى . وَبَنَى الْمَصْحَحُ فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ لَفْظَ (فَبَقِيَ)
هَكَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلَيْنِ مِنْ « تَارِيخِ بَغْدَادِ » .

وَوَاضَحَ فِي هَذَا النَّصِّ أَنَّ مَعْنَى (فَبَقِيَ) : فَبَقِيَ مَبْهُوتًا أَوْ مَدْهُوشًا . فَقَوْلُ
الْإِمَامِ ابْنِ الْمُبَارَكِ : « فَإِذَا قِيلَ لَهُ : مَنْ حَدَّثَكَ ؟ بَقِيَ » أَيُّ بَقِيَ سَاكِنًا
مَبْهُوتًا ، وَلَا رَيْبَ .

٢٨ إِتِمَامًا لما جَاءَ فِي التَّعْلِيقَةِ ذَاتِ الرِّقْمِ (٣) مِنْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مَيَّزُوا بَيْنَ مَا رَوَاهُ
مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ « صَحِيحِهِ » وَمَا رَوَاهُ فِي « صَحِيحِهِ » يَضَافُ إِلَيْهِ : قَالَ الشَّيْخُ
ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ : « الْفَرُوسِيَّة » : (ص ٤٤) : « مَقْدَمَةُ
كِتَابِ مُسْلِمٍ لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهَا مَا شَرَطَهُ فِي الْكِتَابِ مِنَ الصَّحَّةِ ، فَلَهَا شَأْنٌ ،
وَلِسَانُ كِتَابِهِ شَأْنٌ آخَرٌ ، وَلَا يَشْكُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ » .

٣٢ س ٢٠ ، ٢٢ نَقَلَ هُنَا عَلِيُّ الْقَارِي قَوْلَ ابْنِ خَيْرٍ : اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ
لَا يَحِلُّ * لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : كَذَا ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ ذَلِكَ
الْقَوْلُ مَرْوِيًّا وَلَوْ عَلَى أَقَلِّ وَجْهِ الرِّوَايَاتِ . هَذَا الْقَوْلُ مِنْ ابْنِ خَيْرٍ قَالَهُ
فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ « فَهْرَسَةِ ابْنِ خَيْرٍ الْأَشْبِيلِيِّ » الْمَطْبُوعِ فِي سَرَقِيسْطَةِ
عَامِ ١٨٩٣ ثُمَّ فِي بَيْرُوتِ عَامِ ١٣٨٢ = ١٩٦٣ وَذَلِكَ فِي (ص ١٦ - ١٧) مِنْهُ .
وَقَدْ نَقَلَ الْعَلَامَةُ الْمَدَائِنِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « الْفَتْحِ الْمُبِينِ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينَ »
لِابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ (ص ٢٦) عِبَارَةَ ابْنِ خَيْرٍ هَذِهِ ثُمَّ قَالَ : « لَكِنْ طَمَعَنَ فِي
دَعْوَى الْأَجْمَاعِ جَمْعٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ ، انْتَهَى مُنَاوِي » .

٣٧ س ٣ جَاءَ فِيهِ : وَمَنْ حَكِيَ عَنْهُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا بِحِجْيِ بْنِ مَعِينٍ .
يُعَلَّقُ عَلَيْهِ : أَيُّ فَالْفَضَائِلُ عِنْدَهُ كَالْأَحْكَامِ لَا تَثْبُتُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ .

٧٤ س ٨ كِتَابُ أَبِي دَاوُدَ .

٧٩ س ٦ آفَةُ الظَّرْفِ الصَّلَفِ .

٨٠ س ١٦ « نَصَبُ الرَّايَةِ » : (١ / ٣٤٢) .

٨٩ س ٨ نَقَلْتُ فِي هَذَا السَّطْرِ وَمَا بَعْدَهُ عِبَارَةَ عَلِيِّ الْقَارِي فِي سَبِيلِ مَنْ أَرَادَ

الاحتجاج بحديث من « السنن » ... وتجدد كلاماً في هذا الموضوع أوفى مما نقلته في « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » للسخاوي (ص ٣٤) ، بل كلام السخاوي هنا أصل لمن جاء بعده وتعرض لهذا الموضوع كابن حجر المكي في كتابه : « الفتح المبين بشرح الأربعين » : (ص ١٩٤) والعلامة علي القاري أيضاً في « المبين المعين لفهم الأربعين » : (ص ١٥٥) ، فليرجع إليهم راغب الاستزادة .

١٢٦ س ٢ - ٤ نقلت هنا قول شيخنا أحمد الغماري رحمه الله تعالى : « والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث ، ولا يكادان يصرحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار » . يضاف إليه : وانظر نماذج من تساهل الحافظ ابن حجر وفتوره في الحكم على الحديث بالوضع في « التصدير » الذي كتبه الأستاذ ناصر الألباني في أول الجزء الثالث من « مشكاة المصابيح » للتبريزي في الصفحات : (و - ز - ح) .

١٣٢ س ٥ ي زاد عليه : وتجدد نماذج كثيرة من هذا النوع في « نونته » المسماة : « الكافية الشافية » . وقد استوفى نقده ما فيها الامام تقي الدين السبكي في كتابه : « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » وشيخنا الامام الكوثري في تعليقه عليه الذي سماه : « تبديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم » .

١٤٧ س ١٥ لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها .

٢٢١ س ١٥ ولا صحيحة ولا ثبوت لها .

٢٢٩ س ١٠ و ٢٣١ س ٥ ابن الحصار . بالصاد المهملة ، كما جاء في الصفحة ١٩٥ في السطر الثالث .

٢٦٠ س ١ أنموذج العلوم للدواني .

.

يضاف إلى موضعه من المصادر : الكتب التالية فقد فات ذكرها سهواً :

إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون لملي الحلبي ط البهية ١٣٢٠

الحظ الأوفر في الحج الأكبر لملي القاري ط بولاق ١٢٨٧

طلوع الثريا باظهار ما كان خفياً للسيوطي ضمن « الحاوي للفتاوي »
ط المنيرة ١٣٥٢

عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية للمؤلف الكنوي ط المجتبائي بدهلي ١٣٣٤
عيون الأثر في فنون المغازي والسيّر لابن سيد الناس ط مكتبة
القدس ١٣٥٦

قانون التأويل للامام الغزالي ط الأنوار ١٣٥٩
الموضوعات لملي القاري ط إصطنبول ١٣٠٨

.

استدراكة متعلقة بـ (ص ٣٤ س ١٩)

يضاف بعد هذا السطر : وقال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في
مقدمة تعليقه على « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » الامام تقي الدين
السبكي (ص ٤ - ٥) : « جرى الله علماء أصول الدين عن الاسلام خيراً ، فان
لهم فضلاً جسيماً في صيانة عقائد المسلمين بأدلة ناهضة مدى القرون أمام كل
فرقة زائفة .

وإنما يكون التعويل في كل علم على أئمة دون من سواهم ، لأن من يكون
إماماً في علم كثيراً ما يكون بمنزلة العامي في علم آخر ، فاذاً لا يُعوّل في العقائد إلا
على أئمة أصول الدين ، لا على الرواة البعيدين عن النظر ، وكم بينهم من يُرثى
لداركه ! حيث يَقلُّ عقله عن عقول الأطفال وإن بلغ في السن مبالغ الرجال .
ومن طالع ما ألّفه بعض الرواة على طول القرون من كتب التوحيد والصفات
والسنة والردود على أهل النظر : يشكر الله سبحانه على النور الذي أفاضه على
عقله حتى نبذ مثل تلك الطامات بأول نظرة .

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

- ١ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام للكنوي الطبعة الثالثة مزيدة ومحقة .
 - ٢ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. في علوم الحديث للإمام للكنوي أيضاً .
 - ٣ - إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام عبد الحلي للكنوي أيضاً .
 - ٤ - رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي . نفدت الطبعة الثالثة ، وستصدر الرابعة محقة ومزيدة جداً عما قبلها .
 - ٥ - التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري . الطبعة الرابعة
 - ٦ - الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي .
 - ٧ - فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري المكي .
 - ٨ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية .
 - ٩ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً ، الطبعة الثانية .
 - ١٠ - فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام الشيخ محمد زاهد الكوثري .
 - ١١ - مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة . وهو بحث جديد في بابهم كل محدث .
 - ١٢ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي خير كتب الرجال المختصرة بتقدمة واسعة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الثانية .
 - ١٣ - صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة تصدر الطبعة الثالثة مزيدة ومحقة .
 - ١٤ - قواعد في علوم الحديث للعلامة المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي .
 - ١٥ - كلمات في كشف أباطيل وافراءات بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً .
 - ١٦ - قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي الطبعة الثالثة .
 - ١٧ - المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ شمس الدين عبد الرحمن السخاوي .
 - ١٨ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي .
- وسيصدر بعون الله تعالى قريباً بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

- ١ - تحفة الأخبار في إحياء سنة سيد الأبرار للإمام محمد عبد الحلي للكنوي أيضاً .
- ٢ - ترتيب ثقات العجلي الإمام تقي الدين السبكي والحافظ نور الدين الهيثمي .
- ٣ - نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي . جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة .
- ٤ - الرسول المعلم صلى الله عليه وسلم وأسابيليه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً .
- ٥ - فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية للإمام علي القاري المكي : الجزء الثاني .

• • •

تطلب هذه الكتب جميعها من البلدان التالية : حلب : مكتبة النهضة ، من دار السلام ، دار الأصمعي . ومن حماة : مكتبة الغزالي . بيروت : الشركة المتحدة للتوزيع ، دار الفكر ، دار الكتاب الجديد . دمشق : دار القلم ، دار الفكر . بغداد : مكتبة المثنى . الكويت : دار القلم . مكة المكرمة : المكتبة الإمدادية بباب العمرة . المدينة المنورة : المكتبة العلمية . الرياض : مكتبة الحرمين ، مكتبة اللواء . طرابلس الغرب : مكتبة النور ، ومن غيرها من المكتبات .